عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس

دور لوبي شركات النفط الأمريكية في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ودول الخليج العربي: 1990 - 2005

رغدة عصام أبوشهلا

رسالة ماجستير

القدس – فلسطين

1430 هـ / 2009م

عمادة الدراسات العليا
جامعة القدس – القدس
معهد الدراسات الإقليمية
مسار الدراسات الأمريكية

دور لوبي شركات النفط الأمريكية في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ودول الخليج العربي: 1990 - 2005

رغدة عصام أبوشهلا

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1430 هـ / 2009م

دور لوبي شركات النفط الأمريكية في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ودول الخليج العربي: 1990 - 2005

دور لوبي شركات النفط الأمريكية في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ودول الخليج العربي: 1990 - 2005

إعداد

رغدة عصام أبو شهلا

ليسانس آداب إنجليزي جامعة الأزهر (فلسطين)

المشرف الرئيس: أ. د. محمد النيرب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في (الدراسات الأمريكية) من برنامج الدراسات العليا / معهد الدراسات الإقليمية / جامعة القدس.

القدس - فلسطين

1430هـ / 2009م

عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس – القدس

معهد الدراسات الإقليمية

مسار الدراسات الأمريكية

إجازة الرسالة

دور لوبي شركات النفط الأمريكية في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ودول الخليج العربي: 1990 - 2005

اسم الطالبة: رغدة عصام أبوشهلا

الرقم الجامعي: 20511445

المشرف، الأستاذ الدكتور: محمد النيرب.

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 26 أبريل، 2009 من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1- رئيس لجنة المناقشة، الأستاذ الدكتور/ محمد النيرب التوقيع .....

2- ممتحناً داخلياً، الدكتور / محمود الأستاذ التوقيع .....

3- ممتحناً خارجياً، الدكتور / عبد الناصر سرور التوقيع .....

القدس - فلسطين

1430هـ / 2009م

إهـــــــــــداء

إلى كـــــل الأحــبة،،،

رغدة أبوشهلا

إقـــــرار:

أقر أنا مقدمة الرسالة أنها قدمت لجامعة القدس لنيل درجة الماجستير وإنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد.

التوقيع:

رغدة عصام أبو شهلا

التاريخ:

شكر وتقدير

أمي، أبي وعائلتي شكراً لكم،،،

أتوجه بالشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور / محمد النيرب على ما قدمه لي من اهتمام وتوجيه والذي بدونه ما استطعت إنجاز هذا العمل. شكراً جزيلاً.

كما وأخص بالشكر لجنة التحكيم الأفاضل لدعمهما وتفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث:

د. عبد الناصر سرور أستاذ العلاقات الدولية المشارك بجامعة الأقصى

د. محمود الأستاذ أستاذ مشارك بجامعة الأقصى

ملخص الدراسة بالعربية

يتناول هذا البحث دور لوبي شركات النفط الأمريكية في رسم السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق ودول الخليج العربي خلال الفترة الزمنية 1990 – 2005. ويستعرض تاريخ تطور السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذه الدول إضافة إلى تاريخ تطور أهم الشركات النفطية الأمريكية ومصالحها في دول الخليج النفطية.

من خلال هذا البحث قامت الباحثة بدراسة عالم صنع القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالعراق والخليج العربي المليئين بالنفط. وكيف أن شركات النفط الأمريكية نجحت نجاحاً باهراً في إقناع الحكومات الأمريكية المتعاقبة والرأي العام بالأهمية الإستراتيجية للنفط حتى غدا يحتل أهم محاور تحديد شكل السياسة الخارجية الأمريكية، وأصبحت حماية آباره وحقوله في الشرق الأوسط مصلحة أمريكية قومية، فضلاً عن تحركات الأساطيل الأمريكية التي تتناغم مع مطامع الشركات التي اقتربت من مراكز الحكم العليا. فالإستراتيجية الأمريكية لحماية المصالح الإستراتيجية في المنطقة تقوم في الأساس على التدخل المباشر وتواجد الأساطيل والقوا ت الأمريكية في الخليج.

ويسلط البحث الضوء على استفادة الولايات المتحدة من تفوقها العسكري لحماية شركاتها النفطية العملاقة وذلك لهدف توسيع السيطرة الأمريكية الاقتصادية والإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ليكون هذا القرن قرن أمريكي تنفرد فيه الولايات المتحدة بقيادة العالم. فالمرحلة التي يعيشها العالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وتشهدها الإستراتيجية الأمريكية العالمية هي مرحلة الأحادية والهيمنة الأمريكية إلى حدٍ كبير، والمؤشرات على ذلك عديدة، منها الحرب ضد ما يسمى بـــ "الإرهاب" كأولوية للسياسة الخارجية التي يطلق عليها "مبدأ بوش"، وهذه الحرب تمثل أولوية للسياسة الخارجية الأمريكية، وتخفى وراءها هدف التقسيم الجديد للعالم والمعايير الجديدة لهذا التقسيم.

بيد أن مخططات الحرب على الخليج العربي تعود لعقود مضت حيث طرحت فكرة تأمين منابع النفط في الخليج باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في أعقاب الاستخدام السياسي للنفط في حرب

أكتوبر 1973، فقد كان للحظر "المؤقت" على مبيعات النفط انعكاساته الحادة على السياسات الاقتصادية الأمريكية فيما عرف باسم "إستراتيجية الخنق". وكان من الطبيعي أن تُتخذ الإجراءات المضادة لمنع تكرار مثل هذه الإستراتيجية مرة أخرى، حتى لو أدى الأمر إلى استخدام القوة المسلحة بغزو منابع النفط. وقد تبلورت هذه الإستراتيجية خلال عدة دراسات قامت بها لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي ووزارة الدفاع الأمريكية. وعلى ضوء ذلك، فقد تحددت المهام العسكرية لقوات الغزو بالاستيلاء على عدد كاف من الحقول والمنشآت النفطية في حالة سلمية تمامًا، مع الاستعداد لتأمينها لفترة طويلة نسبيّاً والقيام باتخاذ الإجراءات اللازمة لتشغيل المنشآت النفطية التي قد تتعرض للدمار دون مساعدة من دول الأوبك.

وأهمية النفط في الإستراتيجية الأمريكية لم تغب أبدا عن تفكير إدارة بوش الابن فقد قدمت مجموعة برئاسة "ديك تشيني Deck Cheney" في مايو 2001 خطة الطاقة القومية لأميركا والتي اعتمدتها واشنطن، والخطة تنص على زيادة واردات النفط من مصادر التزويد الخارجية وبالتحديد، تطلب من الرئيس ووزراء الخارجية والطاقة والتجارة العمل مع قادة دول وسط آسيا لتعزيز الإنتاج في منطقة بحر قزوين ولإنشاء خطوط أنابيب جديدة في الغرب منها وذلك لوصل الأنابيب بالبحر الأسود لتسهيل التصدير. وأن العراق وروسيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان تستطيعان تغطية احتياجات أميركا النفطية وأن تغيير النظام العراقي سيفتح المجال أمام شركات النفط الأمريكية للاستفادة من الاحتياطات النفطية العراقية الهائلة مما سيوفر لأميركا مصدر نفط أكثر أمنا وبأسعار اقل بكثير من مستوياتها الحالية. هذا يساعد على تفسير أسباب ما قامت به إدارة بوش في العراق، فبحسابات أمريكا ما تقوم به لن يحميها فقط (ولو لبعض الوقت) من أي قلق قد يأتي من الخليج ولكنه سيقلل أيضا من حصة الأوبك في السوق العالمية عبر إخراج العراق من أوبك، والاستحواذ على نفط العراق وبالتالي يضعف من نفوذها على مصادر النفط وعلى الأسعار وهو هدف لا يقل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة.

من هنا يخلص البحث إلى أن شركات الطاقة تلعب دوراً مهماً في تشكيل السياسة الأمريكية وقد وصل دورها إلى أقصى مدى له في عهد الرئيس الأمريكي بوش الابن. فالقوى ذات المصالح الخاصة مثل شركات البترول وصناعة السلاح تلعب دورا في ما يجري في الخليج العربي ويفوق تأثيرها ما يمكن لأي لوبي آخر أن يقدمه وبمراحل.

Abstract

This research studies in depth the American foreign policy decision-taking process including all the factors and conditions contributing in making this decision. It studies in particular, the role of the American oil companies in determining the American foreign policy towards Iraq and the Arab Gulf countries during the years 1990 – 2005.

Three Gulf wars took place during the research period, and in all of these wars the Iraqi and Arab Gulf oil was a fundamental cause if not the sole cause of them. Several elements contribute to make the case for an oil war in USA: the long-term political influence of the oil companies, the close personal ties between the companies and the government, the long history of prior conflicts and wars over the Arab Gulf and Iraqi oil, and the enormous potential profitability of the Iraqi fields.

Those who deny oil companies' complicity in the US foreign policy towards Iraq and the Arab Gulf countries always insist that the companies have little political influence in Washington, and that they are just one industry group among many others. These arguments are utterly false. The oil companies have always enjoyed "insider" privileges with the US government in the name of "national security". Moreover, US military/security policy, has served the oil companies. Virtually every US presidential security doctrine, from Truman to Bush Junior, has aimed at protecting company interests in the oil-rich Arab Gulf. Recently-released secret papers show that during the oil crisis and Arab oil "embargo" of 1973, Washington seriously considered sending a military strike force to seize some of the region's richest fields – in Saudi Arabia, Kuwait and Abu Dhabi. In addition, in 1979, President Jimmy Carter set up the US Central Command, a permanent military force designed to intervene in the Middle East on short notice. Presidents have expanded and strengthened this force several times since. In addition, given the close political relations between the oil companies and the successive US administrations, it should be no surprise to find close ties at the personal level binding both sides together. The administration of President George W. Bush "who was chief executive of his own oil company" represents an especially close set of personal ties between the oil companies and the government – at the very highest level. In the earliest days of the administration, they promoted a number of industry-favourable policy decisions, such as the rejection of the Kyoto Treaty on global warming, the ouster of the head of the Intergovernmental Panel on Climate Change, and the elaboration of a strongly pro-oil national energy plan.

This research will argue that the Gulf wars were primarily "wars for oil" in which large, multinational oil companies and USA government acted in secret concert to gain control of Iraq's huge oil reserves and to gain leverage over other national oil producers. However, in arguing for the primacy of oil, the research does not imply that other factors were not involved. The imperial dreams of the neo-cons advisors in Washington contributed to the final outcome; i.e. the Iraq war did not emerge solely from the Bush administration; it emerged from a decades-long effort by the world's largest companies to appropriate the planet's most lucrative natural resource deposits.

This research proves that the interests of the world's largest US oil corporations mesh closely with those of their national government. Thus while the US successive administrations seek secure and adequate supplies of oil to feed the US economy, the corporations need control over reserves to ensure their future profitability, to deliver returns to their shareholders.

To understand the special "national security" status enjoyed by the American oil companies in the US, the research first considered the oil's economic importance and then its central role in American foreign policy towards Iraq and the Arab Gulf countries; bearing in mind the tendency of Americans toward owning private vehicles and that oil provides nearly all the energy for transportation. Moreover, oil has an important share of other energy inputs: it is an essential feedstock for industries, such as plastics, paint, fertilizers and pharmaceuticals. Sometime in the future, the world may switch to renewable energy and other non-oil inputs, but oil now reigns as the indispensable ingredient of the modern economy. For this reason, USA governments are nervous about their national oil supply. The USA seeks to ensure a steady supply of oil and it views the companies' global interests as synonymous with the national interests and readily supports the companies' efforts to control new production sources, to overwhelm foreign rivals, and to gain the most favourable pipeline routes and other transportation and distribution channels.

Just as the US government wants oil companies to secure a global dominance capacity, so the US oil companies do need their government's military power to secure control over global oilfields and transportation routes. It is no accident, then, that the world's largest oil companies are located in the world's most powerful countries.

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مدخل:

سؤال يطرحه دائماً المهتمون بأمور السياسة الدولية، حول ما تعكسه السياسة الخارجية للولايات المتحدة على المستوى الدولي والتاريخي وهذا السؤال هو: هل باستطاعة الولايات المتحدة الاستفادة من تفوقها العسكري لتوسيع سيطرتها الاقتصادية والإستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ليكون هذا القرن قرن أمريكي تنفرد فيه الولايات المتحدة بقيادة العالم؟

هناك إجماع دولي رسمي وغير رسمي على أن محاولة بسط السيطرة الاقتصادية إقليمياً أو دولياً باستخدام القوة العسكرية، كانت قد أدت إلى اندلاع حروب مدمرة نجم عنها مذابح بشرية رهيبة واستنزاف مرعب للموارد المادية!

ويمكن القول إن مثل تلك التطلعات، للسيطرة على العالم بالقوة، عجلت في تشكيل توجهات التخطيط العسكري الأمريكي، كمشروع القرن الأمريكي الجديد، وإستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وإستراتيجية الدفاع الوطني. مع ضرورة عدم إغفال حقيقة أن القوى العسكرية والأسلحة المتاحة حالياً، تهدد وجود الجنس البشري. فحتى لو لم تتهور الدول النووية في استخدام سلاحها هذا، فإن استنزاف الموارد العالمية بسبب العسكرة والحروب يمكن أن يقود تماماً إلى تدمير الحياة على الأرض.

والحقيقة التي لا لبس فيها هي ارتفاع قيمة النفط بشكل متزايد بسبب تصاعد ندرته، ومن ثم تعاظم أهميته الإستراتيجية، وذلك على الأقل على مدى الثلاثين سنة القادمة. وعند هذه المرحلة تنشط الولايات المتحدة الساعية للهيمنة العالمية لتفعل ما لم يسبق فعله وبكل الوسائل، بما في ذلك القوة العسكرية لتوسيع سيطرتها الاقتصادية. فالولايات المتحدة بغزوها واحتلالها للعراق، مثلاً، قد أطلقت إشارة تصميمها على استخدام القوة العسكرية للسيطرة على عرض النفط في العالم واحتكار المنافع الاقتصادية والإستراتيجية، بعيداً عن اعتبارات السيادة المعمول بها دولياً وحقوق الملكية والقانون الدولي.[1]

---

11). رشيد، عبدالوهاب. حميد (2006، 11 يوليو): "ماذا هناك ليموتوا من أجله: النفط، القواعد والدمى الجزء الأول ". الحوار المتمدن. **1608**

فمن المهم ضرورة الملاحظة أن القضية الأساسية في السياسة الدولية اليوم هي سيطرة القطب الأمريكي الأوحد الذي يعد أحد أهم ملامح الإدارات الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991. يبدو أن الهدف الأساسي الذي تسعى إليه هذه الإدارات هو السيطرة علي النفط، كل النفط وفي أي مكان. فقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقود الخمسة المنصرمة في اللعب بمصائر معظم دول الشرق الأوسط بشكل كبير، واعتبرت كامل المنطقة مزرعة لقواتها ولشركاتها النفطية، فما انفكت تنهب الموارد وتهدد بالتدخل، وتلوح بالعقوبات.

ويمكن فهم أسباب هذه التصرفات للولايات المتحدة الأمريكية، بصورة جلية، من قول "برنارد شو" حيث قال: "أن أمريكا ما هي إلا كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات، رئيس مجلس إدارتها هو من يتربع سعيداً في البيت الأبيض ويحمل لقب الرئيس".

ولا يخفى دور لوبي شركات النفط، وشركات السلاح الأمريكية في رسم هذه السياسة؛ فمثلاً يعد اللوبي النفطي الأمريكي من أقوى جماعات الضغط التي تؤثر في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية للولايات المتحدة، حيث يقوم هذا اللوبي، كغيره من جماعات الضغط ولكن بتأثير أقوى كثيراً، على نسج شبكة متداخلة من العلاقات التي تربط صناع القرار بالبيت الأبيض، بالمصالح التي يمكن أن يحققوها لهذا اللوبي. ومن الملاحظ أن هذا ينطبق بشكل جلي جداً على إدارة جورج بوش الابن، حيث لا ترتبط هذه الحكومة فقط بعلاقات قوية مع القطاع النفطي الأمريكي ولكن أيضاً تكاد تكون مستفيدة من مصالحهم بشكل أو بآخر. ويمكننا القول أنه لم يشهد التاريخ الأمريكي تداخلاً بالمصالح بين الإدارة الأمريكية والقطاع النفطي مثلما شهدته إدارة الرئيس (بوش الابن).

الخلاف الدائر داخل إدارة بوش الابن حول مستقبل العراق هو في جوهره صراع بين شركات نفطية عملاقة تجد صداها داخل الإدارة الأمريكية؛ فهو سباق بين هذه الشركات على حصص "Quotas" من النفط. هذه الشركات تتصارع في الغرف المغلقة وتجتمع بأركان الإدارة الأمريكية لكي ترتهن حصتها من النفط العراقي وإدارته وفوائضه المالية وتثميرها في البنوك الأمريكية والأوروبية.

مما سبق ذكره، يتأكد من أعمال الإدارة الأمريكية (إدارة بوش الابن) بعد احتلالها العراق حيث عَيّنَت، فيليب كارول Phillip Carroll، وهو مسئول سابق بشركة شل (Shell) النفطية الأمريكية، مستشارا ومسئولا عن قطاع النفط في العراق. وجاء اختياره بإعلان من البنتاغون في مؤتمر لدوغلاس فيث Douglas Feith أحد مساعدي وزارة الدفاع للتخطيط السياسي.

وبدا مشهد الإدارة الأمريكية لنفط العراق يسير بجهود أربع جهات بقيادة كارول، وهذه الجهات هي: سلاح الهندسة التابع للجيش الأمريكي ــ سلطة التحالف ــ شركة هاليبرتون والشركات الفرعية التابعة لها ــ ووزارة النفط العراقية التي لم يكن لديها سلطة القرار. وحازت شركة "هاليبرتون" التي ارتبط إسم نائب الرئيس الأمريكي ديك تشينى بها على أغلب العقود المتعلقة

بإعادة اعتمار وتشغيل القطاع النفطي، مما يثير موجة من التساؤلات والشكوك حول الدوافع التي جعلت الشركة المذكورة تحظى بحصة الأسد من عقود اعتمار القطاع النفطي.

وحسب عدد غير قليل من المحللين السياسيين، منيت السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بالفشل الذريع، وتفجر من هذا الفشل موجات من الكراهية من شعوب المنطقة والذي أدى في بعض منه إلى الإرهاب الموجه نحو كل ما هو أمريكي، وخير دليل على ذلك ما تم من أحداث 11 أيلول والتي نجم عنها ما يقارب الـــ 3,000 قتيل، إثر أكبر عملية "إرهابية" هزت أمريكا في عقر دارها. ولكن لا بد من طرح هذا السؤال: لماذا فشلت السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟ هل هو فشل لشركات الطاقة الكبرى؟ أم استطاعت تلك الشركات وما زالت تحقق أرباحا "ولا في الأحلام" على حد تعبير جون بلير (الذي أجرى أهم تحقيقات حكومية فيما يتعلق بصناعة الطاقة في سبعينيات القرن الماضي)؟ وهل كانت تلك السياسة سياسة فاشلة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية العظمى التي تعتمد على التحكم فيما أسمته وزارة الخارجية الأمريكية منذ 60 عاما خلت "مصدر هائل للسطوة الإستراتيجية" يكمن في احتياطيات النفط الهائلة في منطقة الشرق الأوسط وما يجلبه هذا من ثروات هائلة من هذه "الدرة الثمينة"؟

هذه الدراسة حاولت الإجابة عن هذه التساؤلات، والدخول إلى عالم صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للسياسة الخارجية وما يتعلق ببعض دول المشرق العربي النفطية (العراق والخليج العربي) لمحاولة إيجاد علاقة أو دور فعلي مؤثر لجماعات النفط في الضغط على الحكومة الأمريكية لاتخاذ قرارات سياسية خارجية تصب في مصلحة هذه الجماعات. بمعنى أنه وان كانت السياسة الأمريكية الخارجية من المفروض أن تعكس المصلحة القومية العليا للأمة الفيدرالية (وهذا ما تم التحقق منه أيضاً في هذه الدراسة) فهل يمكننا القول أن دور جماعات المصالح وجماعات الضغط الخاصة بالنفط (اللوبي النفطي) هو دور مؤثر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية؟ وهل كانت القرارات السياسية الخارجية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية في فترة الدراسة، تصب في المصلحة القومية العليا أم أنها قرارات تخدم شريحة من أصحاب المصالح وتضرب بعرض الحائط، بل وتضر بـــالأمن القومي والصالح القومية الأمريكية؟

وحاولت الدراسة أيضاً توضيح ماهية المصالح النفطية لجماعات الضغط المتعلقة بالنفط في الولايات المتحدة الأمريكية ومدى توافق هذه المصالح مع ما تقوم به الحكومة الأمريكية من سياسات (عبر قرارات الكونجرس) نُفِّذَت على أرض الواقع في العراق والخليج العربي وإذا ما كانت هذه السياسات تصب في المصلحة القومية الأمريكية أم العكس؟

2.1 مضمون الدراسة:

باختصار هذه الدراسة عبارة عن محاولة جادة لمعرفة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما هو لوبي النفط الأمريكي؟ وكيف يعمل؟
   - ما أهم الشخصيات والشركات في هذا اللوبي؟
   - ما علاقاتهم بصناع القرار السياسي الخارجي في الإدارة الأمريكية؟ وكيف يؤثر هذا اللوبي على صناع القرار السياسي؟
   - ما مصالح لوبي الشركات النفطية الأمريكية في دول العراق والخليج العربي؟ وما هو تأثير سياسات الأوبك في مصالح اللوبي؟
2. ما هي المصالح الأمريكية القومية في دول العراق والخليج العربي؟ وهل تتناغم مصالح لوبي الشركات النفطية مع المصالح الأمريكية القومية في هذه المناطق؟
   - ما أهم قرارات السياسية الخارجية التي اتخذتها الإدارات الأمريكية خلال الفترة الزمنية للدراسة وكانت تصب في مصلحة لوبي شركات النفط؟ أو في غير مصلحتها؟
   - هل قرارات السياسة الخارجية التي اتخذتها الإدارات الأمريكية خلال الفترة الزمنية للدراسة في دول العراق والخليج العربي تصب في المصلحة القومية الأمريكية؟
   - ما مدى تأثير لوبي النفط في السياسة الخارجية الأمريكية؟
   - ما مدى تأثير السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العراق والخليج العربي خلال فترة الدراسة على الأمن القومي الأمريكي؟

3.1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- الوصول إلى حقيقة الدور الفعلي الذي لعبه لوبي شركات النفط الأمريكية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العراق والخليج العربي في الفترة الزمنية (1990 – 2005)، ومعرفة صدق الفرضية التي يتبناها عدد من الباحثين والعلماء أمثال نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) والتي تفيد بأن لجماعات المصالح النفطية دور كبير في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الدول بما يتوافق مع مصالحهم بغض النظر

عن المصلحة القومية العليا التي على الحكومة أن تسعى إليها دائماً. [2]

- معرفة تفاصيل عمل لوبي النفط الأمريكي وآلياته وأهم شركاته وعلاقاته وتأثيره بصناع القرار السياسي الخارجي في الإدارة الأمريكية، إضافة إلى معرفة مصالحه في الشرق الأوسط وتأثير سياسات الأوبك في مصالحه.
- محاولة حصر وتفصيل أهم السياسات الأمريكية المتبعة في دول العراق والخليج العربي ومعرفة مدى مواءمتها المصلحة القومية الأمريكية.

4.1 أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة من الآتي:

- لم تجد الباحثة الكثير من الدراسات الأكاديمية "باللغة العربية" التي تغطي بالتفصيل وبشكل متكامل ومترابط دور لوبي شركات النفط الأمريكية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العراق والخليج العربي في الفترة الزمنية للدراسة "1990 – 2005"، مع الوفرة النسبية في الوثائق المنشورة المتاحة عن هذه الفترة.
- إن فترة الدراسة 1990 – 2005 تمتد بين عدد من الحروب المهمة في المنطقة أهمها حروب الخليج، وما سُمّي بحرب "تحرير العراق" والحرب التي تقودها أمريكا على الإرهاب.
- من المؤمّل أن يستفيد من هذه الدراسة المهتمين بالعلوم السياسية، الاقتصادية والإستراتيجية في المنطقة.
- إن النفط يعتبر أحد الأمور الأساسية في الأمن القومي الأمريكي وكافة الدول الصناعية العظمى إضافة إلى كونه مصدر الثروة الرئيسي في الدول التي تعتمد في مدخولها على إنتاج وتصدير النفط، أمثال دول الخليج والعراق، بينما يوجد هذا النفط في منطقة (الشرق الأوسط) الإستراتيجية الحساسة والتي يشوبها الصراع الدائم والتوتر.

5.1 حدود الدراسة:

- تلتزم هذه الدراسة ببحث دور لوبي النفط الأمريكي وعلاقاته ودوره في رسم السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بالعراق ودول الخليج العربي في الفترة الزمنية من 1990 – 2005.

---

(2) تشومسكي، نعو م. (1996): **الغزو مستمر**. ترجمة مي النبهان. دار المدى، بيروت.

6.1 منهج البحث:

حيث أن الباحثة على علم بأبعاد وجوانب الظاهرة المزمع دراستها فقد قامت باستخدام المنهج الوصفى التحليلي بصورته الكيفية للحصول علي البيانات الأولية، والمعلومات الثانوية اللازمة لتحليل ما يتعلق من نتائج، بما يتناسب ويتلاءم مع أسئلة وأهداف موضوع الدراسة.
كما واستعانت الباحثة في هذه الدراسة بمنهج نخبة القوة، منهج المصلحة القومية بالإضافة إلى منهج صنع القرار وذلك الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة بالشكل الأمثل.

7.1 الدراسات السابقة:

اختلفت رؤى الباحثين حول الدور الذي تلعبه الشركات النفطية الأمريكية في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، فمنهم ما أشار في العديد من أدبياته إلى أن لوبي النفط الأمريكي هو المستفيد الأول من سياسة أمريكا في منطقة الشرق الأوسط، بينما هناك من يرون أن الفاعل الأساسي في رسم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط (بما في ذلك العراق ودول الخليج العربي) هو اللوبي الإسرائيلي والايباك. وثمة آخرون يرون أن السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة تصب تماماً في المصالح القومية الأمريكية ولا شيء غير ذلك. وعلى الرغم مما سبق وبالرجوع إلى الدراسات السابقة لم تجد الباحثة دراسات تصبّ في صلب موضوع هذه الدراسة، لذا سيتم فيم يلي الإشارة إلى الدراسات التي لها علاقة بهذا البحث أو تدور حول هذا الموضوع.

ومن الذين تناولوا موضوع دور لوبي النفط الأمريكي في رسم السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه العراق ودول الخليج خلال الفترة 1990 – 2005:

- **<u>وليد خدوري، الولايات المتحدة والنفط العربي، مقال في كتاب الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية، تحرير هالة سعودي، تأليف عدد من الكتاب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية، 1996:</u>** يرى أن الولايات المتحدة لا تنقصها احتياطيات الطاقة بل ما تفتقده هو إمكانية استخراج مصادر الطاقة بأسعار معقولة وأن أمريكا تحاول دائماً الاعتماد على مصادر نفطية أخرى في الخارج وعدم استغلال جميع مصادرها في وقت مبكر إضافة إلى أن شركات النفط الأمريكية تحاول أن تستثمر في مصادر نفطية في مختلف أنحاء العالم ليس فقط لتزويد السوق المحلي الأمريكي بل تزويد الأسواق العالمية أيضاً ومن ثم تحقيق أرباح هائلة ناتجة عن

هذه العمليات ونتيجة لذلك استثمرت الشركات الأمريكية في حقول الشرق الأوسط، متضمنة حقول العراق ودول الخليج العربي.

- **طاهر شاش، العلاقات الأمريكية مع العالم العربي وإسرائيل، مقالة في كتاب: الإمبراطورية الأمريكية صفحات من الماضي والحاضر "الجزء الأول"، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى، 2001:** يشير إلى أن ضمان تدفق نفط الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربية بأسعار معقولة يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ولذا تسعى أمريكا لأن يكون لشركاتها النفطية نصيب في استخراج النفط وصناعته، وأن تظل أسعاره العالمية في حدود معقولة، وهذا كله يصب في المصلحة القومية الأمريكية.
- **خليل العناني، دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية العدد 151 يناير 2003، المجلد 38، مؤسسة الأهرام للنشر:** حيث يؤكد أن النفط كان السبب الأساسي من الحملة العسكرية على العراق بغض النظر عن كل ما يقال حول الدوافع الأمريكية التي تكمن وراء ضرب العراق، ويرى أن أحد الدوافع النفطية الأمريكية في العراق هي مصالح الشركات الأمريكية النفطية.
- **سمير صارم، إنه النفط يا: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق تاريخ موغل في الدم والدمار واستباحة حقوق الشعوب، 2003، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع:**

يأتي النفط أولاً وأخيراً في أولويات الاستراتيجيات الأمريكية، لأنه يحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية والعسكرية إضافة إلى تحقيق الحلم الأمريكي ليكون القرن الحادي والعشرون أمريكياً.. وأن تكون أمريكا.. روما الجديدة.

هذا الكتاب الذي يتعرض للأبعاد النفطية للحرب الأمريكية على العراق، وذلك انطلاقا من أن النفط كان ولا يزال هدفا استراتيجيا في كل تحركات الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الأقل في المرحلة الراهنة بدءاً من قزوين وأفغانستان ومروراً بالعراق اليوم.

الكتاب مؤلف من مدخل وأربعة فصول، في المدخل ركز الكاتب على أهمية النفط في اكتساب القوة والسيطرة، واستغلال الولايات المتحدة الأمريكية لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 كذريعة لبدء حربها الطويلة على الإرهاب في سبيل تحقيق أهدافها وتوسيع مصالحها، وفي الفصل الأول تحدث المؤلف عن النفط في العالم عموماً وفي الوطن العربي خصوصاً، ورصد مؤشرات الطلب العالمي على النفط، أما الفصل الثاني فشرح موقع النفط العربي في الصراع العالمي من خلال الحديث عن السياسة النفطية الأمريكية في المنطقة العربية خصوصاً، وعلاقة ذلك بالانتشار العسكري الأمريكي فيها.

وركز الفصل الثالث على الحلم الإمبراطوري للولايات المتحدة، حيث تم رصد التحولات التي طرأت على السياسة الأمريكية الخارجية منذ القرن الماضي، وأبرز دور الشركات النفطية في تلك التحولات، لما للنفط من أهمية في تحقيق ذلك الحلم. والفصل الرابع والأخير غطى موضوع الحرب على العراق، فعدد المؤلف السيناريوهات المقترحة لها، ورصد الدور الصهيوني في رسمها، واستعرض خطورة الأسلحة المتوقع استخدامها، ومدى تكلفتها، متتبعاً تداعيات هذه الحرب على منطقة الشرق الأوسط من النواحي السياسية والاقتصادية، وآثارها على أسعار النفط، مبينا كيفية استفادة إسرائيل من هذه الحرب.

- **سامي المهنا، تداعيات حرب الخليج الثالثة، العالم بعيون أمريكية، الأوراق السرية للبيت الأبيض والبنتاجون، 2004، الطبعة الأولى،جمهورية مصر العربية:**

الكتاب يتحدث عن الواقع الأمريكي لإعادة صياغة العالم وفق المتطلبات الأمريكية، أو بمعنى آخر ما يعتقده صناع القرار في أمريكا حول ما ينبغي أن يكون عليه العالم الجديد (العالم بعيون أمريكية). الكتاب يحتوي على الكثير من الأسرار التي تنشر لأول مرة، من خلال أجندة الرئيس السابق جورج دبليو بوش، ووثائق وأوراق البيت الأبيض، والبنتاجون (وزارة الدفاع الأمريكية) وجهاز الاستخبارات الـــ سي أي إيه.

والكتاب بمثابة دعوة لكل المهتمين والمهمومين بأحوال الأمة العربية والأمة الإسلامية وكل من يشغله الشأن العالمي لينظروا فيما حل وما سوف يحل بهم!

- **Greg Muttitt, Crude Designs: the Rip-Off of Iraq's Oil Wealth, November 2005, Published by PLATFORM with Global Policy Forum:**

في هذا التقرير بعنوان " المخططات الفجة لسرقة ثروة العراق النفطية" يؤكد الكاتب أنه وبينما يكافح أبناء الشعب العراقي من أجل تقرير مستقبلهم وسط الفوضى السياسية والعنف القائمين في العراق، تم تقرير مصير أثمن ثرواتهم الاقتصادية "النفط" خلف الأبواب المغلقة.

ويكشف هذا التقرير كيف أن السياسة النفطية بخصوص نفط العراق والتي تم وضع أُسسها في داخل الإدارة الأمريكية سيتم تبنيها في العراق، بدون إحداث أي جدل أو مناظرة عامة لاستشارة الرأي العام لأصحاب الثروة (العراقيين). وهذه السياسة تُخَصِّص أغلب حقول النفط العراقية – حوالي 64% من الاحتياطي النفطي للعراق – ليتم تطويرها بواسطة شركات نفطية متعددة الجنسيات.

إن الرأي العام العراقي يعارض وبشدة تسليم سلطة تطوير النفط للشركات الأجنبية. ولكن بالتدخل الفعال لحكومتي للولايات المتحدة وبريطانيا فان مجموعة قوية من التكنوقراط والسياسيين العراقيين يدفعون نحو إقرار نظام من العقود الطويلة الأمد مع الشركات النفطية الأجنبية والتي ستكون في المستقبل بعيدة المنال عن أيدي المحاكم العراقية، الرقابة العامة أو الحكم الديمقراطي.

- **حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006 الطبعة الثانية:**

يكتسب هذا الكتاب أهمية قصوى في الوقت الحاضر، حيث يعمّ الاضطراب سوق النفط العالمية، وكذلك بحكم القيود التي تحملها اتفاقيات الغات ومنظمة التجارة العالمية، أو نتيجة للاهتمام العالمي المتزايد بحماية البيئة وما تمخض عنه من اتفاقيات دولية تهدد الصادرات النفطية، مثل بروتوكول كيوتو. ويؤكد الكتاب أن الاستثمار الأمثل للثروة النفطية وإدارتها يمكن أن يكونا نقطة الانطلاق على طريق التنمية العربية المتكاملة، والمتواصلة في ظل سياسية نفطية منسقة عربياً. ويدعو الدول النفطية في المنطقة العربية إلى تنسيق سياساتها الإنتاجية والتصديرية مع إيران وفنزويلا بما يدرأ عنها الأضرار الناجمة عن تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وخصوصاً أن درجة التركز، خلال المستقبل المنظور – كما يتنبأ مؤلف الكتاب – لا تتجه إلى الارتفاع في الإنتاج العالمي للنفط فقط، بل تتجه إلى الارتفاع أيضاً، وبدرجة أكبر، في الصادرات النفطية، وأن إجمالي العجز في احتياجات العالم من النفط يتوقع أن تقوم أوبك بتوفيره

- **John Mearsheimer & Stephen Walt, The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy, Harvard University, March 2006:**

يريان أن اللوبي الإسرائيلي هو الفاعل الرئيسي في رسم سياسة أمريكا الخارجية في المنطقة بما يتلاءم مع مصلحة إسرائيل ويتعارض في كثير من الأحيان مع المصلحة الأمريكية القومية بينما يهمش الكاتبان في دراستهما تأثير قوى الضغط وجماعات المصالح الأخرى والتي يمكن أن تؤثر بقوة في قرارات السياسة الأمريكية الخارجية والمصالح القومية الأمريكية.

- **Noam Chomsky: The Israel Lobby? ZNet. March 28, 2006**: في رده على دراسة ستيفن والت وجون مرشيمر، يؤكد تشومسكي أن ما يحرك سياسة أميركا تجاه

الشرق الأوسط هو لوبي شركات النفط الأمريكية والتي تحقق تبعاً لذلك أرباح خيالية وليس اللوبي الإسرائيلي.

- **خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير، مجلة السياسة الدولية، العدد 164 ابريل 2006، مؤسسة الأهرام للنشر:** يشير إلى الدور الذي تلعبه شركات النفط الأمريكية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق ودول الخليج العربي وخصوصاً شركة "هاليبرتون" والتي يرى أنه كان لها الدور الكبير في إعلان الإدارة الأمريكية الحرب على العراق.

- **USA Energy Information Administration, (EIA) International Energy Outlook, June 2006:**

تصدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية سنوياً تقرير بعنوان "الرؤية الدولية للطاقة" لتقييم أسواق الطاقة الدولية حتى العام 2030. إن توقعات الولايات المتحدة في هذا التقرير تتناسق مع البيانات والرؤية التي تنشرها إدارة الطاقة الأمريكية في تقريرها السنوي الذي يشرح الرؤية الأمريكية السنوية للطاقة. وكما هو واضح من العنوان يشتمل هذا التقرير على بيانات مفصلة عن الاستهلاك الأمريكي للطاقة بأنواعها وأسواقها، كما يتضمن توقعات وخطط عن الوضع الأمريكي بخصوص الطاقة والوقود حتى العام 2030.

ما ذكر من دراسات سابقة أفاد الباحثة كثيراً في جمع الأفكار والحقائق وربطها معاً للتوصل إلى الاستنتاجات الخاصة بهذه الرسالة ولكن بالرغم كل ما وصلت إليه يدي الباحثة من دراسات وأبحاث كتبها الباحثون العرب وغير العرب عن الموضوع يمكن القول أنه غير كافٍ وخصوصاً قلة الأبحاث باللغة العربية حيث أن المكتبة العربية بها نقص واضح في الأبحاث والدراسات التي تغطي موضوع دور الشركات النفطية الأمريكية وتأثيرها في رسم السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي وتحلل المعادلة بين شركات النفط ومصالحها لدى الخليج العربي وبين السياسة الخارجية الأمريكية ومصالحها لدى دول الخليج على الأخص خلال الفترة 1990 – 2005. مع عدم اغفال وجود كتابات عن هذا الموضوع كما اشرنا سابقاً ولكن هذه الأبحاث من وجهة نظري قليلة في العدد. ومن المستغرب ذلك حيث أنه من المعروف أن المحور الرئيسي للثروة عن دول الخليج هو النفط، مع عدم إنكار وجود مقدرات وموارد اقتصادية وطبيعية أخرى لدى هذه الدول ولكن لا يزال النفط يعتبر الحجر الأساس للدخل القومي في معظم هذه الدول، وبطبيعة الحال يجب الاهتمام أكثر بفهم كل ما يتعلق بهذه الثروة من سياسات داخلية وخارجية تتبعها أكبر دولة في العالم!

8.1 استعراض عام لفصول البحث:

عالجت الرسالة الموضوع كما يلي:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة:
يحتوي هذا الفصل على مدخل للدراسة، مضمونها، أهدافها، حدودها، إضافة إلى عرض ونقد مختصر للمراجع الأدبية والدراسات السابقة التي تمت حول الموضوع.

الفصل الثاني: الخلفية التاريخية
يعطي هذا الفصل خلفية تاريخية يمكن اعتبارها كمقدمة لهذه الدراسة. فيتحث هذا الفصل عن النفط وتاريخ التنقيب عنه، مع دراسة أسواق البترول العربي وتصديره، كما ويدرس هذا الفصل أهمية النفط العربي في الصراع العالمي مع استعراض الحروب التي تمت في المنطقة من أجل النفط، إضافة إلى المصالح الاقتصادية الأمريكية وكيف يأتي النفط من مكانة القلب من هذه المصالح، وأخيراً يبحث الفصل التواجد الأمريكي قرب مناطق النفط في الخليج العربي.

الفصل الثالث: لوبي النفط الأمريكي: آلياته ومصالحه:
يحتوي هذا الفصل على تعريف بلوبي النفط الأمريكي ومصالحه وآلية عمله، وعلاقاته بصناع القرار السياسي الخارجي في الإدارة الأمريكية وكيفية تأثيره، إضافة إلى شرح مصالحه في دول العراق والخليج العربي وتأثير سياسات الأوبك في مصالحه.

الفصل الرابع: المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة في العراق ودول الخليج العربي:
يدرس هذا الفصل أبرز السياسات الأمريكية التي اتبعت في العراق ودول الخليج خلال فترة الدراسة مع تبيان المصالح القومية والإستراتيجية الأمريكية وإذا ما حققت هذه السياسات تلك المصالح أو مصالح لوبي النفط.

الفصل الخامس: الآثار الفعلية للوبي النفط على السياسة الخارجية وعلاقة ذلك بالأمن القومي الأمريكي:
تتم في هذا الفصل معرفة الدور الفعلي للوبي النفط في السياسة الخارجية الأمريكية ومدى تأثير تلك السياسة تجاه دول العراق والخليج العربي وعلاقة ذلك بالأمن القومي الأمريكي. كما ويتطرق الى قضية تفجير برجي التجارة في نيويورك (2001/9) ومدى ارتباط ذلك "بإنتاج

النفط" وعلاقة التفجيرات وغزو العراق بمسألة النفط. وتأثير شركات النفط على المخططات العامة للإدارة الأمريكية والأمن القومي الأمريكي.

الفصل السادس: استنتاجات الدراسة وتوصياتها:

في هذا الفصل نتوصل إلى الإجابات عن أسئلة الدراسة، إضافة إلى الاستنتاجات التي توصلت إليها الباحثة من خلال هذا البحث، وأخيراً التوصيات التي توصي بها الباحثة.

الفصل الثاني

البترول العربي:

خلفية تاريخية

الفصل الثاني

البترول العربي: خلفية تاريخية

يتحدث هذا الفصل عن النفط وتاريخ التنقيب عنه، مع دراسة أسواق البترول العربي وتصديره، كما ويدرس هذا الفصل أهمية النفط العربي في الصراع العالمي مع استعراض الحروب التي تمت في المنطقة من أجل النفط، إضافة إلى المصالح الاقتصادية الأمريكية وكيف يأتي النفط من مكانة القلب من هذه المصالح، وأخيراً يبحث الفصل التواجد الأمريكي قرب مناطق النفط في الخليج العربي.

1.2 التنقيب:

يعود تاريخ بدء التنقيب عن النفط في الوطن العربي إلى نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. لقد حُفِر أول بئر بهدف التنقيب عن النفط عام 1896، في حقل جمصة في مصر، وتحقق أول اكتشاف للنفط عام 1907 في نفس الحقل، وفي عام 1909 في العراق. لكن الاكتشافات الضخمة لم تتحقق إلا بعد ذلك بنحو عقدين، حيث تمَّ اكتشاف حقل كركوك في العراق عام 1927، والبحرين عام 1932، تبعته الاكتشافات الرئيسية في الكويت والسعودية ثمَّ الإمارات العربية المتحدة. ولم يكتشف النفط بكميات كبيرة في أقطار شمال أفريقية إلا في الخمسينيات من القرن الماضي.[1]

ففي الوطن العربي مناطق رئيسية تحتوي على رواسب ضخمة من البترول وهي: منطقة الخليج العربي؛ منطقة خليج السويس والصحراء الغربية؛ ومنطقة شمال أفريقيا العربية – ليبيا والجزائر. وتحتوي هذه المناطق فيما بينها ما لا يقل عن 58.5% من احتياطي البترول الموجود في العالم والذي من المؤكد إمكانية إخراجه بالطرق العادية المعروفة في صناعة البترول وهذا غير البترول الذي يمكن استخراجه بالطرق الفنية ويقدر علماء الجيولوجيا أن المناطق البترولية الحالية في الوطن العربي والمناطق المحيطة بها قد تحتوي على 70% من الرواسب البترولية في الكرة

---

1 صارم، سمير. (16–17 ديسمبر 2003): النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية. في: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، العرب والعالم اليوم. اتحاد الكتّاب العرب، دمشق. ص ص 120–144

الأرضية. وهذا مستمد من الزيادة الكبيرة في الاحتياطي التي تُكتَشَف في الوطن العربي سنوياً بالنسبة لما يُكتَشَف في المناطق الأخرى المنتجة والمصدرة للبترول.[2] ورواسب البترول العربي على العموم توجد في أراض صحراوية لا تبعد كثيراً عن البحار. وحتى عندما تكون بعض المناطق بعيدة عن البحر (مثل حقول الجزائر وبعض الحقول الليبية) فان هذه المناطق قريبة من الأسواق، مما يعطي لمنتجاتها البترولية ميزة إيصالها إلى الأسواق بأقل تكلفة. كما أن الحقول العربية تمتاز بسهولة إخراج البترول منها نظراً لوجود ضغط طبيعي كبير في جوف الأرض يدفع البترول دفعاً ذاتياً إلى السطح مما يخفض مصاريف الإنتاج وبالتالي يزيد من أرباح الشركات العاملة في الصناعة. والدراسات العلمية التي نشرت قديماً وحديثاً عن تكلفة العثور على البترول وحفر الآبار وإعدادها للإنتاج وكذلك تكلفة الإنتاج نفسه أثبتت ان المنطقة العربية في الخليج العربي هي أقل كلفة من أي مكان آخر في العالم لأسباب عديدة أهمها رخص تكاليف الإنتاج وسهولة نقل النفط عبر الأنابيب وعبر الناقلات إلى معظم بقاع العالم دون مشقة. والجدول رقم (1.2) يمثل تكلفة الإنتاج خلال عقد الستينات في بعض الدول العربية مقارنة بدول أخرى منتجة للنفط.

جدول رقم (1.2): تكلفة الإنتاج خلال عقد الستينات في بعض الدول العربية مقارنة بدول أخرى منتجة للنفط: [3]

البلد	تكلفة إنتاج البرميل الواحد بالسنت الأمريكي
الكويت	6
المملكة العربية السعودية	8-9
ايران	14
فنزويلا	62
الولايات المتحدة الأمريكية	151
كندا	133
الاتحاد السوفيتي	تختلف التكلفة من منطقة الى أخرى ويتراوح ذلك بين 34 - 394 سنتاً للبرميل

2 المرجع السابق

(3) الطريقي، عبد الله. (مايو 1967): "النفط في الوطن العربي". مجلة البترول والغاز العربي، **العدد 8**، السنة 2 ص.ص 48 - 54

وكما أشرنا فيما سبق يظهر هذا الجدول أن المنطقة العربية في الخليج العربي في عقد الستينات هي أقل كلفة من أي مكان آخر في العالم. ولو تطرقنا إلى تكاليف زيادة الإنتاج في دول أوبك وبعض دول العالم خلال فترة زمنية أحدث وهي بين السنوات 1990 – 2000 سنجد أن هذه التكاليف أيضاً أقل في أغلب دول الخليج العربي مقارنة بدول العالم الأخرى.

جدول رقم (2.2): تكاليف زيادة الإنتاج في دول أوبك وبعض دول العالم (دولار للبرميل) خلال الفترة 1990 – 2000: [4]

الدولة	التكاليف	الدولة	التكاليف
العراق	0.50 -0.70	المكسيك	2.6- 4.8
السعودية	0.40 -1.0	ماليزيا	3.3- 5.2
إيران	0.50 -5.0	آلاسكا	5.5- 7.0
الكويت	1.00 -2.0	عمان	4.4- 5.7
قطر	2.00 -4.00	روسيا	4.8- 8.9
الجزائر	3.0 -5.0	مصر	9.4- 13.0
الإمارات	2.50 -10.0	بحر الشمال/ بريطانيا	11.8- 15.4
ليبيا	3.0 -5.0	النرويج	12.5- 17.0
فنزويلا	3.0 -5.0	الولايات المتحدة: المغمورة	16.6- 21.0
نيجيريا	3.0 -6.0	البرتا ــ كندا	20.0- 25.0
أندونيسيا	5.0 -8.5	الولايات المتحدة/ اليابسة	32.7- 24.2

ومن الجدولين السابقين يمكن استنتاج أهمية البترول العربي فقلة تكلفة الإنتاج تؤثر إيجابا في ارتفاع أرباح شركات البترول العاملة في الوطن العربي. وقد قامت إحدى المؤسسات الأمريكية بطلب من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بدراسة لمقارنة أرباح الشركات العاملة في الوطن العربي مقارنة بتلك في البلدان الأعضاء في المنظمة. وقد أظهرت الدراسة حقائق مذهلة عما تجمعه الشركات من أرباح على الأموال التي توظفها في البلاد العربية. وفيما يلي مثال على

(4) صارم، مرجع سابق ذكره

الفروق في تلكَ الأرباح قديماً في مناطق مختلفة في أرجاء العالم؛ حيث يبين الجدول كيف أن الأموال الموظفة في صناعة البترول العربية تدر أرباحا أكثر من الأرباح التي يمكن جمعها من بلاد أخرى مثل الجمهورية الفنزويلية التي كانت تعتبر آنذاك أكبر الدول المصدرة للبترول في العالم والتي لم تزد نسبة الأرباح على الأموال الموظفة هناك على 20 بالمائة بينما بلغت هذه النسبة في العراق وقطر في نفس الفترة 62 بالمائة و 114 بالمائة على التوالي؛ [5]

جدول رقم (3.2): بتبيان النسب المئوية للربح (بملايين الدولارات) على رأس المال الموظف في عمليات الإنتاج: [6]

البلد	1956	1957	1958	1959	1960	متوسط الخمس سنوات
ايران	63	78	77	68	69	71
العراق	65	36	68	65	75	62
قطر	103	130	150	110	83	114
المملكة العربية السعودية	59	58	57	62	71	61
فنزويلا	29	32	17	13	12	20

إذاً، تمتع النفط العربي ودول الخليج العربي قديماً وحديثاً بمميزات كثيرة؛ مثل قِلّة تكلفة الإنتاج وارتفاع الأرباح، جعلت هذا النفط محطاً لأنظار شركات النفط وجعلت الاستيلاء على هذا النفط أو إمتلاكه حقوق التنقيب عنه في هذه الدول أحد أهداف الشركات النفطية الأمريكية وغيرها من الشركات النفطية العالمية.

2.2 أسواق البترول العربي:

تصدر معظم الكميات المنتجة من البترول العربي إلى البلدان الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة، وكندا واليابان وبعض بلاد أفريقيا وآسيا وأستراليا. فبالنسبة لدول غرب أوروبا فقد بلغ مجموع ما استوردته هذه الدول من المنتجات البترولية في عام 1966 من جميع المناطق المصدرة

(5) الطريقي، عبد الله. (مايو 1967): "النفط في الوطن العربي". مجلة البترول والغاز العربي، **العدد 8**، السنة 2 ص.ص 48 – 54

(6) المرجع السابق

للبترول 8,500,000 برميل في اليوم الواحد، استوردت منها من البلاد العربية 5,570,000 برميل في اليوم الواحد، وهذا يعادل 65.5% من مجموع وارداتها من المواد البترولية تلك السنة. وقد ذكرت نشرة "Petroleum Intelligence Weekly" بعددها الصادر في 1967/1/19 ان من بين 12 دولة تعتمد اعتماداً كبيراً على البترول كمصدر للطاقة فإن 9 دول منها تستورد أكثر من 60 % من احتياجاتها البترولية من البلاد العربية، وهذه النسبة في تزايد مستمر منذ سنة 1967 وحتى اليوم وذلك تبعاً لازدياد أهمية البترول العربي وزيادة الاستكشافات البترولية والاحتياطي البترولي في المناطق العربية مقابل التناقص المستمر في الآبار الأخرى في العالم. (7)

تُعد أوروبا وهي أهم البلاد التي تستورد البترول العربي قد ربطت اقتصادياتها وصناعتها بالطاقة الرخيصة من البترول الذي تحصل عليه من الوطن العربي. فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أخذت هذه البلاد تزيد من اعتمادها على مصادر البترول العربية زيادة كبيرة. فقد كان استهلاك أوروبا الغربية عام 1951 حوالي 1,480,000 برميل في اليوم وقد أصبح في عام 1966 8,500,000 برميل. وكذلك فعلت اليابان؛ فقد كانت في عام1951 تستهلك 80,000 برميل في اليوم وأصبحت تستهلك عام 1966 1,700,000 برميل في اليوم تستورد منها من الوطن العربي وحده 1,046,000 برميل في اليوم. (8)

أما الولايات المتحدة الأمريكية فامتلكت عبر شركاتها التي نجحت في إدخالها الى المنطقة العربية بعد الحرب العالمية الأولى مستخدمة سياسة الباب المفتوح حوالي 57.6 % من مجموع الامتيازات في الوطن العربي، أي أنها سيطرت على 57.6 % من مجموع احتياطي وإنتاج البترول العربي في منطقة الخليج الذي بلغ في هذه المنطقة وحدها في الخمسة اشهر الأولى من العام 1967 حوالي 7,518,000 برميل في اليوم. كما أن صافي أرباح هذه الشركات في منطقة الخليج العربي وحدها قد بلغت 1015.5 مليون دولار عام 1965. وهذا كله من عمليات الإنتاج ولا يدخل ضمنه الأرباح التي تجمع من عمليات النقل والتكرير والتسويق.

ومصالح هذه الشركات النفطية الأمريكية في الوطن العربي في ازدياد مستمر مع زيادة أهمية الطاقة المستخرجة من النفط للدول الصناعية الكبرى والتي تعتمد على أمريكا وعلى هذه الشركات في الحصول على الكميات التي تحتاجها من النفط المتوفر بكثرة في الوطن العربي.

---

(7) خدوري، وليد. (محرر). (1999): **عبد الله الطريقي، الأعمال الكاملة**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)

(8) الطريقي، عبد الله. (مايو 1967): "النفط في الوطن العربي". مجلة البترول والغاز العربي، **العدد 8**، السنة 2 ص.ص 48 – 54

فقد قدرت الطاقة الإنتاجية للنفط في الوطن العربي في العام 2001 بحوالي 26,4 مليون برميل يومياً (شاملة المكثفات) وقد بلغ معدل استغلال هذه الطاقة حوالي 84% خلال العام المذكور. وقدرت مصادر أخرى أن ترتفع طاقات إنتاج النفط العربي في العام 2020 إلى 30,6 مليون برميل يومياً.

ومن المتوقع أن تقوم الدول العربية المنتجة للنفط بتأمين حوالي نصف كمية الطلب الإضافي على النفط والمكثفات خلال السنوات القليلة القادمة. وتمشياً مع هذه التوقعات تسعى الدول العربية المصدرة للنفط إلى زيادة طاقاتها الإنتاجية للمحافظة على حصصها في الأسواق، واستقرار أسعار النفط، وبقائه المصدر الرئيسي للطاقة في المدى المنظور. كما وتجمع المصادر على أن الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم في نهاية عام 2001 قد تجاوزت 1,064 مليار برميل، حصة الوطن العربي منها نحو 651 مليار برميل، والجدول رقم "4.2" يوضح ذلك. [9]

جدول رقم (4.2): الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الوطن العربي مقارنة بالعالم [10]:

البلدان	مليار برميل	% من العالم
الأقطار الأعضاء في أوبك	640.10	60.1
دول عربية أخرى	10.66	1.0
إجمالي دول أوبك	849.59	79.8
دول أوبك غير العربية	216.78	20.4
أمريكا الشمالية	53,85	5,1
كومنولث الدول الروسية	57.00	5.3
دول أخرى	85.93	8.1
مجموع العالم	1064.3	100

وتعادل هذه الكمية أكثر من 60% من الاحتياطي العالمي، أمَّا نصيب أمريكا الشمالية من الاحتياطي العالمي فلا يتجاوز 5,1%.

(9) خدوري، وليد. (محرر). (1999): **عبد الله الطريقي، الأعمال الكاملة**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان).

(10) المصدر: أوراق عمل مؤتمر الطاقة العربي السابع ــ القاهرة 11 – 14 مايو 2002.

وتتركز معظم الاحتياطيات المكتشفة من النفط في الوطن العربي في خمسة أقاليم رئيسية منتجة هي:

أ ــ منطقة الخليج العربي، حيث تضم 74.5% من إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج، ويعد هذا الإقليم من أكبر الأقاليم النفطية في العالم، حيث يزيد إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج عن 698 مليار برميل تتوزع بين السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين وجنوب العراق؛

ب ــ إقليم ما بين النهرين: في سورية والعراق، حيث يضم حوالي 11% من إجمالي الاحتياطيات المكتشفة والقابلة للاستخراج؛

ج ــ حوض سرت في ليبيا: ويضم حوالي 5.4% من تلك الاحتياطيات؛

د ــ حوض الصحراء الكبرى الذي يمتد في الجزائر وجنوب تونس وغرب ليبيا، ويضم نحو 2.9% من تلك الاحتياطيات؛

هـ ــ حوض العريش في مصر: ويضم حوالي 1.3% من الاحتياطيات؛

وقد بلغ إنتاج دول منطقة الخليج بما فيها إيران والسعودية والعراق من النفط في العام 2001 ما نسبته 28% من إجمالي الإنتاج العالمي، وتحتفظ المنطقة بنحو ثلثي احتياطات العالم من النفط الخام، حيث تملك ما يقدر بحوالي 679 مليار برميل من احتياطات النفط الخام، أي ما يمثل 66% من إجمالي الاحتياطات العالمية. وفي مطلع عام 2002 بلغت إنتاجية دول المنطقة 22.7 مليون برميل في اليوم، ويمثل هذا الرقم 27% من إجمالي الإنتاج العالمي، وحسب دراسات وكالة الطاقة الدولية فإن منطقة الخليج تملك نحو 91% من إجمالي فائض الإنتاج العالمي، والذي كان قد ارتفع من 4.4 مليون برميل يومياً في مطلع عام 2001 ليصل إلى ما يتراوح بين 7.3 و7.8 مليون برميل في مطلع العام 2002.

وقد أظهرت التقديرات أن صادرات المنطقة من النفط بلغت 16,8 مليون برميل يومياً في العام 2001، حيث تأتي المملكة العربية السعودية في المقدمة وبنسبة 44% تليها إيران بنسبة 15%، وتبلغ صادرات السعودية 7.4 مليون برميل يومياً، والإمارات 2.1 مليون برميل، والعراق مليوني برميل، وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الدولية أن يرتفع إنتاج منطقة الخليج من النفط الخام من 23 مليون برميل في العام 2002 ليصل إلى 30.4 مليون برميل يومياً بحلول العام 2010، وليصل في العام 2020 إلى 44.5 مليون برميل يومياً، لترتفع بذلك حصّة المنطقة من إجمالي الناتج العالمي إلى 36% عام 2020.

ويمتلك العراق ثاني أكبر احتياطات النفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية، حيث تتراوح احتياطياته النفطية بين 112– 120 مليار برميل، أي ما يعادل بين 11% و 12% من مجمل الاحتياطات العالمية، أمَّا احتياطي دولة الإمارات فيصل إلى 97.8 مليار برميل، والكويت إلى 95.5 مليار برميل، ويرى الخبراء أن العراق لو استطاع التنقيب عن النفط لأصبح يملك مثلي احتياطياته الحالية، فقد توقفت أعمال التنقيب بدءاً من العام 1980 بسبب الحروب التي خاضتها العراق مع إيران، ثمَّ مع الكويت واللتين استمرتا نحو عشرة أعوام، ولم يستطع العراق استئناف التنقيب بعد هاتين الحربين بسبب الحصار الدولي والمقاطعة ومن ثم الغزو الأمريكي للعراق. وكان العراق ينتج قبل الحرب ما يتراوح بين 1.5– 2.3 مليون برميل يومياً، لكنها هبطت عام 2001 إلى حوالي 1.1 مليون برميل يومياً، وقبل ذلك أيضاً هبط الإنتاج من 3.5 مليون برميل يومياً إلى 2.3 مليون برميل، بسبب الحصار والعقوبات التي فُرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية 1991 وحتى 1997 عندما فقدت هذه العقوبات التأييد الدولي.

وحسب ما ورد في أوراق مؤتمر الطاقة العربي السابع الذي عقد في القاهرة 2002 تراوحت عائدات الصادرات النفطية العراقية بين 10,685 مليار دولار عام 1985 إلى حوالي 20.8 مليار دولار في العام 2000، وكانت قد شهدت أدنى مستوى لها في الأعوام من 1991 وحتى عام 1996، حيث تراوحت بين 365 مليون دولار في عامي 1993 و 1994، و680 مليون دولار عام 1996. وقد لعبت مذكرة التفاهم بين العراق والأمم المتحدة الدور الحاسم في تقدير حجم الإنتاج والعوائد التي يحصل عليها العراق نتيجة لصادراته النفطية، وكانت مذكرة التفاهم قد أُقرت وبدأ مفعولها في كانون الأول 1996.[11]

3.2 النفط العربي في الصراع العالمي:

قد يكون النفط هو السبب الأهم للحرب الأمريكية والبريطانية واحتلالهما العراق عام (2003)، وربما السبب كذلك في معظم الحروب التي ابتدعتها وتدخلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط خلال النصف الأخير من القرن العشرين. فبينما الغرب الاستعماري كان ولازال يسعى للسيطرة على مقدرات الشعوب وثروات بلادها، كان النفط على رأس تلك الثروات التي جعلته يوظف كل قواه العسكرية والسياسية للسيطرة على هذه الثروة الهائلة التي وصفها أحد

---

(11) صارم، سمير. (16–17 ديسمبر 2003): النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية. في: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، العرب والعالم اليوم،. اتحاد الكتّاب العرب، دمشق. ص ص 120–144

الخبراء بأنها دماء القرن العشرين وربما الواحد والعشرين.

لقد ظنَّ العرب في فترة من الفترات، أن الثروة النفطية قد أصبحت ملك يمينهم، وأثناء حرب الخليج الثانية (1991) وما بعدها، تم تقديم عدد من مفاتيح تلك الثروة مجاناً إلى "جورج بوش" على طبق من ذهب، فأخذ النفط العربي يُستخرج من باطن الأرض العربية، ثم يتدفق بغزارة عبر البحار ويصبّ في خزانات النفط في الولايات المتحدة، ليشكل احتياطاً لأمريكا على المدى الطويل، ثم جاء جورج بوش الابن ليستولي على مفتاح آخر للنفط في العراق.

إن رؤية الولايات المتحدة للآخر تتشكل عبر منظور واحد، ينطلق من ذاتها ودورها وأهدافها ومصالحها في العالم. فتاريخياً ركّزت على المشروع الصهيوني لتكوين دولة يهودية تكون قدراتها، ولاسيما العسكرية، أقوى من كافة قدرات الدول العربية، ثم ركّزت ثانياً على الثروة النفطية الهائلة التي يمتلكها الوطن العربي. وقد نقل عن نائب الرئيس الأمريكي "ديك تشيني Deck Cheney"، وهو أحد أقطاب صناعة النفط قوله: "إن من يسيطر على أسواق النفط العربي يمسك بخناق الاقتصاد العالمي" وكما أشرنا سابقاً يبلغ احتياطي النفط العراقي المكتشف نحو 112 مليار برميل، ومعظمه لم يستثمر بعد. وبذلك فإن مقدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم، يعتمد على هاتين الأداتين: دولة إسرائيل وضمان استقرارها في قلب العالم الإسلامي وهيمنتها على النفط العربي والعالمي. ولهذا فقد اعتبر اليمين الأمريكي الجديد أن مشروعه للهيمنة على الوطن العربي، هو نفسه المشروع الصهيوني الذي يصبّ في الاتجاه ذاته. ولذلك فإن الأهداف البعيدة لاحتلال العراق، هو أبعد من السيطرة على النفط العربي عموماً. وقد قال (ج. روبنسون ويست J. Robinson West) رئيس مجلس إدارة شركة (PFC Energy International) [12] للطاقة والاستثمارات التجارية والذي تقلد منصب مساعد وزير الداخلية لشؤون السياسة، الموازنة والادارة في ادارة ريجان[13] : "إننا لم نذهب إلى العراق من أجل النفط أو من أجل الأسباب التي أعلنها البيت الأبيض، بل من أجل ترسيخ موقعنا كقوة عظمى".[14] ولقد ارتأت الولايات المتحدة في حساباتها الاستراتيجية أن من

---

(12) تقدم الشركة خدمات استشارية لشركات الطاقة في الولايات المتحدة والحكومات في العالم، وتوفر تحليلاً متعمقاً وسيناريوهات مستقبلية لتطوير الاستراتيجيات وعمليات تقييم الاستثمار والقرارات التجارية على المستوى العالمي والإقليمي، وتتولى شركة PFC Energy International إسداء المشورة في جميع حلقات سلسلة القيم الخاصة بالطاقة.

(www.pfcenergy.com)

(13) Deutch, John and Schlesinger, James: **National Security Consequences of US Oil Dependency**, US Council of Foreign Relations, No. 58

(14) عمار، عبد الرحمن. (2005): **قضية الإرهاب بين الحق والباطل**، الطبعة الأولى. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

الحكمة جعْلَ هذه الثروة في يد واحدة، وهل هناك يدٌ أجدر وأقدر من يد الولايات المتحدة؟!

والأحداث التي تدور مسرعة في المنطقة بسرعة مذهلة أكدت أن ثمَّة برنامجاً سياسياً لدى اليمين الجديد في الإدارة الأمريكية (إدارة بوش الابن 2008) يريد تنفيذه، وقد بدأ هذا المسلسل في العراق، لكن أحداً لا يعرف أين يمكن أن ينتهي وكيف. لكن الواضح أن هناك تغييرات ما زالت في طور الظهور، وستترك آثاراً ضخمة لا أحد يعلم من ستطال، وكيف ستكون. ففي العشرين من أيلول عام 2002 أعلن الرئيس بوش الابن استراتيجية جديدة للولايات المتحدة، وكان العدوان الأمريكي على العراق بمثابة تطبيق عملي محدد لهذه الإستراتيجية. وتعود هذه الإستراتيجية في الواقع إلى عام 1996 عندما وضع فريق من المحافظين الجدد أساساً لمشروع عصر أمريكي جديد هدفه سيادة الولايات المتحدة على العالم. هذا الفريق الذي ضم أسماء مثل وليام كريستول، وديك تشيني، بول وولفوتيز، لويس ليبي، دونالد رامسفيلد، اليوت أبرامز، زلماي خليل زاد، وأغلبهم كان يشغل مواقع هامة في إدارة الرئيس جورج بوش الابن حيث عكست توجهات إدارة بوش الابن جميع الأفكار التي دعت إليها هذه العصبة اليمينية. [15] ومن ضمن هذا المشروع الإطاحة بنظام صدام حسين من خلال التدخل العسكري، وقد قدم ذلك الفريق أساس المشروع إلى الرئيس كلينتون في 28 كانون الثاني عام 1998. هذا ما ذكره البروفسور ماريان دوبروشيسكي أستاذ الفلسفة ومعاون وزير الخارجية البولونية (1978 ــ 1982) في مقالته المنشورة في ملحق صحيفة البعث "حوار العدد" ومما جاء في أساس المشروع الموجه للرئيس كلينتون ما يلي: "يهدد العراق الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية المعتدلة، وتملك الولايات المتحدة الحق بالقيام بأعمال مناسبة، بما فيها العمل العسكري لضمان مصالحنا الحيوية في الخليج، ولا يمكن للسياسة الأمريكية أن تظل مشلولة بسبب الإلحاح الخاطئ على مجلس الأمن الدولي لاتخاذ القرار الذي نريده بالإجماع".

وبعد أحداث أيلول عام 2001 وقّع الرئيس بوش الابن أمراً بالاستعداد لحرب شاملة ضد الإرهاب وحركة طالبان، وأمر في الوقت نفسه البنتاغون بإعداد خطة حربية ضد العراق، وفي أيلول عام 2002 اتخذت الخطوات العملية الرامية إلى التدخل العسكري الفعلي في العراق.

إذن، القرار بالعدوان على العراق لاحتلاله والسيطرة على قدراته وإمكاناته الاقتصادية، وعلى رأسها النفط، تم اتخاذه من قبل الإدارة الأمريكية، ويبقى حضور الذريعة المناسبة، وهذا متيسّر دائماً. والذريعة هي تعاونه مع بن لادن ومساندته الإرهاب ثم امتلاكه أسلحة الدمار الشامل. ولما كانت التهمة الموجهة إليه بمساندة الإرهاب لا تستند على أي دليل أو برهان ولم يصدقها العالم أجمع، فقد تركزت الذريعة على امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، وبدأ العزف على هذا الوتر.

---

(15) الحسين، أحمد. (2005): **انكسارات الواقع وتداعيات الحاضر**، الطبعة الأولى. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

ولكي يصبح العالم تحت الهيمنة الأمريكية وكما يريد حاكم البيت الأبيض وإدارته الذين يريدون اليوم، كما في عهد الإدارة السابقة وما قبلها، أن يكون القرن الحادي والعشرون أمريكياً، قامت الإدارة الأمريكية باختزال قضايا المنطقة العربية بثلاثة أمور هي:

أ- النفط وتأمين منابعه وخطوط نقله وإمداداته وأسواقه؛
ب- ضمان أمن الشريك والحليف (إسرائيل) وتفوقها من خلال تسويات تتم حسب المفهوم الأمريكي الإسرائيلي؛
ج- إقامة نُظم عربية بديلة للنُظم التي تقاوم مخططاتها، وضمان أمن الدول العربية التي تصفها واشنطن بالمعتدلة.

وكل ما يقال عدا ذلك عن مصالح الشعوب، وحريتها، ونشر الديمقراطية في دولها، وحقوق الإنسان فيها، يفتقر إلى دليل حقيقي تظهره الممارسات اليومية للإدارة الأمريكية، وتؤكده خططها الإستراتيجية للمنطقة والعالم، بعد أن طغى على العقلية الأمريكية هاجس بأنها القوة السياسية والعسكرية الوحيدة في العالم. وشرعت بتصفية حساباتها كما بدأت العمل على تنفيذ خطط فرض هيمنتها. وبدأت تتبلور العناوين المرشدة لسياساتها وعنوانها الرئيسي هو: "من ليس معنا فهو ضدنا"، وقد جُمعت كل القوى التي ترفض أن تنقاد لأمريكا في المناطق الغنية بالنفط في العالم، من أفغانستان وإيران، إلى العراق، إلى ليبيا وغيرها. مع اعتبار من ليس مع الولايات المتحدة الأمريكية مُهدداً لمصادر الطاقة. وقد سهّلت أحداث 11 أيلول إلصاق تهم الإرهاب، وامتلاك أسلحة دمار تهدد الجيران، فأصبحت هذه "دولاً مارقة" وشكّلت "محوراً للشر". وهكذا، يمكن تحديد عناوين الملامح الإستراتيجية للسياسة الأمريكية وهي:

- تطويع الدول (المارقة)؛
- الإعلان أن الحرب لا تزال في بدايتها؛
- الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة؛ ومنها بالطبع مصلحة الحصول على نفط رخيص، ومنع أي تهديد باستخدامه في أي صراع تخوضه الأمة العربية؛
- ضمان أمن الشريك والحليف الاستراتيجي (إسرائيل)؛
- وضع خريطة جديدة للمنطقة جغرافياً، وسياسياً، تترجم الأهداف الإسرائيلية في تهجير الفلسطينيين والهيمنة على المنطقة، وخدمة المصالح الأمريكية.

ولا يخفي بعض رعاة ودعاة الفكر اليميني الأمريكي من الإعلان صراحة عن بعض هذه العناوين... حيث يقول جيمس وولسي "James Woolsey"، المدير الأسبق لوكالة المخابرات الأمريكية في محاضرة له ألقاها في جامعة أكسفورد البريطانية بعنوان (الحرب على الإرهاب): "يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تعمل لإزالة الأنظمة العربية الحالية... إن الولايات المتحدة عازمة على تكرار تجربة أوروبا الشرقية في منطقة الشرق الأوسط".

أمَّا فيما يتعلق بالمصالح الاقتصادية كعنوان آخر مرشد للسياسة الأمريكية في المنطقة والذي تختفي وراؤه وببراعة شركات النفط الأمريكية، فإن النفط يأتي من مكانة القلب من هذه المصالح، وقد شكّلت الحملة الأمريكية على أفغانستان بداية تغييرات على درجة كبيرة من الأهمية والخطورة، بالنسبة إلى النظام النفطي القائم في العالم. فالوجود الأمريكي في الحديقة الخلفية لجمهورية روسيا الاتحادية وفي أراضي جمهوريات آسيا الوسطى، سوف يؤدي لتدعيم الهيمنة الأمريكية على مسارات نقل النفط والغاز من مناطق القوقاز، وبحر قزوين، وسيؤثر ذلك مستقبلاً في نظام تسعير النفط والغاز، وفي فاعلية منظمة أوبك في توجيه الإنتاج خفضاً أو ارتفاعاً، هذا إذا لم يتم تهميش المنظمة بشكل فعلي، خاصة وأن الولايات المتحدة بحاجة متزايدة إلى النفط، حيث زادت الكميات المستهلكة من 4,286,000 برميل يومياً عام 1985 وهو ما يعادل حوالي 27.3% من مجموع الاستهلاك إلى 10,015,000 برميل يومياً عام 2000 وهو ما يعادل 51.6 % من الاستهلاك الأمريكي. وهذا ما رفع فاتورة الواردات النفطية الأمريكية إلى ما بين 80 – 100 مليار دولار سنوياً، وإذ يتوقع أن يرتفع استهلاكها بحلول عام 2020 إلى حوالي 26 مليون برميل يومياً بينما لن يتجاوز إنتاجها 9 ملايين برميل فإنها ستعتمد كثيراً على الاستيراد وبنسبة ترتفع إلى 65% تقريباً. [16] ممَّا يعني ضرورة التفكير بالنفط. وأن يكون هذا النفط رخيصاً، وذلك لا يتم إلا بالسيطرة على الأسعار مباشرة أو بصورة غير مباشرة. ويظهر الرسم البياني التالي بشكل واضح زيادة الاستهلاك والاستيراد للنفط في الولايات المتحدة الأمريكية مع ملاحظة انخفاض الإنتاج النفطي المحلي الأمريكي:

---

(16) صارم، سمير. (2003): **إنه النفط يا !! (...) الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، الطبعة الأولى.** دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

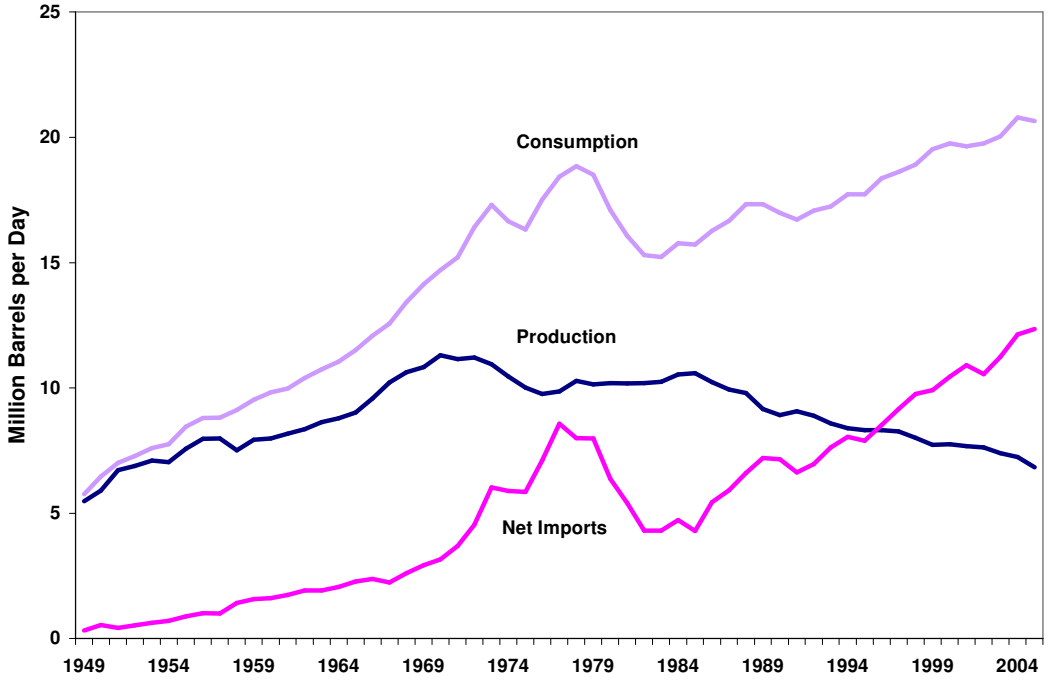

رسم بياني رقم (1.1) الاستهلاك، الإنتاج، والاستيراد الأمريكي من النفط (1949 – 2005) [17]

Figure 1.1 U.S. Consumption, Production, and Imports of Oil, 1949–2005

وترجع الأصول المعرفية على وجود نفط في منطقة الخليج إلى ضابط من أصل نيوزلندي يدعى "فرانك هولمز Frank Holmes" حيث أخذه عمله إلى مناطق مختلفة في العالم، واطّلع من خلال مهمته على خرائط سرية وأبحاث مختلفة كانت تقوم بها البحرية البريطانية، ولاهتماماته الخاصة بذلك فقد سافر إلى منطقة الخليج، وعلى الخصوص البحرين في أوائل العشرينيات من القرن الماضي بسبب ظاهر هو التنقيب عن المياه، لكن السبب الحقيقي هو البحث عن إمكانية وجود النفط في المنطقة. وقد ثبت في واقع الأمر اكتشاف النفط في البحرين في 1927، وهنا علّل بضرورة وجود النفط في الساحل (منطقة الإحساء) من الخليج، وسعى نتيجة لذلك بأن أصبح ممثلاً لشركة بريطانية Eastern and General Syndicate Limited في البحرين، حيث نَشَط في الحصول على امتياز للتنقيب في منطقة الإحساء ولكن شركته فشلت في الاستمرار بالقيام بدفع تعهداتها في أوائل الثلاثينات من القرن الماضي وهنا فقدت الامتياز.

(17) USA, Council on Foreign Relations. Energy Information Administration (2005): **U.S. Annual energy review.** Council on Foreign Relations, Washington

كان وجود النفط في الشرق الأوسط سبباً أسياسياً ورئيسياً للكثير من الصراعات الدولية منذ نهاية القرن التاسع عشر ومروراً بسنوات الحرب العالمية الأولى وعلى امتداد القرن العشرين. فحين يتابع الباحث سياسات بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والدولة العثمانية والولايات المتحدة الأمريكية، سيجد أمامه حقائق لا تحتاج إلى أدلة كثيرة وبراهين عن العوامل التي تسببت في الحرب العالمية الأولى وصراع هذه الدول حول منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج خصوصاً ومن ثم حول إيران والعراق والسعودية، ودور النفط في هذا الصراع. وكانت امتيازات النفط وموقع العراق الاستراتيجي ووجوده على طريق الهند هي السبب، إضافة إلى بقية دول الخليج والسعودية، ليس في تلك الحرب فحسب، بل في ما تحقق من نتائج وعواقب على شعوبها وتقسيمات المنطقة بالشكل الذي نعرفه حالياً. (18)

وبدأ اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية منذ اكتشاف النفط في إيران ومن ثم العراق في بداية القرن العشرين حيث دخلت إلى معترك الصراع من أجل النفط، ولقد تمكن الأدميرال الأمريكي (كولبي تشستر Admiral Colby M. Chester) من الحصول عل امتيازات التنقيب عن النفط في العراق، ولكن الولايات المتحدة لم تحصل على الموافقة البريطانية إلا في عام 1912 عندما أصبحت عضوا مساهما في شركة نفط العراق، بعدها اضطرت بريطانيا للرضوخ إلى أمريكا كشريك فعلي في النفوذ في الخليج العربي وفق مبدأ تبادل المصالح وتمت التسوية بينهما حينما عقدت اتفاقية الخط الأحمر عام 1924، الذي فتح المجال بموجبها للولايات المتحدة الأمريكية للوصول إلى العراق ومناطق خليجية أخرى كالسعودية والبحرين وإيران. (19)

3.1.2. الغزو الاستعماري (1914 – 1918):

لقد حدث الصراع الأول من خلال الحرب العالمية الأولى حين استولى البريطانيون على المنطقة من الإمبراطورية العثمانية خلال حملة دامت أربع سنوات.

وقد أعلن اللورد كيرزون الذي كان عضوا في مجلس الوزراء الحربي والذي أصبح وزيرا للخارجية البريطانية بعد الحرب مباشرة أعلن مقولته الشهيرة بأن تأثير النفط على السياسة البريطانية في العراق كان "صفرا" وقال كيرزون: "لم يكن للنفط أدنى ارتباطا بقراري حول

---

(18) سليمان، حكمت. سامي. (1958): **نفط العراق**، الطبعة الأولى. سلسله دراسات، 193. دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر، دمشق. ص ص 68 – 69

(19) **المطيري، عراق.** (27 ديسمبر 2007): **تاريخ الأطماع الأجنبية في الخليج العربي.** (تقرير إخباري) شبكة الرافدين الإخبارية، العراق

الموصل، المدينة الكبرى في المنطقة الشمالية من العراق التي تضم النفط". لقد أظهرت الدراسات التي أجراها عدد من المؤرخين بأن كيرزن لم يقل الحقيقة، وأن النفط كان العامل الأكبر في تقرير السياسة البريطانية تجاه العراق، حتى أن السير موريس هانكي (Maurice Hankey) سكرتير مجلس الوزراء الحربي أصر بحماس في رسالة خاصة عن مجلس الوزراء أن النفط كان هدفاً حربيا من الطراز الأول.[20] فقد أصدرت لندن أوامرها إلى قواتها للاستمرار بالقتال حتى بعد التوقيع على هدنة بهدف مدروس وهو السيطرة على المنطقة الرئيسية المنتجة للنفط في العراق. وبعد خمسة عشر يوماً استولى الجيش البريطاني على الموصل عاصمة المنطقة النفطية معرقلة أمنيات الفرنسيين الذين وعدوا باستلام المنطقة في وقت سابق بموجب اتفاقية سايكس بيكو السرية.

3.2.2. حرب التهدئة (1918 – 1930):

لقد خاضت بريطانيا حربا طويلة للتهدئة في العراق لغرض الدفاع عن مصالحها النفطية والتي دامت من 1918 خلال الحقبة التالية بأكملها. وقد سحقت بريطانيا (عصياناً) على نطاق البلاد في عام 1920 وظلت تضرب الثوار بالغاز السام والطائرات والقنابل الحارقة والسيارات المصفحة وقد نظر ونستون تشرشل باعتباره وزيرا للمستعمرات الى الدفاع عن ثروات العراق النفطية الغنية باعتباره اختبارا للأسلحة الحديثة والاستخدام العسكري الاستعماري للقوة مما مكن بريطانيا من الاحتفاظ بحقول النفط بأقل كلفة ممكنة. [21]

3.3.2. إعادة الاحتلال (1941):

رغم أن بريطانيا منحت استقلالاً صوريا إلى العراق في 1932 فقد احتفظت بقوة عسكرية كبيرة وقاعدة عسكرية كبيرة في البلاد، وظلت تحكم بصورة غير مباشرة. وفي عام 1941 وخوفا من سقوط العراق في أيدي المحور قررت لندن مرة أخرى فرض السيطرة المباشرة على البلاد عن طريق القوة العسكرية. وكانت هناك أهداف حربية جيواستراتيجية واسعة الدافع وراء هذه الحملة

---

(20) Yergin, Daniel. (1991): **The Prize: epic quest for oil, money and power**. Ed.1. Simon & Schuster, New York. "a note the Foreign Secretary Arthur Balfour, as quoted in Yergin", p. 188.

(21) Omissi, David E. (1990): **Air Power and Colonial Control: The Royal Air Force, 1919–1939**, Ed.1. Manchester University Press, Manchester.

ولكن لم يكن اقلها الحرص البريطاني لحماية حقول العراق النفطية والاحتفاظ بها بين الأيدي البريطانية لتكون حرة ليس فقط من الألمان بل أيضاً من التحدي الأمريكي. [22]

3.4.2. الحرب الايرانية العراقية (1980 – 1988):

عام 1980 نشبت حرب طويلة بين العراق وجارته إيران استمرت إلى عام 1988 وهو صراع سبب مئات الآلاف من الخسائر في الأرواح بين الجانبين ومكلفا عشرات المليارات من الدولارات، وأدى إلى دمار الكثير من الحقول النفطية والبنى التحتية في كلا البلدين. وقد قامت الحكومات الأجنبية المهتمة بكسب مزايا جيواستراتيجية على موارد النفط في كلا البلدين وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بتحريض وتشجيع وإدامة الحرب وكانت تسلح الجانبين في ان واحد كما ظهر في فضيحة إيران كونترا.

وكما ذكرنا سابقاً خلال الدراسة يُقال أن الولايات المتحدة، وبشكل غير مباشر، أسهمت في عملية حصول العراق على الأسلحة ومقومات صناعة الأسلحة الكيمياوية والجرثومية إضافة إلى التدريب العسكري والدعم البحري وذلك عبر المملكة العربية السعودية.

وقد حققت شركات النفط الكبرى أرباحاً هائلة نظراً لأن ظروف الحرب استبعدت النفط العراقي والنفط الإيراني من الأسواق مما دفع أسعار النفط عالميا إلى الارتفاع. وبفعل تعريض الحكومتين إلى الإفلاس وتدمير بناهما التحتية فان الحرب فتحت أيضا الطريق لاحتمال عودة الشركات عن طريق الخصخصة في المستقبل غير البعيد. ولكن عندما توجه العراق وإيران بعد الحرب الى شركات النفط اليابانية سعيا وراء استثمارات خاصة جديدة بما في ذلك دور ياباني في حقل مجنون العراقي السوبر عملاق فقد اعد المسرح لصراع جديد .

4.2 أمريكا والنفط العربي حتى عام 1990:

4.1.2. <u>السياسة النفطية الأمريكية وعلاقتها بالمنطقة:</u>

تدرك واشنطن أن طاقة النفط هي الأرخص، وأن إنتاج طاقة بديلة ما زال في إطار البحث، لكنه لن يتقدم إلا إذا تضاءل الاحتياطي النفطي في العالم، وارتفعت الأسعار بما يتناسب مع كلفة إنتاج بديل للنفط، وذلك كما يظهر جلياً في الرسم البياني التالي، لذلك فمهما قيل عن الطاقات البديلة للنفط

---

(22) الصلح، رغيد. (1994): **حربا بريطانيا والعراق 1941 – 1991**، الطبعة الأولى. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت

كالغاز واحتياطياته الهائلة في دول عديدة، أو الطاقة النووية، أو غيرها، سيبقى النفط ركيزة أساسية من ركائز النهوض الاقتصادي العالمي وتطوره ولا بديل عن النفط ولعقود طويلة كمصدر للطاقة، وكدعامة للاقتصاد.

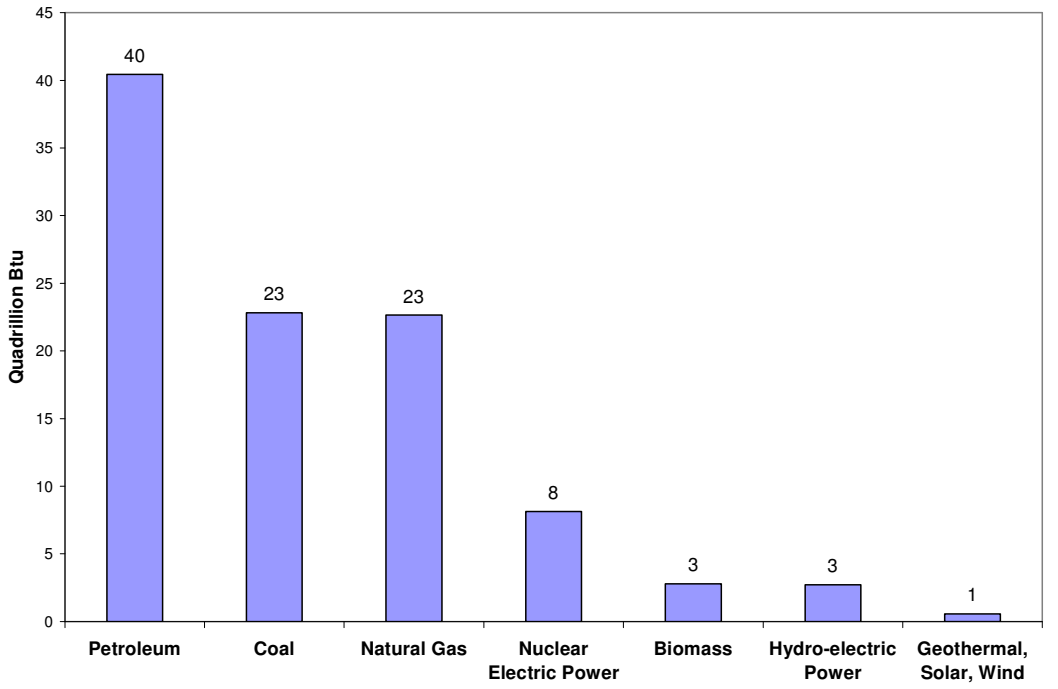

رسم بياني رقم (2.2) الاستهلاك الأمريكي للطاقة حسب المصدر، 2005 [23]

Figure 2.2 U.S. Primary Energy Consumption by Source, 2005

وكما هو واضح من الشكل أعلاه، فمن المتوقع أن يظل النفط الوقود الرئيسي في العالم إلى فترة متقدمة من القرن الحادي والعشرين، لما يتحلّى به من خصائص اقتصادية وفنية ومرونة في تجارته، وآفاق واسعة في تحسين وتطوير تقنياته بما يتلاءم مع متطلبات البيئة ومع توقع زيادة اعتماد العالم على المواد الهيدروكربونية من دول الشرق الأوسط أعضاء (أوبك). وقياساً على ذلك فإن أي انتعاش اقتصادي في العالم سيكون مهدداً في حال شح إيرادات النفط، أو إنتاجه، وهذا ما أشارت إليه إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عند مطالبتها أوبك في حزيران 2002 بضرورة زيادة

(23) Council on Foreign Relations, Independent Task Force Report, (2005): **National Security Consequences of U.S. Oil Dependency**, Ed.1. Chairs: Deutch, JOHN and schlesinger, James R. Council on Forign Relations,Washington

إنتاجها من النفط بمقدار مليون برميل يومياً خلال النصف الثاني من السنة. وحذرت بأن عدم استجابتها لذلك سيحبط الانتعاش المنتظر في اقتصاديات الولايات المتحدة والعالم. وكما سبقت الإشارة فإن الولايات المتحدة تعتمد في توفير احتياجاتها من الطاقة النفطية على الاستيراد، حيث وصلت نسبة الاستيراد إلى الإنتاج إلى حوالي 27.3% عام 1985، وستصل إلى ما بين 63-65% عام 2029[24]. ولذلك فقد بدأت السياسة المعتمدة حالياً في المجال النفطي في عهد إدارة الرئيس جورج بوش الابن بعد أحداث أيلول 2001، التي حمَّلت فيها واشنطن العرب والمسلمين مسؤولية هذه الهجمات، وذهب الجناح المتشدد في الإدارة الأمريكية إلى القول: "إن النفط العربي هو المسئول من خلال تمويل ما أسماه العمليات الإرهابية سواء التي نفذت في نيويورك أو واشنطن، أو نصرة الفلسطينيين، وتمويل عملياتهم الاستشهادية، وهو سلاح يمكن استخدامه في المقاطعة، وفي الصراع العربي الإسرائيلي"، وقد شدّد الرئيس الأمريكي في سياساته المعلنة على ضمان تدفق النفط إلى بلاده، وإلا واجه الولايات المتحدة تهديد خطير لأمنها القومي. وهذا التهديد ناشئ كما ألح الرئيس بوش الابن في حينه عن حجم مستوردات الولايات المتحدة المتزايدة. فالأمريكيون لا يشكلون أكثر من 5% من عدد سكان العالم، لكنهم يستهلكون حوالي 25% من نفطه، وقد بلغ استهلاك عام 2001 نحو 19,600,000 برميل يومياً، في حين أن الإنتاج الأمريكي في ذلك العام لم يتجاوز 7,700,000 برميل يومياً، وبسبب هذا الواقع يضع الرئيس (بوش) نصب عينيه السيطرة على النفط، وأنابيبه، وضمان إمدادات ثابتة وبأسعار رخيصة، ضماناً للأمن الاقتصادي والعسكري الذي يبحث عنه مع عدم إغفال الأهمية الكبرى لذلك كله وتأثيره على انتعاش اعمال شركات النفط الأمريكية (اللوبي النفطي الأمريكي) التي ينحدر منها الرئيس الأمريكي وعائلته، في ولايتي تكساس وأوكلاهوما، وعدد غير قليل من أفراد طاقم إدارته. حيث أن معظم مسئولي هذه الإدارة هم أصحاب مصالح تجارية، وهذا ما تجلى بوضوح عقب انتهاء الحرب على العراق، حيث انهمك معظمهم في البحث عن كيفية الظفر بعقود مربحة ومريحة لشركاتهم التي يملكونها. فبحسب صحيفة "الأوبزرفر" البريطانية فإن صقور البنتاغون قد حققوا أرباحاً خيالية من حربهم على العراق، فمثلاً رئيس جهاز الاستخبارات الأمريكية الأسبق جيمس وولسي" James Woolsey" وهو أحد أبرز صقور البنتاغون ويعد من أهم المستشارين العسكريين للرئيس الأمريكي جورج بوش الابن، هو في الحقيقة مدير شركة "بالادين" Paladin والتي حققت عدة ملايين من الدولارات مما تسميه الإدارة الأمريكية "الحرب على الإرهاب" حيث تأسست عقب أحداث الحادي عشر من أيلول بثلاثة أشهر، وتعمل الشركة في مجال مكافحة الجريمة ومنع حدوث أعمال إرهابية والمساعدة في حالات الكوارث، وهي التي حاولت إثبات وجود صلة مابين صدام حسين وتنظيم

(24) أوراق مؤتمر الطاقة العربي السابع ــ القاهرة 2002م

القاعدة، حيث قام نائب وزير الدفاع الأمريكي بول وولفويتز في عام 2001 بإرسال وولسي في جولة أوروبية بهدف إثبات الصلة، وأن هجمات الانتراكس [25] (2001) كانت بتمويل عراقي، وقد ثبت فيما بعد بالأدلة الأمريكية نفسها أن لا صلة مابين النظام العراقي وهجمات الانتراكس.
أما ديك تشيني، فكان رئيس مجل الإدارة لشركة "هاليبتورن" قبل أن يصبح نائباً للرئيس الأمريكي، وهي الشركة التي فازت بعقد بلغت قيمته نحو سبعة مليارات دولار لإعادة البنية التحتية للنفط العراقي. كما أوردت الصحيفة اسم جورج شولتز (George Shultz) أحد الصقور العاملين في البنتاغون وعضو مجلس إدارة مجموعة شركات "Bechtel" العالمية التي نالت عقوداً مغرية للعمل من أجل إعادة تعمير العراق. [26]

وقد بلغت واردات الولايات المتحدة الأمريكية من نفط الخليج 2,700,000 برميل يومياً في العام 2001، مقارنة بنحو 2,500,000 برميل من العام 2000، ويعادل هذا الرقم حوالي 25% من إجمالي واردات أمريكا من النفط و14% من مستوى الطلب الأمريكي من النفط، ويمثل النفط السعودي 63% من الواردات الأمريكية من نفط الخليج، في حين تبلغ واردات أمريكا من العراق 25%، ومن الكويت 11% والباقي من قطر والإمارات العربية المتحدة.
لذلك سيبقى النفط دائماً الهدف الرئيسي ليشكل نقطة التلاقي لكل الخطط والسياسات والاستراتيجيات الأمريكية تجاه المنطقة، وهو ما يؤكده كتاب (حروب أمريكا ضد أوروبا) للمفكر الاستراتيجي الفرنسي (ألكسندر ديل فال) حيث يقول: "إن الإستراتيجية الأمريكية بشأن العالم الإسلامي تتأسس بالسيطرة على الاحتياطي النفطي وأنابيب تجارته، وحماية طرق شحنه"، وفي هذا الإطار يمكن فهم ركيزة أساسية لإستراتيجية الولايات المتحدة، النفطية في منطقة الخليج، ووجودها العسكري فيه، وهي مواجهة أية محاولات، ولاسيما من إيران بإغلاق مضيق هرمز عند مدخل الخليج العربي بين عُمان وإيران. أو تعريض شحن النفط في الخليج للخطر، وقد وصلت حركة المرور اليومية في

---

(25) هجمات الأنتراكس (Anthrax attacks): هجمات قاتلة بمادة الانتراكس في الولايات المتحدة بدأت في 18 سبتمبر 2001. وكانت هذه الهجمات بجراثيم الجمرة الخبيثة (انتراكس) أسفرت عن وفاة خمسة أشخاص في شرق الولايات المتحدة التي كانت ما زالت تحت صدمة اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001. كما أرسلت رسائل تحوي الجمرة الخبيثة الى وسائل إعلام ومؤسسات كبرى من بينها الكونغرس وأدت الى إصابة عدد من العاملين في مراكز البريد بتسمم.
(en.wikipedia.org/wiki/Anthrax)

(26) عمار، عبد الرحمن. (2003): **قضية الإرهاب بين الحق والباطل**، الطبعة الأولى. اتحاد الكتاب العرب ، دمشق.

مضيق هرمز عام 1998م إلى 15,500,000 برميل، وبلغت في قناة السويس 3,100,000 برميل يومياً. وهكذا فإن سياسة أمن النفط والقوى المحركة للطلب والعرض والتقييدات الجغرافية ستلعب دوراً هاماً في احتمال الصراع على النفط ومساراته ومواقعه. لذلك وحسب جيمس أ. بول (المدير التنفيذي لمنتدى السياسة العالمية): "فإن حرب الولايات المتحدة ضد العراق مفهومة فقط في ضوء ما تملكه من طاقات نفطية، أمَّا ما يقال بشأن الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، وامتلاكها من قبل صدام حسين فقد ثبت أنه لا وجود لها".

أما قادة السياسة الأمريكية من المحافظين الجدد، والذين يمثلون طبقة أصحاب الشركات الكبرى ولوبي النفط فلا يوجد في رؤوسهم إلا الدخول المجاني للنفط العراقي، والسيطرة المطلقة عليه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها مع الشركات الحليفة البريطانية، وزيادة الحصص بالقدر الذي يكفي لمنح القوات الأمريكية القدرة على التحرك لبناء الإمبراطورية العالمية.

وكان بيل ريتشاردسون (Bill Richardson) الأمين العام لحلف الأطلسي، ووزير الطاقة الأمريكية السابق قد حدد بوضوح ركائز السياسة النفطية الأمريكية الحالية أي بعد الخادي عشر من سبتمبر كما يلي:

1 ــ معارضة أي خفضٍ في حجم الإنتاج النفطي بهدف رفع الأسعار؛ لأنَّ ذلك يحمل خطراً كبيراً يؤدي لضغوط تضخيمية تبدأ وتطيل حالات الركود بالنسبة إلى الاقتصادي العالمي؛

2 ــ اعتماد الولايات المتحدة على الآخرين في مجال الطاقة ثابت وأكيد، فنصف ما تستهلك أمريكا من النفط مستورد، وأيضاً تستورد ربع ما تستهلكه من الغاز الطبيعي، وبالتالي على الإدارة الأمريكية إعادة تدقيق سياستها تجاه الشرق الأوسط، ومراجعة ضرورات وأولويات الأمن القومي للبلاد. [27]

كما إن سياسة واشنطن الرامية للبحث عن بدائل للنفط العربي سياسة غير واقعية وغير عقلانية، وستبقى واشنطن بحاجة إلى النفط العربي، بالتالي سيبقى هذا النفط ولعقود طويلة مقبلة، متربعاً على عرش النفط العالمي، وما يؤكد هذا ما قاله بول هورسينل (Paul Horsnell) مدير أبحاث الطاقة في مجموعة جي. بي. مورغان (JPMorgan) المصرفية الاستثمارية الأمريكية، عندما قدم ورقة عمل هامة أمام مؤتمر الطاقة المنعقد في لندن في فبراير 2002، برعاية المعهد الملكي

---

(27) صارم، سمير. (16–17 ديسمبر 2003): النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية. في: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، العرب والعالم اليوم. اتحاد الكتّاب العرب، دمشق. ص ص 120–144

البريطاني للشؤون الدولية شاتهام هاوس (Chatham House) بعنوان "الطاقة... عصر جديد ونظام حكومي ومؤسسي جديد". لقد أكدت هذه الورقة على أمرين: الأول، إن الحديث عن احتمال أن يصبح نفط بحر قزوين وروسيا مصدراً رئيسياً ووحيداً للطاقة بالنسبة للولايات المتحدة، وأن يحل محل المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى الأعضاء في أوبك، هو كلام "هراء"؛ والثاني، أن المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج ستظلان المصدر الرئيسي للنفط للولايات المتحدة خاصةً، والغرب عموماً.

لقد ظلت الولايات المتحدة تحتكر النفط وصناعته منذ اكتشاف حقل (كركوك) العراقي عام 1927، وما تبع ذلك من اكتشافات في الدول الخليجية الأخرى كالكويت والسعودية، وحتى عام 1973. ولكن بعد عام 1973 عندما أُعتبر أن العرب ولأول مرة استخدموا أحد أهم ثرواتهم كسلاح سياسي واقتصادي للدفاع عن قضاياهم بوقف تصدير النفط في 1973 (Oil embargo)، أدرك العالم أن النفط هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الدولي واقتصاد الدول الصناعية، التي كانت ولا تزال تستفيد منه بشكل رئيسي لخدمة مصالحها أكثر من خدمة مصالح الدول التي تنتجه وتصدره. ومع تزايد الحاجة الأمريكية للنفط، وما تأكد فعلياً من أنه لا بديل للنفط العربي، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل لفرض هيمنتها على مصادره، خاصة وأنه ذو مخزون ضخم، وسهل الاستخراج، ورخيص التكلفة. حيث تملك ست دول فقط، منها أربع دول عربية القدرة من حيث الاحتياطات وفائض الإنتاج القابل للتصدير، على الوفاء بالزيادات في احتياجات ومتطلبات الاستهلاك العالمي، وهي: السعودية، الإمارات، الكويت، العراق، أمَّا الدولة الخامسة فهي إيران، والسادسة هي الاتحاد السوفيتي سابقاً. وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكن رؤية الحقيقة وهي أن ذلك في صلب اهتمامات وأولويات الطاقم الأمريكي الحاكم ذي الخلفيات النفطية. [28]

4.2.2. <u>التواجد الأمريكي قرب مناطق النفط في الخليج:</u>

عبّر رئيس الوزراء البريطاني "أنتوني إيدن" في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، عن أن الوسيلة الوحيدة لضمان وصول الغرب إلى الموارد النفطية في الخليج هي وجود قوة عسكرية. فقد شكلت الحاجة لحماية الطريق البريطاني إلى مستعمراتها في شبه القارة الهندية قديماً الدافع الأساسي لسيطرة بريطانيا على قناة السويس ومنطقة الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط لتبقى متقدمة على منافسيها فرنسا وروسيا، كذلك أنشأت عدداً من المواقع الإستراتيجية من قبرص وحتى عدن

(28) المرجع السابق

على مضيق باب المندب الاستراتيجي وحتى مضيق هرمز. وتحول الخليج فيما بعد إلى نوع من البحيرة البريطانية بعد ربطها بنظام دفاعي مع جنوب آسيا أقامه البريطانيون لحماية مستعمراتهم. وبعد استقلال الهند عام 1947 لم تعد حمايتها جزءاً من الإستراتيجية البريطانية، لكن الحاجة إلى حماية الوصول إلى الموارد النفطية في الخليج دفعت للحفاظ على القواعد العسكرية والحصون حتَّى عام 1971.

ونرى اليوم أن أمريكا تشارك في هذا الاقتناع وتجعل منه نظرية حتمية، جعلت من الخليج بحيرة أمريكية، حيث انتهجت أمريكا سياسة جديدة تجاه الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية مع التخلي عن سياسة العزلة وعززت مصادر القوة التي كانت تمتلكها نحو التمدد الدولي خصوصاً مع تغير الخريطة السياسية في الشرق الأقصى تغيراً جوهرياً الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الى الاحتفاظ بقوات كبيرة وبأسطول ضارب قوي هناك حتى تحول دون وقوع تطورات أخرى تزيد من قوة الجبهة الشيوعية المنافسة لها وبذلك أصبحت الولايات المتحدة مسئولة عن: 1. حماية غرب أوروبا من اجتياح سوفيتي محتمل من وجهة نظر أمريكية؛ 2. حماية الدول الآسيوية من التوسع الصيني ومن انتشار الشيوعية؛ و 3. أن يظل حوض البحر المتوسط بعيدا عن تدخلات سوفيتية محتملة.

وكانت منطقة الخليج تشكل دائماً أحد أعمدة هذه السياسة الرئيسية. وفي وقت لاحق، بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة في مطلع السبعينيات من القرن الماضي، أنشئت القيادة المركزية (سنتكوم) لتكون على وجه التحديد القوة العسكرية المسئولة عن التصدي لأي هجوم سوفييتي مزعوم جنوباً عبر إيران في اتجاه عبدان والكويت. كما ومن الواضح أيضاً أن كل أزمة خليجية كبيرة كانت تخلِّف وراءها المزيد والمزيد من القوات الأمريكية في قواعد حول المنطقة.

أمَّا على صعيد وجود الشركات النفطية الأمريكية فقد بدأ مع دخول شركات أخرى بريطانية وهولندية وفرنسية وتنافسها للحصول على امتيازات التنقيب، وتقاسم المناطق الغنية بالنفط، ولاسيما بعد اكتشاف حقول النفط الواسعة عام 1927 في كركوك، إذ تمَّ الإعلان عن قيام اتحاد دولي للاستثمار اتخذ اسم (شركة نفط العراق) لتطوير واستثمار هذه الحقول. وفي عام 1932 أسست شركة (ستاندارد أويل كاليفورنيا) لاستثمار النفط في البحرين، ونجحت في العام التالي في الحصول على اتفاقية مع الملك عبد العزيز آل سعود يعطيها الحق في التنقيب عن النفط في مناطق واسعة من المملكة العربية السعودية، لكن الشركات الأمريكية لم تحصل على الحصة الأهم إلاّ في عام 1933 حين تمكنت فيما بعد من اكتشاف حقول النفط الضخمة في منطقة الدمام على الساحل الشرقي للمملكة العربية السعودية وبداية استغلالها عام 1938.

وتعتبر فترة الحرب العراقية الإيرانية 1980– 1988 بمثابة المرحلة الأهم لبداية النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج من خلال إقامة بعض الخيوط مع العراق بعدما سقط نظام الشاه في إيران إضافة

إلى علاقاتها السابقة مع دول الخليج. ومع تزايد المخاوف الأمريكية من تصدير ثورة الخميني إلى خارج إيران، ومحاولة وضع البدائل السياسية السياسية لذلك، إضافة إلى الاحتواء الثنائي لكل من إيران والعراق وربما أيضاً الاقتناع بأن النظام العراقي يمكن أن يحل محل إيران، ويلعب نفس الدور للحد من الخطر الشيوعي وإمكانية انتشاره في منطقة الخليج؛ لكل ما سبق تولدت، والى حد ما، لدى الأمريكيين سياسة التأييد للعراق علانية [29]. وبقيت العلاقات العراقية–الأمريكية جيدة إلى اليوم الذي اجتاح فيه الجيش العراقي الكويت (1990) فبعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، بنحو عامين، وبدأت التوترات العراقية الكويتية تظهر، غزا العراق الكويت، وتغيرت المواقف رغم أن بعض المعطيات تشير إلى أن الغزو جاء بضوء أخضر أمريكي بشكل غير مباشر ففي يوليو 1990 كانت الجيوش العراقية قد بدأت تتحشد على الحدود العراقية الكويتية وفي 25 يوليو 1990 التقى صدام حسين بالسفيرة الأمريكية ببغداد أبريل غلاسبي والتي ألمحت فيه بأن "أمريكا لن تتدخل في الخلاف الكويتي العراقي" ويرجِّح البعض أن صدام حسين اعتبر ذلك بمثابة "ضوء اخضر". ووجدت أمريكا مبرراً من احتلال العراق للكويت لجمع تحالف دولي ضد العراق، بإخراجه "وتحريره" كما زُعِم من الكويت. وهكذا بدأت هذه الولايات المتحدة بممارسة سياسة متشددة تجاهه. بالتالي شكلت حرب الخليج الثانية بدايات التواجد الفعلي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي كقوة عسكرية يمكن أن تشكل ضغطاً على دول المنطقة عبر زرع وتعزيز قواعدها العسكرية وقواتها في المنطقة.

وكانت واشنطن قد بدأت بالتفكير في إقامة وجود عسكري أقرب إلى منابع النفط بعد حرب تشرين الأول 1973، غير أن الأوضاع السائدة في المنطقة آنذاك لم تسمح لها بتنفيذ خطتها، وانتهزت الولايات المتحدة أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في إيران بعد قيام الثورة الإيرانية عام 1979 لتشكيل ما أسمته بـــ "قوة الانتشار السريع" وكان ذلك في عهد الرئيس (كارتر)، لكن دول الخليج العربية لم تكن قادرة على توطينها فوق أراضيها، لهذا تمركزت هذه القوات في مواقع متعددة، معظمها خارج منطقة الخليج، في أوروبا وحتى في الولايات المتحدة ذاتها، وهدفها الرئيسي النفط والسيطرة عليه في حال تعرضه لأي تهديد، ولاسيما أن الولايات المتحدة خصوصاً والدول الغربية الأخرى عموماً قد ربطت سياستها الداخلية والخارجية وأمنها القومي بالنفط، وتحديداً بنفط منطقة الخليج العربي والعراق، حيث يتركز ثلثا الاحتياطي العالمي، والذي لا يوجد لـــه بديل. وكان

---

(29) تم الكشف عن فضيحة إيران–كونترا ضمن صفوف إدارة الرئيس الأمريكي آنذاك رونالد ريغان حيث تم الكشف عن حقيقة أن الولايات المتحدة كانت بالإضافة إلى دعمها للعراق فإنها وفي نفس الوقت كانت تبيع الأسلحة وبسرية تامة لإيران وكانت تستخدم الأموال من تلك الصفقة لدعم الثوار في نيكاراغوا. أطلق على هذا الملف أسم فضيحة إيران–كونترا

رئيس الوزراء البريطاني الأسبق (ونستون تشرشل) قد قال: "من يملك نفط الشرق الأوسط يملك العالم". لذلك لا عجب إذا شكلت منطقة الخليج العربي منذ سبعينات القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين منطقة حيوية بالنسبة إلى الأمن الاقتصادي للغرب كله.

وصدق برنارد شو حين قال: "أمريكا ليست دولة، وإنما كونسورتيوم شركات متعددة الجنسيات، يرأس مجلس إدارتها رجل يتربع سعيداً في البيت الأبيض، ويحمل لقب الرئيس". ولا يخفى دور لوبي شركات النفط، وشركات السلاح الأمريكية في رسم هذه السياسة،[30] ومن الملاحظ أن هذا ينطبق بشكل جلي على إدارة الرئيس بوش الابن، حيث لا ترتبط فقط هذه الإدارة بعلاقات مميزة وقوية مع القطاع النفطي الأمريكي ولكن أيضاً تكاد تكون مستفيدة من مصالحهم بشكل أو بآخر، لذلك لم تتردد صحيفة (نيويورك تايمز) العريقة في مجلتها الأسبوعية، والتي توزع مجاناً مع العدد الصادر كل يوم أحد وفي العدد الذي تمَّ توزيعه في الأسبوع الأول من شهر يناير2001، لم تتردد في، تحليل وفهم وتفسير هذا التميز باعتبار أن أمريكا شركة كبرى، وأن (جورج بوش الابن حاكم ولاية تكساس سابقاً) هو رئيس مجلس إدارة هذه الشركة العملاقة، وذلك من خلال تحقيق صحفي طويل ومتابعة لأقوال الرئيس بوش الابن، وآراء معارفه والمقربين منه وإليه.

لقد عمل الرئيس جورج دبليو بوش في التنقيب عن النفط في تكساس، لكنه لم يحقق النجاح الذي يأمله، وهو مرشح الحزب الجمهوري المتعاطف مع الشركات الكبرى، وقد حمله إلى سدّة الرئاسة دعم شركات السلاح والنفط والقوى اليمينية والمهيمنة في التيار الجمهوري، وبمشاركة مباشرة ومباركة من (الإيباك) والمجلس الأعلى للحاخامات اليهود في أمريكا.

قال الطبيب الأمريكي جون رولاند في الشهر الثاني لتسلم الرئيس بوش مسؤولياته: "ها قد أنعم الله برئيس نفطي كبير آخر يتولى دفة الحكم في الولايات المتحدة، وما كان لهذا أن يأتي بغتة دونما توقعات، فالقاصي والداني يدرك أن منصب الرئيس في الولايات المتحدة يباع ويشترى، شأنه شأن المقاعد في الكونغرس تماماً، وشركات النفط هي الأوسع غنى، لذا فإن لديها من الثراء الفاحش ما يمكنها من شراء المناصب العامة".

ويعد (ديك تشيني) نائب الرئيس من أبرز الشخصيات في الإدارة الأمريكية السابقة، وقد انحدر مع الرئيس بوش نفسه من قطاع الصناعات النفطية، ويقيمان علاقات وثيقة مع الشركات العاملة في هذا القطاع، وكان (تشيني) عضواً في بعض مجالس إداراتها، وترأس بعضها، وبعد انتخابات الرئاسة عقد الرئيس ونائبه اجتماعاً مغلقاً مع أركان صناعة النفط الأمريكية لم يفرج حتَّى الآن عن نتائجه برغم مطالبات الكونغرس الأمريكي بذلك.

---

(30) العناني، خليل. (ابريل، 2006): "اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير". السياسة الدولية، **164**. ص ص 44 – 49

لذا يقال: إن الإدارة الأمريكية الجديدة جاءت ومعها إستراتيجية جديدة للطاقة، يحمل ملفها نائب الرئيس، وتتضمن هذه الإستراتيجية إزالة الحظر (الموانع التشريعية والبيئية) المفروض على عمليات الاستكشاف والتنقيب النفطي والغازي في المناطق المصنفة على أنها محميات طبيعية، وكذلك العمل بشتى الوسائل على تأمين إمدادات النفط لتلبية الطلب المتنامي على الطاقة في الولايات المتحدة، وسبق أن اتهم (تشيني) بجني 45 مليون دولار من شركة (هاليبورتن) للنفط عندما كان يرأس الشركة قبل انهيارها، حيث عمدت وبمعرفته إلى تضخيم أوضاعها المالية بمقدار 450 مليون دولار وهمية من أجل رفع قيمة أسهمها... وقد كان لهذه الشركة دورها في فوزه بالانتخابات وشارك في تسجيل شريط دعائي لشركة (آرثر أندرسون) للمحاسبة التي كانت مكلفة بتدقيق حسابات (هاليبورتن)، وغيرها من شركات انهارت.

وسبق لمستشارة الأمن القومي ووزيرة الخارجية السابقة (كونداليزا رايس) أن تدربت في شركة النفط التابعة لآل بوش، وتعلمت اللغة الروسية كي تتحدث بها مع رؤساء آسيا الوسطى... أمَّا (دونالد رامسفيلد) وزير الدفاع سابقاً وأحد الشخصيات الأمريكية التي اعتبرت محورية في الحرب الأمريكية على العراق فقد كان شريكاً مع الرئيس (بوش) في شركة (انرون) العملاقة للطاقة التي كانت الأولى في مسلسل انهيارات الشركات الأمريكية بعد الفضائح المالية التي غرقت بها، إضافة إلى شركات نفطية أخرى وغيرها. (31)

كما وأن Gale Norton التي شغلت منصب وزير الداخلية في إدارة بوش الابن كانت تعمل في مركز أبحاث محافظ تموله شركات نفطية. أما من تقلد منصب وزير التجارة (دون إيفانز) فقد كان رئيساً لشركة .Tom Brown Inc النفطية المعروفة في تكساس حتى عام 2000، وكان يتولى إدارة تي. أم. بي. آر شارب للتنقيب عن النفط (TMBR/Sharp Drilling). ووزير شؤون الجيش توماس وايت Thomas White كان نائباً لرئيس شركة خدمات إنرون للطاقة، ونائب وزير الداخلية ستيفن غريلز (Steven Griles) أحد شخصيات مؤسسة بيئية تمولها الصناعات النفطية والكيميائية، ونائب وزير الطاقة فرانسيس بلايك (Francis Blake) كان نائباً للرئيس الأول لشركة Corporate Business النفطية. إضافة الى نائبة وزير التجارة للشؤون الاقتصادية كاتلين كوبر (Kathleen Cooper) التي عملت مديرة سابقة في شركة Exxon Mobil Corporation ومساعد وزير الطاقة دان برولیت (Dan Brouillette) الذي لـــه حصص في مجموعة شركات الباين النفطية (Alpine

(31) جمعة، حسين، وآخرون. (2005): **الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات: العرب والعالم اليوم**، الطبعة الأولى. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

.(Group, Inc. [32])

ومن هنا ومن هذه التركيبة العجيبة لشخصيات مهمة من الشركات الأمريكية النفطية والتي تبوأت مناصب فاعلة في الإدارة الأمريكية في عهد كل من الرئيس بوش الأب والابن لا بد من ان نستشف دور هذه الشخصيات ممثلة الشركات الأمريكية النفطية في الحروب الأمريكية في المنطقة.

فقد كان للشركات الأمريكية دورها دائماً في دعم الحزبين الرئيسيين الجمهوري والديمقراطي، بعد أن خلقت الحروب التي شاركت فيها، أو أشعلتها واشنطن بدءاً من الحرب العالمية الأولى وحتى الحربين الفيتنامية والكورية، مروراً بالحرب العالمية الثانية. أغنياء استثمروا مبالغ طائلة في الصناعات الحربية والعسكرية. وكونوا بدءاً من السبعينيات ما يمكن تسميته بـــ (لوبي) الصناعات العسكرية الذين يدعمون هذين الحزبين في الانتخابات ويتبرعون لهما بكل شيء. وكان المقابل لهذه الشركات يأتي دائماً بعد نجاح الرئيس الجديد وعلى سبيل المثال فقد نشطت شركات الأسلحة بعد نجاح الرئيس (جورج بوش) الأب عام 1988. واستطاع (لوبي) هذه الشركات إقناع الرئيس الجديد بإشعال حرب لتنشيط الاقتصاد من خلال تنشيط صناعة الأسلحة وحسب إحصاءات أمريكية، فقد حققت حرب الخليج الثانية لأمريكا أرباحاً تزيد عن 12 مليار دولار، في حين استنزفت نحو مئة مليار دولار من الدول العربية التي شاركت في التحالف. عدا الخسائر الأخرى التي لحقت بالعراق والكويت والتي بلغت مئات المليارات. ويؤكد الفريق سعد الدين الشاذلي في أحد مقالاته في جريدة الأهرام أن مجموع المبالغ النقدية التي دخلت الخزينة الأمريكية نتيجة حرب الخليج الثانية بلغت 60,6 مليار دولار، أنفقت منها على قواتها حوالي 48 مليار دولار، واحتفظت بحوالي 12,6 مليار دولار. يضاف إلى ذلك ما كسبته دول وشركات أخرى فرنسية وبريطانية وأمريكية في مرحلة ما بعد الحرب بدءاً من إزالة الألغام وانتهاء بإعادة الإعمار وتأهيل حقول النفط، وشركات الأدوية وغيرها.

لذلك فالأرباح الطائلة التي جنتها شركات السلاح الأمريكي من حرب الخليج الثانية ولّدت الاقتناع لدى الكثيرين من طالبي الثراء بالفائدة الكبيرة لاقتصاد الحرب واجتهدت مؤسساتهم الاستثمارية بعد انتهاء الحرب أكثر من ذي قبل في المشاركة في الحياة السياسية ووضع القوانين العامة وصياغة الإستراتيجية المستقبلية. وفي كتابه (ميدان الحرب) يقول (لويس لابهام): "إن حملة الانتخابات الرئاسية لأمريكا عام 1999، شهدت أسلوباً مميزاً لجمع الأموال، فقد كان الحزب الجمهوري يمنح رتبة (وصي) لكل من يتبرع بـــ250,000 دولار فأكثر للحملة الرئاسية، ويدعى إلى مائدة الرئيس

---

(32) قدوري، زبير. سلطان (2003): **الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001**، الطبعة الأولى. اتحاد الكتاب العرب، دمشق

من يدفع 500,000 دولار فأكثر للحزب الديمقراطي"، وهذه التبرعات السخية من رجال الأعمال وأصحاب الشركات جعلت الأمور السياسية تتداخل بالأمور الاقتصادية، وطغت المصلحة الخاصة لبعض كبار الأثرياء على المصلحة العامة.

وقبل الحرب على العراق هيأ (لوبي) الأسلحة الأمريكية المدعوم بـــ (لوبي) صهيوني في الإدارة الأمريكية نفسه لجني أرباح أكثر جرائها، فمصلحة الشركات النفطية، وشركات الأسلحة كانت مع وقوع حرب، لأنهم سيحققون الكثير من الأرباح، دون أن يخطر على البال أن هذه الأرباح لن تصب في النتيجة في مصلحة المواطن الأمريكي الذي سيزداد شقاء بالتأكيد مع اشتداد الأزمات.

والعراق مهم بالنسبة لأمريكا الساعية لتحقيق حلم الإمبراطورية الذي سوف يجني أرباح هائلة للمجمع الصناعي العسكري والنفطي الأمريكي، وهذا ما أشار إليه مؤلف كتاب الشقيقات السبع والمحلل النفطي البارز أنتوني سامبسون[33] الذي يتحدث عن أكبر شركات نفط عالمية عندما قال: "إن الأمريكيين حريصون على أي موطئ قدم لهم في العراق لأنَّ الاحتياطي الأمريكي يمكن أن ينفد في حدود عشرة أعوام، وتصبح الولايات المتحدة دولة تعتمد بالكامل على النفط المستورد".

إن الرئيس (بوش) والذي كانت صناعة النفط مهنته الأولى في تكساس، شكل خلال فترة رئاسته مع نائبه الآتي من شركات النفط أيضاً ثنائياً يمثل صناع النفط وتجاره في الولايات المتحدة، والمصالح النفطية التكساسية على ما يبدو أيضاً بدأت تملي شروطها في مجال السياسة الخارجية الأمريكية من خلال هذا الثنائي النفطي.

كما أن الإدارة الأمريكية الطامحة لبناء إمبراطوريتها الأمريكية على ثقة أنه لا إمبراطورية حقيقية دون اقتصاد قوي، ولا اقتصاد قوي دون نفط رخيص ومتدفق والشركات النفطية الأمريكية حريصة على كل نقطة نفط خليجية وعراقية، بالتالي لم تعد تخفي ما تضمره تجاه النفط العراقي، والعالم بات على يقين الآن بأن النفط العراقي هو الهدف الرئيسي من الحرب على العراق، وقد بدأت الشركات الأمريكية النفطية فعلياً الاستفادة من واقع الاحتلال الأمريكي في إجراء العقود النفطية.[34]

وهذا ما أكده (أنتوني سامبسون) سابقاً، في صحيفة الأوبزرفر البريطانية: "حرب من أجل النفط وإمدادات الطاقة الرخيصة"، والتحكم بأسعار النفط من خلال إبعاد دور منظمة أوبك، وتهميش الدور السعودي، الذي سيكون النفط العراقي بديلاً عنه"، وهذا ما أكده (روبرت مايرد) مدير معهد

---

(33) Sampson, Anthony. (1975): **The Seven Sisters, The Great Oil Companies and the World They Made**, Ed.1. Hodder and Stoughton, London

(34) جمعة، حسين، وآخرون. (2005): **الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات: العرب والعالم اليوم**، الطبعة الأولى. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق

(أكسفورد) للطاقة بقوله: "إن جماعات الضغط الأمريكية سعت باستمرار لتقويض الدور السعودي في سوق النفط، والدفع باتجاه الاستيلاء على نفط العراق، ليصبح بديلاً يحطم من خلال الشركات النفطية الأمريكية تحكّم أوبك والعرب بسوق النفط".

5.2. الخلاصة:

خلاصة القول ان العالم سيعتمد أكثر فأكثر على النفط، فأطماع أمريكا اليوم تجاه النفط على اشدها، خصوصاً نفط دول الكمونولث الروسي وبحر قزوين. أما بالنسبة لنفط الخليج ودول أوبك فيبقى في مركز الصدارة من الاحتياج العالمي عموماً والامريكي خصوصاً لذلك ستبقى دول الخليج والعراق، وإلى أمد غير منظور، محلاً للأطماع والصراعات العالمية. ومن هنا وكما يقول الدكتور (وليم بيكر) الأستاذ الأمريكي للتاريخ القديم والأدب المقدس في كلية اوزارك المسيحية – ميزوري (*Ozark Christian College of Joplin, Missouri*): "إن بوش وأصدقاءه في الكونغرس، سواء كانوا محافظين أو يهوداً يسعون لأن تكون الولايات المتحدة ليست دولة عظمى فقط، ولكن إمبراطورية بمعنى الكلمة، كروما القديمة، أو مصر القديمة أو اليونان"[35]

إن السياسيون في البيت الأبيض وفي الكونغرس يعملون لأجل هذه الإمبراطورية من خلال السيطرة على كافة القوى في العالم التي تمتلك الطاقة (النفط والغاز) واعتبارها تابعة للولايات المتحدة. فالادارة الأمريكية وشركاتها النفطية لم تترك أفغانستان، ولم تترك المملكة العربية السعودية، ولن تترك العراق، وكذلك سورية وإيران حتَّى تفعل ما يريدون. فالولايات المتحدة ستتأثر بالتأكيد من أي تغير يحدث في هذه المناطق. إن هناك اتجاهاً لتجزئة المنطقة، فإذا سيطرت أمريكا على المناطق التي تحتوي النفط في العالم فسوف يضمن ذلك لها تدفقاً للطاقة، وبدون شراء باهظ الثمن للنفط من هذه الدول، ودون منافسة من أي جهة أخرى، فالولايات المتحدة لا تستطيع العيش بدون النفط والغاز، لذلك فإن أمريكا تحاول وقف القوى الأخرى كروسيا وأوروبا ومنعها من التدخل لتؤكد لنفسها النفوذ المؤثر في الدول المنتجة للنفط والغاز، وسياستها (أمريكا) أن تبقى القوات الأمريكية في المنطقة للأبد، لضمان استمرارية النفط والغاز بدواعي الأمن والاستقرار للمنطقة.

---

(35) صارم، سمير. (16–17 ديسمبر 2003): النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية. في: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، العرب والعالم اليوم،. اتحاد الكتّاب العرب، دمشق. ص ص 143–144

الفصل الثالث

لوبي النفط الأمريكي: آلياته ومصالحه

الفصل الثالث

لوبي النفط الأمريكي: آلياته ومصالحه

يحوي هذا الفصل على تعريف بلوبي النفط الأمريكي ومصالحه وآلية عمله، وعلاقاته بصناع القرار السياسي الخارجي في الإدارة الأمريكية وكيفية تأثيره، إضافة إلى شرح مصالحه في دول العراق والخليج العربي وتأثير سياسات الأوبك في مصالحه.

1.3 مقدمة:

ان القضية موضوع البحث هي قضية عميقة تتعلق بوزن وقدرة عوامل متعددة يتفق الجميع على إنها تتفاعل لتحديد سياسة الدولة الخارجية. وسنبدأ أولا بتعريف قوى الضغط الخاصة وموقعها من عملية السياسة الأمريكية، ولكن أولاً دعنا نلقي نظرة على السياسة الأمريكية ذاتها.

ان سياسة الولايات المتحدة الخارجية تصوغ الأحداث وتضعها في كل بقعة من بقاع الدنيا وفقاً لمصالحها القومية وذلك بدون ذكر التدخل من أصحاب المصالح. هذا القول يصدق أيضاً على سياستها في الشرق الأوسط، فقد ساعدت محاولة إدارة بوش وسعيها في الآونة الأخيرة إلى تحويل المنطقة إلى مجتمع من الديمقراطيات، على انبثاق تمرد ما إن يهدأ حتى ينتفض وينبعث مجددا؛ كما أسهمت في إحداث ارتفاع حاد في أسعار النفط العالمية، وربما كانت حافزا للتفجيرات "الإرهابية" في كل من مدريد ولندن وعمان.

ولو رجعنا – تاريخياً – الى الوراء نجد انه قد تزايدت وتيرة العلاقات الأمريكية بالخارج، في نهاية الحرب العالمية الأولى، وأخذ أصحاب المصالح تنظيم أنفسهم للتأثير على صانع القرار الأمريكي، كما أن ارتباط أصحاب تلك المصالح بدولهم التي هاجروا منها بالأساس ــ بحكم ان الولايات المتحدة تكونت ديموغرافياً من أجناس مختلفة ــ قد دفعهم إلى التنسيق بين ما تراه دولهم في بعض الأحيان لصالحها فيتعاطفوا مع تلك المصالح. وهذا ينطبق على الكثير من المهاجرين في بدايات القرن العشرين.

ويمكن القول، إن اهتمام الأمريكيين ببترول الشرق الأوسط في أوائل القرن العشرين، كان وراء البدايات الحقيقية لتشكيل اللوبيات التي اهتمت بالقضايا السياسية والتجارية الخارجية. وقد قامت الحكومة البريطانية بمحاولة منع وحرمان شركات النفط الأمريكية من المشاركة في امتيازات شركاتها البترولية التي احتكرت الشرق الأوسط لنفسها. هذا كان له الأثر الأكبر في طلب تلك الشركات الأمريكية للمعونة من حكومتها وتسخير سياستها الخارجية لخدمة مصالح شركاتها.. فجمعت قواها واهتمت بوصول مرشحيها لمقاعد الكونجرس وتقلد أعلى المناصب في الحكومة الأمريكية فيما بعد.

2.3 تعريف لوبي النفط الأمريكي وكيف يعمل:

تعريف: اللوبي (Lobby) هذه الكلمة تعني الرواق أو الردهة الأمامية في فندق مثلاً، وكمصطلح علمي اللوبي يعني شخص أو مجموعة أشخاص تهتم وتمثل مصالح شركات، مؤسسات أو دول. وتستخدم هذه الكلمة في السياسة للدلالة على الجماعات أو المنظمات التي يحاول أعضاؤها التأثير على هيئة ما. وفي الولايات المتحدة يوجد العديد منها، من أشهرها ما يسمى اللوبي الصهيوني (AIPAC)[1] الذي يمارس الضغوط على إدارات الدولة المختلفة وخصوصاً مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين لإتباع سياسات مؤيدة لإسرائيل.

وتنقسم قوى الضغط الخاصة بوجه عام الى فئتين متباينتين تختلفان من حيث الوظيفة ولكن تلتقيان من حيث الهدف، وتعملان في غالب الأحيان بشكل متناسق ومتكامل. الفئة الأولى تقوم فيها المنظمات والجمعيات بالعمل الدءوب على إقناع صانع القرار بصوابية آرائها وحمله على تبني وجهة نظرها؛ أما المنظمات التابعة للفئة الثانية فتقوم بالعمل على شراء ولاء رجال الكونجرس وغيرهم من المسئولين الحكوميين. وتسمى المنظمات التابعة للفئة الأولى "مجموعات الضغط الخاصة"، بينما تسمى المنظمات التابعة للفئة الثانية "لجان العمل السياسي" (PAC: Political Action Committees).

ويتطلب عمل الأولى تنظيما محكما، وتوظيف مختصين على درجة عالية من الكفاءة لجمع البيانات وكتابة التقرير والاتصال بالمسئولين وتنسيق تلك العلاقات. في حين تقوم الفئة الثانية بمهام جمع الأموال والتفاوض مع المرشحين قبل الانتخابات والعمل على تشجيع إيصالهم للبرلمان.

3.3 علاقاته بالحكومة الأمريكية:

يعتمد اللوبي عادة إستراتيجية واسعة لتعزيز الدعم الأمريكي لمصالحه حيث يمارس نفوذاً في واشنطن، داخل كل من الكونجرس والفرع التنفيذي. ويحاول اللوبي أن يجعل دعم "مصالحه" الخيار السياسي (الأنسب). كما ويحرص على منع أي وجهة نظر مخالفة من الحصول على إصغاء معقول من الجهات المختصة. فالسيطرة على النقاش والتحكم فيه أمر ضروري لضمان الدعم الحكومي، فمثلاً المناقشة النزيهة لعلاقات الحكومة الأمريكية مع شركات النفط الأمريكية قد تؤدي بالأمريكيين إلى تفضيل سياسة مختلفة.

---

(1) AIPAC American Israeli Political Action Committee: اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعمل السياسي

إن أحد أعمدة فاعلية اللوبي هو نفوذه في الكونجرس، فمثلا تحرص لجان العمل السياسي على تجنيد أعضاء مجلس الشيوخ والنواب من الفاعلين في عملية صنع القرارات المناسبة لمصالحها وتقوم بدعم انتخابهم عبر دعم حملاتهم الانتخابية بالأموال ومن المعروف ان الحملات الانتخابية تكلف أموالاً طائلة لحشد الرأي العام واستقطاب وتجنيد الناخبين. كما ويزود اللوبي أعضاء الكونجرس بالمعلومات، عندما يحتاجون إليها، ويتصلون بالمؤسسات النفطية قبل الاتصال بمكتبة الكونجرس، أو خدمة الأبحاث التابعة للكونجرس، أو أعضاء إحدى اللجان أو خبراء الإدارة. إضافة الى ما يجري من الاتصالات للعمل على اقتراح التشريعات المناسبة وإبداء المشورة بشأن التكتيكات، وتنظيم الأبحاث، وجمع المشاركين في الرعاية، وتنظيم الأصوات الانتخابية.

كما ويمكن ان يملك اللوبي نفوذاً واسعاً على الفرع التنفيذي. وتتبع تلك السلطة جزئياً من تأثير الناخبين حيث يدفع اللوبي أموالاً طائلة للحملات الانتخابية للمرشحين من كلا الحزبين.
بالإضافة إلى التأثير المباشر في سياسة الحكومة، يناضل اللوبي لتشكيل مفاهيم وآراء العامة بشأن مصالحه في الشرق الأوسط. وهو لا يريد وجود نقاش علني للقضايا التي تتضمن مصالحه، لأن النقاش العلني قد يجعل الأمريكيين يتساءلون عن مستوى الدعم الذي يوفرونه حالياً. وتبعاً لذلك، تعمل المنظمات الموالية للوبي شركات النفط الأمريكية بشكل ممنهج للتأثير في الإعلام، وبيوت الخبرة، والأوساط الأكاديمية، لأن هذه المؤسسات بالغة الأهمية في صياغة الرأي العام. كما تتغلغل القوى الموالية للوبي في مؤسسات ومعاهد الدراسات والبحوث والتخطيط الاستراتيجي والفكري في الولايات المتحدة. ولا يخفى أن هذه المراكز والمعاقل الفكرية تلعب دوراً مهماً في صياغة الجدل العام ومساراته في المحافل والمنابر، إضافة إلى ما تقوم به من دور خطير في صياغة السياسة الحقيقية.
ولقد نجحت شركات النفط الأمريكية نجاحاً باهراً في إقناع الحكومة الأمريكية والرأي العام بالأهمية الإستراتيجية للنفط حتى غدا النفط يحتل أهم محاور تحديد شكل السياسة الخارجية الأمريكية، حيث غدت حماية آبار وحقول النفط في الشرق الأوسط مصلحة أمريكية قومية، وأصبحت تحركات الأساطيل الأمريكية تتناغم مع مطامع الشركات التي أصبحت غير بعيدة عن مراكز الحكم العليا.
ويقول جون سبريتزلير في مقالة نشرت له،[2] تعليقاً على الدراسة التي قام بها والت ومارشيمر حول تأثير اللوبي الصهيوني على السياسة الخارجية الأمريكية والتي يناقشان فيها الفكرة "المحرمة"

(2) Spritzler, John. (April 4, 2006): After Walt and Mearsheimer: Which Direction for the Anti-Zionist Movement? New Democracy, Boston.

بأن اللوبي الإسرائيلي يتحكم بالسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مما يلحق الأذى بالمصالح القومية الأمريكية.

يقول الكاتب: "والت ومارشيمر، لم يعّرفوا أبداً المصالح القومية، لان جمهورهم من طبقة الأشخاص الأقوياء في الولايات المتحدة الأمريكية والذين يتحكمون بالحكومة، المؤسسات، والجامعات الرئيسية في البلاد، حيث أن هؤلاء الأشخاص قد قاموا مسبقاً بتعريف "المصلحة القومية"، بشكل عملي، على أنها مصالحهم الخاصة، وليس المصالح والقيم المتباينة والمتضاربة جداً والتي تهم الناس العاديين من الطبقة العاملة – سواء أمريكيين وخلافه." وهذا المفهوم هام جدا في دراستنا فالمصالح القومية الأمريكية أو المصالح القومية لأي بلد من المفترض أن تعبر عن مصالح أبناء هذا البلد وليس كما هو مفهوم لدى جمهور والت ومارشيمر بأنها مصالح طبقة الأشخاص الأقوياء وذوي النفوذ في البلاد!

ونعود إلى تاريخ سياسة النفط الأمريكية وتوحيد الجهود السياسية والاقتصادية لتحقيق المصلحة المشتركة بين الساسة الأمريكيين ورجال شركات النفط الأمريكية عندما قامت وزارة الخارجية الأمريكية عام 1944 برسم إطار عام لسياستها النفطية تجاه الخارج، وذلك بإحلال نفط الشرق الأوسط محل نفط الولايات المتحدة في أسواق أوروبا وإفريقيا وآسيا، والتفاهم مع البريطانيين من أجل إحكام السيطرة على صناعة النفط بالعالم، وقد استطاعت بالفعل أن تخرج الدول الاشتراكية من هذا الميدان.

وفي أوائل الخمسينات استطاعت الشركات النفطية الأمريكية، بعد أن تم تقاسم عوائد النفط مناصفة بين الشركات النفطية والدول العاملة بها، باعتبار أن أرباحها معفية من الضرائب، اعتبار أن الحصص التي أخذتها الدول صاحبة الأرض (حقول النفط) هي بمثابة مساعدات من الحكومة الأمريكية لتلك الدول كل ذلك في المحصلة يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية. وأخذت الشركات تعمل على التأثير على الإدارة الأمريكية في رسم السياسة الخارجية فيما يتعلق بأسواق النفط معتمدة على قوة ومكانة (لوبي النفط) .. فخفضت أسعار النفط مرتين عام 1960 دون الرجوع للدول التي تتواجد على أراضيها وتستخرج نفطها، مما حدا بكل من السعودية، العراق، الكويت، إيران وفنزويلا بإنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط (أوبك) وذلك في أيلول/ سبتمبر 1960.

وأخذ الصراع بين لوبي شركات النفط والدول المصدرة له يأخذ شكلا واضحا أحيانا، ومستترا أحيانا أخرى، وقد نجح لوبي شركات النفط في إقناع الحكومة الأمريكية أن مصلحتهما مشتركة كما نجح في التملص من دفع الضرائب وفي بعض الأحيان من توجيه السياسة الخارجية وإشعال الحروب ــ أفغانستان، العراق.

وقد تزايدت قوة اللوبي النفطي الأمريكي بشكل كبير في العقود الأخيرة حيث نجح في ان يزاوج بين مصالحه في الاستيلاء على منابع النفط وبين المصالح القومية الأمريكية نحو اعتبار النفط وحماية منابعه من سيطرة أي قوة معادية إنما هو مصلحة أمريكية قومية. وبالتالي أصبح اللوبي النفطي الأمريكي يعد أحد أقوى جماعات الضغط التي تمارس دوراً مؤثراً في صياغة السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية بدون أن يكون له وجود مرئي فعلي. انه يقوم على نسج شبكة متداخلة من العلاقات التي تربط صناع القرار بالبيت الأبيض بالمصالح التي يمكن أن يحققوها لهذا اللوبي، وهو ما انطبق وبشكل واضح على إدارة الرئيس جورج بوش الابن.

ويمكن فهم ذلك الإنجاز الباهر لهذا اللوبي – مزاوجة مصالحه بالمصالح القومية الأمريكية حتى صارت مصالحه تعتبر بشكل أو بآخر مصلحة قومية أمريكية – لو أخذنا مثلا موضوع الحرب الأمريكية على العراق، فلمصلحة من كانت هذه الحرب؟ لقد اتّضح أن الاعتقاد السائد بين الأمريكيين أن هذه الحرب كانت "حرباً من أجل النفط" وكان الدافع الأكبر وراء شنها الرغبة الجامحة في السيطرة والحصول على هذا النفط. ووفقاً لفيليب زيليكاو، مستشار وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس، فإن "التهديد الحقيقي" الذي كان يمثله العراق لم يكن خطراً يحدق بالولايات المتحدة أو يهددها بأي صورة من الصور. فقد كانت القوة الدافعة الكبرى داخل الولايات المتحدة وراء إيقاد الحرب على العراق زمرة ضئيلة من المحافظين الجدد، وأكثرهم تربطه صلات حميمة بإدارة شركات النفط الأمريكية الكبرى.

فقد كان المحافظون الجدد قد حزموا أمرهم وصمموا بصورة نهائية على الإطاحة بالنظام في العراق قبل أن يتولى بوش الرئاسة. وأحدث هؤلاء حراكاً تحريضياً نشطاً في بداية عام 1998 وذلك بنشر رسالتين مفتوحتين إلى الرئيس كلينتون ينادون فيهما بإزاحة صدام حسين عن السلطة. والموقعون عليهما، إليوت أبرامز، وجون بولتون، ودوجلاس فيث، ووليم كريستول وبيرنارد لويس، ودونالد رامسفيلد، وريتشارد بيرل، وبول وولفويتز. لم يواجه هؤلاء صعوبة كبيرة في إقناع إدارة كلينتون بتبني الغاية الكبرى العامة ألا وهي الإطاحة بالنظام. لكن المحافظين الجدد لم يكونوا قادرين على تسويق حرب لتحقيق هذا. فاقتضى الأمر التريث ريثما تختمر الظروف. كما أنه لم يكن في وسعهم إثارة المزيد من الحماس لغزو العراق في الشهور الأولى من إدارة بوش، وعلى عظم أهمية المحافظين الجدد وضخامة دورهم في إشعال الحرب في العراق وكبر نفوذهم لتحقيق هذه الغاية، ما كان لهذه الحرب أن تقع من دون مساعدة. إذ كانوا يترقّبون ذريعة ما توصلهم إلى مبتغاهم.

لذا كانت هجمات الحادي عشر من سبتمبر فرصة المحافظين الجدد الذهبية لاختراع قضية تشن على أساسها الحرب على العراق. حيث أن تلك الحرب أصبح ينظر إليها بعد هذه الحادثة على أنها

احتمال جدي لا يمكن استبعاده، ولم يلبث بوش أن كلف المخططين العسكريين الأمريكيين بمهمة تطوير وإعداد خطط محكمة للقيام بالغزو.[3]

وفي غضون ذلك شمر المحافظون الجدد الآخرون عن ساعد الجد، وعملوا حثيثاً في أروقة السلطة والقوة والنفوذ لحملة علاقات عامة في سبيل حشد الدعم لغزو العراق. وكان من بين الأركان الرئيسية في هذه الحملة تسخير المعلومات الاستخباراتية وتحويرها بحيث تظهر صدام وكأنه تهديد وخطر وشيك. وعلى سبيل المثال قام "مستشار البيت الأبيض" ليبي سكووتر (مدير مكتب ديك تشيني) بزيارة "السي آي إيه" مرات عدة للضغط على المحللين كي يعثروا على دليل يؤسس لقضية توفر ذرائع للحرب.

وكانت أمريكا قد قامت منذ وقت طويل بنشر الجيش الأمريكي بصورة أكثر وضوحاً في الشرق الأوسط، لتحقيق عدد من الأهداف الإستراتيجية القومية منها، أن تكون القوات الأمريكية قريبة من منابع النفط وبحيث يكون الجيش قادر على السيطرة في أية لحظة. "ومرة أخرى تظهر أهمية السؤال هل هذه مصلحة قومية أمريكية؟". ولكنها لم تحرز سوى نجاح محدد على هذه الجبهة خلال الحرب الباردة، حيث ظلت معظم القوات الأمريكية المخصصة للشرق الأوسط، مثل قوة الانتشار السريع، "عند الأفق" وبعيداً عن طريق الخطر. وحافظت واشنطن على توازن مفضل للقوة بضرب القوى المحلية بعضها ببعض، وهذا هو سبب دعم إدارة الرئيس رونالد ريجان لصدام حسين ضد إيران في الحرب الإيرانية العراقية (1980 – 1988). في عام 2002 عندما أصبح غزو العراق قضية تحظى بأولوية عليا، كان إجراء التحول في المنطقة قد غدا عقيدة في أوساط المحافظين الجدد. وهنا علينا التوقف والتفكير هل هذه مصلحة إستراتجية قومية للولايات المتحدة بالسيطرة ونشر الكراهية للولايات المتحدة بين العرب والذي من المؤكد أن تنتج عنه موجة من العداء ضد كل ما هو أمريكي، الأمر الحاصل حاليا، والذي أدّى إلى خلق جماعات معادية "بشكل متطرف" وهو ما نجده حاليا فهناك موجة عداء كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية في العالم الإسلامي. فما أكثر الحملات الداعية لمقاطعة البضائع الأمريكية مثلا وغير ذلك من دعوات أكثر تشددا لقطع راس الأفعى التي تعتبر راس الشر. من أمثلة ذلك جماعة بن لادن (تنظيم القاعدة) وما نتج من تفجيرات سبتمبر عام 2001. وبالطبع هذه الجماعات تهدد الأمن الأمريكي، ومن غير الذكاء بمكان القول أن ما حصل من أحداث سبتمبر وما يحصل حاليا من ازدياد موجة العداء العربية الأمريكية إنما جاء نتيجة للتصرف والسياسة الأمريكية في المنطقة انه في نفس الوقت ضمن المصلحة القومية الأمريكية...

---

(3) Mearsheimer, John J. and Walt Stephen M. (March 2006): **The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy** (Research RWP06-011), the John F. Kennedy School of Government, Harvard University. USA

إذا ففرض السيطرة الأمريكية بالطريقة الحالية ليس مصلحة أمريكية بل هو ضد هذه المصلحة. ولو أمعنا النظر قليلاً لعرفنا أن ما يحدث حاليا هو مصلحة لشركات النفط الأمريكية التي نجحت في تسويق مصالحها للإدارة الأمريكية وللشعب بل نجحت نجاحاً مذهلاً في توأمة هذه المصالح مع المصالح الأمريكية القومية – مصلحة هذه الشركات تعتبر مصلحة قومية أمريكية.

وإنني اعتقد انه من المفيد معرفة رأي المفكر السياسي واللغوي الأمريكي نعوم تشومسكي (Noam Chomsky) بهذه القضية ففي مقالته التي كتبها تعليقا على دراسة والت ومارشمير حول تأثير اللوبي الإسرائيلي على صنع القرار السياسي الخارجي يحوّل تشومسكي التهمة إلى لوبي النفط حيث يرى أن هناك عدة عوامل تتفاعل في تحديد السياسة الخارجية الأمريكية، وهي بصفة خاصة (أ) المصالح الإستراتيجية الاقتصادية التي تهدف لتركيز السلطة المحلية تركيزا مستمرا في يد التجمع اللصيق من الدولة والمؤسسات الكبرى؛ و (ب) اللوبي.

وهنا يضيف تشومسكي بأنه علينا أن نميز بين مسألتين جد مختلفتين عادة ما ينزع الناس الى الخلط بينهما ألا وهما:

الفشل المزعوم للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؛ ودور اللوبي الذي أدّى للوصول الى هذه العواقب.

بعد ذلك يرى تشومسكي بأنه طالما كان هناك توافق بين اللوبي والنقطة (أ) سنجد انه من الصعب جدا التمييز بينهما. ومن ثم يقرر أن التوافق متوافر بشدة.

وهنا يتساءل "دعونا ننظر في السؤال البديهي: لماذا فشلت السياسة الأمريكية في المنطقة؟ هل هي شركات الطاقة الكبرى؟" ويجيب على سؤاله "أبدا"، فقد استطاعت تلك الشركات أن تحقق أرباحاً "ولا في الأحلام" على حد تعبير جون بلير[4] (الذي أجرى أهم تحقيقات حكومية فيما يتعلق بصناعة الطاقة في سبعينيات القرن الماضي) ومازالت مستمرة في تحقيق الإرباح الخيالية بنجاح منقطع النظير. والبقرة الحلوب بالنسبة لهذه الشركات هي الشرق الأوسط الذي يدر عليهم أموالاً طائلة وبلا انقطاع.

هل كانت سياسة فاشلة بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية العظمى التي تعتمد على التحكم فيما أسمته وزارة الخارجية الأمريكية منذ حوالي 60 عاما خلت "مصدر هائل للسطوة الإستراتيجية" يكمن في احتياطيات الزيت الهائلة في منطقة الشرق الأوسط وما يجلبه هذا من ثروة هائلة من هذه "الدرة الثمينة"؟

(4) Blair, John. Malcolm. (1976): **The control of oil**, Ed.1. Pantheon Books, New York,

يجيب تشومسكي على هذا التساؤل بالنفي المطلق، ويعزز نفيه بقوله: "لقد سيطرت الولايات المتحدة على المنطقة وما تزال والتغيرات الجذرية التي حدثت وهددت تلك السيطرة أحياناً مثل الإطاحة بالشاه لم تكن نتيجة لمبادرات من اللوبي الإسرائيلي. وقد أثرت شركات النفط وما تزال تضيف الثروات لخزائنها."

وبصدد هذه السيطرة الأمريكية نستشهد بما ذكره الدكتور عبد الله الطريقي وزير النفط السعودي الأسبق في مقالة له عام 1966، [5] ومع أن هذه المقالة لا تدخل ضمن الفترة الزمنية للدراسة ولكن الباحثة ترى إنها هامة جداً ومؤثرة في عملية فهم أصول تأثير شركات النفط الأمريكية في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام. يقول د. الطريقي: "إن شركات البترول والاحتكارات العالمية كانت وراء معظم الانقلابات العسكرية التي حدثت في أمريكا اللاتينية... وأن انقلاب حسني الزعيم" في ذلك الوقت "متهمة بالإيحاء به شركات البترول عندما تعذر على السياسيين التقليديين في سوريا قبول الشروط التي عرضتها هذه الشركات ثمنا لبناء خط أنابيب البترول (التابلاين) القادم من السعودية ليصل إلى شواطئ البحر الأبيض المتوسط في جنوبي لبنان. ولم يمض إلا وقت قصير على ذلك الانقلاب حتى تم الاتفاق بين حكومته وشركة التابلاين، وذلك بالرضوخ لمطالب الشركة والسماح لها بمد الخط. وإذا أمعنا النظر في كل ما حدث في الماضي من اضطرابات أو انقلابات سواء أكان في الوطن العربي أو في خارجه للاحظنا أن معظم الاضطرابات التي حدثت في البلاد التي تكون للاحتكارات الأجنبية نشاط فيها تكون نتيجتها قيام حكم عسكري يحقق للشركات ما كانت لا تستطيع الحصول عليه أثناء الحكم الوطني... فحكومة الجنرال سوهارتو في اندونيسيا قد رضخت لمطالب شركات البترول وبدأت بإلغاء القرارات الوطنية التي كانت قد أخذتها الحكومة الأندونيسية، وأهمها السيطرة والإشراف على شركات البترول في اندونيسيا وامتلاك جميع مؤسسات الشركة الخاصة بتكرير البترول وتوزيعه داخل اندونيسيا وتوجيه إدارة الشركة للعمل لما هو في صالح الشعب الأندونيسي وذلك بوضع مشرفين من قبل الحكومة في مكاتب الشركات.

والذين تابعوا الحوادث في أندونيسيا لا بد أن يكونوا قد لاحظوا كيف اتهمت المخابرات الأمريكية (C.I.A.) بالتحريض على القضاء على حكم الرئيس سوكارنو واتهامه بالانصياع للأحزاب الماركسية ومحاولته التخلص من النفوذ الاقتصادي الغربي. وأخيرا استطاعت الاحتكارات الأجنبية هناك إشعال نار كان حطبها مئات الألوف من أبناء أندونيسيا الأبرياء وكانت النتيجة انتصار الاحتكارات الأجنبية وعودة أندونيسيا إلى التحكم الاقتصادي الأجنبي.

---

(5) الطريقي، عبد الله. (ديسمبر 1966): "الشركات الاحتكارية العالمية وسيلة الاستعمار الجديدة في السيطرة والاستغلال(2)". مجلة البترول والغاز العربي، **العدد 3**، السنة 2، ص ص 15 – 17

ومنذ زمن وهذه السياسة قائمة فوفقاً لكلمات الوزير الطريقي "كما هي الحال في الجمهورية العربية المتحدة. والشركات الاحتكارية تعلم أن نجاح القوى الوطنية التقدمية في الوطن العربي معناه تأميم صناعة البترول العربي. ولهذا فإن هناك صراعا رهيبا بين الحكومات الوطنية في المنطقة وشركات البترول". ما سبق يمكن أن يعطينا رؤية مختصرة عن الوضع مع شركات النفط الأمريكية قبل عقود خلت، الأمر المفيد جداً في فهم سياسة هذه الشركات وكيف تعمل كلوبي مؤثر في عملية صنع أو رسم القرار السياسي الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية بما يتعلق بمصالحها.

4.3 مصالح مشتركة خاصة وقومية:

من هذه الزاوية من الصعب التمييز بين المصالح القومية (بالمعنى المعتاد الشاذ حقا) وبين آثار اللوبي، حيث نجح اللوبي حقاً وكما قلنا في مطابقة هذه المصالح.

وكما يرى د. الطريقي فان الأرباح الكبيرة والحماية التي اكتسبتها الشركات من الامتيازات التي حصلت عليها جعلت هذه الشركات قوة سياسية واقتصادية هائلة تفوق قوة الحكومات الشرعية في المنطقة كما أن اتصالاتها المباشرة بالشعب وتنقلات رجالها في جميع أنحاء البلاد مكّناها من بث ما تريد من دعاية وبلبلة أفكار تهدف إما للإطاحة بحكم أو القضاء على نظام لا تطمئن هذه الشركات وحكوماتها إليه.

وهكذا أصبحت هذه أقوى قوة مخربة في المنطقة فهي تستطيع مثلا أن تضع مائة مليون دولار سنويا لحساب أعمال الانقلابات والتخريب، وهذا المبلغ زهيد بالنسبة إلى أرباحها الصافية التي بلغت في عام 1964 أكثر من ألفي مليون دولار من البلاد العربية وحدها.[6]

إن اللوبي يضم في صفوفه عدداً لا بأس به من النخبة السياسية الاقتصادية وهنا يجب أن نلاحظ دور شركات الطاقة. هذه الشركات لا تلعب دورا هامشيا على الإطلاق في السياسة الأمريكية، لقد وصل دورها إلى أقصى مدى له وبشكل واضح في عهد بوش ولكنه كان دائما دورا مهما. ووفقا لستيفن زونس (Stephen Zunes)،[7] احد الباحثين السياسيين في مجال الشرق الأوسط: "هناك

---

(6) خدوري، وليد. (محرر). (1999): **عبد الله الطريقي، الأعمال الكاملة**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان).

(7) Zunes, Stephen. (May 16, 2006): "The Israel Lobby: How Powerful is it Really?" (Special Report, 3270) Foreign Policy In Focus, Silver City, NM and Washington, DC. http://www.fpif.org/fpiftxt/3270

مصالح أكبر... تلعب دورا في ما يجري في الخليج العربي مثل شركات الزيت وصناعة السلاح وغيرها من القوى ذات المصلحة الخاصة".

ومن المعروف أن هناك تداخل في المصالح بين إدارة الرئيس الأمريكي، جورج دبليو بوش، والمجمع النفطي الأمريكي، خصوصاً في فترة حكمه الأولى، وهو ما لا يعد غريباً باعتبار أن بوش نفسه من العاملين في مجال النفط قبل وصوله للبيت الأبيض وذلك في التنقيب عن النفط في تكساس. ولقد جاء للرئاسة كما أسلفنا بفضل دعم شركات النفط والسلاح التي تهيمن عليها القوى اليمينية المحافظة في الحزب الجمهوري. لذا لم يكن غريباً أن تضم إدارة بوش الأولى ما يقرب من ستة أعضاء كانوا يعملون، قبل توليهم مناصبهم العامة، في شركات كبيرة للنفط. فعلى سبيل المثال، يعد ديك تشيني – الذي تقلد منصب نائب الرئيس– من أبرز الشخصيات التي جاءت من القطاع النفطي، حيث ترأس شركة هاليبرتون للطاقة حتى العام 2000.

كما عملت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس كعضو مجلس إدارة في شركة "شيفرون تكساسو"، وتولى دونالد رامسفيلد، الذي استلم منصب وزير الدفاع الأمريكي منصب نائب رئيس شركة "ويسترن" النفطية، وكان شريك للرئيس بوش في شركة (إنرون).

فضلاً عن هذا، فانه ووفقاً لبيانات "مركز السلامة العامة الأمريكي" فإن ما يقرب من مئة شخص من المسئولين في إدارة بوش الأولى وضعوا استثماراتهم التي بلغت 144,6 مليون دولار في قطاع الطاقة، وهو ما دفعهم بالطبع للضغط من أجل أن تفوز شركات الطاقة الأمريكية بنصيب الأسد من البترول العراقي لضمان الحفاظ على استثماراتهم. وبالرغم من خروج ديك تشيني ورامسفيلد ورايس من مناصبهم "النفطية"، إلا أن علاقاتهم بالمجمع النفطي الأمريكي لم تنقطع، بل بدت أكثر متانة، وهو ما تعكسه التسهيلات التي تحصل عليها شركاتهم سواء في عقود إعادة الاعمار بالعراق وأفغانستان أو دعمهم عبر تشريعات تتعلق بمسائل البيئة التي قد تتعارض مع مصالح شركاتهم. [8]

في الوقت نفسه، يقوم أعضاء هذا اللوبي بتمويل العديد من الحملات الانتخابية لصالح الحزب الجمهوري في مختلف المستويات، وهو ما بدا جليا إبان الانتخابات الرئاسية عام 2000. وليس أدل على ذلك مما ذكره تقرير مجلة نيوزويك "News Week" أن كينيث لاي "***Kenneth Lay***" رئيس مجلس إدارة شركة "إنرون للطاقة" – التي أعلنت إفلاسها أواخر 2001 – يملك شبكة واسعة من العلاقات داخل الكونجرس، وكان من أكبر المتبرعين لحملة جورج دبليو بوش الانتخابية في ولاية تكساس في عام 1994، حيث قدم تبرعات تقدر بنحو 146 مليون دولار، كما كان من أكبر الداعمين للحملة الرئاسية عام 2000، كما أشار التقرير أن علاقة شركة إنرون قد تخطت بوش

---

(8)العناني، خليل. (ابريل 2006): "اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير". مجلة السياسة الدولية، **164**، المجلد 41. ص ص 44 – 49

لتصل إلى نائبه "تشيني"، وكارل روف (Karl Rove) الذي تقلد منصب المستشار السياسي للرئيس، الذي سعى إلى تعيين كبير مخططي الحزب الجمهوري في منصب رئيسي بالشركة عام 1997.[9]

كما وترتبط شركة "اكسون موبيل" بعلاقات وثيقة بدوائر صناع القرار الأمريكي، وتسهم في تمويل العديد من مراكز الفكر والمؤسسات البحثية، ولها تأثير كبير في قرارات رجال الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالأمور النفطية. وللتدليل على ذلك، نذكر بعض الإسهامات التي قدمتها الشركة لعدد من المؤسسات ودوائر البحث التابعة للتيار اليميني المحافظ، وذلك كما يلي:

- يعتبر ليى رايموند "Lee Raymond"، رئيس شركة "اكسون موبيل"، عضوا في مجلس إدارة معهد انتربرايز انستيتيوت الأمريكي (American Enterprise Institute)، وقد تبرعت شركته لهذا المعهد بنحو 230 ألف دولار عام 2001، ومن المعروف مدى التأثير القوى الذي يمارسه هذا المعهد على صانعي القرار في الولايات المتحدة.
- قدمت اكسون موبيل منحا وهبات لمعهد "هيرتاج فاونديشن" (Heritage Foundation) تقدر بنحو 65 ألف دولار عام 2001، وهو من المراكز البحثية المؤثرة في صانع القرار الأمريكي.
- تلقى انتوني كوردسمان "Anthony Cordesman " من مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية نحو 135 ألف دولار من اكسون موبيل عام 2001.[10]

وعندما أصبح ديك تشيني نائباً للرئيس قام بتقديم "الإستراتيجية الوطنية للطاقة" National Energy Policy للرئيس بوش والتي قدمها الأخير للكونجرس في مايو 2001، وعرفت لاحقاً باسم "تقرير تشيني"، وكان الهدف من هذه الإستراتيجية هو رسم السياسة النفطية الأمريكية طيلة العقدين المقبلين. حيث قامت على مفهوم أمن الطاقة، الذي لم يكن يلقى اهتماماً كافياً لدى الإدارات الأمريكية السابقة، إلى أن جاء تشيني، وحاول لفت الأنظار لمخاطر اعتماد الولايات المتحدة على النفط الخارجي.

---

(9) Fineman, Howard; Isikoff, Michael; (January 21, 2002): Lights Out: Enron's Failed Power Play, to George W. Bush, the head of Enron was 'Kenny Boy'...until now... Let the Enron Wars begin. Newsweek, Inc. p. 13 - 17

(10)المرجع السابق نفسه

5.3 التأثيرات في صنع القرار:

وللتعرف على طبيعة التأثير الذي يمارسه أعضاء اللوبي النفطي الأمريكي على عملية صنع القرار في الإدارة الأمريكية، يصبح من المفيد التعرض للوضع النفطي للولايات المتحدة، والذي يشكل عامل ضغط يسهم في الاستجابة لمطالب هذا اللوبي.

يبلغ حجم الإنتاج الأمريكي من النفط الخام وسوائل الغاز نحو 5,7 مليون برميل يومياً وهو ما يشكل نحو 9,8% من الإنتاج العالمي، كما تبلغ الاحتياطيات الأمريكية المؤكدة من النفط نحو 30,4 مليار برميل بنسبة تبلغ 2.9% من الاحتياطي العالمي.

ووفقاً لتقرير وزارة الطاقة الأمريكية للعام 2006 ومعهد البترول الأمريكي،[11] فان الولايات المتحدة تستهلك نحو 22 مليون برميل يومياً من النفط الخام – ربع الإنتاج النفطي للعالم (25%) – تستورد نصفه. ومن المتوقع ان ترتفع الى نحو 26 مليون برميل يومياً بحلول العام 2020. وإذا كانت الولايات المتحدة تستورد حالياً 11,600 مليون برميل يومياً (54% من مجمل استهلاكها الحالي)، فان هذه النسبة سترتفع الى أكثر من 20 مليون برميل يومياً بحلول العام 2020، والى أكثر من 30 مليون برميل يومياً عام 2030.

ولذا فان الولايات المتحدة ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها، وتحديداً 76% منها، بحلول العام 2025 وذلك بالمقارنة مع 54% عام 2001 و 42% عام 1990، وذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية. [12]

ونتيجة لما سبق، تحاول الولايات المتحدة الأمريكية دائماً زيادة مخزوناتها النفطية لضمان تلبية احتياجاتها المستمرة، خاصة في حال اضطراب الأسواق العالمية للنفط، وتلعب البيانات التي يصدرها، معهد البترول الأمريكي حول حجم الاحتياطي الاستراتيجي الأمريكي دور مؤثر في درجة استقرار أسعار النفط حول العالم. وغالباً ما تسعى الولايات المتحدة إلى تأمين احتياطاتها الاستراتيجية النفطية عن طريق رفع مخزونها النفطي.

---

(11) معهد البترولي الأمريكي (American Petroleum Institute) المؤسسة التجارية الأمريكية الرئيسية للزيت والغاز الطبيعي، تمثل حوالي 400 عضو مشترك لهم علاقة بكل جوانب هذه الصناعة. وللمعهد أيضا علاقة بالضغط والارتباط الحكومي نيابة عن الصناعات الأمريكية المتعلقة بالبترول والغاز الطبيعي. للمؤسسة مراكز في كل مكان بما فيها التنقيب والاستكشاف، الضرائب، قوانين التجارة، قوانين البيئة، الوقود، أمن الصناعة والتغير الحراري.

(12) USA, Council on Foreign Relations. Energy Information Administration (February, 2006): **Term Energy Outlook.** Council on Foreign Relations, Washington.

وتأتي اغلب الواردات الأمريكية من منطقة الشرق الأوسط، وهو ما وضع المنطقة في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية منذ منتصف القرن الماضي. وليس أدل على ذلك من تعبير الجنرال "أنتوني زينى" عندما كان قائدا للقيادة المركزية الأمريكية عام 1999، حين ذكر أن منطقة الخليج وما تحتويه من كميات هائلة من احتياطات النفط، تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل "Free Access" في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة النفطية الهائلة وطبعاً كان ذلك يعتبر نصر كبير للوبي النفطي الأمريكي حيث أصبح يحظى بالحماية الأمريكية الكاملة في المنطقة بعد أن تطابقت المصالح بينه وبين الإدارة الأمريكية.

من واقع البيانات السابقة، لم يستبعد الخبراء والمحللون أن تقع الولايات المتحدة في أزمة نفطية إن لم تستطع النجاح في حرب العراق، بفرض سيطرتها على مخزونات النفط العراقى واحتياطاته الهائلة، ذلك أن الإنتاج النفطي الأمريكي وصل إلى أقل معدلاته منذ العام 1985 نتيجة لزيادة كمية الاستهلاك اليومي، التي وصلت إلى نحو 22 مليون برميل يومياً، فضلاً عن انخفاض القدرة التشغيلية للمصافي الأمريكية.

ويرى العديد من الخبراء أن نسبة الاعتماد الأمريكي على الخارج في تلبية الاحتياجات النفطية لا تمثل مشكلة وليس لها تأثير في أمن الطاقة الأمريكي مادامت هذه المصادر آمنة ومستقرة، ولكن يحدث العكس عندما تزداد المخاطر من عدم استقرار مصادر النفط الخارجية، وهو ما قد يؤثر في الأوضاع الاقتصادية الأمريكية بشكل عام. ويمكن قياس مدى أمن المصادر الخارجية بالنسبة للولايات المتحدة من خلال معرفة أوضاع أكبر خمس مصدرين لمعرفة قدرة الولايات المتحدة على تحصين نفسها وقت انقطاع الإمدادات. وبالنظر للوضع خلال فترة الدراسة، نلاحظ أن الولايات المتحدة نجحت في امتلاك حصانة جيدة في مواجهة أي أزمة طاقة.

وفي ظل هذا الوضع النفطي للولايات المتحدة، يصبح منطقياً أن تقع الإدارة الأمريكية رهينة طرفين، أحدهما داخلي والآخر خارجي، الداخلي يتمثل في اللوبي النفطي الأمريكي الذي بيده مفاتيح إحداث التوازن في المخزون الاستراتيجي من خلال هيمنته على شركات النفط الكبرى، والثاني خارجي من خلال الارتهان للاستيراد النفطي المتواصل من الخارج.

بذلك وقعت الادارة الأمريكية رهينة المحبسين، فمن جهة، يعمل اللوبي النفطي على دفع الإدارة الأمريكية باتجاه خوض مغامرات خارجية لضمان أكبر قدر من التأمين النفطي والذي يصور على انه، بل ويعتبر فعلاً، مصلحة قومية أمريكية، وهو ما يصب في النهاية في تدعيم مصالح شركات النفط الأمريكية، وعلى رأسها شركتا "إكسون موبيل" و "تشيفرون تكساسو".

ومن جهة أخرى، ترتفع تكلفة التدخل الخارجي، بما يؤثر في الوضع السياسي للإدارة الأمريكية، كما هو الحال الآن في العراق.

ومن المفيد معرفة أهم الدول المورِّدة للنفط للولايات المتحدة الأمريكية حتى نتمكن من فهم الوضع الأمريكي المتعلق باتخاذ القرار السياسي والمصلحة الاقتصادية بشكل أوضح.

جدول رقم (1.3) أهم موردي النفط للولايات المتحدة الأمريكية حتى شهر ديسمبر 2005 موضحة بالجدول التالي: [13]

الدولة	حجم الواردات الأمريكية *(بالمليون برميل يومياً)*
كندا	1.89
المكسيك	1.77
السعودية	1.43
فنزويلا	1.18
نيجيريا	1.17
انجولا	0.425
العراق	0.390

حيث نرى واضحاً من الجدول أن العراق والسعودية يقعان في قائمة أهم سبعة موردين للنفط للولايات المتحدة الأمريكية مما يجعلهما في أولويات الأجندة السياسية الخارجية الأمريكية.

6.3 شركات النفط المسيطرة وأوضاعها في الخليج:

هناك خمس شركات عالمية كبرى مسيطرة على السوق العالمية للنفط، شركتان منها أمريكيتان، وهما شركتي إكسون موبيل "ExxonMobil" و شيفرون تكساسو "ChevronTexaco " واثنتان بريطانيتان وهما شركتي البريطانية للبترول "British Petroleum"، وشل الملكية "Shell Oil" بالإضافة إلى الشركة الفرنسية توتال "Total".[14] وفيما يلي سنستعرض بعض المعلومات عن

(13) الجدول يقتصر على الدول التي تصدر للولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 300 ألف برميل يومياً – المصدر: هيئة معلومات الطاقة الأمريكية.

(14) العناني، خليل. (يناير 2003): "دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية". السياسة الدولية،

شركات النفط الأمريكية المختلفة لفهم مصالح هذه الشركات الحقيقية التي كانت احد دوافع الحرب الأخيرة على العراق.

6.1.3. ستاندرد أويل (Standard Oil):

مع أنها لم تعد موجودة ولكن ترى الباحثة ضرورة الإشارة إليها لفهم أصول وتاريخ أكبر شركة نفطية أمريكية حالية وهي اكسون موبيل.
كانت شركة ستاندرد أويل العملاقة لإنتاج ونقل وتكرير وتسويق النفط تأسست في ولاية أوهايو، في الولايات المتحدة الأمريكية، في 10 يناير 1870 بواسطة رجل الأعمال والصناعي جون د. روكفلر "John D. Rockefeller" وشركائه، برأس مال قدره مليون دولار أمريكي. مع حلول العام 1879 كانت الشركة تسيطر على حوالي 90 % من إجمالي تصفية النفط في الولايات المتحدة. واستمرت حتى عام 1911 حينما أصدرت المحكمة العليا الأمريكية قرارا بتفكيك الشركة إلى 34 شركة بسب قضايا مكافحة الاحتكار (Antitrust) التي رفعتها الحكومة الفيدرالية الأمريكية ضد الشركة قبل عدة سنوات . وتعد "ستاندارد أويل" من أكبر وأقدم الشركات متعددة الجنسيات في العالم، ولعل المثال الأفضل لتوضيح الحجم الهائل الذي كانت هذه الشركة لتكون عليه اليوم هو شركة "إكسون موبيل"، والتي تأسست من اندماج شركتين فقط من الشركات الـــ 34 التي نتجت عن تفكيك "ستاندرد اويل"، وتعد شركة "إكسون موبيل" أكبر شركة في العالم من حيث المبيعات وصافي الأرباح والتي بلغت في عام 2006 ما يعادل 377.5 مليار دولار و 39.5 مليار دولار، على التوالي، كما بلغت القيمة السوقية للشركة في 12 يوليو 2007 نحو 505 مليار دولار.
وحاملو الأسهم لهذه الشركة العملاقة (ستاندارد اويل) عند التأسيس كانوا جون د. روكفلر، ويليام أ. روكفلر، صامويل أندروز "Samuel Andrews"، هنري فلاغلر "Henry M. Flagler" وشريك صامت هو ستيفن ف. هاركنس.

6.2.3. شركة أكسون موبيل: Exxon Mobil

تعتبر الشركة الأمريكية (اكسون موبيل) هي الكبرى بين الشركات البترولية العملاقة، حيث تبلغ أصولها نحو 143 مليار دولار، وبلغت عائداتها أواخر العام 2005 نحو 88 مليار دولار. وتحتل

العدد 151، المجلد 38. ص ص 17 – 20

الولايات المتحدة بصفة عامة المرتبة الأولى في الصناعات النفطية، تليها في ذلك المملكة المتحدة ثم فرنسا في المركز الثالث. وكانت الشركات الأمريكية تمتلك حوالي ثلاثة أرباع الإنتاج النفطي العراقي، ولكنها فقدت هذه النسبة بعد تأميم "شركة البترول العراقي"، عام 1972 التي كان المستثمرون فيها هم شل، والبريطانية للبترول واكسون موبيل والشركة الوطنية الفرنسية. وبعد تأميم القطاع النفطي العراقي، تحولت الشراكة ناحية الشركات الروسية والفرنسية.

وقد رغبت الشركات الأمريكية في استعادة وضعهما السابق في قطاع النفط العراقي، كما حاولتا لعب دور قيادي في صناعة النفط العالمية. في الوقت نفسه تدرك واشنطن أهمية السيطرة على البترول الخليجي والعراقي بصفة خاصة، وتأثير ذلك في قدراتها العسكرية والاقتصادية. كما تكمن الرغبة القوية لدى الشركات الأمريكية في حرمان الشركات المنافسة لها في صناعة النفط من الانفراد بالبترول العراقي. وليس أدل على ذلك من تصريح كينيث دير "***Ken Deer***" المدير التنفيذي لشركة "شيفرون" الأمريكية عام 1998، حين ذكر أن "العراق يمتلك احتياطات هائلة من النفط، وأتمنى أن يكون لشركة شيفرون حرية الولوج لهذا البلد والاستفادة من ثرواته النفطية".

ومن قبل كانت شركتا "اكسون" و "موبيل" – قبل اندماجهما – تلعبان دوراً مهما في صناعة النفط العراقية حتى تم تأميم هذه الصناعة عام 1972، وكانتا تحتفظان بما يعادل 23.75% من أسهم شركة البترول العراقية: وذلك وفقاً لاتفاقية "الخط الأحمر" التي وقعتها الولايات المتحدة مع بريطانيا علم 1928 وذلك بتقسيم مناطق النفوذ النفطية فيما بينها، وكان لهاتين الشركتين الفضل في اكتشاف حقل النفط في كركوك أوائل القرن الماضي. (15)

وعلى الرغم من العقوبات التي فرضت على تصدير النفط العراقي كاملاً منذ عام 1996، إلا ان الولايات المتحدة كانت تحصل على أكثر من نصف الصادرات النفطية العراقية من خلال شركات وسيطة، كما أن شركة إكسون موبيل كانت واحدة من كبرى الشركات التي تشتري النفط الخام العراقي خلال عام 2001، ولكنها توقفت عن ذلك منذ ربيع عام 2002، حين وضع العراق رسوماً جديدة على صادراته النفطية. ومع انخفاض قيمة هذه الرسوم، ارتفعت قيمة مشتريات اكسون موبيل من النفط العراقي من 70 ألف برميل يوميا خلال شهر يوليو 2002 الى نحو 200 ألف برميل يومياً في سبتمبر من نفس العام. (16)

وتتبع الحاجة الشديدة من جانب إكسون موبيل للنفط العراقي نتيجة لرغبتها في رفع مساهمتها في سوق النفط العالمية، وليس أدل على ذلك من تصريح الرئيس التنفيذي السابق للشركة "ليى رايموند"

---

(15) العناني، خليل. (ابريل 2006): "اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير". مجلة السياسة الدولية، **164**. ص ص 44 – 49

Ibid (16)

حين ذكر "نريد الانخراط في كل بقاع العالم النفطية وسنقدم الدعم المادي لأي اكتشافات نفطية جديدة في أي بقعة من العالم. كما أن أي توسع اقتصادي لشركتنا لن يتم إلا من خلال نفط الشرق الأوسط".

كما يشير "موريس فوستر" نائب رايموند إلى أن "نصف الاحتياجات العالمية من الغاز الطبيعي والنفط لعام 2010 غير متوافرة حالياً، مما يتطلب اكتشاف مصادر جديدة". وتتبع إكسون موبيل استراتيجية تقوم على اكتشاف آبار وحقول نفط جديدة أكثر من تطوير أنواع جديدة من الطاقة المتجددة وذلك على عكس بقية منافسيها.

وتتركز معظم استكشافات إكسون موبيل في حقول أمريكا الشمالية وبحر الشمال، والتي تنخفض بشكل واضح يوما بعد يوم، ولذا تتلهف اكسون موبيل على الاستئثار في الموارد النفطية العراقية لضمان الاستمرار كأكبر قطب في أسواق النفط العالمية، كما أنها تمتلك الأموال الكافية والنفوذ الكافي لذلك، مما يؤهلها للسيطرة على أكبر احتياطيات نفطية في العالم. وقد استغلت الشركة علاقاتها الوثيقة مع بعض رجال الإدارة الأمريكية للضغط عليهم لإقناع الرئيس الأمريكي جورج بوش بالسيطرة على النفط العراقي. ونرى نجاحها بتحقيق أهدافها بالعراق واضحا من خلال أرباح هذه الشركة التي سجلت عام 2005.

فقد أعلنت إكسون موبيل أكبر شركة نفط يجري تداول أسهمها بالعالم ارتفاعا كبيرا في أرباحها الفصلية، لتتوج بذلك عاما قياسيا هيمنت عليه أسعار النفط والغاز الصاعدة. وقالت الشركة إنها حققت أرباحا بلغت 10.71 مليارات دولار بالربع الأخير من العام 2005، و36.13 مليارا في عام 2005 كله.

وكانت إكسون موبيل حققت أرباحا بلغت 25.3 مليار دولار عام 2004. وتعتبر أرباح الشركة في العام 2005 الأعلى في تاريخ الشركات الأمريكية. وقد ساهم في زيادة أرباح الشركة عام 2005 ارتفاع أسعار النفط الخام بنحو 40% العام الماضي، مدفوعة بتوترات في دول منتجة للنفط مثل إيران ونيجيريا فضلا عن نقص في الإمدادات.[17]

وفي 26 مارس 2002، نشر المحقق الصحفي والمحلل السياسي مايك رابرت (Mike Ruppert) قصة، مهمة وموثقة من مصادر جيدة، تفيد بأن النائب العام جون أشكروفت حاول بذل تأثير "غير عادي" على تحقيقين كبيرين لهيئة محلفين حول أخطاء يفترض أنها ارتكبتها اكسون موبيل، وهذه التحقيقات ذات علاقة بمغامرة الزيت الضخمة التي قامت بها هذه الشركة في كازاخستان.

---

(17) المطلبي، علي. (1 فبراير 2006): 36 مليار دولار أرباح إكسون موبيل عام 2005. المدى، الحدث الاقتصادي، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون. ص ص 19
http://www.almadapaper.com/sub/02-591/p19.htm

هذه القصة والتي من المفيد قراءة النسخة الكاملة منها تطرح موضوع أساسي وهو التساؤل هل "الحرب على الإرهاب" لم تكن فقط مقادة لأسباب تتعلق بالطاقة، ولكن تم تشكيلها والتلاعب بها لتلائم الاحتياجات الخاصة والمصاعب القانونية لعمالقة النفط مثل اكسون موبيل، والتي في هذه القضية كانت تواجه اتهام محتمل. وأنه لوثيق الصلة بالموضوع أن إكسون موبيل وبينما هي قيد تحقيق جنائي (كما أفادت النيويورك تايمز في 23 مارس 2002) تمتلك القدرة على الوصول لكل من مجموعة العمل الخاصة بالطاقة لنائب الرئيس تشيني وسكرتير الطاقة سبنسر أبراهام. بالإضافة، وكما أفاد رابرت "من الواضح أن القضايا المتعلقة بكازاخستان تمت مناقشتها خلف الأبواب المغلقة". وبتحليل نشرته الواشنطن تايمز (في 20 يوليو 2001) للتقريرالنهائي لمجموعة عمل نائب الرئيس ديك تشيني الخاصة بالطاقة، (مايو 2001) كتب ‘بينما يقول انه يجب على المستثمرين الخاصين أن يقودوا الطريق، كرس تقرير تشيني وقت جدير بالاعتبار لسوق كازاخستان، بحث وكالات الحكومة الأمريكية على "تعميق حوارهم التجاري" مع كازاخستان’.

ويشير مايك رابرت في قصته (26 مارس 2002) إلى التنحي السريع والعلني للنائب العام جون اشكروفت (John Ashcroft) من التحقيق المتعلق بشركة إنرون بسبب التضارب بالمصلحة النابع من تبرعات انرون لحملته خلال انتخابات مجلس الشيوخ سنة 2000، هذا الإجراء لم يماثله تنحي مشابه في قضية تنظر بها هيئات محلفين فدرالية عليا في نيويورك وواشنطن حيث تنظر في قضية ممولين إضافيين لأشكروف، اكسون موبيل و BP أموكو. ذلك على الرغم من أن اكسون موبيل تبرعت بنقود أكثر لحملة اشكروفت مما تبرعت به انرون"[18].

وكانت هيئتي المحلفين تحققان في ادعاءات بان إكسون موبيل، أكبر مؤسسة تجارية عالمية، و British Petroleom Amoco دفعت رشاوي نقدية للرئيس في كازاخستان، نورسلطان نازاربايف (Nursultan Nazarbayev)، ووزيره للنفط نورلان بالجيمبايف (Nurlan Balgymbayev) وبأن موبيل متورطة بالمقايضة النفطية الغير قانونية لنفط كازاخ عبر ايران في 1997. وفي تحليل للتقرير النهائي للجنة عمل الطاقة التابعة لنائب الرئيس الأمريكي، الصادر في مايو 2001، واشنطن تايمز كتبت[19] " بينما يقول انه يجب على المستثمرين الخاصين أن يقودوا الطريق، كرس تقرير تشيني وقت جدير بالاعتبار لسوق كازاخ، حيث يحثّ وكالات الحكومة الأمريكية على "تعميق حوارهم التجاري" مع كازاخستان".

---

(18) Ruppert, Mike. (26 March 2002): Grand Juries in New York and Washington Expose Major Ashcroft Conflicts of Interest, From The Wilderness Publications, (www.copvcia.com)

(19) Washington Times, (July 20, 2001), Whashington, D.C, USA

في موضوع لدون فان ناتا Don Van Natta (المراسل والمحقق الصحفي لجريدة النيويورك تايمز) نشر في الأول من مارس 2001، يذكر ناتا أن اكسون مبيل، ثاني اكبر المانحين من قطاع الطاقة في الحزب الجمهوري، أكدت أن مدراءها التنفيذيين اجتمعوا مع السيد تشيني نائب الرئيس الأمريكي.

وفي مقابلة تمت معهم، يؤكد موظفو المؤسسة الرسميين أن الرئيس التنفيذي لاكسون موبيل لي رايموند، التقى تشيني في اجتماع في 8 فبراير 2001. كذلك التقى موظفو اكسون موبيل مع فريق مجموعة العمل التابعة لتشيني والخاصة بالنفط في اجتماع في 14 فبراير 2001 وقاموا بعرض تقديمي (presentation) حول الإمداد والاحتياج النفطي المستقبلي. كما أفادت الشركة أنه بنفس اليوم قام تنفيذيو الشركة بتقديم عروض مماثلة لمكتب المحاسبة العام ولأعضاء اللجان الخاصة بالطاقة في كل من البيت الأبيض ومجلس الشيوخ.

ومن ناحية مقولة أن النفط مصلحة أمن قومي يمكن القول أن الانهيار القريب لصناعة النفط الأمريكية وكل الصناعات المنبثقة والتابعة عنها بلغت الذروة ما بين سنة 1996 الى 2001 عندما هدد تصلب وعناد طالبان خلق انفجار داخل صناعة من يمتلك النفط ولكن غير قادر على إيصاله للسوق. كانت الأزمة صعبة جدا لدرجة أن مجلس الأمن القومي أصبح طرف في الموضوع وأصبح النفط بعد ذلك أكثر من قضية أمن قومي ذات أولوية عليا.

كل من صحف واشنطن بوست ونيويورك ديلي نيوز (كما نشر في جريدة البيون مونيتر Albion Monitor في فبراير 28) حصلت على سلسلة من رسائل البريد الالكتروني تظهر أن مجلس الأمن القومي قاد "مجموعة عمل Working Group مؤلفة من موظفين رسميين من مختلف دوائر وإدارات السلطة التنفيذية في صيف 2001. وقد حضّرت مجموعات العمل 'نقاط للحديث' لكل من تشيني وبوش". [20]

6.3.3. شركة أرامكو: Aramco

أرامكو هي أكبر شركة (مؤسسة) نفطية في العالم وأكبر ما في العالم من جهة الاحتياطي المؤكد – المثبت من النفط الخام والإنتاج. يرجع تاريخ أرامكو إلى 29 مايو 1932 عندما وقعت حكومة المملكة العربية السعودية اتفاقية الامتياز مع شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا سمحت للشركة

(20) Scott, Peter. Dale. (3/27/02): The "War on Terror," Cheney's Energy Policy Task Force, and ExxonMobil's Law Problems. FLASH 30
http://www.peterdalescott.net/qfmobil

بموجب هذه الاتفاقية باستكشاف المنطقة بحثا عن النفط. وقد مررت شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورينا هذا الامتياز إلى شركة تابعة مملوكة لها كلياً وتسمى كاليفورنيا – أرابيان ستاندارد أويل. في 1936 ومع عدم نجاح الشركة بالعثور على النفط قامت شركة تكساس للنفط بشراء حصة 50% من الامتياز.

وبعد بحث طويل عن النفط والذي استمر حوالي 4 سنوات وبدون نجاح، جاء النجاح الأول سنة 1938 مع موقع التنقيب (الحفر) السابع في الدمام، منطقة تقع على بعد بضعة أميال شمال الظهران، في بئر يشار إليه دمام (7). إن اكتشاف هذا البئر والذي أنتج مباشرة أكثر من 1500 برميل يومياً أعطى الشركة الأمل بالاستمرار والازدهار. لقد تم تغيير اسم الشركة في سنة 1944 الى شركة النفط العربية الأمريكية (أرامكو). في 1948 اشتركت شركتي ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا و تكساس للنفط كممولين لشركة ستاندارد أويل أوف نيو جيرسي والتي اشترت 30% من أسهم الشركة وسكوني فاكيومم الذي اشترى 10% من الشركة تاركين لستاندرد اويل اوف كاليفورنيا وشركة تكساس للنفط حصص متساوية (30%) من الأسهم.

وشركة أرامكو هي الشركة التي مكنت الولايات المتحدة الأمريكية من وضع يدها على النفط السعودي. ويعود تاريخ شركة آرامكو إلى 29 مايو سنة 1932 كما ذكرت آنفاً، ففي ذلك التاريخ فضل الملك عبد العزيز آل سعود منح امتياز البترول في بلاده للأمريكيين بدلاً من الإنجليز، ورجح عرض شركة (ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا) الأمريكية الذي تقدم به تشارلز كرين (Charles R. Crane) وكارل تويتشل (Karl Twitchell).[21]

وفي عام 1973 وبعد اتجاه دول الأوبك إلى تصحيح العلاقات غير المتكافئة مع شركات النفط، حصلت الحكومة السعودية على 25 % من حقوق الامتياز وملكية المرافق والإنتاج، وزادت حصتها إلى 60% سنة 1974.

وعبر مسارها التاريخي حافظت أرامكوا على بعدين اقتصاديين يضمنان لها استمرارية القدرة على التأثير في سياسات المنطقة. إضافة إلى الادعاء بأن أرامكو تسيّر سياسة الحكومة الأمريكية في الشرق الأوسط، فإنها كانت قوة فاعلة ومؤثرة على مستوى السياسة الداخلية للنظام السعودي ومجال علاقاته الدولية، فهي وبحكم كونها شركة نفطية تتعامل مع أهم مصدر للنظام، كان لها من القوة ما لم يكن لأي شركة أو حتى حكومة، لدرجة أنها كانت أبرز المؤثرين في التعيينات للوظائف

---

(21) تشارلز ريتشارد كرين رجل أعمال واحد ملوك المال و كارل تويتشل مهندس تعدين أرسله الأول للقيام بمسح للعربية السعودية لتقييم موارد المملكة من المياه، المعادن والنفط. وذهب كلاهما للعربية السعودية للاستقصاء عن الامكانات النفطية في السعودية نيابة عن شركة ستاندارد اويل لوف كاليفورنيا (Standard Oil Company of California SOCAL)

ذات الطابع السياسي داخل النظام السعودي، وقد اعترف بذلك عضوي مجلس الشيوخ الأمريكي (هانز بينجيك وبيك ريتشاردسون) بقولهما: "أن العديد من الذين وصلوا إلى سدة الحكم في المملكة كانت للولايات المتحدة الأمريكية ولأرامكو اليد الطولي في وصولهم، وهؤلاء يعتبرون أن الولايات المتحدة هي أقرب حليف لهم.

وحينما سئل الملك فهد عام 1981، وكان لا يزال حينئذٍ وليا للعهد، عن هذا الموضوع، أجاب باقتضاب: "أن المباحثات جارية بين الحكومة والشركة في سبيل التملك"، وإذا سئل المسئولون الحكوميون عن جوهر تلك العلاقة، فإنهم غالبا ما يتحدثون بغموض عن "علاقة حسنة"، و" تبادل منفعة" وأحيانا عن "خضوع أرامكو لقرارات الحكومة" لكن الحقيقة، أن الشركات البترولية الكبرى في العالم، وبينها الأربع المالكة لأرامكو، تعتبر نفسها أكبر من حكومة بمفردها، أنها كما اعتبرت من قبل وزارة الخارجية الأمريكية "شكل من أشكال الحكومة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، والمفوضة بصياغة الدبلوماسية الأمريكية في البلدان المنتجة للبترول". ([22])

6.4.3. شركة هاليبرتون للطاقة والمقاولات: Halliburton

غني عن الذكر تلك العلاقة الوطيدة بين ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي ورجال شركة هاليبرتون للطاقة، فقد تولى تشيني رئاسة مجلس إدارة الشركة حتى قبل ترشيحه لمنصب نائب الرئيس عام 2000، ولذا لم يكن غريباً أن يكون تشيني من أكثر المؤيدين لشن الحرب على العراق. ورغم تخليه عن منصبه في شركة هاليبرتون، فقد عمل تشيني على أن يكون لشركته السابقة وجود حيوي في العراق، سواء أثناء الحرب الأمريكية عليه من خلال اضطلاعها بإخماد الحرائق النفطية التي كان يتوقع أن يشعلها الرئيس الراحل صدام حسين خلال سير المعارك الحربية، أو من خلال قيام فروعها الانشائية بمد الجسور والكباري لقوات التحالف أثناء الحرب، أو بعد انتهاء الحرب وسقوط النظام العراقي، وذلك من خلال النفاذ لحقول النفط العراقية وإعادة بناء المنشآت النفطية هناك، كما حصلت هاليبرتون على أكبر حصة في عملية إعادة اعمار العراق.

ونعود لبرنارد شو ومقولته الشهيرة عن كونسورتيوم الشركات المتعددة الجنسيات المتمثل في الادارة الأمريكية. وهذا الكلام صحيح لأبعد الحدود فمثلاً كان للشركات العالمية الكبرى ومنها

---

(22) حسونة، ايمن. (09 أغسطس، 2004) المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط، وكالة الأخبار الإسلامية.

(http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc05.asp?DocID=64978&TypeID=5)

الأمريكية دائماً دورها في التحريض على الحروب الخارجية للولايات المتحدة، بداءً من الحرب العالمية الأولى وحتى الحربين الفيتنامية والكورية، مروراً بالحرب العالمية الثانية، ذلك أن طبقة ثرية من الأمريكيين استثمروا في الصناعات الحربية والعسكرية. وهنا يجب أن نتذكر تحذير الرئيس الأمريكي أيزنهاور أثناء فترة رئاسته مما اسماه "تجمع الصناعات العسكرية" وأثره على سياسات الإدارات الأمريكية. وكون هذا التجمع – بدءا من الخمسينات في القرن العشرين – ما يمكن تسميته (لوبي) الصناعات العسكرية الذين يدعمون الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة (الديمقراطي والجمهوري) في الانتخابات ويتبرعون لهما بكل شيء.

وكان المقابل لهذه الشركات يأتي دائماً بعد نجاح الرئيس الجديد ودخوله البيت الأبيض. فعلى سبيل المثال، نشطت شركات الأسلحة بعد نجاح الرئيس (جورج بوش) الأب عام 1988، واستطاع (لوبي) هذه الشركات إقناع الرئيس الجديد بإشعال حرب لتنشيط الاقتصاد من خلال تنشيط صناعة الأسلحة.

وواقع الأمر، فانه إذا كان النفط هو المحدد المهم وراء حروب الخليج، فإنه – ووفقاً لرؤية بوش ونائبه تشيني – ليس بهدف إشباع الحاجة الأمريكية الآنية له، بقدر ما هو أداة للسيطرة العالمية وبسط الهيمنة على واحد من أهم مصادر الطاقة في العالم، كي تكتمل مقومات الإمبراطورية الأمريكية المزمع بناؤها وفقاً لمشروع "القرن الأمريكي الجديد" الذي يرى دعاته، وعلى رأسهم ديك تشيني ودونالد رامسفيلد، وهم أيضا رجال شركات النفط الأمريكية، أنه لن يتحقق دون السيطرة على النفط ويرى كثيرون أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خاضت حربي أفغانستان والعراق من أجل إيجاد موطئ قدم لها في مناطق غنية بالنفط كالعراق، أو متحكمة في مسارات خطوط الأنابيب كأفغانستان. [23]

وقد كانت شركات النفط الأمريكية تنتظر انتهاء العملية العسكرية في العراق وتتأهب لعقد مجموعة من الصفقات للحصول على عقود احتكار للنفط العراقي بعد استقرار الأوضاع، وذلك في هدوء بالغ وبتكتم شديد. وتجد الحكومة العراقية الجديدة نفسها في مأزق حقيقي، إذ أنها تواجه في آن واحد تحديات عسيرة فيما يتعلق بتحقيق الأمن وتهدئة الأوضاع في البلاد، وتوفير الخدمات الأساسية، ومعالجة مسألة الوجود العسكري الأمريكي في العراق. وتحتاج الحكومة العراقية الى دعم الولايات المتحدة للنجاح في مواجهة هذه التحديات وغيرها. ومقابل ذلك، سنجد انه على الحكومة المنتخبة أن تصادق على مشاريع لتطبيق اتفاقيات بعيدة المدى تعرف باتفاقيات تقاسم الإنتاج مع شركات كبرى متعددة الجنسيات، يهيمن عليها الأمريكيون والبريطانيون، من اجل إضفاء الشرعية عليها من قبل

---

(23) العناني، خليل. (ابريل 2006): "اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير". مجلة السياسة الدولية، **164**، المجلد 41. ص ص 44 – 49

حكومة يُدّعى بأنها منتخبة وذات سيادة. وتستخدم هذه العقود عادة في التنقيب عن النفط، عندما يكون خطر عدم العثور على النفط مرتفع وتكاليف الإنتاج مرتفعة أيضاً، وهو أمر لا ينطبق على العراق، إذ أن رواسب النفط متوافرة وتكاليف الإنتاج منخفضة وتحمي هذه العقود الشركات من الخسارة في حال هبطت أسعار النفط. وإذا ما تحقق ذلك وتم توقيع هذه العقود، لتضاف الى العقود التي سبق أن تم توقيعها، فان التفاوض على المستقبل الاقتصادي والمالي للعراق يكون قد تم في سرية شبه تامة، دون الاستفادة من نقاش وطني حول كيفية استغلال الموارد الاستراتيجية للعراق.[24]

وقد ترعرعت الامتيازات البترولية في العراق في ظل الانتداب والاحتلال البريطاني ونمت صناعة البترول نموا يهدف الى تحقيق المصالح الأجنبية ولا يرعى مصالح الشعب. وكانت أسعار البترول في العراق عالية والمصاريف قليلة، ولكن شعب العراق وحكومته ما كانوا ليحصلوا إلا على جزء زهيد من أرباح شركات البترول. وقد بلغ دخل الحكومة العراقية من البترول منذ بداية الإنتاج عام 1927 حتى عام 1951، 97 مليون دولار بينما بلغت أرباح الشركات في هذه الفترة 748 مليون دولار. وبعد عام 1951 بدأ العمل باتفاقية مناصفة الأرباح التي سميت مغالطة "باتفاقية مناصفة الأرباح" حيث لم تكن مناصفة بل مقاسمة للأرباح تحتفظ الشركات بموجب نصوصها بالنصيب الأكبر من الأرباح. وكانت الشركات العاملة في المنطقة تعطي للشركات المالكة لها خصميات من الأسعار المعلنة التي بلغت في بعض الحالات 18.5% مع العلم أنهم يحتكرون شراء البترول، وكانت العوائد التي تعطى للحكومات كمالكة للأرض تخصم من نصيبها في الأرباح.[25] وكل ما فعلته الشركات بإدخال نظرية مقاسمة الأرباح هي أن نقلت بعض الأرباح التي كانت تدفعها لحكوماتها قبل أن تخضع لضرائب الدخل في البلاد المنتجة للبترول طبقاً لشروط الاتفاقيات القديمة.[26]

---

(24) المرجع السابق

(25) قامت الشركات بإفهام الحكومات انها تأخذ 50 في المائة (50 بالمئة) من صافي أرباحها ولكنهم كانوا يخصمون 12.5 بالمئة من الدخل وهي العوائد التي تعطى عادة لمالك الارض الارض في البلاد الأخرى من نصيب الحكومات بدلا من اعتبارها جزء من المصاريف. (الطريقي. 1965، 8)

(26) الطريقي، عبد الله. (ايلول/سبتمبر 1965): "العراق وشركات البترول". مجلة البترول والغاز العربي، **العدد 1**، السنة 1، العدد ، ص 4 – 11 وهو في الاصل منشور في جريدة: الحرية، 1965/8/2

وقد أعطت هذه الامتيازات البترولية للشركات قوة هائلة جعلتها بتنظيماتها الإدارية والإعفاءات التي تتمتع بها أنها تمثّل حكومة داخل حكومة، بل إن الشركة بإمكانياتها المادية والعلمية تظهر أمام أعين المواطنين وكأنها القوة الأولى في البلاد، فهي محصنة بشروط الامتيازات ومعفاة من الخضوع لكثير من الأنظمة والقوانين التي يلتزم بها الآخرون. كما أن التزامات هذه الشركات قليلة جداً إذا قورنت بالتزامات الحكومة، فكل التزاماتها هي أن تقوم بدفع المصاريف اللآزمة للإنتاج وهي كانت في حينها تبلغ في المتوسط عشرة سنتات عن البرميل الواحد (مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الدولار في حينها). كما تدفع للحكومات بعض العوائد الطفيفة التي تبلغ في أعلى مداها 21 سنت عن البرميل الواحد، بينما يباع البرميل المصدر بأثمان تتراوح بين دولار ونصف الى دولارين (طبعاً مع الأخذ بعين الاعتبار قيمة الدولار في حينها). وقد بلغت أرباح الشركات الصافية على رؤوس أموالها الموظفة نتيجة للدراسات التي قامت بها مؤسسة آرثر دي ليتل الأمريكية وكذلك الأرقام التي تظهر في دفاتر الشركات من ستين الى مائة وخمسين في المائة، كل ذلك بعد أن تقوم الشركات بدفع مصاريف الإنتاج وحصص الحكومات.[27]

دعنا نلقي نظرة على ما يسمى فترة القوى الوطنية التقدمية في الوطن العربي، فانقلاب حسني الزعيم مثلا متهمة بالإيحاء به شركات البترول (كما ذكر سابقاً) وذلك عندما تعذر على السياسيين التقليديين في سوريا قبول الشروط التي عرضتها شركات البترول ثمنا لبناء خط أنابيب البترول القادم من السعودية الى شواطئ البحر الأبيض المتوسط في جنوبي لبنان. و لم يمض إلا وقت قصير من انقلاب حسني الزعيم حتى تم الاتفاق بين حكومته وشركة التابلاين، وذلك بالرضوخ لمطالب الشركة والسماح لها بمد الخط. وإذا أمعنا النظر في كل ما حدث في الماضي من اضطرابات أو انقلابات سواء أكان في الوطن العربي أو في خارجه للاحظنا أن معظم الاضطرابات التي حدثت في البلاد التي يكون فيها نشاط للاحتكارات الأجنبية إنما تكون نتيجتها قيام حكم عسكري يحقق للشركات ما كانت لا تستطيع الحصول عليه أثناء الحكم الوطني. وذلك حدث منذ القديم وليس فقط اليوم فقد نقلت الأخبار في أيام حكومة الجنرال سوهارتو أن حكومته في اندونيسيا قد رضخت لمطالب شركات البترول وبدأت بإلغاء القرارات الوطنية التي كانت قد أخذتها الحكومة الاندونيسية، وأهمها السيطرة والإشراف على شركات البترول في اندونيسيا واستملاك جميع مؤسسات الشركة الخاصة بتكرير البترول وتوزيعه داخل اندونيسيا وتوجيه إدارة الشركة للعمل لما هو في صالح الشعب الاندونيسي وذلك بوضع مشرفين من قبل الحكومة في مكاتب الشركات. و الذين تابعوا الحوادث في اندونيسيا لا بد أن يكونوا قد لاحظوا كيف اتُّهمت المخابرات الأمريكية (C.I.A.) بالتحريض على القضاء على حكم الرئيس سوكارنو واتهامه بالانصياع

---

(27) االمرجع السابق

للأحزاب الماركسية ومحاولته التخلص من النفوذ الاقتصادي الغربي. وأخيرا استطاعت الاحتكارات الأجنبية هناك إشعال نار كان حطبها مئات الألوف من أبناء اندونيسيا الأبرياء و كانت النتيجة انتصار الاحتكارات الأجنبية وعودة اندونيسيا إلى التحكم الاقتصادي الأجنبي.

كما كان الحال نفسه في الجمهورية العربية المتحدة فالشركات الاحتكارية علمت أن نجاح القوى الوطنية التقدمية في الوطن العربي معناه تأميم صناعة البترول العربي. ولهذا فقد كان هناك صراعا رهيبا بين الحكومات الوطنية في المنطقة وشركات البترول. وحتى نفهم عمق وضراوة هذا الصراع لابد لنا أنا نذكر أن شركات البترول العالمية وهي: ستاندارد أويل أوف نيوجيرسي الأمريكية؛ مجموعة رويال دوتش شل الهولندية – الإنكليزية؛ شركة البترول البريطانية (امتلكت حكومة انكلترا 51 بالمئة من أسهمها، لتسيطر وتوجه سياستها سياسيا واقتصاديا)؛ شركة جلف كوربوريشن الأمريكية؛ شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا الأمريكية؛ شركة تكساكو الأمريكية؛ شركة موبيل أويل الأمريكية؛ شركة البترول الفرنسية (امتلكت حكومة فرنسا 34 بالمئة من أسهمها وسيطرت على 40 بالمئة من أصوات الجمعية العمومية).

كل هذه الشركات كانت إما ستفقد أهميتها بفقدانها لاحتياطي البترول الذي تسيطر عليه في الوطن العربي كما في حالة ستاندارد أويل أوف كاليفورنيا وتكساكو وجلف وبريتيش بتروليوم. بينما كانت قد اعتادت هذه الشركات ان تجمع أرباحها الكبيرة من إنتاجها للبترول العربي والإيراني في منطقة الخليج وفي منطقة شمال أفريقيا، وكانت تستخدم الأرباح من البترول العربي لشراء الناقلات التي تنقل البترول إلى أسواقه وبناء معامل التكرير التي تكرر البترول في البلاد المختلفة وكذلك بناء مخازن ومحطات بيع المواد البترولية. والذي يجعلها تنقل الأرباح من البلاد العربية إلى البلاد الأخرى، هو ان الأرباح التي تنتج عن توظيف الأموال في صناعة البترول العربي كبيرة جدا، وأن الحكومات العربية لا تستطيع بحكم الاتفاقيات المعمول بها زيادة الضرائب على الأرباح الكبيرة.

ويرى الدكتور الطريقي في إحدى مقالاته أن شركات البترول الاحتكارية في الوطن العربي عرفت على أنها لم تسهم بأي حال في تحسين الأوضاع في الوطن العربي، وهي من أكثر الهيئات التي استفادت من وجود المشروع الصهيوني في فلسطين. فطالما أن الأمة العربية منشغلة بالكلام عن تحرير فلسطين فهي لاهية عن تحرير الاقتصاد العربي، وبالتالي الإضرار بمصالح الشركات البترولية، ولذلك فإن مصالح إسرائيل لا تتعارض بل تسير جنبا إلى جنب مع مصالح الشركات الاحتكارية لأن وجود إسرائيل يشغل العرب عن عملية الابتزاز التي تقوم بها شركات البترول للثروات العربية ولأن الشركات الاحتكارية وسيلة من وسائل الغرب المستعمر لبقاء استعماره الاقتصادي بعد أن اضطرته الظروف للتخلي عن الاستعمار السياسي.

وقد كانت شركات البترول التي تسيطر على الاحتياطي البترولي العربي في منتصف الستينات من القرن الماضي مضطرة للدفاع عن بقائها في المنطقة أكثر من بعض أنواع الحكم الفردي. وقد

استخدمت شركات البترول في وطننا جميع الوسائل وبدون استثناء لإبقاء الحال على ما هي عليه. فهي، كالحكومات في البلاد المتقدمة، تستخدم الحرب النفسية والحرب الاقتصادية والحرب السياسية، ولديها أقسام متخصصة لتنفيذ سياساتها كما هو الحال لدى الحكومات المتقدمة، وهي تتعاون مع أجهزة حكوماتها ذات الطبيعة المماثلة. ولدى الشركات دوائر متخصصة، فبعضها يتولى الاتصال بالحكومات المحلية وبعضها يتولى الاتصال بالحكومة المركزية. ورئيس الشركة مهمته (كانت) مقابلة الملك أو الأمير ووكيل الشركة للعلاقات الحكومية مهمته مقابلة الوزير المختص، وهناك وكيل شركة للعلاقات العامة ومهمته تشر، ومنع، ما يراد للشعب أن يعرفه عن نشاط الشركة. وهناك وكيل شركة للعلاقات الخارجية مهمته التعاون مع وزارة الخارجية في بلده وتوضيح الأمور للرأي العام في بلده وكذلك لحكومة البلاد التي تنتمي إليها الشركة.[28]

وقد كانت الشركات النفطية الغربية وعلى رأسها الشركات الأمريكية منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية تسيطر على قطاع النفط في الدول المنتجة، بخاصة في الشرق الأوسط. لكن هذه الدول قطعت أشواطاً بعيدة محاولة استعادة السيطرة على قطاعها النفطي وإنشاء شركاتها النفطية الوطنية. ومع ذلك بقيت الشركات الغربية تحصل على معظم حاجاتها النفطية من هذه الدول وتمارس التصفية والتوزيع وتحقق أرباحاً عالية. لكن هذه الإرباح يمكن أن تتضاعف مرات عديدة إذا ما أقدمت أي من الدول المنتجة على إعادة فتح الباب مجدداً للشركات الغربية استغلال قطاعها النفطي. وفي نيسان/ إبريل 2001، قدم مجلس العلاقات الخارجية للولايات المتحدة تقريراً إلى الحكومة الأمريكية محذراً من نقص عرض النفط على المستوى العالمي. متضمناً الحاجة الملحّة إلى "أن تتجنب العوامل السياسية عرقلة تطوير حقول نفط جديدة في الخليج". داعياً إلى "تطوير خطة استراتيجية تعمل على إعادة فتح الطريق أمام الاستثمارات الأجنبية في الدول النفطية الرئيسة في الشرق الأوسط. والتي في معظمها أعضاء منظمة الاوبك.

إن الفرضية التي تدعي بأن الخصخصة تقترن بتحسين الكفاءة ومن ثم زيادة الاحتياطات العالمية من النفط، تجد القليل من القبول. ذلك أن قطاعات النفط في الدول الرئيسة المنتجة للنفط لا تعاني من نقص الخبرة أو رأس المال أو عجز شركاتها النفطية الوطنية، بل تكمن مشكلة تدني عرض النفط إلى فشل الشركات الغربية والأمريكية تطوير مصادر نفطية جديدة مهمة في السنوات الأخيرة. كما أن أكثر المعوقات التي واجهت زيادة الإنتاج تجسدت في المقاطعة التي فرضت على العراق لسنوات طويلة قبل غزوه، وذلك من قبل الولايات المتحدة أو بدفع منها. لقد طالبت الشركات النفطية الغربية رفع الحصار بطريقة أو بأخرى في ظروف استمرار نقص عرض النفط،

---

(28) الطريقي، عبد الله. (ديسمبر 1966): "الشركات الاحتكارية العالمية وسيلة الاستعمار الجديدة في السيطرة والاستغلال(2)". مجلة البترول والغاز العربي، العدد 3، السنة 2، ص ص 15 – 17

وفرضت ضغوطاً متزايدة على الولايات المتحدة وهنا وفّرت فكرة تغيير النظام فرصة عظيمة محتملة إذا ما تم تحقيقها بنجاح.

7.3 مصالح شركات النفط:

إن خصخصة إنتاج نفط الشرق الأوسط ستولد احتمالات كبيرة لتحقيق أرباح ضخمة للشركات النفطية الغربية عموما والأمريكية خصوصاً والتي هي أكبر الشركات النفطية العالمية. ويرتبط بذلك أن تكلفة إنتاج البرميل من النفط الخام في منطقة الخليج تساوي حفنة قليلة من الدولارات الأمريكية سُجّلت على انها 3 دولارات في العام 2006. وحسب "إيان روتلدج" مؤلف كتاب: المدمن على النفط (2005) اتفق بعض العراقيين في المنفى مع الرئيس السابق لشركة إيكسون موبيل عام 2001 بقولهم "تستطيعون الحصول على نفطنا إذا مكنتمونا العودة إلى العراق". وحسب بعض التقديرات يمكن للشركات النفطية الأمريكية في ظل هذا الاتفاق تحقيق أرباح من نفط العراق تتجاوز الأرباح التي تحققها من كافة عملياتها النفطية على نطاق العالم.

وعلى أي حال، خلقت النية بغزو العراق التفاؤل لدى الشركات الأمريكية. حسب تقرير لوكالة رويترز (إبريل 2001) تهيأ أحمد الجلبي– الذي أصبح وزيراً للنفط لبضعة شهور في الحكومة المؤقتة (2003) – لمقابلة عناصر تنفيذية في شركة إيسكون موبيل خلال انعقاد المنتدى العالمي للطاقة في قطر وعرض عليهم عقود تطوير الحقول النفطية، متضمنة مواداً (قانونية) للحماية المستقبلية من إعادة التأميم. لكن حصيلة هذه الاجتماعات بقيت غير معلنة. وبالإضافة إلى الأرباح المحتملة الضخمة، فإن هذه العقود ستمنح كذلك الشركات النفطية المعنية وعناصرها الحميمة في واشنطن الجزء الأعظم من الفوائد المتوقعة نتيجة الحرب.[29]

وكما صرح بول أونيل "Paul O'Neill" وزير الخزانة الأمريكية تصريحاً شديد الخطورة لا ينبغي ان يغيب عن عيون المحللين.. "ان الولايات المتحدة سوف تتحمل نفقات الحرب على العراق مهما كان الثمن باهظاً، وان لم يدعمها أحد، لأن أهمية هذه الحرب تفوق المخاوف من تكاليفها".

---

(29) Davies, Nicolas, J. S. (3rd July, 2006): What they are dying for: Oil, lily pads and puppets. Aljazeera Magazine, Dubai, UAE
(http://www.aljazeera.com/me.asp?service_ID=11487)

إن معظم صانعي القرار الأمريكي وعلى رأسهم ديك تشيني وكذلك كونداليزا رايس لهم مصالح كثيرة في الصناعة النفطية وبالتالي فإن القرارات الأمريكية لها علاقة وثيقة بهذه المصالح والتي لها تأثير كبير على العلاقات الخارجية.

الاستثمار الأجنبي والخصخصة هما هدفان مهمان تسعى اليهما الشركات الأمريكية الكبرى للاستحواذ على القطاع النفطي فمثلا اتفاقيات الشراكة في الإنتاج التي اشرنا إليها سابقاً التي من خلالها يتم إدخال الاستثمارات الأجنبية والهيمنة على الاحتياطي النفطي العراقي وتحقيق الأرباح الخيالية. لقد ذكر غريغ موتيت، الباحث البريطاني في منظمة بلاتفورم ان هذا النمط من الاتفاقيات هو بمثابة خصخصة مبطنة تحت تسمية أخرى.

إن في مخيلة كبار رجال السياسة ورجال النفط هو الدفع نحو خصخصة الصناعة النفطية العراقية وشراء كميات كبيرة من الأسهم وبعدها يتم رفع الإنتاج النفطي إلى أقصى طاقة لتصل إلى (5) ملايين برميل يومياً ثم إلى (11) مليون برميل ثم التواصل في رفع الإنتاج مع البيع بأسعار بخسة. ففي ذلك اشار جيمس بول المدير التنفيذي لمنتدى السياسات العالمية أن "السيطرة الفورية على النفط العراقي ستؤدي إلى زيادة الإنتاج وبالتالي خفض أسعار النفط وتؤدي إلى ربح يصل إلى (29) دولاراً للبرميل الواحد وهذا سيسبب الاستحواذ على تريليونات الدولارات من النفط وهذا شيء كبير جداً ويستحق الحرب".

لقد كتب ريتشارد بيرل (R. Perle)، مستشار البنتاغون، إلى نواف بن عبد العزيز مدير المخابرات السعودي مذكرة قبل اندلاع الحرب بأيام والتي علقت عليها الصحافة البريطانية قبل الحرب، تعكس هذه المذكرة النية الأمريكية الرسمية للبقاء في العراق فترة من الزمن (تحددها بـــ 7 سنوات) حيث سيتولد مناخ ملائم وإدارة عراقية محلية ملائمة وعلاقات إقليمية بين هذه الإدارة والحكومة من جهة والجوار الجغرافي من جهة أخرى وذلك من أجل ان تعلن الحكومة الجديدة عن علاقات جديدة مع الشركات النفطية الغربية. العلاقة تفضي إلى خصخصة النفط العراقي [30] وأن تؤول إدارته المباشرة لهذه الشركات الغربية العملاقة وان تقتصر علاقة العراق بنفطه من خلال حصوله على

---

(30) الخصخصة: تعني أن المشروع المملوك من قبل القطاع الخاص هو أكثر كفاءة من المشروع المملوك من قبل القطاع العام . (أكثر كفاءة تعني تحقيق إنتاج اكبر من كمية معطاة من المدخلات أو تحقيق الإنتاج نفسه باستخدام كمية اقل من المدخلات) وهي تعني التحول من الملكية الحكومية للشركات الوطنية لمصلحة الشركات الخاصة أي التحول إلى القطاع الخاص وإسناد مشاريع الشركات الدولية وتقليل الشركات ذات المساهمات الحكومية قدر الإمكان.
(www.arab-eng.org/vb/t60764.html)

نسبة مئوية يتم الاتفاق عليها بين العراق ممثلاً بالحكومة الجديدة ومجموعة الشركات الكبرى المدعومة من الولايات المتحدة.

لذلك فإن الأمريكيين في تخطيطهم سيبقون في العراق إلى ان يجدوا حلاً مثالياً يقيهم الضرر جهد الإمكان ويجني لهم المنافع الكثيرة وهذا بلا شك يتطلب الوقت والمال ولربما سيكون الوضع قاسياً عليهم، وكذلك فقد أشار المفكر باتريك كلوسون (***Patrick Clawson***)[31] أنه ستكون هناك حكومة قوية في العراق ستدفع بالإنتاج وتطوير المكامن النفطية إلى ذروته لكي يكون هذا النفط موجوداً في كل أنحاء العالم وتكون هي وحلفاؤها المسيطرة على هذا الإنتاج مما يضمن حصولها على النفط بأسعار بخسة والتحكم بالطلب العالمي للطاقة من دون أن تفسح المجال للدول الأخرى أن تستحوذ على ذلك وإبقاء الهيمنة الأمريكية هي المسيطرة وبالتالي استمرار بقائها كقوة أولى في العالم. [32]

في يوم 2005/11/22 بثت وكالة رويترز للأنباء خبراً نشر في جريدة "الميرور" البريطانية حول تقرير لباحث بريطاني اسمه جريج ميوتيت (Greg Muttitt)، وهو باحث في منظمة بلاتفورم وهي منظمة بريطانية خيرية تعنى بتأثير شركات النفط على البيئة وحقوق العمال وحقوق الإنسان، والتقرير يحمل اسم "المخططات الفجة للشركات النفطية العملاقة في تقرير ثروة العراق". وفي هذا التقرير سلط الباحث الضوء حول ما تخطط له الشركات النفطية الكبرى من ضمنها الشركات الأمريكية للعراق والخطط القائمة لامرار سياسة نفطية جديدة يتم بموجبها تسليم الجزء الأكبر من احتياطيات النفط العراقي ليتم تطويرها بموجب اتفاقيات الشراكة في الإنتاج التي ستسبب خسارة مئات المليارات من الدولارات وفقدان الدولة سيطرتها على معظم احتياطياتها النفطية لفترة زمنية قد تصل إلى 40 عاماً.

ان الشركات النفطية الأمريكية العالمية لها مصالح كبيرة في الاستحواذ على الثروات النفطية في الخليج العربي ومنذ فترة طويلة لأسباب عديدة منها زيادة الطلب العالمي على الطاقة وقصور انتاج الكثير من الحقول النفطية في العالم وكون السعودية تمتلك أكبر احتياطي نفطي عالمي والعراق يمتلك ثاني احتياط نفطي عالمي ومرشح لان يحتل المرتبة الأولى بعد التوقعات بأن يزداد احتياطه في المستقبل المنظور.

لقد عبرت الشركات الأمريكية عن رغبتها بالعودة إلى العراق بعد تأميمها هناك وكان الكثير من أعضاء الإدارة الأمريكية السابقة لهم ارتباطات بهذه الشركات وصرح أكثر من مسئول حكومي أمريكي عن أحلامهم في نفط العراق والخليج باعتباره مرتبطاً بالأمن القومي الأمريكي. وأما

---

(31) Patrick Clawson is Deputy Director for Research at The Washington Institute for Near East Policy.

(32) Clawson, Patrick. (June 2006): "IRAQ'S FUTURE: A CONCEPT PAPER". Middle East review Of International Affairs, Vol. 10, No. 2.

الشركات فأطماعها تتجلى في كلام آرشي دنهام "Archie Dunham" مدير عام شركة كونوكو فيليبس الأمريكية "ConocoPhillips" (فبراير 2003) حيث قال عن العراق "نحن نعرف أين توجد أفضل الاحتياطيات.. ونحن نتحين الفرصة للحصول عليها يوماً ما". (33)

ان الشركات الكبرى الأمريكية تتطلع من خلال عمليات الاستثمار في العراق والخليج العربي الى ما يأتي:

1. الحصول على حق في الاحتياطيات النفطية: تريد الشركات فرصاً تضمن لها حق استنفاد الاحتياطيات لسنوات طويلة وبذلك يتم ضمان النمو والربح المستقبلي. كما يريدون عقوداً تمكنهم من حجز هذه الاحتياطيات لضمان أرباح مستقبلية لحاملي أسهم هذه الشركات وبالتالي رفع أسعار هذه الأسهم.

2. توفر فرصة لتحقيق أرباح خيالية: تحصل الشركات النفطية بطريقة حسابية وبشكل عام على أرباح عالية من خلال الاستثمار والمخاطرة برؤوس أموالهم وفي حالات عديدة فان هذه الشركات قد تخسر رؤوس الأموال عندما لا يتم العثور على النفط ولكن بالمقابل وكما في حالة العراق ودول الخليج فان الشركات ستجد كميات هائلة من النفط حيث ان الحقول التي ستستثمرها هي حقول مكتشفة وسوف لن تكون هناك اتفاقات مادية في مجال الاستكشاف وبالتالي ستكون كلفة إنتاج البرميل من النفط هي الأرخص في العالم وربما لا تتجاوز الدولار الواحد للبرميل الواحد في العراق مثلا وهذا سيوفر فرصة ذهبية لتحقيق أرباح غير اعتيادية خاصة مع ارتفاع الأسعار العالمية للنفط وهذه هي الجائزة الكبرى التي وعدت بها الشركات الأمريكية النفطية المرتبطة بشكل أو بآخر بعملية غزو العراق.

3. الحماية من الضرائب والمخاطر السياسية: بموجب عقود الشراكة في الإنتاج التي ترغب هذه الشركات دائما بالتوقيع عليها فان هذه الشركات عادة تتجنب المخاطر السياسية أو رفع نسبة الضرائب أو أي إجراء تنظيمي ويتم ذلك من خلال توقيع عقود طويلة الأمد لضمان ثبات شروط الاستثمار.

والجدير بالذكر انه كلما كان النظام الضريبي معقداً كلما ازدادت فرصة الشركات للتهرب من دفع الضريبة من خلال استخدام خدمات وخبرات اكبر شركات المحاسبة العالمية وهم يتقنون أعمالهم

(33) Muttitt, Greg. (November, 2005): **Crude Designs: The Rip-Off of Iraq's Oil Wealth**. Global Policy Forum, USA.

ويفهمون تفاصيلها أكثر من الحكومة التي تفرض عليهم الضريبة. ولهذا فان النظام الضريبي يعطي هذه الشركات اليد العليا كلما كان معقداً أكثر.

وتتضمن عقود مشاركة الإنتاج من بضع مئات الصفحات التي يغلب على محتواها صيغة القوانين التقنية واللغة المالية وهي في الغالب أسرار تجارية. ان إحدى نتائج هذا التعقيد يكمن انه حتى لو اعتقدت الدولة أنها حصلت على صفقة جيدة فإنها قد تجد نفسها لاحقاً بأنها تتلقى دخلاً اقل من الذي ساومت عليه مثال ذلك تشاد حيث وقعت عقد مع شركة أيكسون موبيل في عام 1988 وكان عقد شراكة في الإنتاج من حقل دوبا النفطي في جنوب التشاد وبعد سنة من تدفق النفط وجدت تشاد نفسها أنها تتلقى أقل مما توقعت وبذلك صرح وزير النفط التشادي معرباً عن امتعاضه لذلك. كذلك فإن الدولة ذات الاحتياطيات الصغيرة أو التي تكون تكاليف الاستخراج فيها مرتفعة أو التي تحتوي على مخاطر استكشاف عالية فإنها تقبل حصة أصغر من العائدات مقارنة بالدول التي تتوفر فيها شروط مشجعة ومفضلة للشركات. فعلى سبيل المثال تحصل نيجيريا على 81 % من أرباح النفط بينما تحصل الأرجنتين فقط على 44 % من الربح. (34)

أما في حالة العراق فان شركات النفط الأمريكية ستطرح موضوع الأمن والمخاطر السياسية كمحددات للاستثمار، أي استغلال الظروف الحالية السيئة للحصول على أفضل الصفقات مقارنة بدول العالم الأخرى مستغلة وجود وهيمنة القوات الأمريكية على القرار السياسي. وهذه الشركات ستتجاهل احتياطيات العراق النفطية الضخمة ذات صفة تكاليف إنتاج منخفضة. وهكذا ستكون شروط العقد وعلى مدى الثلاثين أو الأربعين عاماً القادمة ستتركز على الحالة التي يعيشها العراقيون الآن وحتى لو انتهت هذه الحالة السيئة خلال فترة وجيزة.

وقد ساهم تمرير الدستور العراقي في تنفيذ مخططات الشركات النفطية حيث لم تتم الإشارة إلى الحقول الجديدة والأرجح أنها ستكون للأقاليم وليست للدولة حيث في حالة حصول خلاف بين الدولة والإقليم فان الأفضلية تكون للإقليم. لهذا فان الحقول الجديدة ستكون تحت تصرف الأقاليم وهي التي ستعقد اتفاقيات الشراكة في الإنتاج كما فعل الأكراد مع الشركات النرويجية في زاخو.

ان الشركات الأمريكية النفطية لا تريد إبرام أي عقد في ظل حكومة غير شرعية خوفاً من الطعن في شرعية الاتفاقيات مستقبلاً إضافة إلى الرغبة في استقرار الوضع الأمني وتوقف العمليات المسلحة. في هذا المنحى صرح الرئيس السابق لشركة شيل السيد فيل واتس (Phil Watts) قائلاً "يجب توافر الأمن بشكل كامل وسلطات شرعية.. بموجب هذه الشروط سنكون قادرين على التفاوض على اتفاقيات ستكون نافذة لعدة عقود ونحن سوف لا نمضي قدماً في هذا الاتجاه ما لم تتحق هذه الشروط لكون عملنا سيستغرق فترة طويلة ومشاريعنا طويلة الأمد ونحتاج إلى الإطار

(34) Muttitt, Greg. (November, 2005): **Crude Designs: The Rip-Off of Iraq's Oil Wealth**. Global Policy Forum, USA.

الذي به نستطيع اتخاذ قرار الاستثمار." ان عائدية الحقول الجديدة إلى الأقاليم بدلاً من الدولة سيضفي على الأقاليم طابع الضعف خلال المباحثات مع الشركات النفطية الأمريكية حيث لا تمتلك الأقاليم الإمكانيات والخبرة مقارنة بالحكومة المركزية وهذا ما يجعل اتفاقية الشراكة في الإنتاج مع الشركات تكون لصالح هذه الشركات.

مع ذلك لا توجد دولة ذات إنتاج كبير للنفط في منطقة الخليج العربي تستخدم هذه الاتفاقيات بل على العكس من ذلك وضعت الكويت والسعودية وإيران ضوابط في دساتيرها وقوانينها تحد من هذه العقود على الرغم من ضغط الشركات الكبرى على السعودية والكويت ولكن دون جدوى. ان الأقطار التي لها احتياطيات نفطية كبيرة بامكانها تطوير حقولها بالشروط التي تراها مناسبة لها ووفق أفضل العوائد لها.

ولفهم أطماع ومصالح الشركات النفطية الأمريكية في العراق من المهم محاولة معرفة بعض الحقائق العامة عن النفط والغاز العراقي:

الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق 115 مليار برميل ويقدر الاحتياطي النفطي غير المكتشف 200 – 300 مليار برميل كما ويعتبر العراق ثاني اكبر احتياطي في العالم بعد السعودية ويصل إجمالي النفط العراقي الى 10% من إجمالي النفط العالمي.

في العراق 17 حقل منتج و63 حقل مكتشف الحقول السبعة عشر المنتجة تمثل 40 مليار برميل من اصل 115 مليار برميل الاحتياطي المقدر الحالي. وقد اكتشف النفط بداية في العراق في عام 1927 في منطقة بابا كركر في كركوك. وحسب اوبك حقق العراق تصدير 3,140,000 برميل يومياً.

ومن مزايا النفط العراقي وقوع الحقول النفطية في اليابسة على عكس بعض دول العالم الأخرى التي تتواجد في المناطق البحرية كما وان كلفة الإنتاج للبرميل الواحد حوالي دولار واحد ، ومعظم الحقول النفطية تتكون من تراكيب جيولوجية بسيطة وغير معقدة وهذا الأمر يساهم في خفض كلف الاستكشاف والإنتاج. وتعدد منافذ التصدير في العراق يوفر مرونة كبيرة للتصدير عبر شبكة الخطوط من الجنوب إلى الشمال وبالعكس، وهذا يعطي أهمية للنفط العراقي المصدر من حيث إمكانية تغيير اتجاه النقل والتصدير حسب حاجة السوق.

ان احتياطيات العراق النفطية كما أسلفنا، ومع التقدم الحاصل في تقنيات الاستكشاف والحفر واستكشاف المنطقة الغربية من العراق المتوقع وحسب تقرير معهد النفط الفرنسي الحصول على أكثر من مائة مليار برميل من النفط في الطبقات العميقة وكذلك بعد العثور على الغاز الطبيعي فيها في حقل عكاز قرب الحدود السورية، كل ذلك قد يؤدي إلى أن يكون موقع الاحتياطيات النفطية يحتل المرتبة الأولى عالمياً. ومع حرمان الغرب لأكثر من (30) عاماً من الدخول إلى الاحتياطي النفطي العراقي بسبب تأميم الشركات الاحتكارية فإن هذه الشركات اتجهت في تلك الفترة إلى أماكن

أخرى في العالم في سواحل غرب أفريقيا وبحر الشمال والأسكا وبحر قزوين وأمريكا الجنوبية. وكانت التوقعات ان يتم العثور على كميات هائلة في حوض بحر قزوين وخصوصاً أفغانستان لكن النتائج الحقلية وبعد حفر عدة آبار ظهر انه لا توجد إلا احتياطات قليلة أذهلت الشركات الكبرى بعد ان كانت التوقعات أنها ستكون احتياطات هائلة .. وخابت الآمال مرة أخرى بعد ان بدأت حقول ألاسكا وبحر الشمال يتناقص إنتاجها ويهدد المستقبل النفطي لكثير من الدول. لذلك اتجهت الأنظار إلى منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً العراق كما نصح دونالد رامسفيلد بذلك إدارة ريغان. في كلمة ديك تشيني نائب الرئيس جورج د. بوش (15/11/1999) في معهد النفط في لندن قال فيها "انه في عام 2010 سنحتاج إلى (50) مليون برميل إضافي يومياً" ثم أردف قائلاً: "من أين سنأتي بالنفط؟ النفط ضروري لنا. في الوقت نفسه هناك أماكن كثيرة في العالم تقدم فرصاً نفطية كبيرة، فإن الشرق الأوسط يحتفظ بثلثي النفط العالمي والأقل كلفة فهو لا زال المرتكز النهائي". وأشار إلى ان عراقاً متعاوناً سيكون حجر الأساس لأمن الطاقة للغرب. وعندما سئل وولفوتيز نائب وزير الدفاع الأمريكي وبعد غزو العراق مباشرة عن السبب في اجتياح العراق بدل كوريا الشمالية والتي اعترفت علنياً ان لديها أسلحة دمار شامل قال ان العراق يطفو على بحيرة من النفط. [35]

في عام 2002 قامت الإدارة الأمريكية بإعادة تصميم سياسة النفط والطاقة حيث شكلت 15 مجموعة عمل من العراقيين اللاجئين لديها وقد اجتمعت هذه المجموعات أربع مرات بين كانون أول – نيسان 2003 ولم يتم الإعلان عن أسماء أعضائها لكن عُرف ان إبراهيم بحر العلوم وزير النفط العراقي الحالي هو أحد الأعضاء كما أشارت إلى ذلك الفايننشال تايمز في عدد أيلول 2003.[36]

وفي يوم 2005/12/2 ظهر الباحث البريطاني جريج ميوتيت مع اثنين من خبراء النفط العراقيين المهاجرين في الغرب وهما د. فاضل الجلبي الوكيل الأسبق لوزارة النفط العراقية ومحمد علي زيني الخبير النفطي العراقي في برنامج "أكثر من رأي" والذي بثته قناة الجزيرة، وقد اتضح في هذا البرنامج ان هاتين الشخصيتين قد شاركتا أيضاً في هذه الاجتماعات.

هذه المجموعات توصلت إلى ان "العراق يجب ان ينفتح إلى الشركات النفطية العالمية بالسرعة الممكنة بعد الحرب" وكذلك أوصت بضرورة توفير ظروف عمل أمينة لسحب الاستثمارات الأجنبية إلى صناعة النفط والغاز العراقية. وقد ذهبت المجموعة المتخصصة إلى التوصية بتطبيق اتفاقيات

---

(35) Cheney, Dick. (15 November 1999), speech at the Institute of Petroleum Autumn lunch, London, UK.

(36) Hoyos, Carola. 'Exiles Call for Iraq to Let in Oil Companies', (7 April 2003), Financial Times.

الشراكة في الإنتاج واعتبارها الأنموذج الأفضل لجلب الاستثمارات الأجنبية (الأمريكية) إلى العراق. وهذه النتائج طبعاً لا تصب في مصلحة احد أكثر مما تصب في مصلحة الشركات النفطية الأمريكية.

ان الهيمنة الامريكية على القرار النفطي اتضحت بعد غزو العراق وسقوط نظام الحكم فيه (2003) حيث استعانت سلطة بول بريمر (Paul Bremer) ثاني حاكم أمريكي للعراق بعدد من رجال النفط الأجانب فعينت فيليب كارول من شركة شيل - فرع أمريكا وكاري فوكلير من شركة ايكسون موبيل ليقودا عملية رسم مستقبل الصناعة النفطية العراقية. (37)

وقد استمرت التوصيات والنصائح من المكتب البريطاني للعلاقات الخارجية ومن الشركات الكبرى وذلك لتوجيه وزارة النفط العراقية في السياسة الواجب أتباعها وصاحب ذلك إقامة دورات ومؤتمرات ودراسات مجانية اشتركت فيها كوادر عراقية وفي مقدمتهم وزير النفط العراقي وعلى نفقة هذه الشركات من أجل تمهيد الأجواء المناسبة للدخول إلى عقود النفط العراقية.

ان الشركات النفطية العالمية وعلى رأسها الشركات الأمريكية تتطلع إلى العودة إلى العراق من جديد حيث سبق لها ان استنزفت الحقول النفطية العراقية استنزافاً بشعاً منذ عام 1927 وحتى تأميم النفط العراقي في عام 1972. (38)

لقد حُرمت هذه الشركات لفترة ثلاث عقود من النفط العراقي وهي تتطلع الآن وبلهفة شديدة للاستحواذ على الجزء الأكبر من احتياطي هذا النفط وذلك من خلال توقيع اتفاقيات الإنتاج المشترك.

وفيما يلي بعض تصريحات القادة الأمريكيين بخصوص النفط الخليجي:

- في خطاب لديك تشيني أمام معهد البترول في لندن عام 1999 قال : "بحلول العام 2010 سنحتاج ما يعادل 50 مليون برميل نفط إضافي يومياً، ففي الوقت الذي تقدم عدة مناطق في العالم فرص نفطية كبيرة فإن الشرق الأوسط والذي يضم ثلثي نفط العالم ذا كلفة الإنتاج الأرخص في العالم يمثل الجائزة الكبرى"؛

(37) Muttitt, Greg. (November, 2005): **Crude Designs: The Rip-Off of Iraq's Oil Wealth**. Global Policy Forum, USA.

(38) المرجع السابق

- الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر: الخليج يشكل أهمية إستراتيجية بالنسبة للأمن القومي للولايات المتحدة وإنها ستستخدم كل الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية لضمان مصالحها والإمدادات النفطية من الدول المنتجة للنفط في الخليج. [39]

8.3 دور أوبك وعلاقته بلوبي النفط:

ما دور الأوبك في كل هذا وما هو تأثير سياساتها في مصالح اللوبي؟
بداية دعونا نلقي نظرة على هذه المؤسسة وأهدافها:

تأسست الأوبك في مؤتمر عقد في بغداد في سبتمبر عام 1960 وكانت الدول المؤسسة هي العراق، إيران، السعودية، الكويت وفنزويلا وانضمت إليها قطر (1961) وأندونيسيا وليبيا (1962) والأمارات العربية المتحدة (1967) والجزائر (1969) ونيجيريا (1971) ثم انضمت إليها الإكوادور في عام 1973 وخرجت منها في عام 1992، كما انضمت لها الغابون عام 1975 وخرجت منها عام 1994 والتحقت بها مطلع العام 2007 أنجولا. نلاحظ أن عضويتها الآن 12 دولة وجميعها من الدول النامية، بينما تبقى كل الدول الصناعية المنتجة للبترول مثل الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والنرويج وأستراليا والصين خارج الأوبك، ولكن توجد دول نامية منتجة للبترول أخرى خارج الأوبك مثل تشاد، عُمان، المكسيك، البرازيل وبوليفيا والإكوادور وكازخستان وماليزيا وسوريا ومصر وغينيا الاستوائية وفيتنام والسودان.
إن الهدف الأساسي لإنشاء الأوبك، كما تقول وثائق المنظمة، هو تنسيق وتوحيد السياسات النفطية للدول الأعضاء وضمان استقرار أسعار البترول لضمان عرض كفؤ واقتصادي ومنتظم للمستهلكين ودخل مستقر وعائد عادل لراس المال للمستثمرين في الصناعة النفطية. وفي الحقيقة أن الهدف المباشر عند إنشاء الأوبك كان الضغط على الشركات الأجنبية العاملة في استثمار البترول في تلك البلاد وخاصة ما يسمى بالأخوات السبعة[40]، وذلك من أجل رفع نسبة عائد هذه الدول من النفط المنتج بها.

---

(39) المرجع السابق

(40) الأخوات السبع هو الاسم الذي أطلقه ملك المال أنتوني سامبسون مؤلف كتاب – الشقيقات السبع والعالم الذي صنعوه (1975) – على أكبر شركات نفط عالمية.

وكانت فترة الستينات تعبر عن الصراع بين الأوبك والأخوات السبع والذي لم يصل إلى إقناع الأخوات السبع بزيادة نصيب الدول المنتجة للبترول (كان البترول السعودي الخفيف يباع ب 1.7 دولار البرميل بضغط الأخوات السبعة).

وقد لعبت حرب الـــ 1973 بين إسرائيل من جهة ومصر وسوريا من جهة أخرى دورا كبيرا في إبراز الأوبك ككارتل يعمل على رفع الأسعار وذلك عندما قررت الدول العربية المصدرة للنفط عدم تصدير النفط للولايات المتحدة وحلفائها الذين أيدوا إسرائيل. ومنذ ذلك الوقت أصبح دور الأوبك ككارتل منظم لإنتاج أعضائه ومؤثر على الأسعار العالمية دورا كبيرا. وقد كانت السبعينات من القرن الماضي هي العقد الذي سيطرت فيه دول الأوبك على إنتاجها من البترول إما بالتأميم (كحالة العراق) أو بقوانين شراكة أجبرت شركات البترول على الدخول في شركات مع الدولة أو شركاتها حيث تسيطر الدولة على القرار. وبهذا حققت أوبك قسماً كبيراً من التحرر الاقتصادي وفي السيطرة على إنتاج أحد أهم السلع الأولية في العالم. ورغم أن أوبك لا تسيطر على الأغلبية المطلقة لإنتاج البترول في العالم فمثلا إنتاج أوبك في عام 2005 بلغ 30.7 مليون برميل في اليوم وهو يمثل 42.7% من إنتاج العالم البالغ 71.8 مليون برميل في اليوم إلا أنها تختلف عن معظم الدول غير الأعضاء في أوبك بقدرتها على التحكم في الإنتاج ذلك أن معظم الدول غير الأعضاء في أوبك لا تسيطر على إنتاجها لأن الإنتاج في تلك البلاد تقوم به الشركات الخاصة وفي غير دول الأوبك فإن الشركات الساعية للربح تستغل كل طاقتها الإنتاجية والحكومات لا تملك أن تتحكم في كمية ما تنتج دون الدخول في مفاوضات قد تؤدي لتعويضات في حالة تقليل حجم الإنتاج. وإن شركات النفط تتخذ قراراتها وفقا لتوقعات الأسعار العالمية، فهي تزيد من نشاطها الاستكشافي وتحفر مزيد من الآبار في المناطق ذات التكلفة العالية عندما ترتفع الأسعار وتركز على المناطق ذات التكلفة الاستكشافية والاستثمارية المنخفضة عندما تنخفض الأسعار.[41]

9.3. الخلاصة:

إن الأرباح الكبيرة والحماية التي اكتسبتها شركات البترول العالمية عموماً والأمريكية خصوصاً من الامتيازات الممنوحة لها من حكوماتها جعلت هذه الشركات قوة سياسية واقتصادية هائلة تفوق قوة الحكومات الشرعية في المنطقة كما أن اتصالاتها المباشرة بالشعب وتنقلات رجالها في جميع أنحاء

---

(41) الطريقي، عبد الله. (نوفمبر 1965): "منظمة الدول المصدرة للبترول لماذا أنشئت؟ وما هي الأهداف التي حققتها منذ إنشائها؟". في : مجلة البترول والغاز العربي، السنة 1 ، **العدد 3.** ص ص 13 – 17

البلاد مكناها من بث ما تريد من دعاية تخدم مصالحها كالإطاحة بحكم مثلاً أو القضاء على نظام لا تطمئن الشركات وحكوماتها إليه.

فإذا حدث انقلاب عسكري في نصف الكرة الشرقي أو في الغربي، فليس من المؤكد أن ذلك مرجعه الى أهداف سياسية أو وطنية، بل إن هنالك في الغالب سببا أخطر وأعمق وراء ذلك الانقلاب. فالجيوش لا تتحرك في كل الحالات للقيام بالانقلاب لأنها تريد إصلاح خطأ ارتكبته الحكومات المدنية أو العسكرية أو لإزالة ظلم يباشره حاكم فاسد بل إن ما يحدث في غالب الأحيان هو أن تتم هذه الانقلابات لخدمة مصالح خارجية استطاعت التغلغل إلى صفوف هؤلاء الضباط واستأجرتهم لتنفيذ غرض معين أو استطاعت بدهائها الإيحاء إليهم بأعمال لا تخدم في الحقيقة إلا مصالحها المالية والقومية.

إن كل انقلاب عسكري يليه عادة تغير أساسي في السياسة الاقتصادية للبلاد وتوجيهها وجهة معينة فإذا ما قامت حكومة ديمقراطية في بلد من البلاد في المناطق التي لشركات النفط الأمريكية فيها مصالح اقتصادية، وشعر ممثلو الشعب بضرورة سن قوانين تحقق مصالح البلاد العليا وتحارب مساوئ الاحتكارات والتعنت الأجنبي قام نفر من العسكريين بانقلاب على الحكومة واعتقلوا الوطنيين الأحرار وأعلنوا أن الحكومة المقلوبة كانت حكومة عميلة تعمل لصالح الشيوعيين أو الفاشستيين وأوقفت القرارات الديمقراطية!

الفصل الرابع

المصالح الإستراتيجية الأمريكية في العراق وبعض دول الخليج

1990 – 2005

الفصل الرابع
المصالح الإستراتيجية الأمريكية في العراق وبعض دول الخليج
2005 – 1990

يتناول هذا الفصل أبرز السياسات الأمريكية التي اتبعت في العراق ودول الخليج خلال فترة الدراسة مع تبيان المصالح القومية والإستراتيجية الأمريكية وإذا ما حققت هذه السياسات تلك المصالح أو مصالح لوبي النفط.

1.4 مقدمة:

يرى بعض الباحثين أنه حين سكتت مدافع الحرب العالمية الأولى بدأ النظام الدولي وقتها وكأنه وصل إلى مرحلة من النضج تؤهله لإحداث ثورة في العلاقات الدولية تستهدف نقله من "حالة الطبيعة" حيث تدار العلاقات بمنطق الغاب والقوة الغاشمة إلى "حالة المجتمع" التي تدار فيها العلاقات وفقا للقانون، أي بموجب عقد سياسي بين الدول يستهدف توفير السلم والأمن للجميع.
وفي هذا السياق بدأ التخلي عن نظرية توازن القوى في إدارة العلاقات الدولية وتبني نظرية أخرى بديلة وهي نظرية الأمن الجماعي والتي تقوم على أساس ان أي اعتداء يقع على أي دولة مهما تكن صغيرة يُعَد اعتداء على الجماعة الدولية ككل، وبالتالي فان مسئولية رد العدوان هي مسئولية تضامنية تقع على عاتق الجماعة الدولية كلها ومن هنا وتأكيداً لهذه الرؤية التي تُنسب الى وودرو ولسون، رئيس الولايات المتحدة في حينه فقد تقرر إنشاء هيئة دولية تقيم نظاماً للأمن الجماعي عرفت باسم عصبة الأمم،[1] وكان ذلك في مؤتمر فرساي (1919) في باريس. إلا أن مجلس الشيوخ الأمريكي كان قد أحبط آمال الرئيس ولسون بعدم موافقته على انضمام الولايات المتحدة الى العصبة.
فيما بين الحربين العالميتين (1919 – 1939) لم تكن الولايات المتحدة عضواً في عصبة الأمم، بل كانت عضواً مراقباً فقط في بعض هيئاتها. في الوقت نفسه انتهجت سياسة تتراوح بين "العزلة" كما يسميها بعض المؤرخين وبين التركيز على "التوسّع في علاقاتها الاقتصادية" في أنحاء العالم.
لقد دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية إلى جانب الحلفاء بعد ضرب ميناء بيرل هاربر المفاجئ في 6 ديسمبر 1941، من قبل اليابان. كان الميناء يضم معظم وحدات البحرية الأمريكية

---

(1) نافعة، حسن. (يوليو 2005): "انهيار نظام الأمن الجماعي". السياسة الدولية، العدد **161**– المجلد 40.

الضاربة، فكانت خسارتهات في ذلك لا تقدّر. إلا أن ذلك لم يُثن عزم الرئيس فرانكلين دي. روزفلت من تكريس إعادة البناء الحربي لأسطولها في زمن قياسي، حيث وجّه الاقتصاد الأمريكي ككل الى الناحية العسكرية وكان هذا، بطبيعة الحال عوناً لا يقدر لفريق الحلفاء الرئيسي الآخرين – المملكة المتحدة والاتحاد السوفيتي.

في أواخر 1943، عندما ظهرت بوادر النصر للحلفاء في الحرب بدأت الجهود تتجه نحو تكوين هيئة دولية جديدة تقوم مقام عصبة الأمم. كل ذلك كان نتيجة التنسيق بين القادة الكبار للحلفاء، في حينه: فرانكلين دي. روزفلت (أمريكا)، ونستون تشيرتشل (المملكة المتحدة)، وجوزيف ستالين (الاتحاد السوفيتي). مؤتمراتهم خلال عام 1944/ 1945، وخصوصاً في يالطا (فبراير 1945) تمخضت عن تنسيق العمل والترتيبات الجيوسياسية التي ظهرت بعد نهاية الحرب. وهكذا كان ميلاد هيئة الأمم المتحدة في المؤتمر الدولي في سان فرانسيسكو في يونيو 1945.

ومنذ 1945 أصبحت الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي هما الدولتان العظميان في العالم. وبدأت أمريكا تنتهج سياسة التوسّع والتدّخل في معظم أنحاء العالم، وبطبيعة الحال، دخلت في منافسة حادة، وأحياناً ساخنة مع حليفها السابق الاتحاد السوفيتي.

أما هجمات 11 سبتمبر 2001 فكانت صدمة عظيمة الشأن تماثل الهجوم على بيرل هاربر وقد استغلت الولايات المتحدة الأمريكية ذلك لمصلحتها حيث استغلت أحداث سبتمبر بإعلانها الحرب على ما أسمته "الإرهاب" التي أعلنتها إدارة بوش الابن، والتي منحت الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لتغير وضع مصالحها في الشرق الأوسط.

وكما هو معروف فان "المصلحة الوطنية هي المحدد الأساسي للسياسة الخارجية" هذه العبارة هي إحدى العبارات الكلاسيكية الذائعة في كتب العلاقات الدولية كما أن أول الدروس الأكاديمية التي يتلقاها طلاب العلوم السياسية عموماً ودارسو العلاقات الدولية خصوصاً تتلخص في تحديد المصالح الوطنية كوسيلة لتوقع اتجاهات السياسة الخارجية والتفاعلات الدولية داخل إطار النظام الدولي.

2.4 تطورات السياسة الأمريكية:

في هذا السياق دعونا نلقي نظرة مختصرة على السياسة الخارجية ومفهومها:

السياسة الخارجية هي إحدى أهم فعاليات الدولة التي تعمل من خلالها لتنفيذ أهدافها في المجتمع الدولي. وتعتبر الدولة هي الوحدة الأساسية في المجتمع، وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية بما تملكه من مبدأ السيادة والإمكانيات المادية والعسكرية.

ورغم أن بعض الباحثين يرون بأن ممارسة السياسة الخارجية ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات والمنظمات الإقليمية كالجامعة العربية والمنظمات الدولية كالأمم المتحدة

بما تملكه من شخصية اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها. وقد حاول الكثير من المنهجيين في مجال السياسة الخارجية أن يقدموا تعريفاً محدداً للسياسة الخارجية. ويعرف Marcel Merle[2] السياسة الخارجية بأنها :"ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج". أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول، وإن التفاعل النّاجم عن ذلك يطلق عليه السياسة الدولية. إذن تشمل السياسة الدّولية التفاعلات السياسية، غير أن التفاعلات التي تجري في المسرح الدولي هي ليست سياسية فقط وإنما هي أيضا تفاعلات تشمل الجوانب الاقتصادية و العسكرية والاجتماعية والثقافية وغيرها من أنواع التفاعلات الأخرى التي تكوّن في مجملها ظاهرة العلاقات الدولية.

وكما يقول الصحفي والكاتب الأمريكي المعروف في النصف الثاني من القرن العشرين Walter Lippmann أن السياسة الخارجية هي "العمل الجاد على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما، والقوة التي تلزم تنفيذ هذا الالتزام"[3]. والالتزام الخارجي هو مسئولية الدولة عن حماية مواطنيها وأراضيها من الاعتداءات والتهديدات الخارجية.

إن عملية صنع السياسة الخارجية عملية معقدة لتأثرها بمجموعة كبيرة من العوامل في عملية صنع السياسة الخارجية و قد قسم الباحثون والمنهجيون هذه العملية إلى ثلاث مراحل:

1- المدخلات: وتشمل المعلومات والملاحظات ونقل المعلومات و تدريب أفراد جهاز السياسة الخارجية.
2- القرارات: وتشمل استعمال المعلومات وعملية التخطيط وعملية التحليل التي تركز على الأهداف والاستراتيجيات البديلة والمناقشة والمساومة والنصح والتوصيات.
3- المخرجات: وتشمل الخيارات السياسية والتنفيذ والمتابعة والإعلام والمفاوضة والتعلم من خبرة التطبيق.

وتقول الكاتبة والمحللة السياسية أشواق عباس أن هناك فرق بين صنع السياسة الخارجية وصنع قرار السياسة الخارجية وتنفيذ السياسة الخارجية حيث وجد أن:

1. صنع السياسة الخارجية: يعني مجمل النشاطات التي تنتهي إلى وضع الإطار العام للتحرك

---

(2) مارسيل ميرل (Marcel Merle) باحث علم اجتماع وعلوم سياسية ومحاضر في جامعة باريس ومؤسس قسم السياسية في نفس الجامعة عام 1969

(3) Lippmann, Walter. (1943): U.S.A.: Foreign Policy. Boston. p. 9.

الخارجي للمجتمع من حيث أهدافه و مبادئه وتوجيهاته العامة. وهي بهذا المعنى تتضمن مشاركة أجهزة وقوى وجماعات عديدة رسمية وغير رسمية.

2. صنع قرار السياسة الخارجية: يعني تحديد البدائل للحركة المتاحة لمواجهة المشكلة أو موقف معين. وجوهر تلك العملية يتمثل في الوظيفة المعلوماتية للأجهزة السياسية المسئولة عن توصيل المعلومات، والتقارير الكامنة والسليمة إلى أجهزة اتخاذ القرار في التوقيت السليم والملائم.

3. تنفيذ السياسة الخارجية: يعني تحويل القرارات والسياسات إلى برامج وآليات ونشاطات ويرتبط بالتنفيذ تقييم النجاح أو الفشل.

إن الحكم على السياسة الخارجية من حيث خطأها وصوابها هو أمر صعب و إن كان يعتمد دوماً على محصلة ما تحققه دوماً السياسة الدولية المعينة من مكاسب.[4]

ان هذه المسلمات العلمية والموضوعية تنطبق إلى حد ما على الحالة الأمريكية، مع ضرورة عدم إغفال خصوصية النظام الأمريكي حيث أن التوازن السياسي الداخلي داخل الإدارة أو داخل النظام السياسي الأمريكي – بالإضافة إلى المصلحة القومية العليا – هو الذي يحدد اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة أو دولة بعينها.

فالسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط مثلاً تتحدد بشكل كبير بواسطة التفاعلات السياسية بين جماعات المصالح الفاعلة والمؤثرة على الساحة السياسية الأمريكية كجماعات المصالح ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي مثل اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة AIPAC ولوبي شركات النفط والشركات الكبرى إضافة إلى مؤسسات النظام السياسي أو النخبة الحاكمة كالمؤسسة التشريعية (الكونجرس) ومؤسسة الرئاسة (السلطة التنفيذية). [5]

فالسياسة الخارجية الأمريكية عملية متدفقة لا يرسمها شخص أو جهاز واحد وإنما يشترك في صنعها كل من الرئاسة ووزارة الخارجية ووزارة الدفاع والكونجرس، ويستعين كل هؤلاء بأصحاب الرأي والخبرة في المؤسسات البحثية والأكاديمية ويراعون القوة النسبية لجماعات المصالح في الولايات المتحدة غير ان الجميع يشتركون في إطار مرجعي واحد هو المصالح

---

(4) عباس، أشواق. (2005 / 8 / 19): السياسة الخارجية. الحوار المتمدن، صحيفة الكترونية يومية، العدد: **1291**

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455

(5) حمد، محمود. (يوليو، 2002): "محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط". السياسة الدولية، **العدد 149** المجلد 37. ص ص 84 – 87.

القومية للولايات المتحدة الأمريكية. ولكن الرئيس في النظام الأمريكي ربما يكون – وهذا يعتمد على شخصية ذلك الرئيس – هو صاحب النصيب الأكبر في رسم تلك السياسة. وقد كان، ومازال، للولايات المتحدة مصالح عالمية مقابل الدول الأخرى المنافسة مثل الاتحاد السوفيتي إبان الحرب الباردة وخصوصاً لحماية مصالحها البترولية في الشرق الأوسط، والتعهد بحماية إسرائيل حليفها الاول في المنطقة.

وهناك مجموعة من العوامل دفعت في اتجاه جعل ضمان أمن إسرائيل يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة، فهناك نوع من الارتباط العضوي بين إسرائيل والولايات المتحدة يتمثل في وجود قيم مشتركة وتواصل بين المجتمعين، كذلك فإن الدور الذي تلعبه جماعات المصالح اليهودية في الولايات المتحدة ووسائل الإعلام الأمريكية قد خلق بيئة سياسية مؤيدة لإسرائيل ورأيا عاما معروفا بتعاطفه وتأييده القوي لها وهكذا يبدو أن البعد الإسرائيلي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة مستعصياً على أي تراجع بل انه من الواضح أن منحنى التأييد الأمريكي لإسرائيل آخذ في التصاعد دوماً بغض النظر عن شخص القابع في كرسي الرئاسة الأمريكية في البيت الأبيض أو انتمائه الحزبي.

فالحقيقة التي لا غبار عليها هي أن إسرائيل تعامل معاملة الولاية الواحدة والخمسون من الولايات المتحدة الأمريكية وهي بالنسبة لأمريكا الغاية والوسيلة: غاية لأنها تحقق حلم اليهود بوطنهم القومي ووسيلة لأنها من المفترض أن تضبط جيرانها العرب وتلعب دور الشرطي لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

غير أن البعد الإسرائيلي في السياسة الأمريكية تجاه المنطقة لم يكن وحده المسئول عن الخلاف والصدام بين السياسة الأمريكية والمصالح العربية، فهناك على سبيل المثال مسألة أمن الخليج التي تنطوي الآن على سياسة أمريكية أحادية وذاتية بشكل واضح حيث أدت إلى وجود عسكري أمريكي غير مسبوق في الخليج مع تسهيلات كبيرة للبحرية الأمريكية، هذا فضلاً عن صادرات السلاح الأمريكي للمنطقة التي بلغت منذ حرب الخليج الثانية أكثر من 90 مليار دولار ساهمت في إنعاش الصناعات العسكرية الأمريكية التي كانت قد بدأت تعاني بعد تراجع الطلب عليها في أعقاب الحرب الباردة. ولقد أدى الوجود العسكري الأمريكي في الخليج إلى جعلها منطقة شبه منفصلة عن الأمن القومي العربي. فمن المعروف أن الولايات المتحدة سعت إلى إجهاض مشروع عربي مشترك لبناء أمن عربي يؤكد ترابط أمن منطقة الخليج مع الأمن القومي العربي، وهو المشروع الذي تضمنه إعلان دمشق الذي ضم كلا من مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي، والذي كان في الواقع محصلة لخبرة حرب الخليج التي أظهرت الحاجة لوضعه في إطار عربي. ويعكس موقف الولايات المتحدة من هذا المشروع رغبتها في الانفراد بالهيمنة على الخليج والوجود الدائم فيه واستبعاد أي صيغة يمكن أن تمثل بديلاً محتملاً عن الوجود الأمريكي فيه.

والإدارة الجمهورية لجورج بوش الابن (2000 – 2008) حافظت على المنطلقات الأساسية لسياستها الخارجية ومصالح أمريكا الإستراتيجية في العالم بشكل عام وبين العرب وإسرائيل بشكل خاص، هذه المنطلقات والمصالح التي تتفق مع توجهات تيار المحافظين الجدد النافذ في تلك الإدارة، وقد أتاحت أحداث سبتمبر الفرصة لهذا التيار لكي يمضي خطوات أبعد في تحقيق أهدافه المتمثلة في بناء الإمبراطورية الأمريكية تحت شعار قيادة الحملة الدولية لمكافحة الإرهاب. وبناءً عليه لم تؤدِ أحداث سبتمبر أي تغيير جوهري في موقف الإدارة الأمريكية من جملة القضايا الإقليمية والدولية موضع اهتمامها إنما كان هذا التغيير من حيث الدرجة في موقفها من هذه القضايا نفسها. أما الصراع العربي الإسرائيلي بعد أحداث 11 سبتمبر حيث تتأرجح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه هذا الصراع بين خط يتمثل في الدعم المطلق للسياسة الإسرائيلية وبين محاولة متواضعة للخروج عن هذا الخط والتصرف بمنطق الوسيط. أما الأول فهو المشابهة المجحفة وغير المتكافئة بين أعمال المقاومة الوطنية الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي وتفجيرات سبتمبر في نيويورك، وبالتالي اعتبار ما تقوم به إسرائيل سواء قبل اجتياحها الكبير للأراضي الفلسطينية في 29 مارس 2002 أو بشكل أوضح بعده، بمثابة عودة لمفهوم الحرب بالإنابة ضد الإرهاب من خلال حرب تخوضها إسرائيل نيابة عن الولايات المتحدة. أما العامل الثاني فقد أغضب المواطن العادي في العديد من الدول العربية والإسلامية من ازدواجية المعايير الأمريكية في النظر الى الصراع العربي الإسرائيلي.

والخطاب الحربي لأمريكا يتحول إلى أهم مميز لها في سياستها العالمية كقطب وحيد مهيمن. فالمصالح القومية، والعالمية لأمريكا هي التي تحدد الجغرافية السياسية للكوكب الأرضي حاليا. وحراك العالم وقضايا الأمم، وتوصيف مشكلات العصر في ظل العولمة المعسكرة تنفرد أمريكا برسم صورتها.

وفي العصر الذي نواجه فيه هذه الإستراتيجية الأمريكية الحربية المُرَجَّحَة على أية استراتيجية ثانية نصبح أمام حقبة من الصعب تسميتها بغير حقبة الهيمنة الأمريكية على العالم. ولفهم غايات هذه الهيمنة علينا معرفة الأسباب الاقتصادية، والسياسية، وراء هذا الموقف الأمريكي الذي يفرض نفسه بالقوة.

3.4 علاقتها بالشرق الأوسط:

لم تكن الولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الأولى قد انتهجت سياسة واضحة تجاه العالم العربي بل انحصر اهتمامها بالمنطقة على الروابط الثقافية والإنسانية والتبشيرية والعلاقات التجارية المحدودة. بعد الحرب العالمية الأولى أظهرت الولايات المتحدة اهتمام بمستقبل المنطقة السياسي

كجزء من تسوية سلام عامة وأتضح ذلك في عدد من المواقف منها تأييد الرئيس ويلسون لوعد بلفور (أغسطس 1918) وقرار الكونجرس الأمريكي (11 سبتمبر 1922) الذي يؤيد إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين إضافة إلى موافقة الولايات المتحدة على الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1924 وبعد ذلك وعلى اثر فشل سياسة الرئيس ويلسون المثالية "idealism"[6] عادت الولايات المتحدة إلى سياسة عدم التدخل بعد الحرب العالمية الأولى فقد ظلت تركز اهتمامها على نشاطها التقليدي السابق في البلاد العربية في مجالات التجارة مدافعة عن مبدأ الباب المفتوح لتجد لنفسها مكاناً رحباً للاستثمار في الموارد النفطية التي بدأت تبرز أهميتها فيما بين الحربين العالميتين كما استمرت في تشجيع النشاط الثقافي والتعليمي الأمريكي في الإقليم. غير ان قيام الحرب العالمية الثانية وما واكبها من تغير في السياسة الأمريكية بعد دخولها تلك الحرب إلى جانب الحلفاء كان له انعكاس على الدور الأمريكي في الشرق الأوسط وعلى صورة أمريكا في العالم العربي. فلم تكتف فقط بإدارة سياسة خارجية نشطة مثل الدول الأخرى بل انخرطت تتفاعل مع المجتمع الدولي باعتبارها قوة عظمى أُولى إلى جانب منافستها الاتحاد السوفيتي.

فبعد الحرب العالمية الثانية وعندما اتضحت عدم قدرة بريطانيا على تولي مسئولية مستقبل المنطقة العربية، حينئذ بدأت الولايات المتحدة تدخل الوطن العربي في دائرة اهتمامها خاصة مع تبلور سياسات الحرب الباردة. ومنذ ذلك الوقت عملت الولايات المتحدة على توسيع نفوذها في المنطقة، وهو النفوذ الذي تزايد بالتدريج حتى جعل منها القوة المهيمنة مع انتهاء الحرب الباردة.

ولقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن عليها أن تعلب دور قيادة المعسكر الغربي في مواجهة الاتحاد السوفيتي حليف الأمس في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وأدركت أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية في الصراع المرتقب ضد السوفيت، ومن ثم أخذت تتأهب لوراثة القوى الاستعمارية التقليدية في المنطقة العربية التي ضمت معظم احتياطات النفط العالمية (المعروفة عندئذ) وخاصة أن امتيازات النفط الأمريكية في العالم العربي أخذت في الاتساع حتى أصبحت

---

(6) حيث وضع الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون عام 1918 مبدأً عرف باسم مبدأ ويلسون ويتألف من 14 نقطة، ويركز على مبدأ الاهتمام بصورة أكبر بمستقبل السلم والأمن في العالمين وحرية التجارة وما سمّي بحق تقرير المصير للشعوب وعلنية الاتفاقيات كأساس لمشروعيتها الدولية. ولما اصطدمت سياسته التي تدعو الى المثالية بمعارضة حلفائه الأوروبيين في مؤتمر فرساي (1919) في باريس، فقد ظهرت صيغة محاولة التوفيق بين الموقفين بالعثور على صيغة "الانتداب الدولي" المتمثل في إدارة المناطق بواسطة عصبة الأمم وبإشراف مباشر منها، على أن توكل المهمة لبريطانيا وفرنسا (الدول المنتصرة في الحرب) نيابة عن العصبة.
(http://www.iraq4all.dk/Book/Garoody/)

شركات النفط الأمريكية تتحكم (عند مطلع السبعينيات من القرن العشرين) في أكثر من ثلثي النفط العربي المعروض في الأسواق العالمية.

وبغض النظر عن الدوافع الاقتصادية البراجماتية التي حددت سياسة الولايات المتحدة تجاه العالم العربي بعد الحرب العالمية الثانية، كانت التربة مهيأة في البلاد العربية لتقبل تعاون أوسع مع أمريكا في مختلف المجالات وخاصة أن الخبرة التاريخية في التعامل مع الولايات المتحدة كانت خالية من شبهة السيطرة والهيمنة وقد حرص رجال الأعمال العرب الذين كان تعاملهم قبل الحرب قاصراً على أسواق الدول الاستعمارية المسيطرة على بلادهم (بريطانيا وفرنسا)، أقول حرصوا على التعرف على إمكانية التعامل مع السوق الأمريكية في فترة ما بعد الحرب. ولعب الجانب الأمريكي في "مركز تموين الشرق الأوسط" دوراً هاماً في هذا الصدد خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، من حيث دراسة أسواق البلاد العربية، وإقامة علاقات وثيقة مع كبار رجال الأعمال فيه، والترويج للبضائع الأمريكية.

ويضاف إلى ذلك جهود المؤسسات التعليمية الأمريكية التي انتشرت في المشرق العربي والتي ساهمت في تشجيع النهج الجديد.

في ظل الليبرالية الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية فقد أنشئت الأمم المتحدة "الأمر الذي سعى إليه روزفلت الذي عزم على الإبقاء على انخراط أمريكا في السياسة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية". ومنذ عام 1945 تبنّت الولايات المتحدة الأمريكية ما عرف بسياسة الاحتواء (containment)[7] إزاء الاتحاد السوفيتي التي جسدها مبدأ ترومان ذو الأبعاد الثلاثة الاقتصادية والسياسية والعسكرية بدأ ذلك نتيجة دعوة حيث تمثل البعد الاقتصادي في مشروع مارشال (1947) الذي ساعد الدول الأوروبية على النهوض الاقتصادي في أعقاب الحرب؛ ثم في انتهاج سياسة الأحلاف العسكرية لمناهضة السوفييت، والبعد السياسي بالدعم للدول غير الشيوعية كما وقد تجسّد البعد العسكري بانتهاج سياسة الأحلاف بدءاً بحلف الأطلسي (1949)، ثم ازدادت هذه في عهد الرئيس أيزنهاور.

---

(7) أول من استخدم تعبير "الاحتواء" هو جورج ف. كينان – المخطط في وزارة الخارجية الأمريكية في فترة الأربعينات. لقد نشر هذا مقالاً بعنوان "أصول السلوك السوفيتي" في مجلة الشئون الخارجية، شبه الرسمية (يوليو 1947)، وقد وقّعه باسم (X) الذي أوصى فيه وزير الخارجية بانتهاج تلك السياسة تجاه الاتحاد السوفيتي. ومن المعروف أنه زار الاتحاد السوفيتي أثناء وبعد الحرب، وقد كان لآرائه تأثير على العمل الدبلوماسي الأمريكي في العقود الثلاثة التي تلت نهاية الحرب العالمية الثانية.

وقد شهدت خمسينات وستينات القرن العشرين "عولمة" سياسة الاحتواء حيث لم تعد تقتصر على العمل داخل أوروبا بل اتسعت لتشمل أسيا وأفريقيا أيضاً من خلال الأبعاد الثلاثة نفسها العسكرية والاقتصادية والسياسية.[8]

وقد أدركت الولايات المتحدة أن عليها أن تلعب دور القائد للمعسكر الغربي في مواجهة الإتحاد السوفييتي والمد الشيوعي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، كما أدركت أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية في الصراع المرتقب ضد السوفيت ومن ثم أخذت تتأهب لوراثة القوى التقليدية في المنطقة العربية التي ضمت معظم احتياطيات النفط العالمية المعروفة في ذلك الوقت وخاصة إن امتيازات النفط الأمريكية في العالم العربي أخذت في الاتساع حتى أخذت شركات النفط الأمريكية في مطلع السبعينات في القرن العشرين تتحكم في ثلثي النفط العربي المعروض في الأسواق العالمية. [9]

ويمكن القول أنه دائماً كانت السياسة الأمريكية تجاه الوطن العربي مدفوعة باعتبارات ثلاثة تتعلق بالمصالح الأمريكية الإستراتيجية وهي:

احتواء الاتحاد السوفييتي أو منع أية قوة من فرض سيطرتها على المنطقة؛

المصالح البترولية؛

وضمان امن إسرائيل.

ومن الملاحظ أن المصالح الإستراتيجية العظمى للولايات المتحدة في المنطقة العربية متداخلة فيما بينها فلتحقيق المصلحتين الأولى والثانية المتمثلتين في وقف ومنع أي قوة من الاستيلاء على البترول تظهر أهمية إسرائيل وضمان أمنها ووجودها كقوة لتحقيق الاستقرار والتوازن في المنطقة لخدمة مصالح الولايات المتحدة الإستراتيجية وبالتالي أصبحت تعتبر هي بحد ذاتها مصلحة إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. وفيما يلي سنقوم بشرح مختصر عن هذه المصالح لنظهر ترابطها مع بعضها البعض. [10]

(**8**) الشوربجي، منار. (يوليو 2005): "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية". السياسة الدولية، العدد **161**.

(9) حامد، رؤوف. عباس، وآخرون (2002): **الصعود الأمريكي في الشئون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الأفعال العربية**، صناعة الكراهية في العلاقات العربة الأمريكية. حرره أحمد يوسف احمد و ممدوح حمزة. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(10) خدوري، وليد، وآخرون (1996): **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية الواقع والمستقبل**. حرره هالة سعودي. المنظمة العربية للبحوث والثقافة والعلوم، معهد البحوث

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية كان ضمان وصول البترول العربي إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها الغربية يمثل مصلحة أساسية إستراتيجية عليا للولايات المتحدة في المنطقة. وقد أدرك الأمريكيون خطورة الاعتماد على استيراد البترول العربي بعد أن تم استخدام سلاح البترول العربي في حرب أكتوبر 1973 (المقاطعة العربية). وبناء على ذلك كان هناك حرص أمريكي على ضمان استمرار تدفق البترول العربي للولايات المتحدة وحلفائها الغربيين بأسعار معقولة وإعادة تدوير البترودولار بما يحقق مصلحة الاقتصاد الأمريكي وبالتالي ضمان عدم سيطرة أي قوة معادية عليه قد يكون بإمكانها أن تضع حدوداً على إنتاجه سواء لرفع أسعاره او لممارسة ضغوط على الدول المستوردة له لتحقيق أهداف سياسية محددة.

وقد دفعت مجموعة من العوامل في اتجاه جعل ضمان امن إسرائيل يمثل مصلحة أساسية للولايات المتحدة الأمريكية. فهناك كما أسلفنا نوع من الارتباط العضوي بين إسرائيل والولايات المتحدة يتمثل في وجود قيم مشتركة وتواصل ثقافي بين المجتمعين الأمريكي والإسرائيلي. كذلك فان الدور الذي تلعبه جماعات المصالح اليهودية في الولايات المتحدة ووسائل الإعلام الأمريكية قد خلق بيئة سياسية مؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة ورأي عام معروف بتعاطفه وتأييده القوي لها، فضلاً عن ذلك فان ضمان امن إسرائيل كانت له أهمية في الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة في فترة الحرب الباردة. ففي ظل ظروف الصراع الأمريكي السوفييتي كانت لإسرائيل أهميتها لحماية المصالح الأمريكية في المنطقة حيث أن الإبقاء على إسرائيل قوية – من وجهة النظر الأمريكية – كان يضمن للولايات المتحدة مصالحها في المنطقة في مواجهة أي تهديد دون الحاجة إلى التدخل العسكري الأمريكي المباشر لحماية هذه المصالح.

وعلى الرغم من أن ما يهمنا في هذه الدراسة هو موضوع النفط وموقعه في الأمن القومي الأمريكي لا يمكننا فصل هذا الموضوع ككينونة واحدة حيث أن الأمن القومي الأمريكي يعتمد على عدة نقاط متداخلة كما اشرنا سابقاً.

فمثلا سقوط نظام الشاه في إيران عام 1979 وغزو السوفييت أفغانستان في نفس السنة أمر فسرته إدارة كارتر بأنه يستهدف تهديد مصادر البترول في منطقة الخليج العربي. وذلك أدى إلى تغير هام في السياسة الأمريكية في المنطقة فقد أعاد سيطرة مفهوم الحرب الباردة من جديد على السياسة الأمريكية الخارجية في المنطقة، فتم اثر ذلك إعلان مبدأ كارتر عام 1980 الذي أكد على ان أية محاولة من جانب قوى أجنبية للسيطرة على منطقة الخليج سوف ينظر إليها على أنها عدوان على

والدراسات العربية، جامعة الدول العربية

المصالح الأمريكية الحيوية وسوف تتم مقاومتها بجميع الوسائل بما في ذلك القوة العسكرية. ثم جاءت إدارة ريجان لتتأكد من خلالها سيطرة مفهوم الحرب الباردة على سياستها الخارجية وقد اتضح ذلك في سعيها في ابريل 1981 إلى بناء الإجماع الاستراتيجي الذي يضم كل من الأنظمة العربية "المعتدلة" وإسرائيل كأساس للدفاع عن المنطقة في مواجهة التهديد السوفييتي غير ان إدارة ريجان فشلت في تحقيق هذا الإجماع الاستراتيجي.

وقد تزايد الدور الأمريكي في منطقة الخليج أثناء حرب الخليج الأولى عندما طلبت الكويت ودول خليجية أخرى حماية ناقلاتها البترولية بواسطة الأسطول الأمريكي، هذه الحرب التي كانت محصلتها النهائية إضعاف كل من إيران والعراق وإنهاك اقتصاديهما فضلاً عن إضعاف الشعور بالأمن لدى بقية دول الخليج وهي اعتبارات صبت بالنهاية في المصلحة الأمريكية.

ولم تكن السياسة الأمريكية أمر مكلف أبداً للولايات المتحدة في تلك الفترة حيث ارتبطت هذه السياسة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بحالة الضعف العربي العام خلال الثمانينات والذي نجم عن انهيار التضامن العربي وعزلة مصر عن العالم العربي والحرب العراقية الإيرانية وكذلك انهيار أسعار البترول التي أفقدت العالم العربي عنصر أساسي من عناصر قوته. [11]

مما تقدم نستطيع القول بأن الإستراتيجية الأمريكية لم يحدث لها تغيير جوهري منذ الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة فمنذ مبدأ إيزنهاور وحتى الإعلان عن مبدأ كارتر مرورًا بمبدأ نيكسون ومقترحات شولتز 1988 [12]، كان التغيير يمس المنهج دون المضمون، هذا المضمون الذي اتكأ على مبادئ أساسية لا تتغير وأهمها الاعتبارات التالية:

1. يشكل بترول منطقة الخليج العربي عنصراً هاماً للصناعة الغربية والرأسمالية العالمية كما يظهر في الرسم البياني رقم (2). وبما أنها قائدة العالم الرأسمالي، فإن الولايات المتحدة مطالبة بضمان استمرارية تموين العالم الغربي من نفط منطقة الخليج العربي ولو تطلب ذلك التدخل العسكري.

---

(11) حامد، رؤوف. عباس، وآخرون (2002): **الصعود الأمريكي في الشئون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الأفعال العربية، صناعة الكراهية في العلاقات العربة الأمريكية.** حرره أحمد يوسف احمد و ممدوح حمزة. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(12) جـــــورج شولتز (George Shultz) وزير الخارجية الأمريكي قدم مقترحات للتسوية في النزاع العربي الإسرائيلي، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، أعلن فيها قبوله لاءات رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير الثلاثة: لا للدولة الفلسطينية المستقلة، ولا للانسحاب حتى حدود 1967 ولا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقد فشلت الجولة ومثلها المقترحات، لأنها لم تجد من يتعامل معها غير إسرائيل.

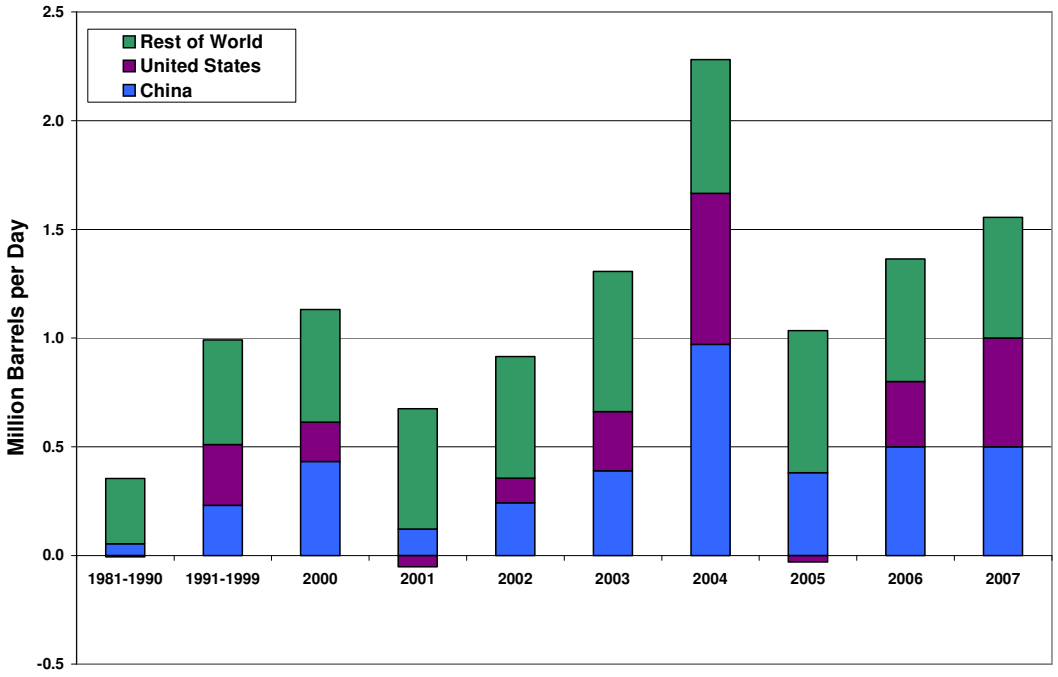

رسم بياني رقم: (2) النمو السنوي في الطلب العالمي للنفط 1981 – 2007 [13]

Figure 2: Annual Growth in World Oil Demand: (1981–90 and 1991–99 are annual averages)

2. يهدد هذه المنطقة خطر رئيسي متمثل في الشيوعية العالمية، ويمكن مواجهة هذا الخطر عن طريق تكوين جبهة موحدة بمشاركة جميع الدول الغربية الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

3. إن عدم الاستقرار في هذه المنطقة ناتج عن عدم قدرة دول الخليج العربي على تأمين الدفاع الذاتي. ومن هنا تبرز أهمية إقامة حلف أو تحالف عسكري بين هذه الدول، وهذا التحالف مرتبط بطريقة أو بأخرى بالتحالف العسكري الغربي.

4. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مسئولة عن أمن واستقرار هذه المنطقة. هذه المسؤولية التي أصبحت أكثر إلحاحًا بعد نجاح الثورة الإيرانية وظهور بعض الحركات "المتطرفة" في بعض الدول العربية.

(13) USA, Council on Foreign Relations. Energy Information Administration (February, 2006): **Term Energy Outlook.** Council on Foreign Relations, Washington.

5. تفصل الولايات المتحدة الأمريكية فصلا تامًا بين أمن الخليج والأمن العربي ويتمثل هذا الفصل أساسًا في استبعاد التهديد الإسرائيلي بوصفه في مقدمات تهديدات الأمن العربي وبالتالي في عدم الربط بين تحقق أمن الخليج وحل القضية الفلسطينية.
6. تبنت الولايات المتحدة الأمريكية حتى الإعلان عن مبدأ كارتر من أجل إنجاز هذه الأهداف، إستراتيجية سياسية، عسكرية واقتصادية، ولكن الإستراتيجية الأمريكية تعتمد بالدرجة الأولى على القوة!

مما تقدم نرى أن الإستراتيجية الأمريكية لحماية مصالحها الإستراتيجية في المنطقة تقوم في الأساس على التدخل المباشر وتواجد الأساطيل والقوا ت الأمريكية والغربية في الخليج بالإضافة إلى الاعتماد على إسرائيل في إطار التحالف الاستراتيجي بين البلدين.

4.4 المصالح الإستراتيجية الأمريكية 1990 – 2005

4.1.4. المصالح الإستراتيجية الأمريكية في العراق ودول الخليج 1991 – 2001:

لقد ظلت منطقة الخليج منذ أن خرج منها الاستعمار البريطاني منطقة حساسة بالنسبة للحسابات الإستراتيجية الأمريكية، وكانت حرب الخليج الثانية إحدى المحطات التي تبين جانبا من طبيعة التدخل الأمريكي في هذه المنطقة. فكانت الولايات المتحدة تتخوف من السياسة العراقية في المنطقة خاصة بعد خروج العراق شبه منتصر في حرب الخليج الأولى ضد إيران، ثم إن العراق قد امتلك خبرات علمية وعسكرية صناعية قد تقوده في المستقبل إلى امتلاك برنامج تسليح مهم يهدد في نظر الإدارة الأمريكية المصالح الأمريكية في نفط المنطقة وأمن إسرائيل.

وقد برز إلى السطح توتر علاقات العراق بالكويت خاصة في مايو 1990 حين شكا العراق الكويت بسبب زيادة إنتاجه النفطي على الحصة المقررة من طرف أوبك.

وهنالك اعتقاد في الأوساط السياسية أن أميركا اتخذت سياسة مزدوجة إزاء هذا التوتر حيث قيل أن سفيرة أميركا بالعراق يومئذٍ أبريل غلاسبي شجعت ضمنياً صدام حسين في تحقيق نواياه تجاه الكويت ثم تزعمت التحالف المناهض للعراق عندما أعلنت الحرب على الكويت في الثاني من أغسطس عام 1990.

وسارعت الولايات المتحدة إلى بناء ائتلاف يتجاوز حلفاءها في أوروبا ليشمل روسيا وبعض الدول العربية ودولا أخرى. كما أصدر مجلس الأمن الدولي مجموعة من القرارات وخاصة القرار 661 (1990) والقرار 665 (1990) والقرار 670 (1990) والتي حولت نظام العقوبات إلى حصار شامل.

وفضلا عن قرارات الأمم المتحدة وما نجم عنها من حصار فإن الولايات المتحدة وبريطانيا فرضتا مناطق حظر جوي دون الاستناد في ذلك إلى المنظمة الدولية فظلتا تقصفان العراق وتراقبان مجاله الجوي.

ان أزمة الخليج التي نشبت في 2 آب / أغسطس 1990 بغزو العراق للكويت، قد مثَّلت ولا شك، نمطاً جديداً في الأزمات الدولية والإقليمية، ورافق توقيتها نهاية الحرب الباردة ونهاية تقسيم أوروبا ورغبة الاتحاد السوفياتي في التخلي عن سياسة المواجهة وخفض كلفة الوجود العسكري السوفياتي في الخارج وتكلفة سياسته العالمثالثية. وقد كان من المنطقي أن تتحول أزمة الخليج بسرعة من أزمة إقليمية إلى أزمة دولية، بل أول أزمة دولية بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك بسبب المصالح النفطية والإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية والغرب بصفة عامة، وأوروبا الغربية واليابان بصفة خاصة، نظراً إلى اعتمادهما بشكل رئيسي على نفط الخليج. ومن ناحية أخرى فإن التداخل والتشابك في المصالح والسياسات بين أطرف الأزمة الإقليمية وبين المجتمعات الصناعية جعل من الطابع الدولي للأزمة أمراً يكاد يكون محتماً، منذ الساعات الأولى لإعلان غزو الكويت واحتلاله من قبل القوات العراقية.

وهكذا، سرعان ما أصبحت أزمة الخليج فرصة للاتحاد السوفياتي، وذلك عبر مشاركته الإيجابية في قرارات مجلس الأمن. بسبب تطورات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والتي مثلت نقطة البداية لانتهاء الحرب الباردة. فنتيجة للضغوط على الاتحاد السوفيتي في أواخر الثمانينات في أوروبا الشرقية ومناطق بحر البلطيق أُجبر على انتهاج سياسة مختلفة في مجلس الأمن. وهكذا فقدت أزمة الخليج جميع خصائص أزمات الحرب الباردة، سواء في تطورها أو تسويتها، وأصبح أداء الولايات المتحدة الأمريكية والحلف المؤيد لها حراً من كل حسابات المرحلة السابقة، ولم يعد ثمة قيود سوى التكلفة المالية للعمليات، ووزن الرأي العام المؤيد لها، وهو ما تكفلت به الكويت والسعودية واليابان وألمانيا وغيرها من البلدان وأجهزة الإعلام الغربية وبالذات الشبكات الأمريكية للاتصال والإعلام وفي مقدمتها شبكة CNN الأمريكية. ولا شك في أن هذه المعطيات الجديدة التي دارت في ضوئها أزمة وحرب الخليج (1990) تفسر ــ ولو جزئياً أيضاً ــ إصرار الولايات المتحدة الأمريكية منذ البداية وحتى النهاية على تحقيق الهدف المعلن من قبل الإدارة الأمريكية، وهو ما سُمِّي تحرير الكويت وإعادة سيادتها؛ أي هزم العراق سياسياً وعسكرياً وحرمانه من تحقيق أهدافه من احتلال الكويت، بل استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية والحلف الدولي الذي ألفته، أن

تذهب أبعد من الهدف المعلن، نعني أن تدمر ثمار عقدين من التنمية العراقية وتعود بالعراق عشرات السنين إلى الوراء تحت سمع وبصر الاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة.[14]

ولمعرفة الأساس لفلسفة الهيمنة الأمريكية يجب أن نستذكر أفكار الفيلسوف فوكوياما "Fokoyama" الذي رأى أن التاريخ قد وصل إلى نهايته حين انتصرت الليبرالية الجديدة على المنظومة الاشتراكية وقطبها الدولي الذي تمثل في الاتحاد السوفيتي. فالنظام الليبرالي الجديد القائم على عولمة السوق الحرة كعقيدة اقتصادية والذي تقوده أمريكا يجب أن يكون نظام العالم كما زعم فوكوياما.

وفي منطق هنتنغتون "Huntington" صاحب كتاب صدام الحضارات، يُسوّغ للحضارة الأمريكية بأن تكون نموذج العالم وأن يتقبل العالم المبادئ والقيم الأمريكية ونموذج النظام الحقوقي والدستوري المنصوص عليه في الدستور الأمريكي حيث يرى أن ما لدى أمريكا من حضارة ومدنية يجب أن يعتبر النظام الأصلح لشعوب الأرض فالعولمة المنتظرة هي العولمة بالنموذج الأمريكي، باعتبار أن الحضارة الأنغلوساكسونية هي الأكثر تفوقاً من أية حضارة موجودة على كوكب الأرض.

ومن المساهمات الكبرى في وضع أسس، وسيناريوهات سياسة الهيمنة الأمريكية على العالم تقف أفكار عالم المستقبليات: إلفين توفلر "Alvin Toffler" في كتابة: تحول السلطة (نيويورك 1990) التي تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد نصف قرن من قيادة تحالف دولي خلال عصر الحرب الباردة لا يمكن لها أن تقبل بأية إمكانية للحد من طموحاتها، وامتداداتها العالمية أو حصرها ضمن مجال قاري محدد (أمريكا الشمالية والجنوبية) وحسب.

وهذه المسألة ليست مجرد مسألة سيكولوجية بالنسبة لأمريكا كما يرى توفلر بل هي كذلك مسألة اقتصادية عنصرها الأهم متمثل بظاهرة الانتشار العالمي للاقتصاد الأمريكي الذي هو بالضرورة مرتبط بأجزاء عديدة من العالم، ومعتمد على أنماط مختلفة، وواسعة من العلاقات ولا يستطيع أن يقبل انسداد السبيل أمامه في أي جزء أساسي من الاقتصاد العالمي فهذا الحال سيتعلق مباشرة بالأمن القومي الأمريكي، وصانع القرار السياسي، والعسكري سوف يتحرك لممارسة كافة الخيارات المتاحة لمواجهة ذلك وأولها الحرب الاستباقية.

إذاً؛ إن المبادئ الإستراتيجية الأمريكية الأهم تتوجه نحو منع أية قوة إقليمية أو اقتصادية عالمية من شأنها أن تحد من المساحة العالمية لانتشار الاقتصاد الأمريكي أو تحول بين أمريكا وعالميتها كما يقال. وبالمحصلة لا تقيم أمريكا أي وزن لتحالف دولي معها إلا إذا قام على أساس مراعاة مصالحها العالمية، ونزوعاتها الإمبراطورية، وأحلامها بالهيمنة على العالم طيلة القرن الحادي

---

(14) محمد، عبد العليم. (1993): **حرب الخليج حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل**. الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت.

والعشرين على الأقل. وبذلك لم تتغير السياسة الأمريكية اتجاه المنطقة في ظل إدارة بوش الأب والتي وجهت اهتمامها إلى تطورات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتي والتي مثلت نقطة البداية لانتهاء الحرب الباردة إلى أن تم الغزو العراقي للكويت والذي نتج عنه تحقيق العديد من المصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة أهمها وجود عسكري أمريكي غير مسبوق في منطقة الخليج العربي فضلاً عن أن الولايات المتحدة أصبحت هي القوة المسيطرة على المنطقة العربية وعلى عملية إعادة هيكلتها.

إن وراء استراتيجيات الهيمنة العالمية للقطب الوحيد (أمريكا) أفكار فلاسفة، ومنظرين، ومراكز بحث متعددة مثل: مؤسسة راند[15] وهوفر[16] وما يملكه البنتاغون الأمريكي من خبراء في شؤون الاقتصاد والعولمة المعسكرة، وآفاق تغيير منظومات الشرعية الدولية في كل عصر.

اذاً فبالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة عقب انتهاء الحرب الباردة، وبعد سقوط الإتحاد السوفيتي وزوال حلف وارسو وانفراد الولايات المتحدة بدور القوة الأعظم الوحيدة، لم تتغير هذه المصالح تغيراً جذرياً. فالمصالح الأمريكية في المنطقة العربية لا تزال مستمرة حيث يفرض هذا دوام اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة. ولا تزال هذه المصالح تتمثل في ثلاث أهداف أساسية وهي:

1. منع أية قوة معادية من السيطرة على المنطقة: فعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة يبقى هناك خطر دخول أية قوة للمنطقة والسيطرة عليها وعليه تبقى الولايات المتحدة في حالة تأهب قصوى لفرض سيطرتها على الشرق الأوسط ومنع أية قوة عظمى من

(**15**) Rand corporation: تأسست عام 1948 وهي مؤسسة غير ربحية تعتبر أحد مراكز الفكر "think tank" التي تؤثر في السياسة الأمريكية حيث تعني بالمساعدة في تطوير السياسة وصنع القرارات عبر اجراء الأبحاث والتحليلات.
www.rand.org

(**16**) Hoover Institution at Stanford University: معهد هوفر التابع لجامعة ستانفورد الأمريكية يعنى بشؤون الحرب، الثورة والسلام. وهو مركز أبحاث للسياسات العامة مُكَرّس لإجراء الدراسات المتقدمة في مجالات؛ السياسة، الاقتصاد، والاقتصاد السياسي الوطني والخارجي بالإضافة الى الشؤون الدولية. تأسس المعهد عام 1919 وقام بتأسيسه هيربرت هوفر الذي أصبح فيما بعد الرئيس الواحد والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية. يعتبر المعهد أحد أكبر الأرشيفات وأكمل المكتبات في العالم المُكَرّسة للتغيير السياسي، الاقتصادي والاجتماعي في القرن العشرين وحتى يومنا هذا.
(www.hoover.org)

السيطرة على المنطقة.

2. استمرار ضمان الحصول على بترول المنطقة بأسعار معقولة: الولايات المتحدة لا تزال حريصة على ضمان استمرار وصول البترول العربي للأسواق الأمريكية وعدم سيطرة أي قوة معادية عليه وبالتالي كانت هذه مصلحة حيوية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط وهدفها الاستراتيجي هو الوصول وفرض هيمنتها على مصادر الطاقة في المنطقة حيث يوجد ثلثا الاحتياطيات العالمية من البترول.

فالعالم الصناعي لا يزال غير قادر على العيش بدون الحصول على نفط الشرق الأوسط بشروطه التي تتمثل في ضمان الوصول إلى المصادر النفطية بأسعار مناسبة والحصول على الكميات التي تلبي احتياجاتها المتزايدة. كما وأن العالم الصناعي وعلى رأسه أمريكا أصبح يملك القوة العسكرية الوحيدة الفاعلة بعد تدهور الوضع الاقتصادي في الإتحاد السوفييتي. إضافة إلى أن العالم الصناعي يتمتع باقتصاد ممتاز مع انه بالضرورة يواجه الهبوط والعقبات، لكن لا يتنازل بأي حال من ا لأحوال عن مستوى معيشة وصل إليه أفراد أمم هذا العالم. ومستوى المعيشة هذا يمكن أن يهتز بعنف بسبب النفط. وسنضرب مثلا واحدًا حدث في آخر عام 1973 وعام 1974، حيث عاش الأمريكان والأوروبيون شتاءً باردًا جدًا بسبب قطع إمدادات النفط. إن المواطنين هناك كانوا قادرين ماليًا على شراء الوقود لكنه لم يكن موجودًا وهذا في المفهوم الغربي انحدار رهيب في مستوى المعيشة لا تسمح به الحكومات الديمقراطية التي جاء بها الناخبون للمحافظة على هذا المستوى بل ورفعه.

3. حماية امن إسرائيل: ظل ذلك يمثل مصلحة أمريكية عليا وذلك لأهمية إسرائيل الإستراتيجية للولايات المتحدة بسبب موقعها الجغرافي والذي يجعلها قاعدة انطلاق مثالية للقيام بعمليات عسكرية في كافة الاتجاهات، كما وان لديها تسهيلات إسناد متقدمة تستطيع أن توفر للولايات المتحدة ما تحتاج إليه من إمكانيات صيانة وتجهيز، فضلاً عن قدرتها العسكرية وتفوقها في مجال البحث والتطوير والاستخبارات على نحو يجعل بالإمكان الاعتماد عليها كقوة ردع في المنطقة.

وبالمزيد من التعرض لأفكار عالم المستقبليات الأمريكي إلفين توفلر [17] نجده ينبه صانعي القرار الأمريكي في البنتاغون (وزارة الدفاع)، وفي المجتمع الصناعي العسكري، وفي اللوبي الصهيوني إلى أن الخطورات القادمة، والمحتملة على مساحة الانتشار العالمي للاقتصاد الأمريكي، أو على

(**17**) إلفين توفلر (Alvin Toffler) في كتابه: تحوّل السلطة (نيويورك 1990) التي تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية بعد نصف قرن من قيادة تحالف دولي خلال عصر الحرب الباردة لا يمكن لها أن تقبل بأية إمكانية للحد من طموحاتها، وامتداداتها العالمية أو حصرها ضمن مجالٍ قاري محدد (أمريكا الشمالية والجنوبية) وحسب

مصالح القطب الوحيد الذي يعتبر نفسه الأحق بإدارة شؤون العالم وبأن تكون له اليد الطولى في كل أمر أممي (من منظور أن الأمة الأمريكية لم يعد للعالم غنى عنها في تدبير شأنه كما قال هنتنغتون خلال فترة ولاية كلينتون عن أهمية أمريكا العالمية، وتفوقها، وقيادتها) تلك الخطورات تمثلت برأسي مثلث الاقتصاد العالمي أوروبا، واليابان أولاً.[18]

ويحذر توفلر إدارته الأمريكية من الخطورة الأعظم المحتملة بقيام تحالف، أو ائتلاف أوروبي ــ ياباني مهيمن على الاقتصاد العالمي، فإن قيام مثل هذا التحالف سيعني التضييق على أمريكا، وإغلاق الباب في وجهها على امتداد الرقعة الأعظم من مساحة الاقتصاد العالمي، فإجراء من هذا النوع سيحول بين أمريكا وقدرها كدولة محكومة بعالميتها ــ كما يرى توفلر ــ ولابد أن يكون لمثل هذا الأمر عواقب وخيمة، لا تقل عما حدث في الحرب العالمية الثانية من 1939 ــ 1945.

أما مستشار الأمن القومي الأسبق في عهد الرئيس جيمي كارتر "Jimmy Carter" زيبغنيو بريجنسكي "Zbigniew Brzezinski" وهو خبير استراتيجي كان قد حذر أمريكا من خطورة دول خمس على إمبراطوريتها العالمية... وإمكان قيام إحدى هذه الدول بتأثير على النفوذ الأمريكي في المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية لأمريكا.

ويصنف بريجنسكي الدول المعنية ــ احتمالاً أم واقعاً ــ بتهديد الوضعية الجيوبوليتكية [19] لأمريكا بأنها التي تمتاز بامتلاك القدرة، والإرادة القومية لممارسة لعبة القوة، والنفوذ بطريقة تمكنها من

---

(18) عز الدين، فايز. (سبتمبر، 2005): "عروبة السياسة وخطاب المستقبل". مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، **العدد 22**. ص ص 22 – 31

(19) تعريف : يعد مصطلح الجيوبوليتيكا جديداً على العربية وأهلها، والمتابعين والأكاديميين على حد سواء. كما أن ترجمتها إلى عديد من اللغات قد اختلفت من مترجم إلى آخر، كل حسب اختصاصه. وبالعودة إلى تاريخ استعمال هذا المصطلح يزول اللبس وما لحق به من غموض.. فقد استخدمه لأول مرة الكاتب السويدي رودولف كيلين Rudolf Kjellen 1864 ــ 1922 في تعريفه للدولة كوحدة سياسية ومن حيث بيئتها الجغرافية، فجمع بين الجغرافيا والسياسة. إلا أن استخدام كلمة الجغرافيا لوحدها أو السياسة لوحدها لا يعطي الدلالة الحقيقية لهذا المصطلح الذي جرى عليه الكثير من التعديلات الدلالية والاستخدامات اللغوية بعد كيلين وخاصة على أبواب القرن العشرين وعشية الحرب العالمية الأولى. حيث صار للجيوبوليتيكا مفهومان : المفهوم الألماني الذي استخدمته المدرسة الألمانية– ومؤسسها الجنرال هاوسهاوفر وقال بالمجال الحيوي الأرضي للدولة Lebensrom وبأن الدول هي كائن حي– بمعنى النمو والتمدد لا بالمعنى الذي ذهب إليه ابن خلدون أن للدولة إعمارا كما الإنسان.. وأوضح هاوسهاوفر " أنه ليس صدفة أن نستخدم لفظة بوليتيك Politic قبل كلمة Geo وتعني التربة، ذلك لأن الجيوبوليتيكا توضح مدى تلازم كل تطور سياسي

تجاوز حدودها الإقليمية بهدف إحداث تعديل معين في الوضع الجيوبوليتكي القائم، والمستقر في هذه المنطقة أو تلك من العالم إلى الدرجة التي تؤثر فيها على المصالح الحيوية لأمريكا فتغلق الباب في وجهها، أو تطردها من هذا الجزء من العالم.

ويشير بريجنسكي إلى أوروبا ليحذر من تآلف فرنسا وألمانيا لأن قراءة الخريطة الجيوبوليتكية لأوروبا تؤكد بأن ألمانيا، وفرنسا يمكن أن يندرجا في جدول الدول المتحفزة جيواستراتيجياً. وكل منهما ــ على حده ــ تمتلك القدرة، والإرادة القومية لممارسة لعبة القوة، والنفوذ في المجال الجيوبوليتكي الراهن في أوروبا، وكل منهما مدفوع برؤيته لأوروبا الموحدة، وقادر على إحداث تغيير في شكل علاقة أوروبا الموحدة بأمريكا أو على الأقل تحول دون مصالح أمريكا في هذه المنطقة الشديدة الحيوية في المفهوم الجيوبوليتكي الأمريكي.

وفي الشرق الأقصى يريد بريجنكسي من أمريكا أن تحتاط من خطر الصين كدولة متحفزة جيواستراتيجياً وتمتلك إرادة قومية، وقدرة يمكنانها من الحضور كلاعب دولي جيواستراتيجي خطير في الشرق الأقصى. وكذلك يرى الهند في شبه الجزيرة الهندية، وتخومها فهي تمثل الدولة المتحفزة جيواستراتيجياً، ثم ينظر إلى اليابان بالمنظار نفسه وكذلك روسيا رغم عوامل الانهيار التي حلت فيها.

ولا يقتصر الأمر ــ في نظر بريجنكسي ــ على خطورة هذه الدول من اللاعبين الجيواستراتيجيين الموجودين كل منهما على حده، بل في تأليف قوتين أو أكثر منها باعتبار أن أي تحالف سيلحق الضرر بالمجال الجيوسياسي الأمريكي الذي اتسم بصيغة الكوكبية منذ نهاية الحرب الباردة وعليه فالمطلوب من أمريكا هو تعطيل قيام أي تحالف متوقع بين هذه القوى قبل ولادته.

والائتلافات المتوقعة كما رآها بريجنسكي في كتابه: رقعة الشطرنج العظمى (واشنطن 1997) هي بين: الصين وروسيا حيث يقوم على فكرة مقاومة الهيمنة الأمريكية في آسيا الشرقية، والشرق الأقصى. أو في ائتلاف صيني ــ ياباني يستثمر نزعة الآسيوية المناوئة لأمريكا في الشرق الأقصى، وهذا التحالف لابد أن يطيح بالمركز العالمي لأمريكا في الاقتصاد العالمي.. وفي الغرب هنالك خشية من توافق جرماني ــ روسي أو فرانكفوني ــ روسي، أو أوروبي ــ روسي لاستبعاد أمريكا وطردها من أكبر مجال حيوي لها.

بعامل التربة دون أي تغيير، فهو يربط السياسة بالتربة ويجنبها التقعير اللفظي الفارغ والعبارات الجوفاء التي لا طائل منها وقد تربك الساسة وتوقعهم في حبائل الدول التقليدية القائلة بالأرض الصلبة لأنها تبين مدى توقف كل عمل سياسي على عامل ثابت هو التربة"

ويقترح بريجنسكي على الإدارة الأمريكية أن تقضي على كل ممهد لقيام مثل هذه التحالفات المحتملة بوجهها حفاظاً على سيادة الإمبراطورية الأمريكية على العالم، ولو كان ذلك بممارسة الخطاب الحربي بكل صوره.

مما لا شك فيه أن هنالك ثمة مقاومة لهذا التطلع الإمبراطوري الأمريكي في القرن الحادي والعشرين داخل الولايات المتحدة نفسها، وخارجها هذه المقاومة بدأت بعد حوادث الحادي عشر من أيلول 2001 بعد تدمير تنظيم القاعدة لأبراج التجارة العالمية في نيويورك، والهجوم على البنتاغون في واشنطن، وشنت أمريكا حربها المعلنة على الإرهاب في كل مكان وأدخلت العالم في حلقة مطاردة الإرهاب وفق المصالح الأمريكية التي حددتها وثيقة الأمن القومي الصادرة في أيلول 2002.

4.2.4. المصالح الإستراتيجية الأمريكية في العراق ودول الخليج بعد أحداث سبتمبر (2001):

أن الحرب على الإرهاب التي أعلنتها إدارة بوش بعد أحداث 11 أيلول سوف توسع إلى حد كبير جداً من النفوذ الأمريكي وتواجدها في منطقة الشرق الأوسط. وهذا بدوره يقود إلى إعادة تشكيل المنطقة بما يتوافق مع الفكر الأمريكي التحرري: دعم وتطوير حكومات وأسواق متحررة. فكما خلقت الحرب العالمية الثانية وجود أمريكي دائم في أوروبا وشمال شرق أسيا، فإن الحرب على الإرهاب تقدم الفرصة اللازمة لزيادة القوة العسكرية والاقتصادية الأمريكية إلى أقصى حد في منطقة الشرق الأوسط، وما لذلك من دلالات عميقة على وجود حلفاء ومناوئين للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

والمصالح الإستراتيجية الأمريكية التي سهلت أحداث سبتمبر تحقيقها ليست فقط الأهداف الإستراتيجية الفورية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط مثل تحقيق الاستقرار في أفغانستان والعراق، بل الأهداف الإستراتيجية الضخمة والثابتة وطويلة الأمد في المنطقة فقد أتيحت الفرصة أخيراً أمام تحقيق التوسع الأمريكي الكبير في الشرق الأوسط، وبذلك تحمي مصالحها التقليدية في المنطقة وتكون قادرة على تحصيل مصالح جديدة لها.

فحيث أصبحت كل الظروف لصالح توسع الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 كان لا بد لإدارة بوش من أن تنتهز الفرصة بإعلان الحرب على الإرهاب، والذي يهدف إلى إحداث تغييرات في المنطقة باستخدام السلطة الأمريكية لإنشاء أنظمة حكم مؤيدة لأمريكا في منطقة الشرق الأوسط، كما فعلت في أسيا و أوروبا وأمريكا اللاتينية من قبل.

فبالنسبة للمصالح الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة، أصبحت الظروف مواتية للولايات المتحدة لتوسيع سيطرتها في منطقة الشرق الأوسط في حين تتابع حماية مصالحها في فترة الحرب الباردة وهي ضمان مخزون النفط في المنطقة وحماية حلفائها من أية تهديدات خارجية.
وسنجد ان هذه المصالح تتحقق كالتالي:

1. بالنسبة لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بعد 11 سبتمبر سنجد أن العديد من البلدان تساند أمريكا وان الدعائم التي أقامتها الولايات المتحدة الأمريكية خلال نهاية الحرب الباردة لا تزال قائمة في معظمها: مصر – إسرائيل – السعودية – تركيا. إضافة إلى تلك الدعائم فإن العديد من الدول الأصغر والتي تقع بين المغرب والخليج العربي هي أيضا متحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمثلاً الأردن حليف موثوق للولايات المتحدة الأمريكية وكذلك المغرب مما يؤمن أساس قوى لأمريكا لتمارس نفوذها في المنطقة داخل وخارج الشرق الأوسط. ومن بين كافة دول الشرق الأوسط تبقى إيران وسوريا فقط خارج مدى النفوذ الأمريكي.
2. وبالنسبة للتأكد من المحافظة على أمن إسرائيل، والتي اعتبرتها الولايات المتحدة دعامة استندت عليها في تحقيق مصالحها في الشرق الأوسط أثناء الحرب الباردة فتنحاز الولايات المتحدة بشكل كامل لإسرائيل أمام العرب في ملف الصراع العربي الإسرائيلي.
3. أما بالنسبة للبترول فعلى الرغم من أن المملكة العربية السعودية ببساطة لديها (2.64 بليون برميل) من مخزون النفط المؤكد – وهذا يشكل ربع مخزون النفط في العالم– وربما 1 تريليون برميل من النفط القابل للتعويض ومع أرخص التكاليف الإنتاجية وأسهل وصول للبحر بهدف الشحن، ولهذا فإن المملكة العربية السعودية هي أهم عامل في أسواق النفط العالمية وهي أقوى مؤثر في خفض أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما أنها المورد الموثوق للنفط منذ عام 1933 مع استثناء واحد وهو 1973–1974 والذي قيل انه كمعاقبة للولايات المتحدة الأمريكية على دعمها لإسرائيل في حرب 1973، وعليه فرغم الصعوبة لابد من استقرار العلاقة مع السعودية بسبب المصالح المشتركة لكلا البلدين.

ومع ذلك فإن وجود حكومة مؤيدة لأمريكا في العراق سيسمح لأمريكا بإجراء تعديلات جذرية في السعودية في حال حدوث أسوأ ما يمكن وهو نشوء حكومة معادية لأمريكا في الرياض.

إن للولايات المتحدة الأمريكية طموحات إمبراطورية منذ زمن طويل (1865) وان حلمها بان تصبح إمبراطورية بدأ يتحقق. وأن توسع الولايات المتحدة الأمريكية وارتقائها إلى مكانتها الحالية في السياسات الدولية ربما كان ناشئاً عن رغبتها بالغزو والتوسع ونشر قيمها وقد وفرت أحداث أيلول الفرصة لتحقيق الأهداف الإمبراطورية الأمريكية على الأقل في منطقة الشرق الأوسط. وقد شرح بوش الابن في خطاب له عام 2003 لماذا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتوسيع سيطرتها

على منطقة الشرق الأوسط عندما أعلن أن " الولايات المتحدة ملزمة باستخدام نفوذها ومثاليتها كي تستبدل الضغائن والأحقاد القديمة بآمال جديدة في منطقة الشرق الأوسط". وهذا ينسجم مع "مبدأ بوش عن سياسة الدولة" والذي أصبح بند في إستراتيجية الأمن القومي لأمريكا (2002) وفحوى هذا المبدأ هو: استخدام السلطة والقوة الأمريكية لحماية مصالحها والحفاظ على هيمنتها ونشر المبادئ الأمريكية. وإدارة بوش لذلك عازمة على زيادة الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط إلى حد جديد وأكثر بكثير مما كان خلال الحرب الباردة.

وكما اتضح في العقل الدولي المتابع للحدث الأعظم في عتبة القرن الحادي والعشرين أن أمريكا تريد أن تستثمر حرائقها لتؤكد أن العالم برمته بعد الحادي عشر من أيلول لن يبقى كما كان عليه قبلها فهذا الحدث يمكن اعتباره منعطف العالم نحو ما تريده أمريكا، وتتوجه إليه في الجيوبوليتكا الكوكبية. وعليه فقد شنت الحرب على أفغانستان، ونظام طالبان، وابن لادن المطلوب لعدالتها ودمرت أفغانستان، وتم احتلالها، وأنهت حكومة طالبان لكن ابن لادن بقي على قيد الحياة، ويقاوم كما يقولون.

وكانت أمريكا قد دمرت يوغسلافيا البلد الخارج على طاعتها في أوربا، وهاهي قد قامت باحتلال العراق بحرب سببها مغلوط باعتبار أن لم يتم إيجاد دليل المادي على امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل.

والمهم ــ في استراتيجية البنتاغون التي قادها صقور الحرب من اليمين المحافظ ولا زالوا يواصلون بها (بوش، ولفوويتز، رامسفيلد، تشيني، كونداليزا رايس..الخ) ــ أن يتم احتلال العراق، ومن احتلال العراق تبدأ خارطة تعديل الصورة العربية حسب مصالح أمريكا القومية.

آليات المقاومة لهذا النزوع الإمبراطوري من داخل أمريكا نتلمسها عند عدد من القادة، وأعضاء مجلس الشيوخ والصحفيين وأساتذة الجامعات.. ولعل وليام بلوم "William Blum" يكون في المقدمة باعتباره من أشهر الكتاب السياسيين جرأة في انتقاد الإدارة الأمريكية السابقة، والإدارات السابقة، وقد كتب كتابه الذي بعنوان "قتل الأمل" ليتحدث عن التدخلات العسكرية، والمخابراتية الأمريكية في شؤون الدول المختلفة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية 1945،[20] ثم كتابه: دولة الشر ليقدم فيه الدليل على التوجه الإمبراطوري لأمريكا كقوة وحيدة عظمى تنصب نفسها حكومة عالمية وكل ما أراد أن يقوله: إن آمال البشرية قد تبخرت بتوقع تحقيق عالم أفضل مختلف عن السابق. [21]

---

(20) Blum, William. (2003): **Killing Hope: U.S. Military and CIA Interventions Since World War II**, Rev. ed. Common Courage Press, USA.

(21) Blum, William. (2000): **Rogue State: A Guide to the World's Only Superpower.** 1st Ed. **Common Courage Press**, USA.

والصحفي والمحلل السياسي الأمريكي وليام بفاف "William Pfaff" يقول: "من انتخب حزب الحرب هذا؟! نحن انتخبنا بوش الابن من أجل سياسة تنال رضى العالم. ويضيف: ها هي أمريكا التي صاغت القانون الدولي الراهن تساهم في هدم قواعده". [22]

والصحفي توماس فريدمان "Thomas Friedman"[23] يقول: "أين تواضع أمريكا إذا كنا نطرح شعاراً استعلائياً: إما معنا، وإما ضدنا..؟! فالعالم الذي كان مع أمريكا أثناء حوادث الحادي عشر من أيلول هاهو الآن ينقلب ضدها، فما يعبر بسياستنا المحيط هو أن تكون لدى أمريكا سياسة مرتكزة على العدل الدولي، وحماية البيئة".

والسيناتور الأمريكي John Edwards يقول للرئيس بوش الابن: "إنك تقود سياسة يمكن وصفها بأنها غطرسة بدون أهداف بدلاً من سياسة أهداف بدون غطرسة".

أما الرئيس السابق جيمي كارتر فيقول: "ما عليكم سوى أن تذهبوا إلى لبنان، وسورية، والأردن لتعرفوا لماذا يكره العالم أمريكا".

والمؤرخ الأمريكي هوارد زين "Howard Zinn" يقول: "إحتراماً لإنسانية الإنسان تموهون الأعمال الرهيبة بكلمات مثل: الأمن، والسلم، والحرية، ووراء هذه الأكاذيب والدعاية تخفون الإرهاب الحقيقي". [24]

وقد كتب رئيس وزراء روسيا السابق يفغيني بريماكوف "Yevgeny Primakov" في كتابه: العالم بعد الحادي عشر من أيلول أن أمريكا تفتقد للمكون الأخلاقي اللآزم لها كي تستطيع فرض زعامتها العالمية الوحيدة، فهي مسحورة بقوتها غير المدركة لمحدود هذه القوة. [25]

والصحفي البريطاني جورج مونبيوت "George Monbiot" قد وجه رسالة للرئيس بوش الابن يدعوه فيها إن كان يريد إنقاذ العالم من أسلحة التدمير الشامل أن يبدأ بنفسه باعتباره لم يحترم أية معاهدة عقدت بهذا الشأن. [26]

---

(22) Pfaff, William. (3rd October 2002): A Radical Rethink of International Relations. International Herald Tribune, Paris.
http://www.iht.com/articles/72506.html

(23) Friedman, Thomas. (August 4, 2006): Time for Plan B. The New York Times.

(24) Zinn, Howard; Buhle, Paul; Konopacki, Mike. (2003): **A People's History of the United States: 1492 – Present**, Revised edition. HarperCollins, USA.

(25) Primakov, Yevgeny. (2002): **The World After September 11**. mysl, Moscow, pp. 190

(26) Monbiot, George. (19 March 2002): America's Bioterror: Bush has pledged to eliminate weapons of mass destruction; he should start at home. The Guardian Newspaper, U.K. p. 26
(http://www.guardian.co.uk/politics/2002/mar/19/greenpolitics.usa)

وبالمحصلة لا يمكننا إلا ان تستنتج أن أمريكا التي تحصل على أكثر من 31% من الناتج العالمي ويقدر بما يزيد على 10 تريليون دولاراً تخاف من تراجع اقتصادها فتوجهت نحو احتلال نفط العراق ليصبح النفط العربي بيدها، تقنن فيه التنمية العالمية، وتمنع نمو قوة منافسة لها، وتصدر كافة أزماتها الداخلية حروباً على العالم بحجة مكافحة الإرهاب، وتنسف المنظومة الشرعية الدولية كما قال الباحث الروسي فياتشيسلاف تيتوكين "Vyacheslav Tetyokin"،[27] وترسم سياسة إعادة تنظيم العالم وترتيب العلاقات الدولية بروح إمبراطورية مهيمنة. [28]

4.3.4. ادارة جورج بوش الابن، وأثر المحافظين الجدد من 2001 – 2005:

ومن الجدير بالذكر أنه توجد ثلاث عقائد رئيسية للإستراتيجية الأمريكية في منطقة العراق ودول الخليج وهي كالتالي:

1. الولايات المتحدة الأمريكية لن تفعل كما فعلت أيام الحرب الباردة للتعامل مع التهديد الذي يشكله الاتحاد السوفيتي عبر الاعتماد على منع انتشار القوة وسياسة الردع، وإنما ستتبع مبدأ إجهاض أي تهديد ومباغتة العدو في المعركة وإفشال خططه ومجابهة أي احتمال للتهديد من قبل أن ينبثق. حيث أنه (ومن وجهة نظر الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة) الدول الضعيفة والإرهابيين لديهم القدرة على شن هجمات ضد الولايات المتحدة الأمريكية تؤدي إلى كوارث!
2. الولايات المتحدة الأمريكية ستفعل ما هو ضروري لتبقى القوة العظمى الوحيدة في العالم. وبامتلاك هذه القوة تستطيع أن تفرض السلام في كل مكان!
3. فرض مبادئ الولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الدولية: "احترام الكرامة البشرية، احترام القانون، الحد من سلطة الدولة، احترام النساء والملكية الخاصة، حرية التعبير عن الرأي، العدالة والمساواة، التسامح الديني" كما ويعتبر بوش أن متطلبات الحرية تنطبق على العالم الإسلامي كله لأن شعوب الأمم الإسلامية تريد وتستحق الحريات والفرص المتاحة لشعوب الأمم الأخرى وينبغي على حكومات العالم الإسلامي أن تصغي لآمال شعوبها!

---

(27) Tetyokin, Vyacheslav. (June 29, 2004): Granting Sovereignty Ahead Of Schedule. Sovietskaya Rossia Newspaper.

(28) عز الدين، فايز. (يونيو، 2006): "السياسة الاستراتيجية لأمريكا في المنطقة العربية". مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، **العدد 25**.

وخلاصة القول أن الحرب على الإرهاب والوضع الراهن للنظام العالمي مع الهيمنة الأمريكية يقدمان فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية حيث بإمكان الإمبراطورية الأمريكية أن تتوسع في الشرق الأوسط بقدر لم يسمح لها به من قبل، نتيجة لاستبدال الأنظمة المعادية لأمريكا بأنظمة موالية لها، وتضاؤل التهديد الذي تشكّله بعض الجهات، واستمرار تدفق النفط في الأسواق العالمية، ودعم الدول الحليفة، مع تداخل اقتصاديات دول المنطقة مع الاقتصاديات العالمية لتحسين مستوى العيش. (29)

وحافظ النفط على أهميته كهدف إستراتيجي في أعقاب أحداث أيلول، كما برزت أهمية دعم الحلفاء وأصبحت كل الظروف مواتية لصالح التوسع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، وكان لا بد لإدارة بوش أن تحكم قبضتها على الفرصة التي سُنحت لها في حربها على الإرهاب وما حققته في العراق، وغزوها وإسقاط نظام الحكم فيها، فإعادة تشكيل بلدان الشرق الأوسط بلداً بلداً والتوسع الجوهري للوجود الأمريكي في المنطقة.

فعندما تطرح الإدارة الأمريكية هدفها الطموح في إحداث تغييرات في نظام الحكم في العراق، فإنها تطرح هدفاً أكثر جرأة يتمثل في إحداث تغييرات في المنطقة باستخدام السلطة الأمريكية لإنشاء أنظمة حكم مؤيدة لأمريكا، في منطقة الشرق الأوسط على غرار ما فعلته في أوروبا وأسيا وأمريكا اللاتينية.

ولتحقق أمريكا مصالحها المتعلقة بالتغيير في المنطقة لا بد أن يتضمن جدول أعمال الإدارة الأمريكية البنود التالية:

1. التخلص من العراق كعقبة في الطريق، من خلال حملة سريعة وجريئة، كعملية تحرير العراق (حرب الخليج)، وإسقاط حكم صدام حسين، ومن ثم تأمين العراق لتحقيق أهداف الولايات المتحدة في هذا البلد، ويتم هذا التأمين للعراق عبر خلق حكومة مناصرة لأمريكا في بغداد وإنشاء قواعد أمريكية تسهل عملية الهيمنة.
2. على الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على إيران وسوريا لتغيير سياساتهما، وذلك عبر توقف إيران عن دعم "الإرهاب"، وأن توقف برنامجها النووي؛ وأن توقف سوريا دعمها لـــ "الإرهاب".
3. لتنفيذ البند السابق يجب أن تحقق أمريكا التواجد الأمريكي العسكري الدائم، وأن تنشئ مزيد

---

(29) تاير، برادلي. (2004): **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الاستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**. ترجمة عماد فوزي شعيبي. الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، لبنان.

من القواعد العسكرية لها في المنطقة لدعم عملياتها العسكرية والاستخباراتية ضد إيران وسوريا.

4. على الولايات المتحدة الأمريكية أن تدعم وجود فلسطيني لا تهدد أمن إسرائيل بأي شكل من الأشكال، فالتواجد الأمريكي الواسع يعتبر فرصة هائلة في تحسين أوضاع الأمن في إسرائيل وفي تعزيز العلاقات الأمريكية الإسرائيلية.

ويرى العديد من المراقبين والباحثين أن هذه الحرب الاستباقية على الإرهاب ما هي إلا الغطاء للأطماع الأمريكية في النفط الخليجي وخصوصاً النفط العراقي وهو ما سبق وكشف عنه الرئيس (بوش) الأب أمام الكونغرس في 1990/1/21 في خطابه السنوي التقليدي المعروف باسم (حالة الاتحاد) إذ قال: "إن الولايات المتحدة تقف على أبواب القرن الحادي والعشرين، ولابدَّ أن يكون القرن الجديد أمريكياً، بمقدار ما كان القرن الذي سبقه"، وهذا بالطبع ليس ممكنا إلا بالسيطرة الكاملة على النفط واحتياطاته، وهذا الخطاب جاء قبل حوالي شهرين من غزو العراق للكويت، ومن ثمَّ التدخل الأمريكي والتمركز في الخليج، ليكون ذلك عاملاً مساعداً فيما بعد لتغيير خريطة المنطقة. وقد أوردت صحيفة (الوسط) في عددها الصادر بتاريخ 2002/12/2 عرضاً لوثيقتين أعدهما مسئولان عملا في الإدارة الأمريكية ، الأول هو (ريتشارد بيرلRichard Perle) رئيس دائرة التخطيط السياسي في وزارة الدفاع الأمريكية، والثاني (دوغلاس فيث Douglas Feith) مساعد وزير الخارجية الأمريكية، يلقيان فيها الضوء على استخدامات القوة العسكرية في الشرق الأوسط، للعمل على جغرافية الشرق الأوسط!

الوثيقة الأولى تعود إلى أواسط التسعينيات، وتطرح تغيير البيئة الاستراتيجية للكيان الإسرائيلي بالتعاون مع تركية والأردن، وتدعو لإضعاف واحتواء طموحات العراق الإقليمية من خلال الإطاحة بصدام حسين وهذا طبعاً يعني إعادة رسم خريطة الشرق الأوسط. أمَّا الوثيقة الثانية فتؤكد أن: "من مصلحة أمريكا تسريع زوال القومية العربية العلمانية... إنها تتأرجح بالفعل الآن على شفير الانهيار، لكن قدرتها قد تكون خطيرة في لحظاتها الأخيرة، لذا لا يجب اعتبارها حليفاً في غرفة الانتظار".

أما مجلة "المجلة"، فتكشف في عددها رقم 1190 (1-2002/12/7) عن تقرير لضرب العراق عمره 23 عاماً، ففي عام 1979 كتب (بول ولفووتز Paul Wolfowitz) الموظف آنذاك في قسم الأبحاث في وزارة الدفاع الأمريكي تقريراً قال فيه: "إن العراق أخطر دولة عربية على المصالح الأمريكية"... وكرر هذه العبارة في تقرير آخر حمل اسمه عام 1992، وكان في المرة الثانية مساعداً لوزير الدفاع؛ وللمرة الثالثة كرّر ولفووتز هذه العبارة عام 1999، عندما كرّر نفس العبارة وكان عميداً لمدرسة الدراسات الدولية العليا في جامعة (جونز هوبكنز) في واشنطن. كما تحدث

ولفووتز في هذا التقرير أيضاً عن: "مصالحنا ومصالح أصدقائنا"، وأكد: "يجب ألا نختار بين حماية مصالحنا ونشر مبادئنا في الشرق الأوسط... نعم علينا أن نشدد على حماية مصالحنا ونزيدها، لكن ليس معنى هذا أن علينا الاختيار بين المصالح والمبادئ".

ويمكن القول أن إدارة الرئيس (بوش الابن) مع آلتها العسكرية تدور ومنذ زمن في فلك هذه التقارير والوثائق التي يعدها أفراد صقور الحرب في إدارته، وقد كشف البروفيسور (جون لويس غاديس John Lowis Gaddis) أستاذ التاريخ العسكري في جامعة (ييل Yale) الأمريكية في عدد (Foreign Policy) الصادر في تشرين الأول (2002)، أنه: "وعلى عكس الظاهر، بات الرئيس بوش يمتلك إستراتيجية هي كناية عن خطة تغيير الشرق الأوسط الإسلامي بأكمله، وإحضاره وإلى الأبد إلى العالم الحديث"!!

وشدد (غاديس) على ما يلي:

سيكون العراق الهدف الملائم للضربة الأمريكية المقبلة، لأنَّ أمريكا بذلك ستنجز المهمة التي لم تكتمل في الخليج عام 1991؛ وضع حد لأي دعم يمكن أن يقدم (للإرهابيين) الذين يهددون إسرائيل؛ ثم الحصول على نفط رخيص. (30)

إن احتلال أمريكا للعراق، أو إقامة نظام موالٍ لها في بغداد سيجعلها لاعباً رئيسياً في تحديد أسعار النفط، من خلال تعزيز قدرتها على ممارسة الضغوط على السعودية وغيرها من دول (أوبك)، وهذا بدوره سيساهم بخفض الأسعار، ووصول إمدادات نفطية رخيصة إلى مفاصل الاقتصاد الأمريكي بقطاعاته المختلفة، ممَّا يخفض تكاليف المنتجات والخدمات المقدمة، ويعزز ــ بالتالي ــ القدرة على المنافسة، ولاسيما أن النقص المحتمل في نفط العالم وغازه الطبيعي على وشك أن يصبح حقيقة واقعة، والدول التي تستطيع الوصول إلى النفط وتتحكم به سيكون لديها القدرة أن تستمر وتسود. (31)

لذلك فالعراق مهم بالنسبة لأمريكا الساعية نحو حلم الإمبراطورية، وهذا ما أشار إليه أنتوني سامبسون "Anthony Sampson" المحلل النفطي البارز في صحيفة الأوبزرفر "Observer" البريطانية ومؤلف (الشقيقات السبع) الذي يتحدث عن أكبر شركات نفط عالمية عندما قال: "إن

---

(30) صارم، سمير. (16-17 ديسمبر 2003): النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية. في: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، العرب والعالم اليوم،. اتحاد الكتّاب العرب، دمشق. ص ص 120-144

(31) Barlett, Donald L.; Steele, James B. **(2003-05-19). "The Oily Americans".** Time. **(http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1101030519-450997,00.html**.)

الأمريكيين حريصون على أي موطئ قدم لهم في العراق لأنَّ الاحتياطي الأمريكي يمكن أن ينفد في حدود عشرة أعوام، وتصبح الولايات المتحدة دولة تعتمد بالكامل على النفط المستورد".

وهو يؤكد أنها: "حرب من أجل النفط وإمدادات الطاقة الرخيصة"، والتحكم بأسعار النفط من خلال إبعاد دور منظمة أوبك، وتهميش الدور السعودي، والنفط السعودي الذي سيكون النفط العراقي بديلاً عنه"، وهذا ما أكده روبرت مابرو "Robert Mabro" الرئيس الفخري لمعهد أكسفورد لدراسات لطاقة بقوله: "إن جماعات الضغط الأمريكية سعت باستمرار لتقويض الدور السعودي في سوق النفط، والدفع باتجاه الاستيلاء على نفط العراق، ليصبح بديلاً يحطم من خلال الشركات النفطية الأمريكية تحكّم أوبك والعرب بسوق النفط".[32]

إن الرئيس بوش الذي، وكما سبقت الإشارة، قادم من قطاع النفط، يعتقد أنه سيحقق حلم النجاح في السيطرة على نفط العراق، لكنه ــ والقول هنا لصحيفة (لوموند Le Monde) الفرنسية ــ وضع للحرب سيناريو واحداً، هو سيناريو إسقاط صدام حسين ونظامه، وتخفيض سعر برميل النفط إلى عشرة دولارات... لكن ماذا لو اشتعل الشرق الأوسط، وحلَّق سعر برميل النفط إلى 140 دولاراً؟!

لو كان الأمر يتعلق فقط بقلب نظام الحكم العراقي، فإن البيت الأبيض سيبدو أقل تشدداً، ولكن، ومن أجل الاستيلاء على ثرواته النفطية، فإن غزو العراق وقلب نظام الحكم فيه أمر يستحق المجازفة. وفي كل الأحوال المجازفة صفة من صفات العاملين في قطاع النفط المعتادين على الربح والخسارة، وتذوق طعم المجازفة.

إن الصراع الذي تقوده أمريكا الآن، والذي تهدف من خلاله إلى بسط سيطرتها على العالم هو كما وصفه المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكيّة "الحرب العالمية الرابعة"، وقد كانت الحرب الباردة التي انتصرت فيها أمريكا من وجهة النظر الأمريكية تعتبر الحرب العالمية الثالثة،[33] وهذا ما أكده أيضاً البروفيسور والكاتب الأمريكي "إليوت كوهين Eliot Cohen" عندما قال "أمريكا الآن تخوض الحرب العالمية الرابعة" والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل ستنتصر أمريكا في هذه الحرب؟ [34]

اذاً فالولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من القوى الدولية والإقليمية لم تعمد في شنها الحرب على العراق واحتلاله وإسقاط النظام القائم فيه عام 2003 من أجل تحقيق أهداف آنية مرحلية تحت

---

(32) Oxford institute for Energy Studies: http://www.oxfordenergy.org/

(33) صارم، سمير. (16-17 ديسمبر 2003): النفط العربي في الاستراتيجية الأمريكية. في: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، العرب والعالم اليوم،. اتحاد الكتّاب العرب، دمشق. ص ص 120-144

(34) **Cohen, Eliot A. (November 20, 2001)**: World War IV: Let's call this conflict what it is. Wall Street Journal, opinion page,

غطاء ما أسمته امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل التي ثبت بطلانها بل هي استمرار لسياسة خارجية أميركية تمتد إلى نحو نصف قرن، وهي إستراتيجية إمبريالية كبرى كما وصفها المفكر الأمريكي الشهير نعوم تشومسكي في كتابه {الهيمنة أم البقاء، السعي الأمريكي للسيطرة على العالم} تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى الإبقاء على هيمنتها العالمية باستخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها، التي تؤمن لها ضمان مصالحها من النفط العربي الخليجي، على وفق الكميات والأسعار التي تناسبها لما يمثله النفط من حاجة ضرورية ماسة للصناعة الأمريكية ومصدر مهم لرؤوس الأموال الخاصة ووسيلة جاهزة للتحكم بهذا الشريان الحيوي للضغط الأمريكي على الدول الصناعية الكبرى في أوربا الغربية واليابان، فضلاً عن تدمير القدرة العسكرية العراقية وبناه الإرتكازية من أجل ضمان أمن إسرائيل واستمرار بقائها بوصفها حليفاً استراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية التي لا يمكن التفريط بها وبما يضمن تحقيق تفوقها المطلق على الأقطار العربية ولا سيما في الجانب العسكري.

وعلى الرغم من الانتصار السريع الذي حققته الولايات المتحدة الأمريكية في غزوها للعراق (19 مارس ــ 9 أبريل 2003) إلا أنه أوقع الولايات المتحدة الأمريكية في ورطة حقيقية لا تعرف كيف تخرج منها ولا سيما بعد أن بطلت مزاعم الإدارة الأمريكية بعدم امتلاك العراق لأسلحة التدمير الشامل [35] التي أطلق عليها الخبير الأمريكي "جون برادوس John Prados" المتخصص في شؤون الأمن القومي اسم "أسلحة التضليل الشامل".

لقد كثرت في الآونة الأخيرة العديد من الكتب والبحوث والدراسات التي تناولت غزو العراق واحتلاله والتي أجمعت على الخطأ الاستراتيجي الفادح الذي أوقعت فيها الإدارة الأمريكية نفسها في هذه الحرب التي يقول فيها وليم بولك "William Polk" مؤسس مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة شيكاغو "دفعنا على عجل إلى الحرب في العراق بفعل التأكيد بأن العراق الصغير الفقير كان على وشك مهاجمة أميركا العظمى، والآن فإننا نتعثر في مواجهة ما يزعم أنه مجرد فئة مهترئة من المتشددين البعثيين". [36]

ويؤكد الرأي نفسه انتوني كوردسمان " Antony Cordesman" الخبير الاستراتيجي في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن في تقريره الذي قدمه إلى الكونغرس الأمريكي الذي يحتوي على نقاط عدة أهمها:

---

(35) السبعاوي، عوني. عبد الرحمن. (يونيو، **2006**): "أميركا والحرب في العراق الخطأ الاستراتيجي". مجلة الفكر السياسي، **اتحاد الكتاب العرب، دمشق. العدد 26 ، ص ص 94 – 99**

(36) Polk, William R. (January 17, 2005): A Time for Leaving: American security and Iraqi stability depend on a prompt handover, The American Conservative, Cover Page. http://www.amconmag.com/article/2005/jan/17/00007/

1ــ لقد خاضت الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على أساس معلومات مخابراتية مغلوطة ومبررات لم تستطع الدفاع عنها أمام العالم أو أمام العراقيين.

2ــ إغفال الولايات المتحدة الأمريكية التحذيرات من جهات مختلفة بأنها لن تستقبل استقبال محررين يخوضون حرباً عادلة وإنما سيستقبلها شعب ذو حس قومي عال ومنقسم ولكنه لا يريد أجانب ومحتلين أن يقرروا مصيره.

3ــ خططت الولايات المتحدة الأمريكية لحرب تستهدف إزاحة الرئيس صدام حسين عن السلطة دون أي خطة ذات معنى لعمليات تهدف إلى تحقيق الاستقرار وإلى إعادة بناء دولة فيما بعد.

4ــ لم تعد القوات المسلحة الأمريكية لمهمات عسكرية ــ مدنية للتصدي للإرهاب والمقاومة أو للعب دور المحتل في أمة لها ديانة ولغة وثقافة مغايرة... ونتيجة لهذا أجبرت القوات الأميركية على أن تتكيف ببطء تحت الضغط في مواجهة عدو داخلي آخذ بالنمو.

5ــ اختارت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية ذات أهداف غير واقعية ومن غير الممكن تحقيقها فلقد خططت لحرب أرادت أن تخوضها وليس لسلام يجب أن يعقبها.

إن شعار محاربة الإرهاب الدولي الذي اتخذته الإدارة الأمريكية لتبرير استمرار بقاء قواتها في العراق قد عجزت عن تحقيق هذا الهدف فكما يقول المحلل الاستراتيجي باسكال بونيفاس " Pascal Boniface" إنه مع مرور الوقت وتنامي شوكة المقاومة العراقية وشيوع الفوضى والانفلات الأمني تحول العراق للمفارقة إلى الملاذ المفضل للعناصر الإرهابية إذ لم يعد تهديدها مقتصراً على الداخل العراقي فحسب بل امتد تأثيرها إلى الدول المجاورة في السعودية والأردن ومصر وإلى أوروبا في لندن ومدريد، [37] وحسب وصف المعلقة الأمريكية مورين دود "Maureen Dowd" إذ تقول: "فريق بوش خلق الوحش ذاته الذي استحضر روحه في السابق لحمل الأمريكيين على دعم حربه في العراق" [38] وهذا ما استنتجته دراسة في جامعة هارفارد مؤكدة (أن الولايات المتحدة الأمريكية خلقت الوضع ذاته الذي وصفته إدارة بوش بأنه مرتع للإرهابيين – دولة غير قادرة على السيطرة على حدودها أو تزويد مواطنيها بحاجاتهم الأساسية).

وفي السياق ذاته صدر عن مؤسسة راند (RAND) الأعلى صوتاً بين مراكز الأبحاث العسكرية الأمريكية وأكثرها تعاقداً مع البنتاغون عدداً من لأبحاث لا يمكن حصره ومتابعته تتناول مشكلات توطيد القانون والنظام بعد الحرب، وهي في الحقيقة تتناول بالتحليل الانتقادات التي كشفت أن الولايات المتحدة الأمريكية استعدت لغزو العراق بخطة غزو ولم تستعد استعداداً حقيقياً وتخطيطياً

---

(37) Boniface, Pascal. (Summer 2003): "What Justifies Regime Change?". The Washington Quarterly, **26:3** p.p. 61 – 71.

(38) Dowd, Maureen. (August 20, 2003): Magnet for Evil. The New York Times.

لأي شيء بعد ذلك لا لحرب مقاومة ولا لعملية إقرار للنظام والقانون ولا لعملية إعادة إعمار حقيقية.

ويذهب الخبير الدولي فيلدمان "Feldman" إلى القول بصراحة أخلاقية أن حرب العراق لابد أن تحسب بين أكثر الأخطاء الفاضحة والأكثر احتواء على التناقض الذاتي بين أخطاء السياسة الخارجية الأمريكية على مدى جيل على الأقل.

إن الفكرة القائلة التي روجت لها الإدارة الأمريكية بأن العراق سيظهر فجأة بوصفه إنجاز يحول الشرق الأوسط نحو الأفضل من خلال جعل العراق نموذجاً ديمقراطياً يحتذى به عربياً وإقليمياً لم يكن سوى مجرد وهم. لقد مُنّي المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط بفشل ذريع كما يقول المحلل الاستراتيجي باسكال بونيفاس، [39] ولم يفعل أكثر من البرهنة على مدى انفصال (المحافظين الجدد) في الولايات المتحدة الأمريكية عن الواقع كما جاء على لسان الخبير الأمريكي انتوني كوردسمان[40] فلقد أحلّ الاحتلال الأمريكي محل دولة العراق القوية في عهد صدام حسين الى دولة ضعيفة مستهدفة من قِبل المنظمات الإرهابية. ووفق قول الخبير الدولي فيلدمان، فالعراق حسب الوصف المأساوي الوجيز "قد أصبح بلداً مشتتاً، بنيته التحتية سحقت تحت ضربات ما سُمّي بالصدمة والفزع أثناء عملية الغزو الأمريكي". [41]

ولعل أبرز ما صدر عن المستشار الأمني السابق زبينغو بريجنسكي هو دعوته الرئيس الأمريكي بوش إلى سحب القوات الأمريكية في العراق ووضعه خطة لعملية الانسحاب تلك واصفاً تخبط سياسة الإدارة الأمريكية في العراق في مقاله بعنوان "نصر بوش استعمار"، "كلام وزير الدفاع جنون". ولعل المقالة الأكثر أهمية ضد سياسة الإدارة الأمريكية في العراق هي التي نشرها الباحث الاستراتيجي ويليام بوكلي "William Buckly" في مجلة المحافظين الجدد National Review قال فيها: "ليس من شك في أن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية فشلت في العراق، وعلى أصحاب المشروع الاعتراف بفشلهم وإذا كان معسكر الحرب يرفض الاعتراف بالهزيمة فإنه بذلك سيقود البلاد إلى أزمة كبيرة، فعندما ينهار المشروع في الخارج لا يستطيع المركز الصمود أو الاستمرار في المعاندة..." [42]

---

(39) مرجع سابق

(40) المرجع سابق

(41) Feldman, Noah. (2004): **What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building**, 1 edition. Princeton University Press, USA.

(42) Buckley, William F. Jr. (February 24, 2006): It Didn't Work. The National review, Universal Press Syndicate. **1451**
http://www.nationalreview.com/buckley/buckley200602241451.asp

5.4 إدارة بوش والعلاقة مع لوبي النفط وأسواقه:

ولو تابعنا تطورات إنتاج وسوق النفط العالمية لوجدنا انه لعل أكبر تغيير طرأ على سوق النفط العالمية خلال العامين 2004 و2005 على الأقل هو دخول مستهلكين كبار جدد إلى السوق الأمر الذي يزيد حدة التنافس من أجل الفوز بالكميات المعروضة، فعلى مدى نحو قرن من الزمن ظلت الولايات المتحدة واليابان وأوروبا الغربية على رأس قائمة مستهلكي النفط في العالم. ولكن مطلع الألفية الثالثة شهد دخول مستهلكين جدد من الوزن الثقيل وبخاصة الصين والهند. فالدولتان تستوردان كميات متزايدة من النفط لتشغيل المصانع التي تتزايد أعدادها بصورة هائلة وكذلك السيارات التي تغزو شوارع البلدين مع استمرار نمو الاقتصاد وارتفاع مستوى المعيشة. وهذا يعني أن الضغط على إمدادات النفط في الأسواق العالمية سيزداد. كما أن الأسعار المرتفعة أصلا للنفط خلال العامين المذكورين استمرت في الارتفاع ولم تتراجع كما حدث عندما شهدت الأسعار طفرة في السبعينيات لكنها تراجعت في بداية الثمانينيات. ورغم أن الدول المنتجة للنفط وبخاصة دول الشرق الأوسط تعلن من وقت إلى آخر استعدادها لزيادة الإنتاج لمواجهة الزيادة في الطلب فإنها لا تبدي القدر نفسه من الحماس لزيادة طاقتها الإنتاجية الحقيقية الأمر الذي يجعل تعهداتها بزيادة الإنتاج خال من أي معنى.

إذن يمكن القول إن الغموض ما زال يسيطر على مستقبل صناعة النفط العالمية في ظل استمرار انقسام القائمين على هذه الصناعة في رؤيتهم للمستقبل. ويقول ريكس تيليرسون "Rex Tillerson" رئيس شركة إكسون موبيل أكبر شركات النفط في العالم إنه لا يوجد أزمة في إمدادات النفط العالمية. وأن النفط والغاز الطبيعي سيظلان المصدر الأول للطاقة في العالم خلال النصف الأول من القرن الحادي والعشرين على الأقل. وكانت إكسون موبيل قد أجرت دراسة مؤخرا عن صناعة النفط توصلت إلى النتيجة نفسها. فقد أظهرت الدراسة أن النفط سيظل المصدر المتاح والمحتمل للطاقة على الأقل حتى عام 2030 وهي الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة.

ويقول بول روبرت (Paul Robert) مؤلف كتاب نهاية النفط إن المشكلة الحقيقية تكمن في نظرة صناع القرار بواشنطن إلى أزمة إمدادات النفط باعتبارها مشكلة سياسية. ويضيف إنهم يتصورون أنه لو تم السماح لشركات النفط بالتنقيب عن هذه السلعة الإستراتيجية في المحمية الطبيعية بولاية آلاسكا الأمريكية أو إذا سمح للشركات الأمريكية بالتنقيب عن النفط واستخراجه من الحقول العراقية فسوف تحل المشكلة.[43]

(43) Roberts, Paul. (2005): **The End of Oil: On the Edge of a Perilous New World**, 1st edition. Bloomsbury, London.

ولكن روبرت يقول إن الارتفاع الحالي في أسعار البنزين والنفط الخام يشير إلى نقطة أخرى وهي أن هناك ازدياد في الطلب العالمي على النفط وأنه قد يتجاوز قريبا المعروض من هذه السلعة. وإذا استمرت الزيادة في الطلب فلا احد يعرف ما إذا كان مصدرو النفط وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط المضطربة يستطيعون أو يريدون حتى تلبية هذه الزيادة في الطلب. [44]

وكما قال د. ثائر دوري[45]: "ما إن أعلنت شركة (اكسون موبيل) عن تحقيق أرباح اقتربت من 10 مليارات دولار فقط في الربع الثالث من العام 2005 حتى قامت الدنيا ولم تقعد. فقد اتُهمت شركات النفط بأنها استغلت نقص الإمدادات الناجم عن إعصار كاترينا وريتا لترفع الأسعار وتحقق هذه الأرباح. كما سُلطت الأضواء على الأرباح الضخمة لهذا القطاع الاقتصادي، فقد حققت ثلاث شركات، وهي (أكسون موبيل)، شركة النفط البريطانية (B.P)، وشركة (شل)، أرباحاً قدرها 32.8 مليار دولار في الربع الثالث فقط. وكانت شركة (أكسون موبيل) وحدها قد حققت أرباحاً بـــ 25 مليار دولار في التسعة أشهر الأولى من العام 2005.

لكن هذه الشركات قدمت مقارنات لأرباحها مع شركات تربح أكثر منها بكثير وتتحكم بالأسعار ولا أحد يلتفت لها، أو يتكلم عنها. وقام معهد النفط الأمريكي، الذي يعتبر لوبي هذه الصناعة في واشنطن، بشن حملة معاكسة أوضح فيها أن هذه الأرباح منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بأرباح الصناعات الأخرى، ويتابع لوبي شركات النفط: "...وبمقارنة سريعة، يظهر أن ما حققته صناعة النفط يمثل ثلث ما حققته البنوك وشركات صناعة الأدوية، ونصف ما حققته شركات صناعة الشرائح الإلكترونية".[46]

وفي مقابلة قام بها السيد محمد بيشكر مع عدد من الباحثين والخبراء الاقتصاديين والنفطيين منهم (الدكتور علي حيدر باحث وخبير اقتصادي والدكتور وليد خدوري خبير نفطي من بيروت) في برنامجه الإمبراطورية السادسة والذي تم بثه بتاريخ 29 نوفمبر 2005 ناقش السيد بيشكر وضيوفه موضوع الاستراتيجية النفطية الأمريكية

وأشار الدكتور علي حيدر الى حجم النفط في التجارة العالمية سنوياً حيث يبلغ تريليوني دولار تقريباً سنوياً، إذن هذا يشكل اكبر مورداً اقتصادي لمادة في العالم، في الولايات المتحدة مثلاً الطاقة

---

(44) السنوسي، عايدة. (13 يونيو 2006): "وسائل إعلامية عالمية تطرح السؤال هل اقترب عصر النفط من النهاية". مجلة الجزيرة، العدد: **177**، ص 9.

(45) د. ثائر دوري كاتب ومحلل سياسي

(46) دوري، ثائر. (19 ديسمبر 2005): "في العالم المعاصر الصحة تعني المرض شركات النفط والدواء تتحكم بمصير البشرية". مجلة المحرر. **237**
http://www.al-moharer.net/moh237/th_douri237.htm

الكهربائية هي اكبر من مصادر الخليوي أو غيره بالنسبة للعائدات. أمريكا دولة منتجة ومستهلكة للنفط. بالنسبة للدول المنتجة للنفط طبعاً المملكة العربية السعودية بالمرتبة الأولى وروسيا ثانياً وامريكا ثالثاً هذا بالنسبة لكل العالم. من المجموع العالمي تنتج العربية السعودية "12.7"، روسيا "11.7" من المجموع العالمي والولايات المتحدة "7.8" من المجموع العالمي هذه هي أخر الإحصاءات لعام "2004". إذن السعودية هي المنتج والمصدر الأول للنفط في العالم وروسيا ثانياً وأمريكا المستورد الأول للنفط في العالم ثم تأتي اليابان ثم كوريا وهكذا... أمريكا تنتج "37%" مما تستهلكه أي الثلث من أراضيها والثلثين الباقيين يأتي من خارج أراضيها إذن من مصلحة أمريكا ان يبقى سعر النفط منخفضاً بسبب استيرادها الهائل من هذه المادة أما بالنسبة للاحتياطي فهو يكفي لمدة 11.3 سنة تقريباً وهذا يعتمد على تثبيت الإنتاج والاستهلاك في الولايات المتحدة اما الشرق الأوسط فالرقم يرتفع إلى "63" سنة.

وبالنسبة لعناصر الإستراتيجية النفطية الأمريكية؟ يرى السيد الدكتور خدوري ان سياسة الولايات المتحدة ومنذ عقود اعتمدت على تأمين الإمدادات النفطية ومنع أي دولة تقف بوجه هذه الإمدادات هذا أولاً، ثانياً صحيح أن استهلاك أمريكا للنفط عشرين مليون برميل يومياً تستورد أكثر من نصفها ولكن هذا النفط المستورد لا يأتي من منطقة واحدة حيث أن 15% من الاستيراد يأتي من الشرق الأوسط و15% من كندا و15% من المكسيك وفنزويلا بالتساوي و40% المتبقية تأتي من حوالي 25 دولة أخرى مصدرة للنفط. ثالثاً الاستكشاف وتطور التقنية في الاستخراج حيث وصلت إلى 50% من الحقل بعد أن كانت النسبة تصل إلى 10% قبل ذلك.

وبخصوص الإستراتيجية التي تتبعها أمريكا لسد النقص الداخلي من النفط فان الدكتور خدوري لا يؤيد الكلام القائل بان العالم مقبل على نضوب النفط، هناك ما بين "100–120" مليار دولار تستثمر لاستكشاف النفط والتنقيب وهناك مليون ونصف برميل إضافي جديد ينزل الى الأسواق. أما الإستراتيجية الأمريكية فهي تعتمد على عدة أمور أولاً السياسية مثلاً منطقة الخليج توجد فيها الأساطيل الأمريكية ولا يتوقف العنف، لكن ليس من مصلحتنا نحن الشرق الأوسط ان نوقف إمداداتنا للنفط لان هناك بدائل للنفط ستأخذ محله، المنتج دائماً يبحث عن راحة المستهلك ليصرف إنتاجه ويبيعه فالانسيابية مهمة والتقنية كذلك حيث أن التقنية تستطيع الوصول إلى الطبقات السفلى لحقول النفط حيث يبلغ بعضها ست طبقات تحت الأرض، في السنوات الأخيرة اغلب النفط أصبح من النوع الثقيل وهذا غير مناسب مع قوانين البيئة في العالم، وهذه هي أولويات الولايات المتحدة. أما عن الإستراتيجية النفطية الأمريكية قبل وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي وكيف استخدمت الولايات المتحدة عامل النفط في ترويج سياسات معينة خاصة على المستوى الخارجي فان الدكتور علي

حيدر – باحث وخبير اقتصادي – يرى بان أمريكا في البداية وضعت جسر تفاهمي بينها وبين العربية السعودية حول خفض الأسعار بين "واشنطن ــ الرياض" وطبعاً بنفع كلا الطرفين.[47]

ثم جاءت الحرب بين "ايران والعراق" والتي ساهمت بارتفاع أسعار النفط بشكل كبير، أما من حيث الثورة الايرانية فقد شكلت مرحلة بداية ارتفاع أسعار النفط في العالم، فالثورة هناك خفضت الإنتاج الإيراني. ومن ثمّ لم تجد أمريكا حلاً لضبط قوة ايران في المنطقة سوى الحرب مع العراق وقد ساهم هذا نوعاً ما في تخفيض الأسعار. وأخيراً القيام بإبعاد القوى العظمى عن المنطقة كروسيا والصين والهند والاتحاد الأوروبي.

أما بخصوص المدى الذي ساهمت به حاجة أمريكا لنفط الشرق الأوسط في رسم السياسة الخارجية لا سيما الحرب على أفغانستان والعراق فيرى الدكتور خدوري ان كل ما تستورده أمريكا من النفط من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يزيد على المليونين وقرابة النصف مليون برميل يومياً (مليون ونصف من السعودية، نصف مليون من العراق، ومئتي ألف برميل من الكويت، ومئة ألف برميل من ليبيا)، فقطع التصدير لأمريكا سيؤدي إلى قطعه عن دول أخرى ويعني هذا ارتفاع الأسعار. محمد السطوحي الكاتب والمحلل السياسي يرى أن النفط في أمريكا التي تستهلك ربع إنتاج النفط العالمي ينظر له على انه قضية امن قومي وليست قضية اقتصادية، وهناك تركيز على منطقة الشرق الأوسط والخليج التي تتمتع بعلاقات تقليدية مع الولايات المتحدة. أما بالنسبة لقزاخستان وأذربيجان وبحر قزوين فإنها سيكون لها دور في الإنتاج العالمي مستقبلاً وهذا الأمر أصبح شبه مستحيل لان محدودية إنتاجها ستصل إلى أربعة ملايين برميل يومياً وهذا يقل عن واحد بالعشرة من إنتاج أوبك وبالتالي الولايات المتحدة الأمريكية تعلم قيمة إنتاج الخليج وبناءً عليه غيرت المعادلة السياسية؛ لقد كانت تخوض صراعاً مع "العراق وإيران وليبيا" وخلال الفترة القليلة الماضية نجحت في تغيير الوضع في العراق مع وجود أمريكي كبير ومسيطر تقريباً على مصادر النفط بالكامل وفيما بعد تغيّرت العلاقات مع ليبيا. وإذا ما تحسنت الأوضاع في العراق من المتوقع ان تستغني أمريكا عن النفط الإيراني.

ان المحافظين الجدد لهم تأثير بشكل أو بأخر على السياسات النفطية والخارجية، الخوف اليوم من حدوث عمل إرهابي يمنع تصدير النفط من الخليج لأمريكا ماذا سيكون انعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية؟ سيسبب طبعاً كارثة لأمريكا وهذا هو قلق الإدارات الأمريكية المختلفة جمهوريين أو

---

(47) بيشكر، محمد. برنامج الإمبراطورية السادسة (تاريخ بث البرنامج الثلاثاء 29-11-2005): موضوع الحلقة: الاستراتيجية النفطية الأمريكية. الضيوف: (علي حيدر ووليد خدوري). موقع العالم الإخباري

ديمقراطيين.

وكما يرى الدكتور علي حيدر فبمجرد أن تنسحب دولة من السوق النفطي سيسبب ذلك ارتفاعاً في سعر النفط مما سيسبب ضرراً باهظاً لأمريكا. لقد أصبحت اليوم روسيا اكبر مصدر للغاز في العالم ومد أنابيب تصدير الغاز الروسي الضخم من مصلحتها أن تمر بمناطق معينة بشكل تكون فيه السيطرة الإستراتيجية على الغاز لروسيا علمت أمريكا بذلك وتحركت مع دول كثيرة كان المفروض ان يمر بها هذه الأنابيب وغيرت مجرى مرور أنابيب الغاز الروسية بالاتفاق مع هذه الدول. أما بالنسبة لمسألة بحر قزوين فإنتاجها محدود ولكن أمريكا تريد زيادة الإنتاج هناك ليصل عام "2010" الى أربعة ملايين برميل في اليوم وعام "2020" إلى ستة ملايين برميل يومياً لان الطلب في ازدياد وأمريكا هي المستهلك الأول وبعدها الصين حيث أن الصين ستوازي الولايات المتحدة في استهلاك النفط عام "2010". لماذا حددنا هذين العامين "2010 و2020" لان الدراسات تقول انه بعد 2020 سيرتفع النفط إلى أعلى مستوياته بسبب احتمال نضوبه في العالم وقد ينضب بشكل كامل عام "2100".

وبالنسبة لنفط العراق يخبرنا الكاتب والمحلل السياسي السيد محمد السطوحي بأنه خلال السنوات الأخيرة وبسبب المقاطعة أصبحت حقول النفط العراقية الجائزة الكبرى التي لا يحلم بها احد من غزارة النفط فيها ولذلك فمخزونها ولد أطماعاً لدى أمريكا. العنف والإرهاب حدّ بشكل كبير الطموحات الأمريكية في استغلال نفط العراق على الأقل في الفترة القريبة القادمة. أما بالنسبة للصين التي تستهلك "8%" من الإنتاج النفطي العالمي وهذا سيزيد من عدد السيارات المستعملة لديهم التي ستصل إلى أكثر من "130" مليون سيارة خلال الخمس سنوات القادمة. كيف سيوزع النفط في العالم مع تزايد الطلب من دون استخدام العنف؟ ذلك هو التحدي الأكبر لأمريكا المتمثل في زيادة القوى والشركات المنافسة للحصول على النفط العراقي.

وحول مقولة ان أمريكا تحاول من خلال سيطرتها على المنطقة ان تحد تحرك الصين وأوروبا واليابان في المنطقة أي التحكم بنفط الشرق الأوسط مما يجعل هذه الدول محتاجة لأمريكا يقول الدكتور علي حيدر انه إذا كانت أمريكا لا تسيطر على النفط في المنطقة فيجب أن تخفض السعر، أما إذا كانت مسيطرة عليه فترفعه لأنه من مصلحتها أضعاف القوى السياسية المتبقية في العالم عن طريق رفع سعر النفط واستنزاف تلك الدول. أوبك كمنتج وأمريكا كسياسي مسيطر دائماً في حالة صراع. الدول الغنية من مصلحتها خفض سعر النفط حتى لا تنفق طاقات في البحث عن نفط أو

طاقات بديلة. الاستهلاك الأمريكي يختلف عنه في اليابان الذي لا يزيد استهلاكها عن نصف الاستهلاك الأمريكي. وهذا يشرح الحاجة الأمريكية الملحة للطاقة.[48]

الكاتب والباحث السيد إسماعيل الملحم في مقالة له بعنوان "على.. رقعة الشطرنج الأمريكية"[49] ونشرتها مجلة الفكر السياسي التي تصدر عن اتحاد الكتاب العرب في دمشق يرى أنه وبعد أن فرضت التطورات العالمية الولايات المتحدة الأمريكية القوة الأولى في العالم أو الدولة فوق العظمى، يمكن تلمس إدارتها للعالم من خلال نظام أمني يشمل العالم وبالأخص في (أوراسيا) بهدف الاستقرار الأمريكي الداخلي مع تنامي نشاطاتها للإمساك بسياسات العالم من ناحية أخرى.

وهذه الاستراتيجية المتكاملة والشاملة التي تختص بأوراسيا أبرزها كتاب "رقعة الشطرنج الضخمة" لمؤلفه (Zbigniew Brzezinski) ــ مساعد الرئيس الأمريكي للأمن القومي والمستشار أيضاً في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ــ وقد نشر أحد فصول هذا الكتاب في مجلة (Foreign Affairs) ونشرت ترجمة لهذا الفصل إلى العربية في مجلة الثقافة العالمية.

ويصف بريجنسكي مادة النظام الأمني الأوراسي بأنه المبادرة المعمارية الكبرى للقرن الحادي والعشرين. ويضيف أن هذا النظام سيخفف مستقبلاً من الأعباء التي ستضطلع بها أمريكا في الوقت الحالي وسيكون نجاحه ميراثاً يتلاءم مع الدور الأمريكي باعتبار أمريكا القوة العظمى الأولى والوحيدة في العالم.

وجاء في الفصل المذكور أن جنوب أوراسيا المتقلب يستدعي تشجيع انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ومعاملتها كدولة أوربية وإلا ستتجه أكثر إلى العالم الإسلامي. ويجب أخذ إحساس تركيا بالشراكة الإستراتيجية مع أمريكا فيما يتعلق بحوض قزوين ووسط آسيا بالاعتبار ودعم مصالحها وإشراكها فيما يختص بنقل النفط في المناطق المجاورة. وعلى أمريكا عدم إطالة عدائها مع إيران، فهي دولة قوية يحركها الباعث الديني وهي ليست معادية للغرب بتعصب وسيكون في مصلحة الولايات المتحدة انتهاج سياسة توافقية معها.

---

(48) بيشكر، محمد. برنامج الإمبراطورية السادسة (تاريخ بث البرنامج الثلاثاء 29-11-2005): موضوع الحلقة: الاستراتيجية النفطية الأمريكية. الضيوف: (علي حيدر ووليد خدوري). موقع العالم الإخباري

(49) الملحم، إسماعيل. (يونيو، 2006): على... رقعة الشطرنج الأمريكية. مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق. العدد **26**، ص ص 57 – 75.

وفي سياسة الاحتواء هذه يرى أن تشجع أمريكا انضمام جمهوريات البلطيق الثلاث[50] إلى حلف الناتو والعمل على انضمام كل من رومانيا وبلغاريا مع الجمهوريات الثلاث إلى عضوية الاتحاد الأوربي وكذلك أوكرانيا. فبحسب بريجنسكي أن أوروبا الأكثر اتساعاً والناتو أكثر أعضاء إنما يخدم المصالح السياسية للولايات المتحدة؛ أما أوروبا أكثر اتحاداً فيجب أن يظل رهن الإرادة الأمريكية أي باختصار "أوروبا قوية بقيادة أمريكية".

وتنطلق هذه الإستراتيجية ابتداء من مبادئ يبرزها بريجنسكي كما يلي: (1) أية دولة تصبح ذات سطوة في أوراسيا قد تسيطر بطريقة آلية على الشرق الأوسط وأفريقيا؛ (2) لقد أصبحت أمريكا دولة لا يستغنى عنها في العالم، وسوف يجري اختبار ريادتها في المستقبل القريب؛ (3) أوروبا الأكثر اتساعاً سيؤدي إلى اتساع النفوذ الأمريكي، في الوقت نفسه دون خلق أوروبا ذات القدر الكبير من الاندماج السياسي الذي يمكنها من تحدي الولايات المتحدة؛ والناتو الأكثر أعضاء يخدم المصالح الأمريكية. ولا تعمد أمريكا إلا إلى سياسة احتواء بخصوص روسيا – "أوربا قوية بقيادة أمريكية"؛ (4) قد تعزز المشاورات المستمرة مع أنقرة فيما يتعلق بحوض قزوين إحساس تركيا بالشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ (5) ليس من مصلحة أمريكا إطالة أمد العداء مع إيران. فهذه يحركها الباعث الديني وليس المعاداة للغرب ، فمن مصلحة الولايات المتحدة التوصل إلى توافق معها، كما ذكرت آنفاً؛ (6) بخصوص الهند من مصلحة أمريكا الدعوة إلى مزيد من العلاقات الثنائية بين دوائر الدفاع في الدولتين؛ (7) أما بخصوص الصين والولايات المتحدة الأمريكية فهما بحاجة إلى بعضهما البعض في أوراسيا للحد من قوة روسية من جهة والهند من جهة أخرى؛ و(8) أما اليابان فليس لها دور سياسي تقوم به في آسيا.

6.4 أمريكا والعراق منذ 2001:

ووقوع أحداث سبتمبر سرّعت التحرك الأمريكي وأعطت المسوّغات الكافية للتحرك الأمريكي الاستعماري في أفغانستان والعراق كما شجعت العدوان الإسرائيلي الصهيوني على فلسطين.

---

(50) دول البلطيق اسم يطلق في الغالب على ثلاث دول في أوروبا الشمالية وهي إستونيا (أصغرها) ولاتفيا ولتوانيا (أكبر دولة من دول البلطيق). سابقاً كانت فنلندا تحسب بأنها الدولة الرابعة من دول البلطيق إلا أنه مع مرور الوقت استبعدت منهم. وتقع دول البلطيق على سواحل بحر البلطيق الذي هو جزء من بحر الشمال فالتسمية تأتي استناداً إلى موقعها على ذلك البحر وهو بحر البلطيق

فأمريكا بعد 11 أيلول صارت قوة تخويف عالمية. وما حدث في العراق كان تعبيراً عن هدف الإستراتيجية الأمريكية المتمثلة بـــ "الحرب الاستباقية"، وفي تصريح لكولن باول "Colen Powell" وزير خارجية الولايات المتحدة في شهر سبتمبر عام 2002: "الولايات المتحدة لا تستبعد شن هجوم عسكري على العراق حتى لو سمحت بغداد بعودة المفتشين الدوليين، وحتى لو التزمت بقرارات الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة".
وفي فبراير عام 2003 يقول البليونير رجل الإعلام والسياسة ربرت مردوخ "Rupert Murdoch" بخصوص الحرب على العراق:

"الشيء الأعظم الذي تحققه الحرب على العراق للاقتصاد العالمي: هو أن ينخفض سعر برميل النفط إلى عشرين دولاراً. وسيكون هذا أكبر من أي خفض للضرائب تقرره الولايات المتحدة الأمريكية".[51] ومردوخ هذا هو الإمبراطور الإعلامي، كما تصفه أجهزة الإعلام، والذي يصفه أحد كبار المالكين الفرنسيين بأنه صاحب الأسلوب الإمبريالي الوحشي يملك الذي حصصاً وأسهماً في معظم الدول الغربية وخارجها.

وكان وزير الدفاع الأمريكي واضحاً جداً، في هذا الصدد، حين أقرّ بأن قيام أمريكا بغزو العراق لم يكن بناء على معطيات استخبارية جديدة بشأن أسلحة الدمار الشامل، وإنما كان بناء على إعادة النظر في الموضوع من منظور الحادي عشر من أيلول 2001.
أن الولايات المتحدة بغزوها واحتلالها للعراق قد أطلقت إشارة تصميمها على استخدام القوة العسكرية للسيطرة على عرض النفط في العالم في محاولاتها احتكار المنافع الاقتصادية والإستراتيجية، بعيداً عن اعتبارات السيادة المعمول بها دولياً وحقوق الملكية والقانون الدولي. جيل جديد من القواعد العسكرية "lily pad"، تم تصميمها وتوطينها على نحو استراتيجي، لتلعب دوراً متكاملاً في هذا المشروع الضخم. وتقوم الولايات المتحدة ببناء قواعد كبيرة من هذا الطراز في العراق، صُنِّفت باعتبارها قواعد للعمليات الطارئة، وتضم تسهيلات شاملة لقوة الطيران الحربي، علاوة على بناء عدد من القواعد أصغر حجماً، سميت بالقواعد الثابتة. ولكن ما هو الجديد في هذه القواعد؟ هناك حالياً حوالي تسعمائة قاعدة عسكرية للولايات المتحدة منتشرة في دول أخرى على نطاق العالم، وأغلبها قائمة منذ عقود عديدة. الاختلاف الأول في هذه القواعد الجديدة هي مواقعها. ففي كوسوفو مثلاً تقع القاعدة العسكرية الأمريكية قرب خطوط أنابيب النفط الجديدة. ويلاحظ أن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) طورت هذه النوعية من القواعد الجديدة، خاصة بالعلاقة مع الشرق الأوسط وبقية المناطق الغنية بالنفط. كما أن أكثر الاختلافات وضوحاً يقبع في

---

[51] Murdoch, Rupert. (February 2003): Interview, The Bulletin Magazine, Australia

تباين علاقة قاطني القاعدة من العسكر الأمريكي بالسكان المحليين المحيطين بالقاعدة. ففي حين هناك شيء من العلاقات المتبادلة في القواعد القديمة، فإن القواعد الجديدة تتميز بغياب هذه العلاقات تماماً.

وكما يظهر من لفظة lily pad التي تعني: "جزيرة" أو "نقطة انطلاق"، فهذه تتواجد على نحو مستقل عمن يحيط بها. قام توماس ركس مراسل واشنطن بوست بزيارة لواحدة من أكبر هذه القواعد في العراق وكتب بخصوص انطباعاته "القاعدة الأكبر في العراق تعطي الانطباع بأنها مدينة صغيرة" (يونيو 2006). ووصف مكان القاعدة في وسط العراق حيث تضم عشرين ألفاً من القوات الأمريكية. ولكن لا يوجد أي عراقي في القاعدة، في حين تتواجد في القاعدة كافة التسهيلات الخدمية من كافيتريا ومطاعم ومحلات بيع. أما العاملون في هذه الخدمات فهم من الهند، بنغلادش، نيبال، وسريلانكا. وأيضا ترد للقاعدة كافة متطلباتها الحياتية من خارج العراق سواء عن طريق الجو أو الشاحنات من تركيا والكويت، ترافقها قوات حماية.

ومع استمرار قصور عرض النفط عن الاستجابة المتزايدة للطلب العالمي، تبقى هذه القواعد العسكرية وما يماثلها محتفظة بأهدافها العسكرية الخاصة، وهي القيام بعمليات عدائية مع تزايد فرص فرض أنظمة سياسية وتجارية تحت مزاعم تحقيق الاستقرار ولكنها في الواقع الحاجة المتزايدة للنفط. لقد صممت هذه القواعد لتبقى مكتفية ذاتياً في سياق تحقيق الأهداف المنوطة بها. فمحدودية قدرة الطائرات العسكرية وطول المسافات عموماً، تعمق أهمية هذه القواعد العسكرية ودورها الحاسم في إطار الاستراتيجية الأمريكية باستخدام القوات العسكرية للسيطرة على النفط في الشرق الأوسط. (52)

طروحات أمريكا للمنطقة بدأت مع قضية "الفراغ" الذي اقترحه الرئيس أيزنهاور لسده بالقواعد التي تطوق الاتحاد السوفياتي، وانتهت مع آخر مشروع للرئيس بوش بالشرق الأوسط الكبير، واعتماد مبدأ تعميم الديمقراطية، والتحرر من العديد من القوانين، والنظم، بما فيها السياسية، والاجتماعية والتربوية. فنرى حالياً دعوات أمريكية لتغيير المناهج التربوية والدينية في عدد من البلاد الإسلامية والعربية بذريعة حث هذه المناهج على الإرهاب وزرع الأفكار الإرهابية في عقول الطلاب، غير أن هذا الفكر بدأ يدخل دورة المراجعة، وخاصة حين أصبح العراق مأزقاً حاداً في التوجه الأمريكي، وهذا التطور لم يأت نتيجة واقع عربي متغير، بل بسياسات أمريكية شعرت أنها خاطئة، ومن هنا برز دور كوندوليزا رايس كأول وزيرة خارجية من جذور أفريقية سوداء، ويبدو أنها من خلال ثقافتها الواسعة، وتحليلاتها للنظرية الماركسية، ومحاربتها للشيوعية رأت أن هذه التحولات

---

(52) Davies, Nicolas, J. S. (3rd July, 2006): What they are dying for: Oil, lily pads and puppets. Aljazeera Magazine, Dubai, UAE (http://www.aljazeera.com/me.asp?service_ID=11487)

التي حاولت أمريكا قيامها في المنطقة إنما هي وفق مضامين شمولية، سواء انتهجت الأيدلوجيا، كطريق، أو القوة العسكرية، والاقتصادية كوسيلتي حرب. أن الدبلوماسية الصحيحة تستلزم المرونة – الاعتدال، والضغط معاً. لقد غدت المنطقة العربية في بؤرة الاهتمام لأنها ميدان الصراع، في النواحي الاقتصادية، والثقافية والسياسية. (53)

يقول الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش "هناك منظومة قيم لا يجوز المساومة بشأنها. فهي القيم التي نجلها وإذا كانت هذه القيم مناسبة لشعبنا، فهي بالضرورة مناسبة للآخرين، فالمسألة ليست أننا نفرضها عليهم. فهي قيم إلهية. وهذه القيم لم تخترعها الولايات المتحدة، فهي قيم الحرية والوجود الإنساني، وحب الأم لصغارها"!! هذا الخطاب يبدو غروراً وعنجهية وعدم فهم للواقع البشري والإنساني! وتجسد تلك العبارات التي قالها الرئيس الأمريكي طبيعة الخطاب الذي تستخدمه القوى التي تدفع نحو الحرب ضد العراق. والتي تؤمن بأن العالم "ليس فقط معقدًا ولكنه مليء بالأشرار"، وبالتالي فهو في حاجة إلى "وضوح أخلاقي" للتعامل معه... من وجهة النظر الأمريكية هذه!!

وقد احتل الدين في الولايات المتحدة منذ اكتشافها ولا يزال له مكانة مميزة بين السكان وكما ذكرت مجلة Newsweek الأمريكية ان معظم الأمريكيين يقولون ان الدين يشكل حياتهم كما يشكل السياسة. وبرغم ذلك عرفت الولايات المتحدة حديثاً تداخلاً واضحاً بين الدين والسياسة في الربع الأخير من القرن العشرين مع ولايات رونالد ريغن وخلفائه وصولاً الى مطلع القرن الحادي والعشرين مع جورج بوش الابن الذي يدعي انه ينصت لصوت الرب. وقد شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر عام 2001 مفصلاً هاماً في الحياة الأمريكية كما في العالم حيث استغلها اليمين الأمريكي المتدين معززاً نزعة بوش والمحافظين الجدد تجاه أهدافهم وسياستهم. وعلى هذا الأساس ربما يرى البعض أن البعد الديني أصبح واضحاً في السياسة الأمريكية تحت تأثير تحالف القوى المسيحية واليهودية في الولايات المتحدة في ظل تحكم المحافظين الجدد بالإدارة الأمريكية في عهد بوش. ولكن يجب ألا ننسى بأن المحرك الأساسي هو الاقتصاد، رغم وجود ادعاءات أو مبررات أخرى! والعبارة التي قالها الرئيس الأمريكي تجسد أيضا نقطة التماس بين تيارين، تيار المحافظين الجدد وتيار اليمين الديني حول مسألة "الوضوح الأخلاقي". وهذان التياران هما أهم القوى الدافعة نحو الحرب على العراق، بل إن فكرهما يمثل الركيزة الأساسية التي تنطلق منها كل سياسات إدارة بوش.

وبالنسبة لليمين المحافظ فنفوذه الحقيقي على المستوى الشعبي إنما يرجع الفضل فيه إلى منظمة الائتلاف المسيحي Christian Coalition التي أنشأها بات روبرتسون "Pat Robinson" بعد فشل

---

(53) العنزي، عقيل بن محسن. (الأربعاء 15 يونيو 2005): هل راجعت أمريكا سياستها في المنطقة؟ جريدة الرياض اليومية، مؤسسة اليمامة الصحفية. العدد **13505**، كلمة الرياض، ص.1

حملته لمنصب الرئاسة في 1988. ولقد تولى هذه المنظمة منذ (1993 – 1997) شاب لم يكن عمره يتعدى الخامسة والعشرين وقتها يدعى رالف ريد "Ralph Reed"، وهو الذي يرجع إليه الفضل الرئيسي الأمريكي في تحويل هذا التيار من خلال منظمته إلى قوة بالغة الفاعلية في العمل السياسي الأمريكي. وكانت هذه المنظمة هي إحدى المنظمات المهمة التي لعبت دورا محوريا في تحقيق الفوز السابق للجمهوريين في انتخابات 1994 التشريعية، حيث سيطر هؤلاء على الأغلبية في الكونجرس بمجلسيه لأول مرة منذ 40 عاماً.

يتفق هذان التياران على الموقف من الكثير من قضايا الشئون الخارجية وهو الذي جعلهما ركيزة معًا لحكم بوش الابن. فمن ناحية يوجد لفكر المحافظين الجدد نفوذ قوي داخل هذه الإدارة خصوصا في وزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي، ومن ناحية أخرى لا يملك بوش استعداء اليمين الديني الذي يمثل أحد القطاعات المهمة التي تحسم الانتخابات لصالح الجمهوريين عندما يضيق الهامش بين الحزبين. في الواقع أن هذه الإدارة أشبه في ذلك بإدارة رونالد ريجان منها إلى بوش الأب؛ فبوش الأب كان ينتمي للتيار التقليدي المعتدل في الحزب الجمهوري؛ لذلك كان توليه بمثابة نقطة أفول لكلا التيارين بعد المكاسب التي حققوها أثناء حكم ريجان، بل إن هيمنة تيار اليمين الديني على مقدرات الحزب الجمهوري في المؤتمر العام للحزب عام 1992 كانت أحد الأسباب الجوهرية لهزيمة بوش الأب.[54]

ففي غياب عدو واضح كان من الصعب على تيارات تستخدم خطاب الوطنية المتشددة أن تكسب أرضية شعبية، وهي التي راح بعضها خصوصا اليمين الديني يركز على "أعداء الداخل" المسئولين عن الانهيار الأخلاقي، أما وقد أصبح هناك عدو جديد واضح فقط صار من السهل استخدام خطاب التشدد، بل واتهام الآخرين بالتهاون إزاء الخطر الجديد، بالضبط كما كان الحال في عهد الشيوعية.

وفي مجال السياسة الخارجية، يمكن القول إن تيار المحافظين الجدد أكثر ثقلا من الناحية الفكرية من تيار اليمين الديني. ومن ثم فإن الأطروحات الفكرية الرئيسية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بما في ذلك دول العراق والخليج العربي هي في الواقع نتاج فكر الأول. أما اليمين الديني فهو الذي يمثل الدعم الشعبي لهذه الأفكار. فتيار المحافظين الجدد ليس تيارا له قاعدة شعبية وإنما يعتمد على

---

(54) وباختفاء الاتحاد السوفيتي عام 1991 انهار العدو الذي وحد تيارات اليمين حول هدف واحد، ومن ثم حدثت فجوة بين هذه التيارات بشأن طبيعة الدور الأمريكي في عالم جديد، وأنذر هذا الوضع بحدوث نكسة لليمين الأمريكي عمومًا بعد الصعود الذي حققه في عهد ريجان، وبالفعل حدثت مواجهات عدة واتهامات متبادلة خصوصًا بين تيار المحافظين الجدد وتيار اليمين الديني، فقد اعتبر الثاني أن الأول بفكره العلماني يمثل خطرًا على حركة اليمين، إلا أن أحداث 11 سبتمبر قد أعادت لتيار اليمين بفصائله المختلفة قوته من جديد

باقي التيارات اليمينية، ومنذ أحداث سبتمبر أصبح اليمين الديني أهم قاعدة له؛ لأن هذا التيار هو الأكثر إيمانا بمسألة" الوطنية" الأمريكية في أكثر أشكالها تطرفا. وهو يؤمن أيضا بضرورة وجود دفاع قوي لخوض المعركة مع "أعداء المسيح" حين يحين موعدها. بعبارة أخرى هو التيار الذي تلقى مقولات المحافظين الجدد لديه ترحيبا أوسع من باقي تيارات اليمين.

كما أن تيار المحافظين الجدد يعتمد أيضا على الذعر الذي أصاب المواطن الأمريكي عمومًا بعد 11 سبتمبر، ورغبته في تحقيق أمنه بأي ثمن. فقد قوضت أحداث سبتمبر واحدة من أهم مسلمات الثقافة السياسية الأمريكية ذاتها. فالأمريكيون اعتقدوا طويلا أن شطآن أمريكا الطويلة إنما تحميها من الفوضى الدائرة في العالم، وبالتالي تجعلها في مأمن من المخاطر التي تحدث به. ومن ثم كان 11 سبتمبر بمثابة لحظة فارقة انهارت فيها تلك المسلمة فشعر المواطن العادي بحالة انكشاف غير مسبوقة، كانت هي المسئولة عن تمرير عشرات من القوانين والقرارات التي تقوض الحريات المدنية وتتوسع في الصلاحيات الممنوحة لأجهزة الأمن تحت مسمى "حماية للأمن القومي" ومن ثم فقد استخدم المحافظون الجدد فيما يتعلق بالعراق نفس أسلوب إثارة ذعر المواطن العادي الذي استخدم منذ 11 سبتمبر لتمرير قرارات أخرى، ومن هنا أتت المحاولات المستميتة التي بذلتها الإدارة للربط بين النظام العراقي وتنظيم القاعدة. إلا أن هذا كله كان خطابا للاستهلاك الشعبي، ولا يعبر عن الأهداف الحقيقية لضرب العراق، والتي تتعلق بالإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا والهيمنة الأمريكية على نفط العراق خصوصاً.

فعند المحافظين الجدد موضوع "غزو العراق" يذهب إلى ما هو أبعد من العراق نفسه؛ فالعراق هو الخطوة الأولى نحو إعادة رسم خريطة العالم العربي بأسره، والفكرة هنا مماثلة لفكرة الدومينو التي سادت في زمن الشيوعية ولكن معكوسة. ففي ذلك الوقت كانت فكرة الدومينو تستخدم للتدخل في أي موقع نفوذ سوفيتي لئلا يؤدي ذلك النفوذ لوقوع دولة أخرى مجاورة تحت النفوذ الشيوعي. أما هذه المرة فالمطلوب أن تتدخل أمريكا حتى يحدث التداعي، أي حتى تبدأ لعبة الدومينو؛ فهم يرون أنه بمجرد غزو العراق وتغيير النظام فيه، وهو الذي يصرون على وصفه "بالتحرير"، ثم إقامة نظام ديموقراطي علماني، فإن النظام الجديد في العراق سوف يمثل تحديا قويا لباقي النظم العربية فتنتقل "عدوى" التحرير إليها... وهو الأمر الذي سيحدث انقلابا في المنطقة سيكون بالضرورة لصالح الولايات المتحدة، خصوصا في دول الخليج، ولم تكن بمنأى عن هذه الفكرة تلك الحملة التي شنها هذا التيار في صيف 2002 على السعودية وبدرجة أقل على مصر.[55]

---

(55) الشوربجي، منار. (2003): "الحرب ضد العراق.. من وراءها؟". مجلة اليسار الجديد، **العدد الرابع**. الجمهورية العربية المصرية

ولقد تحركت الدعاية الأمريكية في الداخل في بداية حكم بوش الابن للتأكيد على أنه سيركز على الهم الوطني، ولن يهتم بالشؤون الدولية. لكن رموز الحكومة الأمريكية التي كوّنها بينت أن هناك كثيرا من صقور الحرب الذين ضمتهم إدارته. وكانت أحداث 11 سبتمبر ذريعة كافية للخروج من قوقعة الهم المحلي إلى الهم الدولي في صورة الحرب على "الإرهاب الإسلامي"، الذي يشكل "خطرا" على المدنية الغربية، والعودة إلى صياغة هنتنجتون في صورة صِدام الحضارات!!

وبدأت الأهداف الإستراتيجية تبرز بشكل أكثر تحديدا؛ وذلك باستهداف العراق ومنابع النفط. وكما كتب شارلز ليفيندوسكي "Charles Levendosky" في 2002 [56]: "إنها ليست حربا ضد الإرهاب، ولا هي حرب ضد أسلحة الدمار الشامل، بل من المنطقي أن نسميها حرب البترول. إنها غزو عسكري لضمان الموارد العراقية النفطية الكبيرة وتأمينها للشركات النفطية الأمريكية والشعب الأمريكي".

في 15 سبتمبر 2002 صرح مدير السي آي إيه السابق جيمس وولسلي "James Woolsey" لجريدة "Washington Post" قائلا: "فرنسا وروسيا لديهما شركات بترولية ومصالح في العراق. وعليهما أن يخبراننا إذا أرادا مساعدتنا لتغيير الحكومة العراقية... ونحن بدورنا سنقوم بحمل الحكومة العراقية الجديدة والشركات الأمريكية كي يتم التنسيق معهما". [57]

7.4 الصفة الرئيسية للسياسة الأمريكية: تدرُّج في الشمولية:

نرى مما سبق أن السياسة الأمريكية العالمية خلال فترة الدراسة دخلت تحولاً سواء كان يديرها ديمقراطيون أو جمهوريون. فإذا كانت حرب الخليج (1991) التي قادها الجمهوريون قد قدمت مؤشرات على تلك التحولات؛ فإن حرب كوسوفو (التي قادها الديمقراطيون) قدمت مؤشرات أخرى، وتأتي حرب أفغانستان ومن بعدها العراق فتقدم مؤشرات ثالثة، وهكذا.

والمرحلة التي يعيشها العالم منذ العقد الأخير وتشهدها الإستراتيجية الأمريكية العالمية هي مرحلة الأحادية والهيمنة الأمريكية. والمؤشرات على ذلك عديدة، منها الحرب ضد ما يسمى بالإرهاب كأولوية للسياسة الخارجية التي يطلق عليها "مبدأ بوش"، وتوسيع هذه الحرب، وإعادة فك الارتباط بالعالم، وتوثيق العلاقة بالحلفاء في إطار المصلحة الأمريكية أساساً.

---

(56) Levendosky, Charles. (2002): Bush Doctrine Plans Global Dominance, War for Oil. The Casper (Wyoming) Star-Tribune USA, editorial page.

(57) عبد الناصر، مختاري. (19 نوفمبر 2002): الحرب الأمريكية بين الادعاءات والمصالح: أبعاد حرب البترول.. بوش والإمبريالية الأمريكية. إسلام أو لاين، كوالالمبور.
(http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171274579911&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout)

وتمثل هذه المؤشرات عناصر التحول في السياسة الأمريكية الخارجية أيًّا كان الحزب الحاكم في الولايات المتحدة؛ وهو ما يجعلنا نتوقف عند التحول الذي تم الكشف عنه بعد 11 سبتمبر. حيث ان إدارة كلينتون قد شهدت جدالاً حول التوجه الجديد للإستراتيجية الأمريكية العالمية في مرحلة جديدة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. وكان التساؤل الذي ظل قائمًا حول شكل العالم الجديد واذا ما سيكون أحادي القطبية أم متعدد الأقطاب؟ ومع إدارة بوش الابن وبعد الحادي عشر من سبتمبر 2001 انكشفت التغيرات وذلك على ضوء سلوك الولايات المتحدة الخارجي بصفة عامة، وتجاه المنطقة العربية بصفة خاصة.

لذلك فان "الحرب ضد الإرهاب أو توسيعها" تمثل أولوية للسياسة الخارجية الأمريكية، وتخفى هذه الحرب وراءها هدف التقسيم الجديد للعالم والمعايير الجديدة لهذا التقسيم. [58]

وتجدر الإشارة الى ان مخططات الحرب على الخليج العربي تعود لعقود مضت كما نشرت دراسات ووثائق أعدتها مكتبة الكونجرس الأمريكي، إضافة إلى تقارير أعدتها وزارة الدفاع الأمريكية عن المحاولات الأمريكية لغزو الخليج العربي، وقد قام الدكتور "أنتوني كوردسمان"[59] بنشرها كاملة في كتابه "الخليج والغرب" الذي صدر في لندن مع مطلع الألفية الجديدة. ولعل أهم الدراسات في هذا المجال كما بينها الكتاب تلك التي قام بها توماس مورجان "Thomas Morgan" – الذي عُيِّن على رأس لجنة فرعية – لدراسة احتمال القيام بعمل عسكري ضد دول منتجة للنفط في حالة فرضها حظرًا نفطيًّا، وتقييم الخيارات المتاحة أمام السياسية الأمريكية في نشوب مثل هذه الأزمة. وقد قدمت الدراسة إلى لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي في 5 أغسطس 1975.

ولعل نشر التقرير السنوي لوزارة الدفاع الأمريكية عن السنة المالية 1976 – والذي قدمه جيمس شليزنجر "James Schlesinger" وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت – يُعَدُّ من أخطر الوثائق التي توضح تفصيلاً الإستراتيجية العسكرية الأمريكية لتأمين منابع النفط الخليجية. وقد طرحت فكرة تأمين منابع النفط في الخليج باستخدام القوات المسلحة الأمريكية في أعقاب الاستخدام السياسي

---

(58) مصطفى، نادية محمود. (2002/09/12): **11 سبتمبر والتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية** – جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

(59) البروفسور Anthony H. Cordesman يتولى مقعد الاستراتيجية في مركز Arleigh A. Burke للدراسات الاستراتيجية والدولية وهو يعمل كمحلل في محطة ABC News الإخبارية لعدد من قضايا الصراعات العالمية. وقد انتقد في بعض الأحيان مساعي إدارة الرئيس بوش في كل من العراق وأفغانستان.

للنفط في حرب أكتوبر 1973 حيث كان للحظر "المؤقت" على مبيعات النفط انعكاساته الحادة على السياسات الاقتصادية الأمريكية والأوروبية واليابانية فيما عرف باسم "إستراتيجية الخنق".

وكان من الطبيعي أن تُتخذ الإجراءات المضادة لمنع تكرار مثل هذه الإستراتيجية مرة أخرى، حتى لو أدى الأمر إلى استخدام القوة المسلحة الأمريكية بغزو منابع النفط. وقد تبلورت هذه الإستراتيجية خلال عدة دراسات قامت بها لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي ووزارة الدفاع الأمريكية. وقد طرحت الدراسات العديد من الخيارات المتاحة أمام السياسية الأمريكية في حالة نشوب مثل هذه الأزمة.

والغريب عند استقراء وثائق الكونجرس الأمريكية لتأمين منابع النفط والتي تم إعدادها عام 1975، أن رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية قد ساهموا بحماس شديد في وضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ، فقد قام الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" بوضع نواة وهيكل بناء قوة الانتشار السريع الأمريكية اللازمة لوضع هذه الإستراتيجية موضع التنفيذ، وساهم الرئيسي الأمريكي "رونالد ريجان" بالجزء الأكبر من بنائها والتخطيط لاستخدامها، وقام الرئيس الأمريكي "جورج بوش" بالاستخدام الإستراتيجي المخطط لها في عمليات الحشد العسكري في الخليج، ثم أدار ببراعة بناء حشد عسكري – إلى جانب هذه القوة الأمريكية – شارك فيه قوات تابعة لـــ"33 دولة" لتنفيذ العملية الهجومية "عاصفة الصحراء" بهدف "تحرير الكويت"، ثم استقر وضع هذه القوات في تمركز دائم بقوات عسكرية، سواء داخل دول شرق أوسطية – (تركيا وإسرائيل) – أو دول خليجية، وقد حدث ذلك في عهد الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلنتون".

ولعل القراءة المتأنية لهذه الوثائق تشير إلى أن الرئيس العراقي "صدام حسين" بغزوه لدولة الكويت قد هيَّأ أنسب الطرق لتنفيذ الإستراتيجية الأمريكية لتأمين منابع النفط، كما أوجد المبرر المناسب لاستمرار تواجد وانتشار هذه القوة وتنامي مجموعها، واتساع نطاق مهامهما الإستراتيجية – ليس فقط لتأمين منابع النفط – بل لحماية المصالح الأمريكية بشكل عام في منطقة الشرق الأوسط.

ولقد تحدد الهدف الإستراتيجي لاستخدام القوة المسلحة الأمريكية – بعد دراسة العديد من الاختيارات الأخرى – للاستيلاء على منطقة حقول النفط الرئيسية الواقعة بالمنطقة الشرقية الممتدة بمحاذاة الخليج العربي، وتأمين تدفق أهم حقول النفط السعودية والتسهيلات المصاحبة لها، والاحتفاظ بها أو السيطرة غير المباشرة عليها.

وكما يرى الدكتور زكريا حسين أستاذ الدراسات الإستراتيجية والمدير السابق لأكاديمية ناصر العسكرية العليا في القاهرة، فقد ساعد على إعطاء أولوية عالية لاختيار هذا الهدف عدة اعتبارات، منها: أولاً؛ أن المنطقة الشرقية الواقعة بمحاذاة الخليج تضم واحدًا من ثلاثة تجمعات سكانية في المملكة العربية السعودية، ويبلغ عدد سكان المدن الأربعة الموجودة بها (100 ألف نسمة) فقط. وثانيًا؛ أن التجهيزات المادية المصاحبة للإنتاج البترولي السعودي بهذه المنطقة عالية جدًّا، وثالثاً؛

أن معظم هذه الآبار تتدفق من تلقاء ذاتها، حيث يقوم ضغط الطبقات الأرضية التحتية بدفع مزيج من الغاز والنفط إلى السطح. ورابعًا؛ أن البترول الخام يتجمع من جميع الحقول في "رأس تنورة" عن طريق خط أنابيب يبلغ طوله "ألف ميل"، حيث تعتمد شبكة الأنابيب على 75 محطة ضخ منتشرة في أماكن مختلفة. وخامسًا؛ أنه توجد ست محطات ضخمة لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لتوفير القوة الدافعة للنفط في الأنابيب .[60] إضافة الى محطات الشحن التي تخدم كل حقول النفط السعودية لمسافة 50 ميلاً ويتم تخزين النفط الخام والمنتجات البترولية المكررة – انتظارًا لشحنها – في صهاريج ضخمة.

ولقد كان من أبرز عوامل تعزيز هذا الهدف أن النفط كان يشكل نسبة عالية من جميع أشكال الطاقة التي تستهلكها الولايات المتحدة الأمريكية؛ وبما أن النفط هو أهم سلعة في العالم، نظرا لأن أي مجتمع صناعي لا يستطيع القيام بدونه وهو ما نراه بشكل واضح من استهلاك دول "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية" [61] له والذي يصل إلى ثلثي إجمالي النفط المُستهلك في العالم. لاسيما وأن النفط والغاز لا يعتبران فقط أهم مصدر للطاقة المستخدمة في العالم ، بل أنهما يدخلان في صناعة العديد من السلع والمنتجات التي نأخذها كأمر مسلم به لكن وعلى نفس الدرجة من الأهمية، فكل دبابة، كل طائرة، كل صاروخ كروز، ومعظم السفن الحربية، في الولايات المتحدة أو أي ترسانة حربية لأي دولة أخرى تعتمد على النفط ، وفي الواقع تستهلك وزارة الدفاع الأمريكية لوحدها ما يزيد عن الـــ80% من كل الطاقة التي تستخدمها الحكومة الأمريكية.

وبشكل عام، يشكل النفط والغاز ما يتراوح بين 65% إلى 70% من كل الطاقة التي تستهلكها أكبر ثلاثة اقتصاديات في العالم: الولايات المتحدة، اليابان، والاتحاد الأوروبي مع عدم اغفال الصعود الصاروخي الاقتصادي للصين. وبحسب بيانات مركز الدراسات السياسية والدولية في واشنطن،

---

(60) حسين، زكريا. (7 فبراير 2001): من وثائق الكونجرس.. خطة احتلال منابع النفط. إسلام أون لاين، القاهرة.

(http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/02/article4.shtml)

(**61**) تأسست سنة 1961 ويبلغ عدد أعضاءها 30 دولة وتتلخص الأهداف الرئيسية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بالنسبة للدول الأعضاء بها في: دعم النمو الاقتصادي المُستدام، زيادة فرص العمل، رفع مستويات المعيشة، الحفاظ على استقرار الأوضاع المالية، دعم التنمية الاقتصادية للدول الأخرى وأخيراً المساهمة في نمو حجم التجارة العالمية. الدول الأعضاء هم: أستراليا والنمسا والبلجيك وكندا والجمهورية التشيكية والدانمارك وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وآيسلندا وإيرلندا وإيطاليا واليابان وكوريا الجنوبية واللوكسمبورغ والمكسيك وهولندا ونيوزيلندا والنرويج وبولندا والبرتغال وسلوفاكيا وإسبانيا والسويد وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة.

كانت الولايات المتحدة تستورد في عام 1973 حوالي 36 في المائة فقط من احتياجاتها من الطاقة، وفي عام 2000 استوردت حوالي 57 في المائة من حاجاتها من الطاقة، ارتفعت هذه النسبة تدريجيا حتى بلغت نحو 60% عام 2003. وهي في ارتفاع مستمر لتصل تقريبا خلال الخمس عشر سنة القادمة إلى 70 % أو 75 %، ويذهب الخبراء النفطيين في الولايات المتحدة إلي أن حجم الاستهلاك العالمي في حال النمو الاقتصادي سيكون في الفترة من العام 2000 وحتى العام 2025 أعلى من كل مثيلاته في التاريخ، وهو ما يدفع النفط إلي أن يكون السلعة الأهم في العالم وفي هذا السياق توقع لورد براون "Lord Browne" كبير المديرين التنفيذيين في شركة (B.P.) British Petroleoum أن يستمر النفط والغاز كمصدر أول للطاقة في السنوات الـــ35 المقبلة علي الأقل و هو ما سيعني لأميركا حاجة متزايدة للحصول عليه لاسيما مع فشل محاولاتها الأخرى حتى الآن في الاعتماد على مصدر بديل له.[62]

والحرب الاقتصادية التي يُعَدّ الحظر النفطي أبرز صورها يمكن أن تهدد معظم المجتمعات المدنية بنفس الدرجة التي تهددها بها "الأسلحة النووية". وإذا حدث نقص خطير من الطاقة – نتيجة لعقوبات اقتصادية تفرضها دول غير صديقة – فإن على الولايات المتحدة استغلال ثلاثة بدائل أخرى: أولها؛ استخدام المخزون الإستراتيجي الأمريكي[63] لتعويض النفط، والبديل الثاني؛ يتمثل في زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط، وهذا البديل لا يحقق سوى زيادة مباشرة ضئيلة، لا تكفي كل المتطلبات من الطاقة. أما البديل الثالث فهو خفض معدلات الاستهلاك، الأمر الذي يمكن أن يعرض نمط الحياة الأساسي للولايات المتحدة الأمريكية للخطر.

وبهذا فإن العقوبات الاقتصادية التي يمكن أن تفرضها الدول العربية المنتجة للنفط على الولايات المتحدة قد يلحق الفوضى بالأوضاع الداخلية الأمريكية. ذلك ما انتهت إليه جلسات الاستماع للجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية الخارجية التابعة للجنة الشئون الخارجية بمجلس النواب الأمريكي حول تبعات السياسية الخارجية على أزمات الطاقة، والذي صدر عن مكتب الطاقة الحكومية الأمريكية في إبريل عام 1974.

---

(62) عباس، أشواق. (2005، 3 فبراير): النفط العراقي والخصخصة القادمة. الحوار المتمدن. **1098**

(**63**) المخزون النفطي الأمريكي: المقصود هنا ليس الاحتياطي الذي يوجد بشكل طبيعي بل هو عبارة عن كميات نفطية تقوم أمريكيا بشرائها و لا تسمح باستخدامها المباشر بل تقوم بتخزينها في أراضيها لتستخدمها في أوقات الأزمات وهذا المخزون الاحتياطي يحفظ في مناجم ملح قديمة مهجورة على سواحل خليج المكسيك في لويزيانا وتكساس ولا يمكن أن يعطى الأمر باستخدام هذا الاحتياطي إلا من قبل الحكومة وفي حال انقطاع خطير في إمداد البلاد بالنفط.

وعلى ضوء ذلك، فقد تحددت المهام العسكرية – التي يمكن أن تكلف بها قوات الغزو لتأمين مصادر النفط – بالاستيلاء على عدد كاف من الحقول والمنشآت النفطية في حالة سلمية تمامًا، مع الاستعداد لتأمينها لفترة طويلة نسبيًّا. وأن تكون مجهّزة بعناصر الإصلاح المتخصصة والمعدات اللازمة لإصلاح الموجودات والممتلكات التي تكون قد تعرضت للدمار بسرعة؛ مع قيامها باتخاذ الإجراءات اللازمة لتشغيل المنشآت النفطية التي قد تتعرض للدمار دون مساعدة من دول الأوبك.

وقد زادت المخاوف الأمريكية من التهديد الإيراني "للخليج"، الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" للإعلان في 23 يناير 1980 – في خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي – عن نظرية أمن صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج تضع كافة الدراسات والوثائق والمناقشات التي تمت – سواء في لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي أو في جلسات الاستماع للجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية الخارجية التابعة للجنة الشئون الخارجية بنفس المجلس – موضع التنفيذ؛ والتي عرفت بمبدأ كارتر، الذي ينطوي على شقين... أحدهما شق سياسي، أعلنه الرئيس كارتر رسميًّا؛ فقال: "إن أي محاولة من جانب أي قوى للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة هجومًا على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيه القوة المسلحة".

أما الشق الثاني، فهو تكملة عسكرية للإعلان السياسي. وقد تمثلت في إنشاء ما يسمى "قوة الانتشار السريع" من خلال تقرير قدمته وزارة الدفاع عام 1988 إلى لجنة القوات المسلحة في الكونجرس، أعدت على أساسه ميزانية هذه القوات لتلك السنة؛ وقد وقف الجنرال كولين باول – رئيس هيئة أركان الحرب المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية – يدافع عنها أمام لجنة العلاقات الخارجية في أول مارس 1990، حيث قال: "يجب أن ننظر إلى التاريخ وإلى الحوادث الجارية وعيوننا على المستقبل، ومهما كانت الظروف فإن هدفنا لا يمكن أن يصبح حلّ أو تفكيك القوة الأمريكية. إنني تولّيت منصبي كرئيس لهيئة الأركان في الحرب آملاً أن أساعد في تشكيل القوة الأمريكية لمواجهة تحديات المستقبل، وليس لأقوم بتسريح الجيش الأمريكي، وأُضعف موقف الولايات المتحدة في العالم".

وقد حذّر الرئيس الأمريكي "جورج بوش الأب" في 3 أغسطس 1990 النظام العراقي من أي توسيع لقواته في اتجاه المملكة العربية السعودية أو أي دولة بترولية أخرى. وبطلب من الملك فهد بن عبد العزيز عاهل المملكة السعودية – بعد عرض الصور الجوية عليه في لقاء مع وزير الدفاع الأمريكي في 6 أغسطس 1990 – دعا الملك فهد "القوات الصديقة"، كما اسماها، إلى المملكة لتعزيز الدفاع عنها. وفي 7 أغسطس 1990 بدأ تدفق القوات الأمريكية "الصديقة" على المملكة العربية السعودية في إطار عملية حشد إستراتيجي وصلت إلى أكثر من ربع مليون جندي في نهاية أكتوبر 1990. وهكذا استقرت القوات الأمريكية في منطقة الخليج تنفيذاً لمخططها الذي بدأت في

تدشينه منذ "إستراتيجية الخنق" المتمثلة في ما يسمى بحظر النفط والتي يعتقد ان الدول العربية مارستها في عام 1973. [64]

وانطلاقا من الاعتبارات المذكورة سابقا عن أهمية النفط في الاستراتيجية الأمريكية والتي لم تغب أبدا عن تفكير الإدارة الأمريكية قدمت مجموعة برئاسة ديك تشيني في مايو 2001 خطة الطاقة القومية لأميركا والتي اعتمدتها الولايات المتحدة، والذي ركز على ثلاث نقاط رئيسية:

– يتعين على الولايات المتحدة أن تزيد نسبة ما تستورده من النفط مع زيادة استهلاكها له (بحلول عام 2020 سيصل إجمالي استيراد النفط يوميا إلى 17 مليون برميل، أي إلى 65 % من إجمالي الاستهلاك).

– لا تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد بشكل قصري على المصادر التقليدية مثل السعودية وفنزويلا وكندا لتوفير ذلك النفط الإضافي ويتعين عليها أيضا الحصول على إمدادات إضافية من مصادر جديدة.

– لا يسع الولايات المتحدة الاعتماد فقط على قوى السوق من أجل الوصول إلى تلك الإمدادات المضافة، بل سيتطلب ذلك جهودا هامة من قبل موظفي الحكومة لتجاوز مقاومة المد الخارجي لشركات الطاقة الأمريكية.

على ضوء تلك المبادئ الثلاث، دعت خطة تشيني إدارة بوش إلى القيام بمبادرات واسعة النطاق بهدف زيادة واردات النفط من مصادر التزويد الخارجية وبالتحديد، تطلب من الرئيس ووزراء الخارجية والطاقة والتجارة العمل مع قادة دول وسط آسيا وأذربيجان لتعزيز الإنتاج في منطقة بحر قزوين ولإنشاء خطوط أنابيب جديدة في الغرب منها وذلك لوصل الأنابيب بالبحر الأسود لتسهيل التصدير. كما أنها تطالب الموظفين في الولايات المتحدة بإقناع نظرائهم بأفريقيا والخليج العربي وأمريكا اللاتينية بفتح أبواب صناعاتهم النفطية للشركات الأمريكية الكبيرة وتصدير المزيد من النفط إلى الولايات المتحدة.

في سياق دعمهم لتلك الإجراءات، يدرك فريق تشيني تماما أن الجهود الأمريكية للحصول على كميات متزايدة من النفط الأجنبي ستواجه بالمقاومة في بعض الأقاليم المنتجة للنفط. كذلك أشار هذا التقرير إلى أن العراق وروسيا هما الدولتان الوحيدتان اللتان تستطيعان تغطية احتياجات أميركا النفطية والتي تقدر بحوالي 20 مليون برميل يوميا منها حوالي 9.5 مليون برميل يتم استيرادها من الخارج ومع زيادة اعتماد الولايات المتحدة على النفط العراقي والروسي سيضعف من قدرة أوبك في السيطرة على أسعار النفط وستشعر واشنطن عندئذ أنها في وضع تستطيع فيه ممارسة الضغط على السعودية ودول الخليج الأخرى للقيام بإصلاحات سياسية

---

(64) حسين، زكريا (7 فبراير، 2001)**: من وثائق الكونجرس.. خطة احتلال منابع النفط**، القاهرة

واقتصادية كما أن تغيير النظام العراقي سيفتح المجال أمام شركات النفط الأمريكية للاستفادة من الاحتياطات النفطية الهائلة مما سيوفر لأميركا مصدر نفط أكثر أمنا وبأسعار اقل بكثير من مستوياتها الحالية وبالنسبة لدول الخليج سيؤدي انخفاض أسعار النفط في الأشهر والسنوات القادمة إلى تراجع عوائد النفط وعودة العجوزات في الموازين الداخلية والخارجية في الوقت الذي تواجه فيه هذه الدول تحديات اقتصادية.

إن ما يسميه المحللون، "إستراتيجية اكتساب النفط العالمي" يساعد على تفسير أسباب ما قامت به إدارة بوش في العراق، فبحسابات أمريكا ما تقوم به لن يحميها فقط (ولو لبعض الوقت) من أي قلق قد يأتي من الخليج ولكنه سيقلل أيضا من حصة الأوبك في السوق العالمية وبالتالي يضعف من نفوذها على مصادر النفط وعلى الأسعار وهو هدف لا يقل أهمية بالنسبة للولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى ترى بعض الأوساط الاقتصادية أن سيطرة أمريكا على نفط العراق هو الذي سيؤثر على التعاملات المستقبلية للأوبك، لأن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على منظمة البلدان المصدرة للنفط أوبك في تغطية 46% من وارداتها. لذا تذهب بعض التحاليل إلى التأكيد بأن أميركا ستستغل نفط هذه المنطقة كمعادل للطلب المتزايد وكضاغط على عرض النفط من أوبك في إستراتيجية القرن الحالي، وهذا يستشف مما قاله الباحث الأمريكي «يريندا شيفر»، في محاضرة أمام الكونغرس الأمريكي، حيث أكد أن موارد هذه المنطقة سوف تضغط على أوبك، وسوف تعطي للولايات المتحدة السيطرة على سوق الطاقة العالمية لسنين طوال قادمة.

وما يدعم هذا الكلام هو تقرير وزارة الطاقة الأمريكية حول مستقبل الثروة النفطية الذي ستنفذه بعد ما أسمته "إخلاء العراق من أسلحة الدمار الشامل"، ويؤكد هذا التقرير على ضخامة مصادر الثروة البترولية العراقية، وان واشنطن تريد البدء في تنفيذ هذا المخطط المدرج في التقرير فور إخلاء العراق من أسلحته وما سينتج عنه من سيطرة للولايات المتحدة على الموارد الطبيعية العراقية وفي مقدمتها النفط مما سيؤدي إلى تغيير للتوازنات القائمة في المنطقة وإقامة نظام إقليمي جديد في الشرق الأوسط.

والمذكرة التي سلمها ريتشارد بيرل مستشار البنتاغون ووزارة الدفاع الأمريكية لنواف بن عبد العزيز مدير المخابرات في المملكة العربية السعودية قبل الحرب على العراق والتي علقت عليها الصحافة البريطانية لأيام قبل الحرب تعكس النية الأمريكية الرسمية للبقاء في العراق فترة من الزمن (تحددها المذكرة بسبع سنوات) بغية توليد مناخ ملائم وإدارة عراقية محلية ملائمة وعلاقات إقليمية بين هذه الإدارة والحكومة من جهة والجوار الجغرافي من جهة أخرى وذلك من أجل أن تعلن الحكومة العراقية الجديدة عن علاقات جديدة مع شركات النفط الغربية العملاقة تفضي إلى "خصخصة" النفط العراقي وأن تؤول إدارته المباشرة لهذه الشركات الغربية العملاقة وان تقتصر

علاقة العراق بنفطه مجرد نسبة مئوية يتم الاتفاق عليها بين العراق ممثلا بالحكومة الجديدة وكونسورتيوم من الشركات المدعومة من الإدارة الأمريكية.

ان النهب الأمريكي للنفط العراقي هو من أهم أهداف الحرب على العراق، فحال احتلال العراق أولت الحملة العسكرية الأمريكية اهتمامها الكبير بحقول ومنشآت النفط العراقي، وتوجهت قطاعاتها مباشرة للسيطرة على هذه الحقول والمنشآت وإحاطتها بحماية عسكرية لم توفرها لأي ثروات عراقية أخرى مثل الآثار ومحتويات المتاحف العراقية التي لم تحظ بحراسة جندي أمريكي واحد، فتعرضت ثروات العراق تلك ماعدا النفط إلى النهب المنظم من مافيات داخلية وعالمية. وسعت قوات التحالف إلى إطفاء الآبار المشتعلة جراء الحرب. وبدا منظر الاهتمام العسكري بالمنشآت النفطية يوحى للعراقيين بان قوات التحالف اهتمت بالنفط أكثر من اهتمامها ببنية الدولة العراقية التي تركتها تنهار تحت وطأة الانفلات الأمني.

أن عملية النهب الأمريكية بدأت عندما تم تأسيس (صندوق بيع النفط) والذي يرأس لجنة هذا الصندوق هو الحاكم المدني المعين من قبل قوات الغزو في العراق (بول بريمر) ومعه خبراء ليس من بينهم إلا (أربعة عراقيين) بصفة مراقبين ولا يسمح لهم بالإطلاع على عمليات البيع والمحاسبة والصرف!

كما إن للولايات المتحدة الأمريكية هدفا آخر ألا وهو تفتيت وسحق منظمة أوبك وهي المنظمة التي من مهامها تحديد الأسعار، وكمية النفط المطروحة في السوق، كي تتحدد أسعار النفط وتضمن حركة نفطية متوازنة وهو ما يضر مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ولا يخدمها لأنها تسعى إلى أن تكون هي من يحدد أسعار النفط في المستقبل، و لذلك شكل سيطرتها على النفط أحد أهم ثمار هذه الحرب الإستراتيجية ، لقد أعطى وزير النفط الجزائري إشارة واضحة، عندما صرّح على هامش اجتماع وزراء النفط التابعين لمنظمة الأوبك، حيث قال (هناك كميات كبيرة من النفط العراقي تباع في الأسواق ولم يتم تسجيلها) وطالب بمتابعتها ومعرفة مصيرها والجهة التي تستفيد من قيمتها لأنها تؤثر على أسعار النفط وسياسة الأوبك.

وما تريده الولايات المتحدة الأمريكية هو إخراج العراق من أوبك، والاستحواذ على نفط العراق وما يؤكد هذا الكلام هو ما صرح به مصدر أمريكي وهو المستشار الرئيسي لوزارة النفط العراقية ورئيس شركة شل السابق "أن من مصلحة العراق الانسحاب من منظمة الأوبك". وتبريره لذلك بأن هذا الوضع كفيل بأن يُمكن البلاد من أن تصدر كل ما تستطيع بعد إعادة تأهيل حقولها النفطية واستعادة قدرتها علي الإنتاج.

ويكتسب هدف السيطرة على نفط العراق أهمية قصوى لإدارة بوش الابن في واشنطن؛ لعدة أسباب، يأتي في مقدمتها الارتباط العضوي لهذه الإدارة باللوبي النفطي، ابتداء من الرئيس

الأمريكي جورج دبليو بوش، ومرورا بنائبه ديك تشيني، وليس انتهاء بكونداليزا رايس مستشارة الأمن القومي كما أسلفنا سابقاً.

كما أن الحملة الانتخابية للحزب الجمهوري في الانتخابات السابقة حيث ساهمت في تمويلها الشركات النفطية بالأساس، و هو ما عملت عليه الإدارة الأمريكية لتضمن استمرار هذا الدعم في انتخاباتها التي نجحت في الفوز بها بعد إن أوفت بوعودها لهذه الشركات.

وبالإضافة إلى ذلك كله فإن عملية إعادة الإعمار في العراق سوف تذهب حصتها الكبرى للشركات الأمريكية، وبحصص أقل كثيراً للشركات الإنجليزية والغربية، ولمصلحة انتعاش هذه الشركات العاملة في قطاعات الاتصالات والتشييد والبنية التحتية والمواصلات؛ الأمر الذي يحقق "المصالح الوطنية الأمريكية" من منظور إدارة الرئيس بوش الابن.[65]

8.4 الخلاصة:

لن يهدأ هذا العالم المضطرب المتوتر، حتَّى لو دخل جميعه دائرة التبعية الأمريكية، وذلك لأنَّ السياسة الأمريكية مبنية على أساس خلق الأزمات والتوترات والفوضى والحروب في العالم، وليس على أساس الاستقرار والسلام والأمن لعالم القرن الحادي والعشرين. ممَّا يعني بوضوح أن المستقبل العالمي يحمل في طيَّاته مفاجآت قد لا تكون داخلة في حسابات القوة الداخلية والإقليمية والدولية، وخلق الأزمات لدول العالم، وربما تستطيع الشعوب مناهضة هذه الاستراتيجية وإفشالها!!

---

(65) عباس، أشواق. (2005، 3 فبراير): النفط العراقي والخصخصة القادمة. الحوار المتمدن. **1098**

الفصل الخامس

الآثار الفعلية للوبي النفط على السياسة الخارجية وعلاقة ذلك بالأمن القومي الأمريكي

الفصل الخامس

الآثار الفعلية للوبي النفط على السياسة الخارجية وعلاقة ذلك بالأمن القومي الأمريكي

يتناول هذا الفصل الدور الفعلي للوبي النفط في السياسة الخارجية الأمريكية ومدى تأثير تلك السياسة تجاه دول العراق والخليج العربي وعلاقة ذلك بالأمن القومي الأمريكي.

1.5 تفجير برجي التجارة في نيويورك (2001/9) ومدى ارتباط ذلك "بإنتاج النفط":

ان حوادث الحادي عشر من أيلول 2001 تشكل فظاعة رهيبة ربما تكون أكبر خسارة للأرواح البشرية دفعة واحدة في التاريخ تتسبب بها جريمة خارج الحروب.

وبغية فهم هذه الأحداث من المهم التمييز بين منفذي الجريمة من جهة ومخزون التَفهُّم الذي استفادت منه هذه الجريمة حتى لدى من عارضوها. فلو افترضنا أن شبكة أسامة بن لادن هي المسئولة عن تدبير الاعتداءات فلا أحد يعرف عن نشأة هذه المجموعة الأصولية أكثر من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية وحلفائها الذين ساندوها عند ولادتها. ويفاخر مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر، السيد زبيغنيو بريجنسكي "Zbigniew Brzezinski"بما سماه "الفخ" المنصوب للسوفيات منذ العام 1978 والقائم على استدراجهم إلى الأرض الأفغانية ابتداء من السنة التالية بفعل هجمات المجاهدين (أشرفت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية على تنظيمهم وتسليحهم وتدريبهم) ضد النظام القائم في كابول آنذاك. ولم ينقلب هؤلاء المقاتلون ضد الولايات المتحدة إلا بعد العام 1990 وإقامة قواعد عسكرية أمريكية دائمة في السعودية، بالقرب من أماكن المقدسات الإسلامية. ليس هذا فقط بل أنهم تنكروا للمساعدة التي قدمها هؤلاء المجاهدون لهم.

أما مخزون التأييد الذي تملكه شبكات بن لادن حتى داخل الفئات الحاكمة في بعض البلدان فإنه نابع من دعم الولايات المتحدة لمختلف الأنظمة التسلطية أو الدكتاتورية [1] ومن السياسة الأمريكية التي

---

(1) دكتاتورية: كلمة ذات أصل يوناني رافقت المجتمعات البشرية منذ تأسيسها، تدل في معناها السياسي حالياً على سياسة تصبح فيها جميع السلطات بيد شخص واحد يمارسها حسب إرادته، دون اشتراط موافقة الشعب على القرارات التي يتخذها.

Abusada. Mkhaimar, (1996)**: Palestinian Political Attitudes in the West Bank and Gaza**, (Ph. D. Dissertation), pp. 3 – 5.

دمرت المجتمع العراقي، ومن دعم واشنطن للاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية منذ العام 1967.

وفي حين تحاول افتتاحيات "نيويورك تايمز" الإيحاء بـــ "أنهم يكرهوننا لأننا ندافع عن الرأسمالية والفردية وفصل الكنيسة عن الدولة والديموقراطية" فإن صحف أخرى أكثر إطلاعاً مثل "وول ستريت جورنال"، وبعدما سألت مصرفيين وكوادر عليا من غير الغربيين، أوضحت "أنهم يكرهوننا لأننا أعقنا الديموقراطية والتنمية الاقتصادية ودعمنا أنظمة مستبدة وحتى إرهابية". (2)

وقد تم تقديم الحرب ضد الإرهاب (3) في الدوائر الحاكمة في الغرب على أنها مساوية "للكفاح ضد وباء يشبه سرطانا ينشره البرابرة وأعداء الحضارة المنحطون" . لكن هذه العبارات ظهرت قبل عشرين عاما وعلى لسان الرئيس رونالد ريغان "Ronald Reagan" ووزير خارجيته السيد الكسندر هيغ "Alexander Haig" عام 1981، ومع وصولها إلى الحكم في واشنطن، كانت إدارة ريغان قد سبق وأعلنت أن مكافحة الإرهاب الدولي ستكون في صلب سياستها الخارجية. وقد برهنت عن ذلك على طريقتها: من أجل قيادة المعركة ضد أعداء الحضارة المنحطين أنشأت شبكة دولية؛ وقد ارتكبت هذه الشبكة فظاعات لا تحصى في الطرف الآخر من الكرة الأرضية ولكن خصوصا في أمريكا اللاتينية.

وبينما يتبع من تسهل قيادتهم المسرحية الأخلاقية التي يتم تمثيلها على التلفاز باستخدام خطاب رنان مثل "التحرير" و "الديمقراطية" دعونا نحاول وصل النقاط بين منحنى الأحداث ولنرى إذا ما سينبثق نمط أو نموذج معين من وراء المشهد؛ فمثلاً تصر إدارة بوش على ان الحرب على الإرهاب في أفغانستان ويليها العراق ليس لها هدف إلا محاربة الشر والدفاع عن الأبرياء وان لا علاقة لها بتاتا بالمصالح التجارية.

فلنلق نظرة على الوضع في أفغانستان، هناك ملايين من الأفغان مهددون بالجوع، كان ذلك واردا قبل الاعتداءات وكانوا يعتاشون من المساعدة الدولية. ففي 16 سبتمبر 2001 وبحسب صحيفة "نيويورك تايمز"، طلبت الولايات المتحدة من باكستان وقف قوافل الشاحنات التي تنقل الغذاء وبقية المواد الضرورية إلى الشعب الأفغاني. هذا القرار لم يثر أي رد فعل في الولايات المتحدة أو أوروبا، ثم أدى خطر القصف الأمريكي لأفغانستان إلى انسحاب العاملين في المنظمات الإنسانية مما جعل عمليات الإغاثة أكثر صعوبة. بعد مرور أسبوع على بداية القصف قدرت الأمم المتحدة

---

(2) Chomsky, Noam. (December, 2001):"Terrorism, weapon of the powerful"**.** Le Monde Diplomatique, p 2.
(http://mondediplo.com/2001/12/02terrorism)

(3) الإرهاب حسب تشومسكي وما يتم تحديده في الوثائق الرسمية الأمريكية هو "الاستخدام المدروس للعنف أو التهديد بالعنف لتحقيق الأهداف السياسية، أو الدينية أو الفكرية في طبيعتها."

أن 7 ملايين ونصف مليون أفغاني في حاجة ماسة إلى الغذاء وأن اقتراب فصل الشتاء يجعل من المستحيل إيصال القوافل التي تناقصت إلى حد كبير بفعل الغارات الأمريكية.

وعندما طالبت المنظمات الإنسانية الرئيسية، كما طالب مقرر الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO)، بوقف أعمال القصف، لم تذكر "نيويورك تايمز New York Times" هذا الخبر وقد خصصت له صحيفة "بوسطن غلوب Boston Globe" سطرا واحدا ضمن مقال حول كشمير!

وهكذا في أكتوبر 2001 انصاعت الحضارة الغربية إلى خطر رؤية مئات الألوف من الأفغان يموتون جوعا بينما في الوقت نفسه كان قادة هذه الحضارة يرفضون باحتقار العرض الأفغاني بالتفاوض حول قضية تسليم أسامة بن لادن بحجة أن العرض مرفق بشرط تقديم البرهان الذي من شأنه تبرير عملية التسليم هذه.

ولو قرأنا منشورات صناعة الطاقة أو تكلمنا مع المطلعين على هذه الصناعة سنكون قادرين على التنقيب عن عدد غير قليل من الحقائق المدهشة والتي تجعل الأمر صعب الى أبعد حد بالنسبة لشخص يستخدم عقله أن يصدق أن الأمر ليس مجرد تنافس للمصالح التجارية. لأن رجال التجارة دائماً يطوفون ويبحثون عن فرص للربح وكسب المال، إنهم دائما قادرون على رؤية فرص كامنة لدر المال عليهم حيثما يرى الناس العاديون المشاكل فقط. لذلك بينما تُرِى عدسة الإعلام أفغانستان على أنها ملاذ للإرهابيين ترى شركات الطاقة هذا البلد على انه غني بشكل لا يصدق بالموارد الغير مطورة.

فكتاب وزارة الداخلية الأمريكية السنوي الخاص بالمعادن وأطلس العالم الجغرافي القومي الأمريكي والملخص الإحصائي التجردي للعالم كلهم يميزون أفغانستان والإقليم المحيط لها على أنهم "مستودعات ضخمة للغاز الطبيعي" و "مستودعات ضخمة للحديد"، بدون ذكر الرواسب المعتبرة من الذهب، الأحجار النفيسة والمعادن الأخرى التي تنتظر ان يتم تعدينها.

وفي ديسمبر 2001، نشرت جريدة (النيويورك تايمز New York Times) أن "قوس البلدان في وسط آسيا حيث تعمل شركات النفط الغربية تستفيد جداً من أفغانستان، ولكن قيمة أفغانستان نفسها لو وجدت يمكن أن تكون طريق لخط الأنابيب". ففي أواخر العقد الماضي قامت مؤسسة الـــ UNOCAL [4] مدعومة من وزارة الخارجية الأمريكية بعقد مفاوضات مع طالبان لبناء خط أنابيب لنقل النفط عبر أفغانستان بحيث يصل تركمنستان مع باكستان.

---

(4) Union Oil Company of California, dba Unocal: هي شركة منتهية، كانت من كبرى شركات التنقيب عن وتسويق البترول في اوخر القرن التاسع عشر، وخلال القرن العشرين وحتى بدايات القرن الواحد والعشرين. وفي 10 أغسطس 2005 اندمجت Unocal مع شركة Chevron Corporation وأصبحت شركة تابعة ومملوكة تماماً لها. وأوقفت Unocal عملياتها حالياً بصفتها

والسيد ماثيو ج. ساجيرز (Mathew J. Sagers) من مركز كيمبريدج لأبحاث الطاقة (Cambridge Energy Research Associates) قال للنيويورك تايمز في نفس العدد: "بمجرد أن نفجر الجحيم الى خارج افغانستان، سيكون علينا أن نسلم بعض المشاريع هناك وخط الأنابيب هذا من ضمنها." وتقود شركة بريتش بتروليوم كونسورتيوم خط الأنابيب هذا والشركة القانونية التي تمثل الكونسورتيوم هي شركة بيكر و بوتس (Baker & Botts)، الشركة القانونية الخاصة بجيمس بيكر الثالث (James Baker III) "صديق حميم ومؤتمن على أسرار عائلة بوش ووزير خارجية سابق" [5]

دعونا نتذكر زيارة كولن باول "Colin Powell" – وزير الخارجية الأمريكي عام 2001 لكازاخستان، والتي تمّت بهدف احتواء 88 بالمائة من الثروة النفطية لاسيا الوسطى. خلال الزيارة، قال باول انه "تأثر على وجه الخصوص" بكميات المال التي كانت شركات البترول الأمريكية تستثمرها هناك وانه يقدِّر ان 200 مليار دولار أمريكي ربما تتدفق الى كازاخستان خلال العقد القادم او كذالك.[6]

في نفس الشهر، تم منح شركة تابعة لهاليبرتون ــ الشركة السابقة لنائب الرئيس ديك تشيني ــ عقد مفتوح من البنتاجون للاهتمام بالإجراءات اللوجستية العسكرية في الإقليم، والذي يتضمن كل شيء من ادارة مرافق للغذاء (مطاعم) الى تدبير الوقود وتوليد الكهرباء والطاقة في قاعدة خان اباد الجوية في اوزبكستان.

دعونا نتطرق الى نقطة أخرى، الريح هي أسرع صناعة نامية للطاقة حالياً في العالم. ويمكن تطوير هذه الصناعة والاستثمار بها بشكل أكبر ولربما تصبح هذه الطاقة المستخرجة من الرياح بديلاً عن الطاقة المستخرجة من النفط والمحروقات في العديد من المجالات، خصوصاً وأن جغرافية الولايات المتحدة ومناخها يدعم مثل هذا الأمر، فقد قام مراسل صناعة الطاقة بعيدة المدى السيد مات بيفينز (Matt Bivens) [7] بمنح أمريكا لقب الخليج الفارسي للرياح.

شركة مستقلة، ولكنها تقوم بالكثير من العمليات بصفتها شركة Union Oil Company of California؛ إحدى مجموعة Chevron

(5) النيويورك تايمز عدد (ديسمبر، 2001).

(6) Gonsalves, Sean. (September 3, 2002): War on Terrorism Has Oily Undercurrent. The Seattle Post-Intelligencer.
(http://seattlepi.nwsource.com/opinion/85277_sean03.shtml)

(7) غطى مات بيفنز (Matt Bivens) قضايا الطاقة، البيئة والطاقة الذرية لمنشورات ذا نيشين (The Nation) وغيرها من دور النشر. وهو محرر سابق في الموسكو تايمز (Moscow Times)، عاد مؤخراً الى الولايات المتحدة بعد غياب تسع سنوات قضاها في العمل كمراسل من روسيا لعدد من دور النشر من بينها اللوس انجلس تايمز (Los Angeles Times) والهاربر (Harper's).

وكما ذكر السيد سين جونسالفز "Sean Gonsalves"[8] فقد قدرت إدارة الطاقة أن الريح في داكوتا تستطيع ان توفر ثلثي الاحتياج الأمريكي من الطاقة الكهربائية وأن تكساس لوحدها يمكن أن توفر الجزء الباقي. إن 12000 ميل مربع في نيفادا لوحدها قادرة على أن تنتج كهرباء من الطاقة الشمسية تكفي الأمة بكاملها.[9]

وأما الملفت جداً في الطاقة المستمدة من الريح هو انها طاقة نظيفة، ولكن وفقاً لمركز الأمانة (الاستقامة) العامة الأمريكي، فان أعلى 100 موظف رسمي في البيت الأبيض خلال إدارة بوش الابن قد وضعوا معظم استثماراتهم (حتى 144.6 مليون دولار أمريكي) في قطاع الطاقة التقليدي، المدعوم من الإدارة نفسها.

ووفقاً لمات بيفنز (Matt Bivens): "بعد الالتقاء بالمدراء التنفيذيين لشركة انرون وأمثالهم، فاتورة بوش للطاقة انتهت متضمنة 35 مليار دولار خلال السنوات العشر القادمة وذلك لصناعات البترول، الغاز، الفحم، وصناعة الطاقة الذرية، وهذا يبلغ حوالي 125 دولار لكل دافع ضرائب أمريكي. وبالمقابل فان أرصدة ضرائب إنتاج الطاقة من الرياح قد كلفت دافعي الضرائب الأمريكان حتى العام 2002 حوالي 19 سنت فقط لا غير".

2.5 علاقة التفجيرات وغزو العراق بمسألة النفط:

يرى السيد هارون صديقي[10] (المحرر في صحيفة تورنتوستار) في مقالة له؛[11] بأن العالم العربي بالكامل، وكذلك الهند، وكندا مع أغلب أوروبا حذروا من حرب أمريكية على العراق. ولنأخذ الهند مثلاً حيث أن رئيس وزرائها الأسبق، السيد اندير ك. جوجرال (Inder K. Gujral) القائد الهندي الأكثر اعتدالا وتفكيراً منذ جواهرلال نهرو كان في نيويورك لحضور جلسة الخريف لمنظمة الأمم المتحدة، كعضو من أعضاء وفد التمثيل الهندي لدى الأمم المتحدة خلال الأيام التي قادت الى قرار

---

(8) Sean Gonsalves is a columnist with the Cape Cod Times. ©1999-2002 Seattle Post-Intelligencer.

(9) Gonsalves, Sean. (September 3, 2002): War on Terrorism Has Oily Undercurrent. The Seattle Post-Intelligencer.
(http://seattlepi.nwsource.com/opinion/85277_sean03.shtml)

(10) Haroon Siddiqui "هارون صديقي" هو المحرر الفخري لصفحة الافتتاحية (رئيس التحرير) في صحيفة تورنتو ستار The Toronto Star . يظهر عموده يوم الآحاد والخميس.

(11) Siddiqui, Haroon. (*January 19, 2003*)**: Oil Lobby Determined to Have Its War in Iraq.** *Tthe Toronto Star* Newspaper Limited, p. B.01
(http://www.commondreams.org/views03/0119-05.htm)

الأمم المتحدة رقم 1441 (8 نوفمبر 2002) بخصوص العراق، وحول إعادة إنشاء نظام الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة.

لقد ذكر جوجرال في مقابلة له مع وسائل الإعلام: "ستكون مأساة عظيمة للعالم لو قامت الحرب على العراق ... سيكون أمرا فاجعاً بشكل خاص لإقليمنا، ولكن لوبي النفط في أمريكا عاقداً العزم على الحرب... ان الهدف الأمريكي الأساسي من ذلك يبدو وكأنه محاولة للتحكم في ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم وللتحكم في تدفق النفط الى السوق العالمية. وهذا كان، في الحقيقة، ولمدة طويلة هدف الدبلوماسية الأمريكية في بلدان غرب اسيا الغنية بالنفط."

جوجرال استرجع اجتماع له تم في عام 1990 عندما كان يعمل وزيراً لخارجية الهند مع وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيمس بيكر. حيث قال: "لم يتصنع الكلمات عندما اخبرني: 'سيدي الوزير، ان النفط هو حضارتنا ونحن لن نسمح لاي عفريت ان يجلس عليه.' وهذا يبدو انه لا يزال الهدف الرئيسي للسياسة الأمريكية،" العمل الذي ترك غير منجز في حرب الخليج 1991.

إذاً هل لإدارة بوش أجندة مخبأة؟ يجيب على هذا السؤال الكاتب والمحلل السياسي جيرمي ريفكين "Jeremy Rifkin" في مقالة نشرت له في صحيفة لوس انجلس تايمز"Los Anngeles"[12]. فيحدثنا انه في الولايات المتحدة معظم الأمريكيون صدقوا الرئيس بوش عندما قال: "لدينا التزام أخلاقي لحماية العالم من رغبة صدام حسين المرضية لبناء وتوظيف أسلحة الدمار الشامل". بينما في أوروبا، بالمقابل، كان معظم الناس يؤمنون ان الولايات المتحدة تخطط لغزو لعراق لضمان حقوله النفطية.

ويضيف ريفكين: "إذا بينما اعتقد معظم الأمريكان ان المخطط الأمريكي للهجوم على العراق هو لإنقاذ العالم من رجل مجنون، فإن معظم الأوروبيون اعتقدوا ان بوش هو الرجل المجنون، مع النية المبيتة لنيل موطئ قدم في الشرق الأوسط الغني بالنفط لتوسيع "الإمبراطورية الأمريكية". [13]

ولكن لا يستطيع المرء إلا ان يستغرب الصمت شبه الكامل عن طرح سؤال "رابط علاقة النفط". فهل من الممكن أن قادة أمريكا ومراسليها السياسيين، كاتبو الأعمدة، المحررين والمنتجين ساذجين جداً بحيث أنهم فعلاً صدقوا انه لم يوجد أجندة أخرى للبيت الأبيض في الشرق الأوسط باستثناء الأجندة التي تطري عليها الإدارة الأمريكية؟ هل فعلاً صدقوا أن البترول لا يلعب أي دور في التفكير الاستراتيجي للدوائر الداخلية في البيت الأبيض؟

يجيب جيرمي في مقاله:

---

(12) Rifkin, Jeremy. (Friday, October 25, 2002): Is Big Oil Lubricating War Drive? The Los Angeles Times

(13) المرجع السابق

"هذا الصمت الوطني يصيب بالصمم أكثر فأكثر عندما ننظر الى اللاعبين الرئيسيين في هذه الدراما الغير مكشوفة.فكل من بوش ونائبه تشيني جاءا من المؤسسة الصناعية النفطية، حياتهم المهنية شكلتها المصالح النفطية وثروتهم السياسية عززها اللوبي النفطي؛ بوش كان المتلقي رقم 1 لأموال صناعة البترول، بحيث جمع أكثر من 1.8 مليون دولار أمريكي من المساهمات في حملته الانتخابية، أي أكثر مما جمعه أي مرشح آخر رشح نفسه لمنصب فيدرالي خلال العقد الذي سبق ترشيحه." [14]

ولو كان هناك أي سبب للتشكيك في نوايا البيت الأبيض بخصوص العراق، فبالتأكيد حقيقة ان تشيني أقام اجتماعات خلف الأبواب المغلقة مع قادة صناعة الطاقة فور استلامه لمنصبه ومن ثم رفضه لنشر سجلات هذه المناقشات أو الأسماء أو الشركات التي انضمت لهذه الاجتماعات كل ذلك سوف يخلق على الأقل بعض نظرات التعجب في الإعلام.

إن هذا ليس لاقتراح أو التلميح الى أن هذه الاجتماعات السرية ليست ذات علاقة بالمصالح الأمنية الأمريكية في العراق والشرق الأوسط. ولكن للتأكيد على أن مصالح شركات النفط ليست بعيدة أبداً عن أفكار بوش وتشيني ولا عن المصالح القومية الأمريكية.

لهذا فالشيء الذي لا يصدق أن لا أحد في الكونجرس أو في القطاع الإعلامي كلف نفسه وسأل: هل الرغبة في تأمين ثاني أكبر حقول النفط في العالم تلعب أي دور استراتيجي في تفكير البيت الأبيض؟

طبعاً، انه لمن المفهوم أن لا رجال السياسة الأمريكيون ولا رجال الإعلام يريدون الظهور بمظهر الغير وطنيين. ولكن لا يزال هناك أدلة ظرفية كافية تمكننا على الأقل من التعامل بجدية مع ما يؤمن به الأوروبيين وبقية العالم حول النية الحقيقية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

بالتأكيد، "هذا الدافع الثاني الغير معلن للحرب" من الممكن ان يغير وبشكل دراماتيكي المناظرة والجدل العام. فبالنسبة للأمريكيين الذين لديهم شكوك حول مدى التهديد العراقي والحاجة لتدخل الجيش، لن يكون مرحباً بمنظور أن أمريكا من المحتمل أن تقوم بذلك، ولو جزئياً، لضمان المصالح النفطية للشركات العملاقة.

وأن لا يكون هناك نقاش عام في الولايات المتحدة حول ما يظنه بقية العالم بخصوص السبب الحقيقي لرغبة البيت الأبيض في عزل صدام حسين تشير الى ان هناك بالتأكيد أكثر مما قيل في موضوع هاجس بوش بالعراق. [15]

---

14 مرجع سابق

(15) Is Big Oil Lubricating War Drive? - by Jeremy Rifkin - Published on Friday, October 25, 2002 in the *Los Angeles Times*

فمع وصول بوش الابن للإدارة الأمريكية ازدادت نزعة ما أسماه بإستراتيجية الضربات الوقائية وهي الإستراتيجية التي تحاول الولايات المتحدة أن تتبناها لتحقق بها مزيداً من التوسع والهيمنة في العالم. وهذه النزعة بدأت تتبلور مع نهاية الحرب الباردة عندما راحت تتفشى طروحات الهيمنة والاعتماد على القوة المتفوقة كواحدة من أهم أدوات السياسة الخارجية الأمريكية، ولم يُخفِ الرئيس بوش وطاقمه في الإدارة منذ البداية نزوعه إلى احتضان هذا التوجه وتجلى ذلك في رفض واشنطن الانضمام لعديد من الاتفاقيات الدولية، أو الانسحاب من عدد منها.

وقد ظهر التوجه الانفرادي قبل وصول بوش الابن إلى الرئاسة، وذلك برفض المعاهدات والاتفاقات الدولية: كمعاهدة أوتاوا المتعلقة بالألغام ضد الأفراد (1997). والاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء محكمة الجزاء الدولية. وبروتوكول كيوتو المتعلق بانبعاث غاز الكربون. ولعل الاحتلال الأمريكي للعراق خير تطبيق لتلك الإستراتيجية الجديدة، ولذلك يلزم المتابع لما سيجري في العراق بل ما يتم التخطيط له بالنسبة لهذه المنطقة من العالم الإلمام بهذه الإستراتيجية.

2.1.5. سياسات مماثلة سابقة:

إن تتبع مسيرة السياسة الخارجية الأمريكية وإستراتيجياتها المتعاقبة للعالم منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى إدارة جورج بوش الابن، تظهر الاستجابة لأمرين أساسيين: القوة المتنامية باطراد؛ والمصالح التوسعية الإمبراطورية.

ولذلك تراوحت السياسة الخارجية الأمريكية بين مبدأين: مبدأ "القوة" المتمثل بمنهج الرئيس الأمريكي ثيودور روزفلت "Theodore Roosevelt"؛ ومبدأ القيم الأمريكية المتمثل بمنهج الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون "Woodrow Willson".[16]

فبالنسبة للأول؛ الذي أرساه الرئيس روزفلت بما أسماه سياسة "العصا الغليظة"، وهي السياسة التي بررت حق الولايات المتحدة الأمريكية في ممارسة دور الشرطي، وبخاصة في أمريكا اللاتينية، وهي بطبيعة الحال انعكاس لمقدار القوة التي بلغتها أمريكا؛ فروزفلت اعتبر أمريكا، ليس فقط،

---

(16) أعلن الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون ما سُميّ بالمبادئ وهي أربع عشرة، في خطابه أمام الكونغرس في 1918/1/18. حيث أعلن موقف الولايات المتحدة لحل الخلاف بين دول المحور والحلفاء وإنهاء الحرب العالمية الأولى. وتضع مبادئ ويلسون حلول للقضايا التي تسببت في الحرب حيث تدعو الى قيام العلاقات الدولية على مواثيق سلام عامة، تأمين حرية الملاحة، إلغاء الحواجز الاقتصادية والمساواة بين الدول، تخفيض التسلح، إدارة عادلة للمستعمرات، حق تقرير المصير، وحرية المرور في المضائق لجميع السفن بضمان دولي، وإنشاء عصبة الأمم.

صاحبة رسالة كونية، ولكنها أيضا قوة عظمى، وربما أعظم قوة، وبالتالي فان هذه الرسالة هي القادرة على حراسة وضبط العلاقات الدولية بحكم القوة التي بلغتها. ويذكر وزير خارجية الولايات المتحدة الأسبق، هنري كيسنجر "Henry Kissinger"، عن روزفلت رفضه التأثير المفترض للقانون الدولي على القضايا الدولية التي تمس المصالح الأمريكية؛ فالذي لا تستطيع الدول حمايته بقواها الذاتية لن يحميه الآخرون، فالحق الذي لا تدعمه قوة هو شرٌّ بل هو أكثر إيذاء من القوة المنفصلة عن الحق.

لقد طور روزفلت مبدأ مونرو الذي كان يقضي بمنع التدخل الأوروبي في شؤون الأمريكتين وعلى وجه الخصوص أمريكا اللاتينية،[17] إلى حماية مصالح الولايات المتحدة الآخذة في الامتداد إلى مناطق خارج حدودها.

فلم تكن سياسة روزفلت في بدايتها تعتمد على القوة العسكرية، بل كانت تعارض الدخول في الحرب، لأنه كان يرى ان الدخول في الحروب التي تشهدها أوروبا عملية مرهقة للولايات المتحدة، غير أن غزو ألمانيا لأوروبا، و ما ترتب عليه من آثار دولية خطيرة، جعل روزفلت يبتعد عن نظرته الحيادية الظاهرية ويقترب من القوة العسكرية، إذ أصبح مقتنعا بأن الحرب ضرورية لإنهاء الحرب. حاول روزفلت من خلال القوة العسكرية ان يطبق سياسته الجديدة التي تقضي بأن على الولايات المتحدة أن تمارس دورا بوليسيا لحفظ النظام الدولي، يستند على قوة عسكرية تستطيع ان توفر مستلزمات هذا الدور، وقد وجد روزفلت في دخول الولايات المتحدة ميدان الحرب العالمية تحقيقاً لغايته، على اعتبار ان دخولها الحرب سيحدد نتائجها ويحسمها لصالح الحلفاء. وبذلك سيكون لها دور فاعل في الهيمنة على النظام العالمي بعد ان تضع الحرب أوزارها.

وبعد روزفلت شكلت فكرة القوة العسكرية وضرورة تدعيمها مرتكزا ثابتا في السياسة الأمريكية، بعد ان تعامل معها الرؤساء الذين خلفوه بطريقة أخرى أكثر صراحة من تطلعاته التي وصفوها بأنها تفتقر بعض الشيء إلى الواقعية وتحتاج إلى تفهم أكثر لأهداف السياسة الأمريكية العليا. [18]

---

(17) أتبعت الولايات المتحدة منذ سنة 1823 سياسة الحياد حيال ما يجري من حروب وأحداث في أوروبا تطبيقاً لمبدأ الرئيس الأمريكي مونرو والذي يقول: "أمريكا للأمريكيين وأوروبا للأوروبيين" ويعني هذا عدم تدخل الأوروبيين بالشؤون الأمريكية، وعدم تدخل الأمريكيون بالشؤون الأوروبية، وقد أرادت الولايات المتحدة من وراء تطبيق هذا المبدأ التستر على رغبتها بالإنفراد في السيطرة على ثروات أمريكا الجنوبية. هذه القارة حكمها الاسبان، والبرتغاليون منذ عهد طويل. في سنة 1820 وما بعدها تم طردهم من معظم أنحاء هذه القارة لذلك رفعت أمريكا هذا المبدأ لمنع فرنسا وبريطانيا بالذات من الحلول مكان الأسبان والبرتغاليين والاستيلاء على ثروات القارة من قهوة وكاكاو وسكر. أرادت أمريكا بواسطة شركاتها الإنفراد بهذه الثروات والسيطرة عليها.

على ضوء هذا الواقع أطلق ترومان سياسته المعروفة بـــ "مبدأ ترومان Truman Doctrine" عام 1947 والتي بدأت بمحاولة الوقوف ضد ما سُميّ بالتدخل السوفيتي في اليونان وشمال ايران. كما امتد ذلك الى ما سميّ بـــ "النقطة الرابعة" بخصوص دول الشرق الأوسط والمقصود هنا هو تقديم المساعدة الاقتصادية لدول هذه المنطقة كمحاولة منع لأي نفوذ أو تدخل مما تسميه الولايات المتحدة "بالخطر السوفيتي".

ومن هنا فإن السياسة الأمريكية التي انتهجها ترومان سارت على ثلاثة محاور: 1- ربط السياسة الأوروبية بسياسة واشنطن وإحكام القبضة على توجهاتها الخارجية.

2- احتواء النشاط السوفيتي وحصر تحركه داخل دائرته الجغرافية.

3- زيادة فاعلية الأسلوبين السابقين بأساليب أخرى تنشأ نتيجة مستجدات السياسة العالمية، وهو ما تمثل في حلف شمال الأطلسي كمقدمة لسياسة الأحلاف التي اعتمدتها الإدارة الأمريكية فيما بعد.

4- ولكي يجعل ترومان سياسته أكثر تأثيراً وفاعلية عمد إلى دعم أساليبها بمشاريع جديدة، فالمساعدات الاقتصادية التي قدمتها حكومته عن طريق مشروع مارشال شفّعها ببرنامج المساعدات الفنية عام 1949. كما أن الدعم العسكري عززه من خلال دخوله وبالتالي سيطرته على حلف شمال الأطلسي ومن خلال برنامج الأمن المتبادل عام 1951.

إن أول من كشف علانية عن مخطط الهيمنة الأمريكية هو دين أتشيسون "Dean Acheson" وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في خطاب له عام 1950 أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في قوله: "إنه لو لم يكن هناك اتحاد سوفيتي ولو لم يكن هناك شيوعية فكنا سنواجه صعوبات بالغة في البقاء ودعم تلك المناطق من العالم الحر التي دمرتها الحرب العالمية الثانية" وبتلك المقولة أشار أتشيسون صراحة إلى أن حماية المصالح الأمريكية يتعدى الصراع العسكري والأيديولوجي مع الاتحاد السوفيتي ومع ما كان يسمى بالكتلة الشرقية. ويرى خبراء متخصصون في الشؤون الأمريكية أن الفكر الاستراتيجي الأمريكي منذ تلك الفترة التي تتجاوز نصف قرن يسعى لإقامة نظام دولي بقيادة أمريكا يحقق المصالح الأمريكية في الداخل والخارج، ويتم من خلاله تحديد أدوار القوى الأخرى سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي بما يصب في النهاية في صالح الأمريكيين، وأن سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي كانت تندرج تحت هذا الإطار الاستراتيجي.

وبعد خطاب أتشيسون بعدة شهور، والذي أشار فيه ولو بشكل مبطن الى مخططات أمريكا للهيمنة الدولية كما أشرنا قبل قليل، وبالتحديد في 14 أبريل عام 1950 صدرت أهم وأشهر وثيقة لمجلس الأمن القومي الأمريكي وتعرف بإسم وثيقة NSC -68 وأوضحت هذه الوثيقة بجلاء استراتيجية

---

(18) عبد الخالق، لهيب. (2003): السياسة الأمريكية من اليد الضـــاربة إلـــى العصـــا الغليظـــة. المحرر، العدد **159**

الهيمنة الأمريكية؛ فأهم ما جاء في هذه الوثيقة:"ضرورة قيام الولايات المتحدة بتولي مركز القيادة في بناء نظام سياسي واقتصادي للعالم الحر، إذ إن غياب النظام بين الدول أصبح أمرا غير مقبول" وفي ضوء ذلك فإن الهدف الأساسي للاستراتيجية الأمريكية لم يكن احتواء الاتحاد السوفيتي وإنما احتواء كل ما يهدد فاعلية هذا النظام.

وأول من ابتدع سياسة الاحتواء في الفكر الاستراتيجي الأمريكي هو السفير جورج كينان " George Kennan" أثناء تعيينه كأول مدير لقسم التخطيط السياسي بالخارجية الأمريكية من عام 1945 وحتى عام 1949. وقد عمل أيضا سفيراً للولايات المتحدة في موسكو وهو صاحب المقولة الشهيرة "إن فكرة الخطأ أو الصواب أو الظلم أو العدل لا يجب أن تدخل في مجرى العلاقات الدولية."

واستمرارا لهذا النهج أشرف الرئيس الأمريكي "هيربرت هوفر Herbert Hoover" على أعمال لجنة لدراسة تطورات الوضع الدولي، وقدمت للرئيس هاري ترومان في أواخر1951 تقريرا جاء فيه ما نصه: "وفي حربنا معه (العدو) فليست هناك قواعد تستحق الالتزام بها سواء من ناحية السلوك الإنساني أو الأخلاقي. فإذا كان على الولايات المتحدة أن تنتصر في هذه الحرب، فإن القيم التقليدية للتعامل العادل يجب أن يعاد النظر فيها، ومن المحتم علينا أن نتعلم دروس الانقلاب والتخريب وتدمير أي عدو بطرق أكثر مهارة وأشد تعقيداً من أية طرق قد تستخدم ضدنا".

وفي منتصف الستينات كشف مساعد وزير الخارجية الأمريكي يوجين روستو "Eugene Rostow" عن الدور الأمريكي المهيمن عالميا وتكلفة ذلك قائلا: "الولايات المتحدة تولت على مدى20 عاما دور الشرطي الرئيسي في العالم الحر، وقد تطلبت منا هذه الوظيفة بذل جهود دبلوماسية وعسكرية في سلسلة طويلة من النزاعات." ثم جاءت أزمة النفط والمقاطعة العربية في عام 1973 التي أثرت تأثيراً كبيراً على التفكير السياسي الأمريكي كماأسلفنا سابقاً في هذه الدراسة.

ثم شهدت بداية التسعينات من القرن المنصرم انهيار الاتحاد السوفيتي وزوال ما يسمى بالمعسكر الشيوعي وتداعي النظام العالمي القائم على الثنائية القطبية، وانفراد الولايات المتحدة بالنفوذ في منطقة الشرق الأوسط. وقد أظهرت حرب الخليج الثانية (1990) أن الولايات المتحدة هي الدولة القادرة على توظيف مجلس الأمن والمؤسسات الدولية لصالح أهدافها، واستطاعت أمريكا من خلال حرب الخليج تعزيز وصولها إلى منابع النفط وضمان استمرارية تدفقه دون خوف من استخدامه كسلاح من قبل قوى أخرى حول العالم.

وقد بدا واضحاً أن الولايات المتحدة أعادت تعريف مصالحها الحيوية في المنطقة ومصادر التهديد ووضع السيناريوهات التي تنسجم مع مصالحها، فقد كانت سياسة الاحتواء للنفوذ الشيوعي أحد أهم أهداف السياسة الخارجية السابقة في المنطقة، أما بعد حرب الخليج الثانية فقد ربطت سياسة الاحتواء بكل من إيران والعراق "الاحتواء المزدوج".

وبالإضافة إلى ضمان أمن إسرائيل والنفط، عملت واشنطن على وضع دول المنطقة على طاولة المفاوضات. ودخلت الدول العربية مؤتمر مدريد برعاية أمريكية حقيقية ورعاية روسية رمزية، وأسفر مؤتمر السلام عن توقيع كل من منظمة التحرير الفلسطينية والأردن اتفاقيات سلمية على التوالي مع إسرائيل. اتفاقية أوسلو عام 1993[19] ومعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية 1994.[20] وبدأت أوساط سياسية عديدة تتحدث عن الشرق الأوسط الجديد، وعن السلام والمشاريع الاقتصادية في المنطقة.

بيد أن مفاوضات الحل النهائي بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل تعثرت، ولم تفلح الخطط الأمريكية في إرغام الطرف الفلسطيني على مزيد من التنازلات. واشتعلت الانتفاضة مرة أخرى عام 2000، وخرج الشارع العربي ليعلن عن سخطه على الانحياز الأمريكي للطرف الإسرائيلي. وبدا واضحاً أن الأنظمة التي تسميها الولايات المتحدة بالمعتدلة "محرَجة" أمام شعوبها، الأمر الذي أدى في

---

(19) اتفاقية أو معاهدة أوسلو هو إتفاق إعلان مبادئ وقعته إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في مدينة واشنطن ، الولايات الأمريكية المتحدة ، في 13 سبتمبر أيلول 1993، وسمي الاتفاق نسبة إلى مدينة اوسلو النرويجية التي تمت فيها المحادثات السرّية التي أفرزت هذا الاتفاق. وجاء الاتفاق بعد مفاوضات بدأت في العام 1991 في ما عرف بمؤتمر مدريد. تعتبر اتفاقية أوسلو، التي تم توقيعها في 13 سبتمبر/ أيلول 1993، أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ممثلة بوزير خارجيتها آنذاك شمعون بيريز، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة بأمين سر اللجنة التنفيذية محمود عباس. وتنص الاتفاقية على إقامة سلطة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية (أصبحت تعرف فيما بعد بالسلطة الوطنية الفلسطينية)، ومجلس تشريعي منتخب للشعب الفلسطيني، في الضفة الغربية وقطاع غزة، لفترة انتقالية لا تتجاوز الخمس سنوات. ومن المفترض، وفقا للاتفاقية، أن تشهد السنوات الانتقالية الخمس، مفاوضات بين الجانبين، بهدف التوصل لتسوية دائمة على أساس قراري مجلس الأمن 242 و338. ولكن فشل الطرفين في التوصل الى أي اتفاق حتى الآن.

20 معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية 26 أكتوبر 1994، جاء ترتيب معاهدة السلام الأردنية ــ الإسرائيلية الثالث في مجمل معاهدات السلام العربية الإسرائيلية، والثاني بعد عقد مؤتمر مدريد عام 1991، والأخير – حتى الآن – في سلسلة معاهدات السلام. وربما تكون هذه المعاهدة قد تأخرت بعض الشيء في أعقاب مؤتمر مدريد، الا ان المدقق في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي يجد أن التوصل لحلول للقضية الفلسطينية، يجب أن يسبق معاهدة السلام بين الأردن وإسرائيل، حتى يتحقق التوازن السكاني والجغرافي والأمني الذي يؤدي إلى استقرار معاهدة السلام. والجدير بالذكر ان التفاهم على عملية السلام وتطبيع العلاقات مابين الأردن وإسرائيل كان شبه كاملاً، حتى قبل توقيع معاهدة السلام.

المحصلة إلى انسداد أفق المشروع الأمريكي في المنطقة. وظهرت دعوات عربية شعبية وفلسطينية جديدة للعودة إلى سلاح النفط لإجبار الولايات المتحدة على أداء دور محايد والقبول بوجود قوات دولية لحماية الفلسطينيين، إلا أن المشهد السياسي انحصر في جرائم ومذابح إسرائيلية بحق الفلسطينيين وضوء أخضر أمريكي وحالة من العجز العربي الواضح.

ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر/ أيلول التي غيرت وجه التفاعلات والعلاقات الدولية وحركت العالم، وما أن انتهت أمريكا من أفغانستان حتى توجهت صوب العراق متذرعة تارة بعدم قبوله بعودة المفتشين، وتارة أخرى بامتلاكه أسلحة الدمار، وتارة ثالثة بتعاونه مع تنظيم القاعدة.

إذاً أدى زوال الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية إلى نهاية النظام الدولي الذي كان قائماً على الثنائية القطبية، وبرزت الولايات المتحدة قوة عظمى ودخل العالم عصر القطب الواحد. ولم يكن وارداً إتباع سياسة انعزالية ولا يوجد خلاف بين صناع القرار على اختلاف المراحل وتنوع الأطياف، على الثوابت الأساسية في السياسة الخارجية وأبرزها:

- تثبيت الهيمنة والتفوق، ومنع أية قوة من مجاراة أمريكا أو الاقتراب من مستواها؛
- أصبحت السياسة الخارجية في خدمة مصالح الشركات الكبرى والتجارة الخارجية؛
- السيطرة على موارد النفط؛
- الالتزام المطلق بأمن إسرائيل.

إن المشروع الأمريكي المعلن والمطبق مع الرئيس بوش الابن، هو من تصميم المحافظين الجدد "The Neo-Conservatives". والعناصر الإستراتيجية لهذا المشروع تتمثل في الحرب العالمية ضد ما يسمى بـــ "الإرهاب" دون تحديد موضوعي للإرهاب والإرهابيين، والتحديد المفروض قبوله بهذا الخصوص هو التحديد الذي تعطيه الولايات المتحدة الأمريكية وحدها. وتغيير الأنظمة بالقوة "ادِّعاء نشر الديمقراطية" كأفضل طريق لمحاربة الإرهاب. ولكن هل يعقل أن يتم ذلك عبر صواريخ توماهوك وكروز وقاذفات الجو B-52.

إن غزو العراق هو الاختبار الأول للمبدأ الجديد لإستراتيجية الأمن القومي القائم على الضربات الاستباقية[21] هذه الاستراتيجية التي أعدها المحافظون الجدد والذين هم في أغلبهم يتناغمون مع أصحاب المصالح النفطية. فقد ظهرت فكرة غزو العراق في أيلول 2002 بالترافق مع الكشف عن إستراتيجية إدارة بوش للأمن القومي، والتي أعلنت عن نية الولايات المتحدة السيطرة على العالم.

---

(21) الحرب الاستباقية هي ضرب العدو مسبقاً قبل أن يقوم بأي عمل انطلاقاً من إمكانية التهديد الذي قد يمثله مستقبلاً.

وترتبط الإستراتيجية المعلنة بفكر المحافظين الجدد، الذين برزوا مع رئاسة ريغان وظهروا بقوة بعد نهاية الحرب الباردة. وقد جرى توضيحها في عدد من النصوص الرسمية مثل خطاب بوش في كلية وست بوينت "West Point" في حزيران 2002، وإستراتيجية الأمن القومي في أيلول 2002، وعدة بيانات صادرة عن البنتاغون. وتقوم هذه الإستراتيجية على إيمان عميق بضرورة تأمين قوة عسكرية لا مثيل لها، التزاماً باستمرارية التفوق العسكري الى أطول مدة ممكنة، واستغلال فوائد هذه القوة إلى الحد الأقصى عبر خطة تحرك شاملة.

وأبرز ما يميز فكر المحافظين الجدد برأي المفكر الأكاديمي جيمس زغبي[22] هو إعتقادهم أن الولايات المتحدة يجب أن تمارس الهيمنة السياسية والعسكرية على عالم ما بعد الحرب الباردة، وهذا هو الذي دفعهم إلى المطالبة بانسحاب الولايات المتحدة من عدد من المعاهدات والمؤتمرات الدولية والدفع باتجاه الحرب ضد العراق.

ويستند التيار اليميني الأمريكي في حركته الخارجية إلي ما أطلق عليه مشروع القرن الأمريكي الجديد وهي فكرة ليست وليدة اليوم بل تعود لأعوام عدة مضت وتحديداً ربيع عام 1997، وذلك حين تم إنشاؤه علي هيئة منظمة غير حكومية تهدف إلي الدعوة لتحقيق السيطرة العالمية للولايات المتحدة، ويضم المشروع مجموعة من المثقفين والكتاب الأمريكيين ذوي الاتجاه اليميني المحافظ المتطرف كما سبقت الإشارة إليهم، ويرأس المشروع ويليام كريستول "William Kristol" اليهودي الديانة والمحرر بمجلة "ويكلي ستاندرد Weekly Standard" اليمينة المعروفة.

ويري مؤسسو المشروع أنه يحقق مجموعة من الأهداف الفرعية التي تصب في النهاية في الوصول إلي الهدف الأسمى وهو اكتمال السيطرة الأمريكية علي الكرة الأرضية "American Domination" وفي سبيل تحقيق هذا يري أنصار هذا المشروع أن علي الولايات المتحدة القيام بالخطوات التالية:

- استخدام القوة العسكرية للسيطرة علي منطقة الخليج العربي سواء في ظل وجود نظام صدام حسين أو عدم وجوده؛
- يجب أن تتركز مهمة الولايات المتحدة علي التخلص من مختلف التهديدات بشكل حاسم وتحقيق النصر علي القوى المناوئة لها؛
- أن تصبح الأداة العسكرية الأمريكية بمثابة القوة القائدة لمختلف القوي العالمية؛
- ضرورة الاحتفاظ بالقواعد العسكرية في منطقة الخليج وإضعاف أي قوة إقليمية تظهر في هذه البقعة الأرضية؛

---

(22) رئيس المعهد الأمريكي ــ العربي في واشنطن.

– استهداف الصين وتغيير نظام الحكم فيها؛[23]
– استكمال بناء الدرع الصاروخية لاكتمال السيطرة الأمريكية علي الفضاء الخارجي؛
– تطوير نظام عالمي جديد يرتكز علي القيادة الأمريكية من أجل ردع بعض الأنظمة المارقة الخطيرة مثل كوريا الشمالية وليبيا وسوريا وإيران.

وقد عبر عن هذا التوجه الجديد المقال الذي أوردته مجلة الإيكونومست المتخصصة والذي حمل عنوان "رجال الظل" في إشارة إلي أعضاء التيار اليميني المحافظ الأمريكي المتطرف الذين حملهم معه الرئيس بوش بعد فوزه بمقعد الرئاسة عام 2000، ويلفت هذا المقال الأنظار إلي حقيقة مفزعة وهي أن "الحرب علي العراق تخلق أساساً جديداً للسياسة الخارجية الأمريكية، حجر الزاوية فيها هم المحافظون الجدد.
وأتى على رأس هؤلاء المحافظين الجدد من داخل الإدارة الأمريكية دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكي ومساعده الصقر "بول وولفتيز"، ويساعدهم في ذلك منظرو الاتجاه اليميني المحافظ من أمثال "روبرت كيجان Robert Kagan" و "بروس جاكسون Bruce Jackson" و "جاري سشميت Gary Schmitt" و "إيلين بورك Ellen Bork" وغيرهم، وينطلق هؤلاء في تفكيرهم من فرضية مقلقة وهي أن الفرصة باتت مواتية لبسط الهيمنة الأمريكية على العالم وخلق أوضاع إقليمية جديدة تخدم المصالح الأمريكية حتى وإن تم ذلك باستخدام العصا الأمريكية لكل من يخالف أو يعترض.
وفي سبيل إقناع الرئيس بوش بهذا المشروع تم تحديد هذه الأهداف وسبل تحقيقها في وثيقة وقع عليها معظم منظري الاتجاه اليميني المحافظ وعلى رأسهم ويليام كريستول وفرانسيس فوكوياما "Francis Fukuyama" وروبرت كيجان وريتشارد بيرل وغيرهم وتم رفعها إلي بوش في 20 سبتمبر 2001.
ومن منطلق هذه الأهداف لم يكن مستغرباً أن تصر الولايات المتحدة على التخلص من النظام العراقي استعداداً للمرحلة التالية وهي التخلص من بعض الأنظمة المارقة في منطقة الشرق الأوسط على حد زعم هؤلاء المحافظين الجدد.
وعلى حد وصف مجلة الإيكونومست فإن الإدارة الأمريكية السابقة وعلى رأسها الرئيس بوش لا تمتلك رؤية محددة للسياسة الخارجية الأمريكية بل مجرد رد فعل للأحداث خاصة في مرحلة ما

---

(23) رسالة موجهة للرئيس Clinton مُوقّعة من Rumsfeld، Wolfowitz، وآخرون يمثلون مشروع القرن الأمريكي الجديد، 26 يناير، 1998. بالإضافة الى التقرير الخاص بمشروع القرن الأمريكي الجديد الذي أصدروه في سبتمبر 2000 بعنوان: Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century

بعد 11 سبتمبر، كما أنها تنبع من نظرة هؤلاء المحافظين الجدد ومدى تأثيرهم علي بوش أكثر من ارتباطها برؤية واضحة وشاملة ومتوازنة، والأدهي من ذلك أنها لقيت تأييداً من مختلف القوي السياسية الأمريكية بما فيها الكونجرس ذاته.

وفي مقال للأستاذ محمد حسنين هيكل يذكر "إن قادة الجيش (الأمريكي) طلبوا الاستيضاح عما إذا كان هناك إستراتيجية عليا للحرب على العراق تبرر احتلال العراق عسكرياً. فأجاب على ذلك كارلوتشي "Frank Carlucci" وهو من المقربين لوزير الدفاع بقوله إن الذين يسألون عما إذا كان لدينا إستراتيجية عليا، يصلح لهم أن يعرفوا أن لدينا إستراتيجية عليا وأن هذه الحرب القادمة ــ الحرب على العراق ــ خطوة على طريقها، لدينا إستراتيجية عليا في غاية البساطة. نحن نريد في المنطقة نظماً موالية لنا لا تقاوم إرادتنا، لضمان وصولنا الى موارد هذه المنطقة بغير منازع". [24]

والخلاصة هي أن حصيلة هذه السياسة حتى الآن، تتمثل بسيطرة أمريكا على معظم منابع البترول في العالم وبسيطرتها على عموم منطقة الشرق الأوسط. وهذا يعني ببساطة شديدة إن الطريق لتحقيق الهدف المنشود أصبح معبّداً. [25]

2.2.5. المفوضية الثلاثية والنفط:

دعونا نلقي نظرة على ما يعرف بالمفوضية الثلاثية المعروفة بالإنكليزية باسم Trilateral Commission والتي يعتبرها البعض، أهم منظمة غير حكومية في العالم. وتمثل المفوضية نخبة النخبة العالمية وتضم، كما يقول موقعها الرسمي على الإنترنت،[26] حوالي ثلاثمئة وخمسين شخصاً فقط من أبرز رجال الأعمال والإعلاميين والأكاديميين والسياسيين والنقابيين وممثلي المنظمات غير الحكومية الأخرى من شمال أمريكا وأوروبا واليابان. وتنتظم المفوضية في ثلاثة فروع قارية: أمريكي وأوروبي وشرق آسيوي، لكل منها رئيس، ويمثل الرؤساء الثلاثة المجلس الرئاسي للمفوضية. [27]

---

(24) هيكل، محمد حسنين. (2 أكتوبر، 2003) جريدة السفير، بيروت.

(25) أبو ناصر، عدنان. (يونيو 2008): "عودة الى قراءة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة في عهد المحافظين الجدد قبل رحيلهم". مجلة الوحدة الإسلامية، العدد **78**.

(26) www.trilateral.org

(27) علوش، إبراهيم. (09 يناير، 2008): من يحدد الأجندة العالمية غير المعلنة لتمويل الثقافة؟ المفوضية الثلاثية وشبكة تمويل المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث. صحيفة الصوت العربي.

ويلاحظ أن المفوضية الثلاثية تتوسع دوماً باتجاه استقطاب مندوبين "غير حكوميين"، من كبار رجال الأعمال والمثقفين والإعلاميين والسياسيين وغيرهم، تبعاً لتوسع فعاليات الجغرافيا الاقتصادية حول العالم وانخراط مراكز جديدة في الاقتصاد المعولم. فعند تأسيس "المنظمة الثلاثية" (وهي تسمى هكذا أحياناً بدلاً من "المفوضية الثلاثية") عام 1973 كان فرع شرق آسيا يضم اليابان فقط، ثم توسع بانتظام ليضم مندوبين من كوريا الجنوبية، وأخيراً الصين الشعبية، تبعاً لتحول الفعاليات الاقتصادية في تلك البلدان إلى فعاليات عالمية. كما تم استقطاب مندوبين من بعض دول أوروبا الشرقية مثل هنغاريا وتشيكيا وبولندا واستونيا بعد انضمامها للاتحاد الأوروبي.

إن "المفوضية أو المنظمة الثلاثية" قد تحولت منذ تأسيسها كمنظمة ما فوق قومية إلى أحد أهم محركات العولمة، تماماً مثل منتدى دافوس "Davos" الذي أسسه د. كلاوس شواب " Klous Schwab" عام 1971 كمنتدى لأكبر الشركات الأوروبية ليكون محركاً للوحدة الأوروبية في البداية، ليتحول "المنتدى" بعدها إلى منبر سياسي لأكبر ألف شركة عالمية، وبالتالي إلى منتدى خاص بممثلي أكبر الشركات متعدية الحدود.

غير أن "المفوضية الثلاثية" تختلف جذريا عن "منتدى دافوس" بأن عضويتها لا تقتصر على رؤساء الشركات العالمية الكبرى فحسب، بل تحرص كمنتدى حصري على استقطاب بعض أهم السياسيين والإعلاميين والمثقفين والأكاديميين من شمال أمريكا وأوروبا وشرق آسيا ممن يرتبطون بالنخبة العالمية صانعة القرار بشبكة من مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية. كما أن "المفوضية الثلاثية" لا تدار كمنتدى اقتصادي صرف، بل كمجموعة ذات أجندة سياسية وثقافية وعقائدية محددة هي أجندة رأس المال المالي الدولي، وهي تضع توجهات وبرامج على مستوى عالمي كثيراً ما تتحول إلى سياسات فعلية على الأرض، بالأخص من خلال السياسات التي تضعها المؤسسات المانحة مثل مؤسسة روكفلر ومؤسسة فورد "Ford" وغيرها.

ولعل ارتباط "المنظمة الثلاثية" بالمصارف والكتل المالية العالمية يعود لكون مؤسسها في يوليو عام 1973 كان المصرفي الأمريكي وأحد أهم دعاة العولمة "ديفيد روكفلر David Rockefeller"، كبير آل روكفلر أصحاب واحدة من أهم الكتل المالية العالمية، ومؤسسي شركة ستاندرد أويل النفطية، وبنك "تشيس مانهاتن Chase Manhattan" العالمي، و"مؤسسة روكفلر"، الذراع الثقافية لآل روكفلر التي وجهت مليارات الدولارات منذ نهاية القرن التاسع عشر، ضمن أجندة محددة، نحو الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات، ونحو العلوم الاجتماعية والفنون والمنظمات غير الحكومية.

يتضح من مثال ديفيد روكفلر مدى انخراط بعض ممثلي رأس المال المالي الدولي في المشروع الأيديولوجي والثقافي والسياسي للرأسمالية، وحرصهم على السيطرة على أجندة الإعلام والأكاديميا والسياسة عالمياً. مثلاً، "مجلس العلاقات الخارجية" Council on Foreign Relations، وهو مركز أبحاث ودراسات متخصص بالسياسة الخارجية الأمريكية مدعوم من الشركات الكبرى الأمريكية

ومن آل روكفلر بالأساس، وقبلهم من كتلة آل مورغان "Morgan" المالية، بقي يعتبر على مدى عقود أهم بؤرة لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية خارج وزارة الخارجية الأمريكية، وما زال "مجلس العلاقات" يصدر مجلة "فورن أفيرز" Foreign Affairs المعروفة عالمياً مرة كل شهرين.

قام روكفلر كرئيس ل"مجلس العلاقات الخارجية"، بالتعاون مع زبيغنيو بريجنسكي، (الذي فيما بعد اصبح مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيمي كارتر)، وعدد من أعضاء "مجلس العلاقات الخارجية" الآخرين، بالإضافة إلى أعضاء من مؤسسات ثقافية أخرى مثل "معهد بروكينغز Brookings Institute" والمؤسسات المانحة مثل "مؤسسة فورد"، بتأسيس "المفوضية الثلاثية" أو "المنظمة الثلاثية" في يوليو 1973 كأم للمنظمات غير الحكومية عابرة الحدود، وكإتحاد لأصحاب القرار السياسي والاقتصادي والثقافي الدولي، وكأحد محركات العولمة التي بدأت فوراً بتعميق وتوسيع ظاهرة المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث الممولة أجنبياً على نطاق كوني في سياق سياسي محدد... وبالإضافة إلى بريجينسكي، كان بول فولكر "Paul Volcker" و ألان غرينسبان "Alan Greenspan" من مؤسسي "المنظمة الثلاثية" أيضاً، وكلاهما أصبح لاحقاً رئيساً للبنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي) في الولايات المتحدة.

ومن المؤكد أن حقيقة الحرب على العراق التي قادتها الولايات المتحدة تدخل في إطار العودة إلى أيام العز الأولى عندما كانت شركات النفط الأمريكية وعلى رأسها شركات روكفلر في الحقبة ما بين 1948 و1960 تمتلك حقول النفط في الخليج وإيران، وتجني 13 مليار دولار، وهي نسبة تمثل نصف أرباح مجموع الشركات غير النفطية الأخرى، وفي العقود الأخيرة لم تعد الولايات المتحدة تمتلك حقول النفط مباشرة في الخليج العربي لكنها لا تزال تجني أرباحاً طائلة، عبر مدخرات أموال النفط الخليجية التي تذهب إلى بنوك الشركات النفطية نفسها، مثل بنك روكفلر مانهاتن. [28]

ومع أن عضو "المنظمة الثلاثية" الذي يتبوأ منصباً حكومياً رسمياً في بلده يفترض أن يتخلى عن عضويته فيها، حسب موقعها الرسمي على الإنترنت، فإن ديك تشيني، نائب رئيس الولايات المتحدة حتى نهاية الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الرسالة، بقي واحداً من الـ87 مندوباً أمريكياً في "المفوضية الثلاثية"، ولا أعرف إذا كان التمييز هنا بين المنصب الوزاري الذي يصله الشخص بالتعيين والمنصب الذي يصله بالانتخاب، باعتبار ديك تشيني وزير دفاع سابق، ولكن نائب رئيس منتخب حالي، وهو ما يفسر وجود عدد من النواب والشيوخ الأمريكيين في صفوف "المنظمة الثلاثية" في أمريكا الشمالية... وتجد من بين المندوبين الأمريكيين الآخرين أيضاً حفنة من الرؤساء الأمريكيين السابقين مثل جورج بوش الأب وبيل كلينتون وجيمي كارتر، ونائب الرئيس الأمريكي

---

(28) السائحي، محمد. (03 مايو 2003): في سبيل النفط قرن من الحروب والإرهاب. مجلة المجتمع الكويتية، عدد **1549**، دولة الكويت

الأسبق والتر مونديل "Walter Mondale"، بالإضافة إلى عدد من المسئولين الكبار السابقين في الإدارات الأمريكية مثل زبيغنيو بريجينسكي وهنري كيسنجر وبول ولفوويتز.

ولكن، كما سبقت الإشارة، لا يجوز أن يفهم من هذا أن "المنظمة الثلاثية" تقتصر على كبار السياسيين، بل تجد بين الأعضاء الحاليين أو السابقين خلال السنوات الأخيرة في فرع أمريكا الشمالية مثلاً عدداً من المصرفيين والصناعيين، بالإضافة إلى عدد من كبار الإعلاميين والأكاديميين.

ومن هؤلاء مثلاً سوزان بيريسفورد "Susan Berresford" رئيسة مؤسسة فورد (التي تنافس مؤسسة روكفلر في دعم المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث)، وغيرهارد كاسبر "Gerhard Casper"، رئيس جامعة ستانفورد، وجون دويتش "John Deutch"، بصفته أستاذ كيمياء في جامعة "Massachusetts Institute of Technology MIT"، ورئيس سابق لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA، ووليم مكدونو "William McDonough"، رئيس فرع البنك المركزي الأمريكي (البنك الاحتياطي الفدرالي) في نيويورك، ولوشيو نوتو "Lucio Noto"، رئيس شركة موبيل النفطية، ولي ريموند "Lee Raymond" رئيس شركة أكسون النفطية، ومورتيمور زوكرمان " Mortimer Zuckerman"، رئيس تحرير مجلة "U.S. News & World Report"، وجورج سوروس، " George Soros" رئيس صندوق سورس الاستثماري (للمضاربة المالية)، وبول فولكر، رئيس سابق للبنك المركزي، رئيس عملاق الإعلام والإنتاج السينمائي شركة "تايم ورنر Time Warner"، وريتشارد هاس "Richard Hass"، مدير قسم دراسات السياسة الخارجية في معهد بروكينغز، وغيرهم بضع عشرات من نفس العيار الثقيل، وما سبق كان مجرد عينة من فرع أمريكا الشمالية، يوجد ما يعادلها في فرعي أوروبا وشرق آسيا. [29]

المقصود من سرد كل هذا هو توضيح كيف تتشابك وتترابط قطاعات العمل والاقتصاد والسياسة وكيف ان قطاعي الإعلام والثقافة مقربين من هذه القطاعات بشكل كبير، بل يمكن القول أن جميع هذه القطاعات تصب في بوتقة واحدة وأن كل منها يؤثر ويتداخل مع الآخر بتداخل المصالح التي هي على الأغلب مشتركة بين كل هذه القطاعات.

وقد سبقت الإشارة إلى أن مثقفي "معهد بروكينغز"، كانوا من مؤسسي "المنظمة الثلاثية"، ولذلك تجد رئيس المعهد ضمن قائمة أعضائها في فرع أمريكا الشمالية. ويشار إلى أن "معهد بروكينغز" يتألف من عدة مراكز أبحاث، أحدها عن "الشرق الأوسط"، مثلاً تأسس عام 2002 "مركز حاييم

---

(29) علوش، إبراهيم. (09 يناير، 2008): من يحدد الأجندة العالمية غير المعلنة لتمويل الثقافة؟ المفوضية الثلاثية وشبكة تمويل المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث. صحيفة الصوت العربي.

سابان Haim Saban". وقد تأسس معهد بروكينغز عام 1916، وهو أحد أشهر المراكز البحثية في الولايات المتحدة إن لم يكن أشهرها على الإطلاق، ويتخصص بالدراسات الاقتصادية والسياسية، وبالسياسة الخارجية، ويتلقى الدعم من حكومات الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان، ومن مؤسسات مانحة مثل مؤسسات فورد وروكفلر. ويضم المعهد أكثر من مئتي عالم وباحث متخصص، حسب موقعه على الإنترنت.

وغني عن القول ان "المنظمة الثلاثية"، في فروعها العالمية الثلاث، يشكلون النخبة التي تحكم العالم بالفعل وتحدد أجندته السياسية والاقتصادية والثقافية. ويشير بعض المحللين إلى أن بؤر النفوذ العالمي تتمحور بالدرجة الأولى حول أعضاء "المنظمة الثلاثية" الـ 350، وأعضاء "مجلس العلاقات الخارجية" الثلاثة آلاف، وأعضاء "مؤتمر بيلدربرغ Bilderburg Conference". [30]

إن ما لا شك فيه أن "المنظمة الثلاثية" تصوغ أجندات كونية عابرة للقارات، وأنها تضم في صفوفها صناع القرار السياسي والاقتصادي والثقافي العالمي، وأنها تتصل بشبكة من المؤسسات المانحة التي تحول هذه الأجندات إلى حقائق على الأرض ورأي عام عبر ملياراتها ومشاريعها الثقافية وغير الثقافية.

دعونا الآن نتطرق الى دائرة أضيق قليلا وهي دائرة المصالح بين السياسة والاقتصاد متمثلاً في الشركات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية ولنأخذ كمثال شركة انرون للطاقة لفهم مدى وكيفية التأثير والتفاعل الذي يحدث بين القطاعين.

ان طبيعة العلاقات المتشابكة بين مديري وأعضاء مجالس إدارة الشركات النفطية الأمريكية وعدد كبير من الساسة في البيت الأبيض وعلى رأسهم الرئيس الأمريكي جورج بوش ونائبه ديك تشيني ترتب عنها أن تمتعت تلك الشركات بنفوذ سياسي قوي لم يساعدها فقط على تمرير سياساتها ومصالحها حول العالم (وبالأخص في منطقة الخليج العربي والعراق المليئة بالنفط) على اعتبار أنها مصالح قومية أمريكية بل أيضاً مثّل نفوذ هذه الشركات غطاء لممارساتها المحاسبية، وليس أدل على ذلك من المقال الذي نشرته صحيفة "هيرالد تيبيون Herald Tribune" في 26 و27 يناير 2001 والذي ذكر أن 212 نائباً في الكونجرس من أصل 248 يشاركون في اللجان الإحدى عشر التي تشكلت للتحقيق في قضية شركة "إنرون" سبق أن تلقوا تبرعات مالية لتمويل حملاتهم الانتخابية من شركة "إنرون" ذاتها أو من شركة "إندرسون Andersen" للمحاسبة والتي ثبت تورطها في نفس القضية. كما ذكر تقرير لمجلة "نيوزويك" أن رئيس مجلس إدارة شركة "إنرون" (Ken

---

(30) Bilderberg Group: مجموعة أو مؤتمر بيلدربيرغ هو مؤتمر سنوي غير رسمي يحضره حوالي 130 شخص تتم دعوتهم، معظمهم من أصحاب النفوذ في ميادين السياسة، البنوك، والتجارة.

Lay) يمتلك شبكة واسعة من العلاقات داخل الكونجرس وكان من أكبر المتبرعين لحملة الرئيس بوش الانتخابية في ولاية تكساس عام 1994 حيث قدم تبرعات تُقدر بنحو 146 مليون دولار، كما كان من أكبر الداعمين للحملة الرئاسية عام 2000.

وفي ظل الأداء المتعثّر للاقتصاد الأمريكي، جاءت أزمة الفضائح المحاسبية للشركات الأمريكية كي تزيد الأمر سوءاً وتدفع بالاقتصاد الأمريكي نحو حالة من الركود المؤكد، بل لم يستبعد البعض أن يؤدي ذلك إلى حدوث كساد إذا ما استمرّت الأمور على ما هي عليه. ونقصد هنا أزمة أهم الشركات الأمريكية التي تعرضت للإفلاس والانهيار المالي أو تلك التي خضعت ولا تزال للتحقيق والمراقبة بشكل عام، مثل شركة "إنرون".

وفي مقالة للدكتور خليل العناني نشرت له في مجلة السياسة الدولية بعنوان الاقتصاد الأمريكي بين مطرقة الفساد وسندان العولمة يوجز لنا الدكتور أهم المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع فيقول:

"تعود بدايات شركة "إنرون" إلى منتصف ثمانينات القرن الماضي وتحديداً عام 1985 إثر اندماج شركتين صغيرتين تعملان في مجال توزيع الغاز الطبيعي، وفي عام 1986 وصلت عائداتها إلى نحو 7.6 مليار دولار، ارتفعت عام 1997 لتصل إلى 20 مليار دولار، ثم 101 مليار دولار في عام 2000 برأسمال قدره 63 مليار دولار وعدد الموظفين بلغ 21 ألف موظف. وقد صعد نجم "إنرون" في التسعينات نتيجة لسياسة إعادة تنظيم وضبط أسواق الطاقة في الولايات المتحدة، فضلاً عن حجم الاتصالات والعلاقات السياسية التي خلقتها إنرون في مجتمع السلطة والسياسة". [31]

وخلال عقد التسعينات استطاعت إنرون أن تصبح من أكبر عشر شركات أمريكية حيث استحوذت على نحو 20% من أسواق الطاقة داخل الولايات المتحدة وأوروبا، وغطت أعمالها نحو 40 دولة. ولم تقتصر أنشطتها على قطاع الطاقة فحسب، بل امتد ليشمل قطاعات أخرى تجارية مما ترتب عليه أن وصل حجم تعاملاتها عام 2000 إلى أكثر من مائة مليار دولار، ذلك أهّلها كي تحتل المرتبة السابعة من حيث حجم الأعمال من بين 500 شركة عملاقة في الولايات المتحدة وفقاً لتصنيف مجلة "فورشين Fortune" **الأمريكية**.

ويضيف الدكتور العناني: "ولم يقتصر نشاط إنرون على الولايات المتحدة فقط، بل امتد ليشمل مختلف قارات العالم، فعلى سبيل المثال قامت ببناء محطة "دابول Dabhol" لتوليد الطاقة الكهربائية في ولاية "مهاراشترا Maharashtra" الهندية بتكلفة بلغت نحو 2.9 مليار دولار وبمساهمة شركتين

---

(31) العناني، خليل. (أكتوبر 2002): الاقتصاد الأمريكي بين مطرقة الفساد وسندان العولمة. السياسة الدولية، العدد **150**

أمريكيتين هما "جنرال إليكتريك General Electric" و "بكتل إنتربرايز Bechtel Enterprise"، كذلك قامت بإنشاء محطة لتوليد الكهرباء في قطاع غزة في منتصف عام 1999 بتكلفة بلغت 150 مليون دولار. وبالنسبة للأرباح الصافية فقد تطورت من 7.3 مليون دولار عام 1998 لتصل إلى 893 مليون دولار عام 1999 ثم 979 مليون دولار عام 2000، مسجلة زيادة بنسبتي 27% و 10% على التوالي. وهو ما وضعها في مرتبة عالية في أسواق المال، وقد بلغت القيمة الاسمية لأسهمها في بداية فبراير 2001 نحو 60 مليار دولار وهو ما يعادل خمسة أضعاف قيمتها الدفترية، وتراوحت قيمة السهم ما بين 80 إلى 90 دولار".

ويشرح الدكتور العناني ما حل بالشركة وإعلان إفلاسها حيث بدأت المشاكل المالية "لإنرون"– والتي تتخذ من مدينة هيوستن بولاية تكساس مقراً لها– في منتصف أكتوبر من العام 2001، وذلك عندما سجلت الشركة خسائر تقدر بنحو 638 مليون دولار وانخفضت قيمة أسهمها بنحو 1.6 مليار دولار في الربع الثالث من العام 2001.

وفي الثامن من نوفمبر 2001 تمت مراجعة حسابات الشركة على مدار الخمسة أعوام (1996–2001) مما أسفر عن وجود خسائر تُقدّر بنحو 586 مليون دولار، وفي الثامن من ديسمبر نفس العام أقامت الشركة دعوى لإعلان إفلاسها رسمياً فيما يعد أكبر دعوى إفلاس في تاريخ الولايات المتحدة في حينها. وجاءت دعوى الإفلاس نتيجة لإخفاء الشركة نحو مليار دولار في حساباتها مما جعلها تبدو في وضع أفضل من وضعها الحقيقي.

فمن بداية متواضعة كشركة للغاز الطبيعي، صعدت إنرون خلال 15 عاماً فقط إلى الرقم 7 على لائحة شركات فورتشن 500، وبلغ حجم عملياتها التجارية 100 بليون دولار عام 2000. وقد أصبحت إنرون اليوم تمثل أكبر إفلاس لشركة في التاريخ الأميركي. ولكنها وصلت الى ما وصلت إليه في ذروة مجدها بفعل علاقاتها المتينة مع صناع القرار في الإدارة الأمريكية وهذا ما هو إلا مثال بسيط عن نوع ومتانة هذه العلاقات.

2.3.5. غزو العراق من أجل النفط:

ولنعود الى سياسة أمريكا الخارجية في منطقة الخليج العربي والعراق، ان مسيرة نهب نفط العراق قامت من أول يوم للغزو الأمريكي له، فخلف الحرب الدائرة علي مختلف الجبهات فى العراق حرب أخري خفية هي حرب النفط، حيث سبق للرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن تأكيده في الثاني من نوفمبر 2006 أثناء الحملة الانتخابية للانتخابات التشريعية الأمريكية علي أن " هدف احتلال العراق كان يرمي إلى شيئين الأول هو حماية أمن إسرائيل والثاني هو السيطرة علي منابع النفط حتى لا تقع في أيدي المتطرفين الإسلاميين".

ومعركة النفط في العراق تدور علي محاور عديدة من أهمها قانون النفط الجديد، وقد وصفت صحيفة الإندبندنت "The Independent" البريطانية في عدد 7 يناير 2006 هذا القانون بأنه " أكبر مؤامرة لنهب نفط العراق" حيث يعطي شركات النفط الأمريكية والبريطانية مثل شل وأكسون موبيل وبريتش بتروليوم الحق في السيطرة علي 75% من أرباح النفط ولعشرات السنين فيما لا يجني العراقيون إلا الفتات، وسوف تصبح ملكيتهم للنفط اسميه، ويأتي هذا القانون في ظل عمليات نهب منظم تتم لنفط العراق منذ أول يوم للغزو الأمريكي للعراق، ففي شهر أغسطس من العام 2006 قامت مؤسسة أرنست أند يونغ المحاسبية الدولية بعمل تقرير لحساب المجلس الدولي للإستشارات والمراقبة التابع للأمم المتحدة عن صادرات النفط العراقية للنصف الثاني من العام 2005 وأثبت التقرير حجما هائلا من الفساد والتهريب للثروة النفطية. وجاء فيه: "ليس هناك مسئول تنفيذي واحد يدير أنشطة الحساب الخاص وليس هناك نظام مراجعة داخلي للحسابات وليس هناك نظم كافية لمنع التحويلات غير المصرح بها للأموال، وسوء الإدارة ترك الباب مفتوحا أمام التهريب والفساد".

أما المفتش الإتحادي الأمريكي دافيد وللكر "David Walker" فقد قال في شهادة أدلي بها أمام الكونجرس الأمريكي في 17 يوليو 2006 أن "وزارة النفط العراقية تعاني من فساد كبير وسرقات" إضافة الى عمليات التهريب التي تتم من البصرة فقد نشرت صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية تقريرا في 4 يوليو الماضي 2006 قالت فيه إن مدينة البصرة التي كانت يوماً مدينة وادعة آمنة أصبحت الآن تشبه في تفاصيلها الجديدة صراعات المليشيات والعصابات التي سيطرت علي مدينة شيكاغو الأمريكية في العشرينيات، وأن البصرة الآن تشهد صراعا بين المليشيات علي تهريب النفط حيث أصبحت البصرة أكبر مركز لتهريب النفط العراقي، وأكدت الصحيفة أن هناك شبكة جريمة دولية تقوم بعمليات التهريب بشكل مفضوح وأن قيمة البترول المهرب تصل إلي أربعة مليارات دولار وهو ما يوازي عشرة بالمئة من الناتج الوطني العراقي.[32]

وكما يخبرنا الباحث جريج ميوتيت[33] في تقرير له أن الهيمنة الأجنبية على القرار النفطي اتضحت بعد سقوط العراق حيث استعانت سلطة بريمر "Paul Bremer" بعدد من رجال النفط الأجانب فعينت فيليب كارول "Philip Carroll" من شركة شيل - فرع أمريكا وجاري فوكلير "Gary Vogler" من شركة ايكسون موبيل ليقودا عملية رسم مستقبل الصناعة النفطية العراقية وخدما لمدة ستة أشهر ليتم

---

(32) منصور، أحمد. (2007/2/24) (يستضيف الدكتور علي المشهداني خبير النفط العراقي): نهب نفط العراق. قناة الجزيرة الفضائية على الهواء مباشرة من العاصمة الأردنية عمَّان، برنامج بلا حدود

(33) باحث بريطاني وهو باحث في منظمة بلاتفورم البريطانية وهي منظمة خيرية تعنى بتأثير شركات النفط على البيئة وحقوق العمال وحقوق الإنسان.

ابدالهما بالرئيس التنفيذي لشركة كونوكوفيلبس (ConocoPhillips)[34] واسمه بوب ماكي " Bob McKee" وتيري ادامز "Terry Adams" من شركة النفط البريطانية.

ثم استمرت التوصيات والنصائح من المكتب البريطاني للعلاقات الخارجية ومن الشركات الكبرى وذلك لتوجيه وزارة النفط العراقية في السياسة الواجب إتباعها وقد صاحب ذلك إقامة دورات ومؤتمرات ودراسات مجانية اشتركت فيها كوادر عراقية وفي مقدمتهم وزير النفط العراقي وعلى نفقة هذه الشركات من أجل تمهيد الأجواء المناسبة للدخول إلى عقود النفط العراقية المرتقبة. [35]

وكشف برنامج بي بي سي نيوزنايت "BBC News Night" بأن إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش دبرت خططا للحرب ولنفط العراق قبل هجمات 11 سبتمبر/ أيلول، مما فجر خلافا متعلقا بالسياسة بين المحافظين الجدد وأصحاب شركات النفط الكبرى. فقد كانت هناك خطتين متناحرتين ، مما أشعل حربا خفية متعلقة بالسياسة المنتهجة بين المحافظين الجدد في البنتاجون من جهة ، ومجموعة من مسئولي شركات " النفط الكبرى " و "البرغماتيين " في وزارة الخارجية الأمريكية من جهة أخرى.

ويقول الصحفي الاستقصائي جريج بالاست "Greg Palast"[36]: "لكن يبدو أن "أصحاب النفط " قد انتصروا، فالخطة الأخيرة، التي اطلع عليها برنامج نيوزنايت من وزارة الدفاع الأمريكية، تم رسمها حسب ما علمنا بمساعدة خبراء من الصناعة النفطية الأمريكية" وفشل مخطط المحافظون الجدد الذين أرادوا خصخصة نفط العراق لأن مواجهة الأوبك وخفض سعر النفط لم يناسب شركات النفطَ الكبيرة. فقد كانت نية المحافظين الجدد هي استخدام النفط العراقي لتدمير مجموعة الأوبك عبر رفع مستوى الإنتاج بشكل ضخم يفوق حصص الأوبك.

وقد جاء في البرنامج ان مصادر وزارية قالت إن التخطيط بدأ "في غضون أسابيع" من تولي بوش الرئاسة في 2001، قبل هجمات سبتمبر على أمريكا بفترة طويلة.

---

(34) ConocoPhillips Company: شركة دولية للطاقة مركزها الرئيسي في تكساس " Houston, Texas". محطات الوقود التابعة لها تعرف بأسماء Phillips 66، Conoco و 76. أُنشأت الشركة بدمج شركتي "Conoco Inc." و "Phillips Petroleum Company" في 30 أغسطس 2002.

(35) Muttitt, Greg. (November, 2005): **Crude Designs: The Rip-Off of Iraq's Oil Wealth**. Global Policy Forum, USA.
(http://www.globalpolicy.org/security/oil/2005/crudedesigns.htm)

(36) بالاست، جريج. (2005/3/18): خطط أمريكا السرية لنفط العراق. برنامج نيوزنايت بي بي سي البريطانية.

وحصل برنامج نيوزنايت على خطط من وزارة الخارجية الأمريكية، بفضل قانون حرية الحصول على المعلومات المعدل في أمريكا[37] (The US Freedom of Information Act)، تدعو إلى خلق شركة نفطية تابعة للدولة يعيّنها أرباب صناعة النفط الأمريكية. وتمت الخطة في يناير تحت إشراف آيمي جافي "Amy Jaffee" من معهد جايمس بيكر في تكساس.ويشغل بايكر، وزير الخارجية الأمريكية الأسبق، حاليا منصب محام يمثل شركة إكسون- موبيل النفطية والحكومة السعودية .

وعندما سئلت –آيمي جافي من قبل البرنامج، قالت: "إن صناعة النفط تحبذ أن تسيطر الحكومة العراقية على النفط بدلا من بيعه بثمن رخيص". وقالت : "إن شركات النفط الأمريكية غير متحمسة لأي خطة قد تقوض الأوبك وسعر النفط المرتفع حاليا. ولا أظن أنه لو كنت مديرة لشركة أمريكية، وربطتني بجهاز كشف الكذب، أن أقول لك أن أسعار النفط المرتفعة ليست في مصلحة شركتي".

ويشاطر آيمي جافي الرأي الرئيس السابق لشركة شل النفطية حيث قال: "للكثير من المحافظين الجدد اعتقادات إيديولوجية معينة حول الأسواق النفطية، الديمقراطية، حول هذا، وذاك... أما شركات النفط الدولية، دون استثناء، فهي منظمات تجارية براغماتية جدا، ليست لديها أديان."

2.4.5. مخططات عسكرية:

وتشير دراسة أجراها مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، حول المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط ان أمريكا تواجه بالفعل أزمة اقتصادية حادة تزداد حدتها مستقبلاً، فهي كما تخوض ما تسميه حرباً ضد الإرهاب، تخوض من خلف ستار حرباً أخرى لتأمين منابع النفط وتيسير تدفقها إلى واشنطن، فأينما توجد منابع النفط يوجد جندي أمريكي، أو قواعد عسكرية أمريكية.

وقد بدأت المخططات الأمريكية بالسيطرة على نفط الخليج عبر إنشاء القواعد العسكرية وعقد الاتفاقات ووضع مشروع السيطرة على منابع النفط في الخليج في أواخر السبعينات وخاصة بعد أزمة النفط الشهيرة. وفي شهر يناير من عام 1975 نشرت صحيفة كومنتري "Commentry" التي

---

(37) The Freedom of Information Act (FOIA) هو أمر تنفيذي للتشريع المتعلق بحرية المعلومات في الولايات المتحدة. وقعه الرئيس Lyndon B. Johnson في 4 يوليو 1996 (عُدِّل في الأعوام 1996، 2002 و2007) وأصبح ساري المفعول في السنة التالية. يسمح هذا القانون بالكشف الجزئي أو الكامل عن المعلومات والمستندات التي تتحفظ على نشرها الحكومة في الولايات المتحدة.

يصدرها المحافظون الجدد مقالة تقترح غزو السعودية وذلك كحل لمشكلة الغرب الأزلية ولمشاكل الولايات المتحدة الاقتصادية من استغلال النفط إلى آخرة.

إن الذين عملوا والذين يعملون حالياً في الحكومة الأمريكية ومن ضمنهم كيسنجر ــ الذي كان جادّاً في موضوع احتلال آبار النفط في عام 1975 ــ لا بد أنهم يرون الآن عدم ترك هذه المصادر غير العادية بعد أن أصبحت تحت السيطرة الأمريكية.

ومن أهم وثائق الكونجرس الأمريكية حول السيطرة على البترول الأمريكي "خطة تأمين منابع النفط" التي تم إعدادها عام 1975، وساهم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية في وضعها موضع التنفيذ، فقد قام الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" بوضع نواة وهيكل بناء قوة الانتشار السريع الأمريكية اللازمة لوضع الإستراتيجية موضع التنفيذ.

الأمر الذي دفع الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" للإعلان في 1980 في خطاب له أمام الكونجرس الأمريكي عن نظرية أمن صريحة بالنسبة لمنطقة الخليج تضع كافة الدراسات والوثائق والمناقشات التي تمت سواء في لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي أو في جلسات الاستماع للجنة الفرعية للسياسة الاقتصادية الخارجية التابعة للجنة الشئون الخارجية بنفس المجلس موضع التنفيذ؛ والتي عرفت بمبدأ كارتر[38]، الذي ينطوي على شقين أحدهما شق سياسي، أعلنه الرئيس كارتر رسميًّا؛ فقال: "إن أي محاولة من جانب أي قوة للحصول على مركز مسيطر في منطقة الخليج سوف تعتبر في نظر الولايات المتحدة هجومًا على المصالح الحيوية بالنسبة لها، وسوف يتم رده بكل الوسائل بما فيه القوة المسلحة".

ثم ساهم الرئيس الأمريكي "رونالد ريجان" بالجزء الأكبر من بناء هذه القوات (Rapid Military Deployment Force) والتخطيط لاستخدامها، ففي 1990 نشرت صحيفة لوس انجلوس تايمز مقالة للسفير الأمريكي الأسبق في السعودية جيمس أكنــز **(James E. Akins)** بعنوان (الآن ومع وجود القوات الأمريكية حول حقول النفط هل ندع الفرصة تفوتنا؟)

ثم وصلت المخططات إلى ضرورة غزو الخليج العربي وكا قيل؛ "أُعطي العراق الضوء الأخضر" لغزو الكويت في 2 أغسطس 1990، ثم العدوان الأمريكي على العراق واحتلال الخليج بآباره

(**38**) مبدأ كارتر الذي صدر في 24 إبريل عام 1980، وكانت منطقة الخليج ملتهبة في نذر حرب بين العراق وإيران، والذي تضمن الكفالة المسلحة الأمريكية لحماية مصالحها النفطية، فيقول المبدأ: (إن كل محاولة تقوم بها قوى خارجية. بهدف السيطرة على الخليج، ستعتبر انتهاكاً للمصالح الحيوية لأمن الولايات المتحدة الأمريكية. وبصفتها تلك ستلقى الصد بكل الوسائل الممكنة، بما في ذلك استخدام القوة المسلحة).

(http://www.gwu.edu/~nsarchiv/nsa/foia.html)

النفطية. وأصبحت الولايات المتحدة منذ حرب الخليج الثانية تملك وجودا عسكريا مباشرا في منطقة الخليج العربي. وأصبح من السهل استكمال بسط الهيمنة الأمريكية على المنطقة.

وكل هذه المبادئ المعلنة من قبل الرؤساء والقرارات تصب بشكل خالص في مصالح شركات النفط الأمريكية فمن أفضل من الأسطول الأمريكي لحماية آبار النفط التي تهيمن عليها الشركات النفطية الأمريكية؟

وهنا يمكن ان نرى وبوضوح ترابط المصالح الأمريكية النفطية على كلا المستويين؛ مستوى الإدارة الأمريكية المتمثلة في المصلحة القومية الأمريكية ومستوى قطاع شركات النفط الأمريكية. فالمصلحة القومية الأمريكية هي السيطرة الأمريكية على النفط ومصلحة شركات النفط الأمريكية هي السيطرة على النفط أيضاً... كل النفط وفي كل مكان.

وقد عملت الاتفاقات العسكرية السعودية الأمريكية دوراً رئيسيا للتواجد الأمريكي على الأراضي السعودية لحماية مصالحها النفطية في المملكة. ومن أبرز هذه الاتفاقات اتفاقية عام 1947 ففي 23 يونيو عام 1947 تم التوقيع رسمياً على الاتفاق الذي يسمح ولأول مرة بوجود قاعدة لدولة أجنبية في الجزيرة العربية. وقد تم تجديد هذه الاتفاقية عام 1949 وعام1951.

ثم جاءت اتفاقية الدفاع المشترك؛ حيث وقَّعَ الأمير فهد بعد حرب أكتوبر (1973) وبالتحديد في 8 يونيو 1974 اتفاقية شاملة مع الإدارة الأمريكية تتعلق بالدفاع المشترك وتعكس حجم السيطرة التي تتمتع بها الإدارة الأمريكية. ونشأ بمقتضي هذه الاتفاقية بعثة تسمي بعثة التدريب العسكرية الأمريكية للملكة العربية السعودية. وفى حقيقة الأمر، فإن هذه البعثة العسكرية الأمريكية التي عُدّ أفرادها بالآلاف، لم تكن سوى قوة عسكرية جاهزة للعمل انطلاقاً من الأرض السعودية لخدمة أغراض الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة حيث أن الحكومة السعودية، وفي سابقة ليس لها مثيل، أعطت كافة الامتيازات للعسكريين الأمريكيين التي منحتها للسلك الدبلوماسي، وهذا يعني أن الأفراد الأمريكان يتصرفون على الأراضي السعودية بدون مساءلة قانونية.

أما بالنسبة للعراق المليء بالنفط فقد كان أيضاً هدفاً للمخططات الأمريكية للسيطرة على منابع النفط فيه. فالسيطرة على نفط العراق تقلل من اعتماد واشنطن على النفط السعودي. كما أن السيطرة على ثروة نفطية بهذا الكم تساعد على التحكم في أسعار النفط، ومن ثم الحد من تأثير "أوبك"، وربما في النهاية تنجح في تحطيمها أو على الأقل تهميشها كمرحلة أولى. إضافة الى التأثير بقوة في المصالح الاقتصادية للقوى الطامحة في لعب دور في النظام الدولي، عبر التحكم في إمداداتها من النفط الخليجي الرخيص.

كما وأن اللوبي النفطي ذو العلاقات المتينة مع الإدارة الأمريكية من المهم له السيطرة على نفط العراق لصالح الشركات الأمريكية وهو ما أكده الواقع، فمع غزو بغداد كانت وزارة النفط الوزارة الوحيدة التي قامت بحمايتها قوات الاحتلال الأمريكي وكان تشيني، نائب الرئيس الأمريكي، قد نقل

عنه قوله عن الرئيس العراقي صدام حسين انه يجلس علي 10 في المئة من احتياطي البترول في العالم، ولديه ثروة هائلة وترك يعمل علي هواه.

وذكر تقرير في صحيفة نيوزداي نشر قبل الغزو الأمريكي للعراق أن فصيلاً في البيت الأبيض دفع بأنه إذا ما تولت حكومة عسكرية أمريكية مؤقتة مقاليد الأمور في العراق، فإن عليها أن تعمل أولا على تأمين منشآت النفط العراقية وأن تستولي على البترول وصفه (غنيمة حرب).

أما بالنسبة لنفط العراق قبل غزوه للكويت فقد كشف الرئيس الأمريكي "بوش" الأب " في خطاب له يوم 12 سبتمبر 1990 عن ذلك بقوله : "إن العراق يسيطر على 10% من احتياطي النفط العالمي، ويسيطر مع الكويت على ضعف هذه النسبة. وإذا سُمح للعراق بابتلاع الكويت، ستكون له القوة الاقتصادية والعسكرية والغطرسة لتهديد جيرانه الذين يسيطرون على نصيب الأسد من النفط العالمي. ولا نستطيع ولن نسمح ... بالسيطرة على مورد حيوي كهذا".

وقد أثار برنامج تلفزيوني عرضته شبكة PBS الأمريكية اهتمام كثير من المراقبين والمتابعين للأوضاع في السعودية ومنطقة الخليج الأخرى حيث يكشف عن معلومات تتعلق بتسليح المملكة العربية السعودية[39] فنشاهد في البرنامج أنه في الثاني من أغسطس 1990 غزا العراق الكويت وهدد جنود صدام حسين الحدود السعودية وحقول النفط الضخمة في المنطقة الشرقية. وبعد أربعة أيام من ذلك الحدث، وصل وزير الدفاع السابق ديك تشيني الى الرياض في مهمة قال عن غاياتها: "الهدف الرئيسي لرحلتي هو محاولة إقناع الملك فهد بالموافقة على استقبال القوات الأمريكية. ببساطة لا بد لنا من مدخل الى المملكة، وإذا لم نستطع المجيء بقواتنا إلى السعودية فإن هناك القليل مما نستطيع فعله بشأن صدام حسين في الكويت".

وجاءت القوات الأمريكية، حيث تمت الموافقة على استقبال مئات الألوف من الجنود الأمريكيين على الأراضي السعودية، وبدأت أسرع وأكبر عملية نقل قوات ومعدات في التاريخ.

لقد كان تحرك أميركا لمواجهة خطر صدام بالسرعة والقوة والاقتدار قد أدهش العالم، ولكن تشيني والملك فهد يدركان بأن عملية تحرير الكويت لم تحدث بين ليلة وضحاها، إنها نتيجة للعلاقة الخاصة العسكرية والاقتصادية التي تربط المملكة بالولايات المتحدة. إنها علاقة أعمق وأوسع مما يعرفه المواطنون الأمريكيون عنها، والفضل يعود لاستيعاب القوات والأسلحة الى البنية التحتية في المملكة والتي أعدت خلال عقد الثمانينات كله.

فقد تحولت المملكة السعودية إلى احد أكبر الدول التي تقبل على شراء السلاح في العالم وكانت السنوات التي سبقت عملية عاصفة الصحراء، قد شهدت عملية بناء قواعد تحتية ضخمة وفق

(39) O'Connor, Rory. (Director, Producer, Writer); Nadler, Eric (reporter). (Feb. 16, 1993): **The Arming of Saudi Arabia.** PBS Frontline Documentary.

المواصفات والمقاييس الأمريكية لتكون جاهزة لاستخدام الجنود الأمريكيين الذين وصلوا الى المملكة العربية السعودية.

وبدأ تاريخ التسلح السعودي قبل أكثر من عقدين من الزمان، منذ الأيام الأخيرة للشاه في ايران، فقد كان سقوط الشاه قد أخذ صناع القرار السياسي الأمريكي وفاجأهم.

يقول وليام كواندت "Willian Quandt"، عضو في مجلس الأمن القومي الأمريكي يومئذ، وصاحب كتاب: السعودية في الثمانينات: "كان هناك شعور متعاظم بالقلق بأن ما جرى في إيران ما هو إلا بداية موجة ستصل ضفة الخليج الأخرى، وأن العربية السعودية قد تكون التالية أو في الخط الأول من المقدمة. كان ذلك كارثة بالنسبة لنا لو حدث. ومن هنا كان اهتمامنا متمحوراً على بناء نظام أمني داخل وخارج شبه الجزيرة العربية، وذلك للتأكد من أن تأثيرات الثورة الإيرانية لا تنتشر. كان الأمر صعبا، فالسعوديون لم يكونوا طيّعين إزاء الأطروحة القاضية بأن تتواجد قوات أمريكية على أراضيهم".[40]

ويضيف كواندت: "لقد كانوا مستعدين لدفع المال من أجل تمويل تلك القوات، ولكنهم كانوا يريدونها بالقرب منهم وليس في أراضيهم". [41]

وحينها استقبل الأمير عبد الله، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني مستشار الأمن القومي للرئيس الأمريكي آنذاك؛ زبيغنيو بريجنسكي في موقع عسكري، في زيارة له هدفها البحث عن وسائل أمنية جديدة للسعودية.

وهنا يدعو بريجنسكي ــ ردا على الثورة الإيرانية ــ إلى بناء عسكري هائل في منطقة الخليج تكون العربية السعودية مرتكزه ومحوره. لهذا ــ يقول آنف الذكر ــ "طورنا العرض المتعلق بتطوير القوات العسكرية السعودية، وأيضا فيما يتعلق بالترتيبات المرتبطة بالمعدات والأسلحة والمسائل اللوجستية الأخرى في المنطقة".

"لم نطلب من السعوديين قواعد عسكرية أمريكية.. ولكننا طلبنا مدخلا".. يقول بريجنسكي ويضيف بأنه، من الناحية العملية، لا يوجد فرق بين أن تكون القواعد أمريكية وبين أن يسمح للقوات الأمريكية باستخدام قواعد للغير.

لقد كانت العربية السعودية البديل المنطقي لإيران الشاه من أجل النفط وحراسة حقوله، ويقول بريجنسكي حول المصالح والأهداف المشتركة بين العائلة المالكة والولايات المتحدة: "نحن نريد نفطهم، ولهذا يجب أن نتأكد بأنهم أصدقاء، وفي المقابل سنكون مشغولين بحماية أمنهم، وهم في

---

(40) Quandt, William B. (1981): **Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil**. Brookings Institution, 1Ed. Washington, D.C.

(41) المرجع السابق

نفس الوقت يعتمدون كليا من الناحية الأمنية علينا في منطقة غنية تعصف بها الأزمات.. وبالتالي هناك اعتماد متقابل"!

الطلب الرئيسي على السلاح ومتعلقاته جاء عام 1979، بعد انتصار الثورة الإيرانية، حينما طلب السعوديون طائرات الأواكس، الرادار الطائر الأكثر تطورا في العالم. إثنان فقط كانا يعرفان أن صفقة الأواكس "AWACS" كانت جزءا من عملية بناء ضخمة للقواعد السعودية والتي ستستخدم وقت الحاجة من جانب الأمريكيين.

عرض كارتر بيع السعودية خمسا من الأواكس، ولكنه خسر الانتخابات قبل ان يتحقق ما يريده. ووصل ريغان الى الحكم، فكان أكثر حماسة لبيع العربية السعودية تلك الطائرات.

لقد كان أمرا مدهشا ــ يقول كوانت ــ فريغان معروف بعدائه للعرب ومن الداعين لتوثيق العلاقة مع إسرائيل، ولكنه أدهش الجميع حين كان أول قراراته هو الموافقة على موضوع تسليح السعودية بخمس طائرات أواكس مع كامل أطقمها ومتعلقاتها.

الجنرال ريتشارد سيكورد "Richard Secord"، في البنتاغون، كان احد أعمدة صفقة الأواكس، وقد شارك هو وأوليفر نورث "Oliver North" وآخرون في ترتيب فصولها، وحسب رأيه فإنهم جميعا كانوا يؤدون أدورا في بناء الترسانة الأميركية في الأراضي السعودية.

يقول لورنس كورب "Lawrence Korb"، مساعد وزير الدفاع انئذ: إن الإتفاق يومها مع السعوديين أي قبل عشر سنوات تقريبا من غزو الكويت كان يقوم على أساس أن تشتري السعودية كميات ضخمة من السلاح الأميركي والتقنية الحديثة وتجهيز القواعد العسكرية "وفي الحقيقة نحن حصلنا على موانيء وقواعد جوية لأميركا في ذلك المكان من العالم ــ السعودية ــ دفعت تكاليفها بالكامل من قبل السعوديين، ومن أجل أن تستخدمها الولايات المتحدة متى احتاجت أو أرادت أن تذهب إلى هناك".

وحين خلف ديك تشيني استكمل مهمة بناء القواعد التحتية العسكرية السعودية بحجة مكافحة إيران ولغرض الاستخدام الأمريكي، إنها قواعد لا تكلف شيئا بل مربحة خلاف كل القواعد العسكرية الأمريكية في العالم. وقد ركز تشيني على موضوع الموانيء البحرية العسكرية فالميناء مهم جدا للقواعد، ولهذا كان هناك عمل متواصل خلال الثمانينات قامت بأغلبه الولايات المتحدة من أجل تجهيز نحو عشرة من الموانيء العسكرية! مثال التعاون القوي في الثمانينات هو: قاعدة الملك خالد (مدينة الملك خالد) في حفر الباطن، وقد بُنيت بسرية بالقرب من الحدود العراقية السعودية، ولعبت دورا أثناء غزو العراق للكويت. وتوجد بالقاعدة ملاجيء خاصة للقيادة ضد الغارات النووية.

وقام أحد محرري الواشنطن بوست "سكوت ارمسترونغ Scott Armstrong" بعد عشر سنوات من تاريخ عقد صفقة الأواكس بالبحث في مواضيع التسلح السعودي، وحسب دراساته فإن ما صرف خلال 12 عاماً أي حتى 1992 يبلغ في أقل التقادير 160 مليار دولار، بينها 95 مليار دولار على

السلاح، و 65 مليار دولار صرف على البنية العسكرية التحتية. وغطت تلك النفقات تكاليف تسعة موانيء عسكرية ضخمة، وأوجدت نظام تحكم قيادي قسمت المملكة بموجبه إلى خمس مناطق تدار من موقع واحد، العديد من المقاتلات الأمريكية، قواعد عسكرية متعددة مع تحصينات سرية ضد الهجوم النووي، عشرات من المدرجات لهبوط الطائرات وغيرها في كل أنحاء المملكة.

وحتى الآن هنالك أعضاء في الكونغرس لا يدركون حجم المنشآت العسكرية التي ابتنتها الولايات المتحدة في السعودية، وأيضا فإنهم لم يطلعوا على الأهداف من ذلك ولقد تنبه البعض لحجم تلك المنشآت أثناء استقبالها لنصف مليون مقاتل أجنبي بكل سهولة.

السناتور الجمهوري جيمز جيفوردز "James Jeffords"، عضو اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأدنى قال إنه لا يدرك حجم تلك المنشآت، وأضاف: "كان استيعاب القوات الأمريكية مدهشا بالنظر لضخامة حجمها". [42]

يقول كينيث ر. تنمرمان "Kenneth Timmerman" صاحب كتاب Death Lobby، [43] والذي يحكي قصة تسليح الغرب للعراق، يقول أن السعودية وأميركا كانتا وراء الحرب العراقية الايرانية. "في صيف 1980، بدا أن العراق متحمس لأخذ موافقة أميركا لغزو إيران، وقام عدد من المسئولين العراقيين الكبار وبينهم وزير الخارجية آنذاك بزيارة السعودية والعاصمة الأردنية عمّان لاستشارة المسئولين الأمريكيين والتأكد من عدم اعتراضهم على غزو إيران". لا أدري إذا كانت هذه المعلومات صحيحة او موضوعية ولكن المؤكد أنه في الخامس من أغسطس 1980، زار الرئيس العراقي صدام حسين السعودية، واعتمادا على بعض التقارير، فقد أبلغ صدام السعوديين بأنه يستعد لشن الحرب. ستة أسابيع بعد تلك الزيارة، غزا العراق إيران في العمق، واتهم راديو طهران العراق بقوله: "الحكومة العراقية وبدفع وتخطيط من الإمبريالية الأمريكية، بدأت اعتداءها على أراضينا". وردت في اليوم التالي على ذلك الغزو فكانت الحرب المدبرة. "كان السعوديون يخافون من سيطرة إيران وانتصارها على العراق الأمر الذي سيؤدي الى إقامة جمهورية إسلامية، وهذا يعني تهديدا للملكة بصورة مباشرة أو غير مباشرة. هذا ما يقوله هوارد تيشر (Howard Teicher) الذي خدم في مجلس الأمن القومي الأمريكي بين 1982 و 1987 وتقلد منصب مسئول شئون الشرق الأوسط والسياسة العسكرية. وأضاف: "لقد ناقشت مشروع الحرب في لقاءات مع الملك فهد والأمير سعود وسعوديين آخرين. كان أهم موضوع في الأجندة السعودية طيلة الثمانينات هو: كيف يمكن منع توسيع الحرب ومنع وصول لهيبها الى المملكة".

(**42**) O'Connor, Rory (Writer and Producer) (Air Date: February 16, 1993): The Arming of Saudi Arabia, Transcript of Frontline Show, A Global vision, Inc., Production for FRONTLINE.

(**43**) Timmerman, Kenneth. (November 14, 1991): **Death Lobby**, 1st Ed. Houghton Mifflin, USA.

وكشف البرنامج التلفزيوني عرضته شبكة PBS، ولأول مرة، معلومة "أن السعودية قدمت سلاحا أمريكيا للعراق خلافا للقيود التي يفرضها الكونغرس والتي تستهدف منع تسرب السلاح لدول المواجهة مع إسرائيل" ولكن يبدو أن الأمريكيين لم يمانعوا من تسليمها للعراق ما دامت ستستخدم ضد إيران.

في فبراير 1986 سلّمت السعودية العراق مئات من القنابل الأمريكية الصنع ذات وزن الطن من نوع D.A.K.M ولكن هذه المخالفة لقوانين بيع السلاح بقيت سرية حتى أبريل من العام 1992، حين نشرت لوس انجلس تايمز الخبر الذي أعده مري واس (Murray Waas). وحسب التقرير المنشور فإن شحنة القنابل كانت جزءا من خطة عشرية لتسليح العراق بالسلاح الأمريكي.

انتهت الحرب العراقية الإيرانية بعد ثمان سنوات وخلفت مئات الألوف من القتلى الإيرانيين ونحو مليون جريح. لقد نجحت العربية السعودية في سياستها تجاه إيران، فقد منعت الأخيرة من السيطرة على بغداد. ولكن بعد عامين غزا صدام الكويت وهدد حلفاءه السعوديين.

ان النفط هو الذي جعل العلاقة الأمريكية السعودية الخاصة خاصة فعلا. فبدون النفط ليس هناك حلفاء. أميركا لن تكون لها مصلحة في الدفاع عن السعودية إذا لم يوجد النفط. وفي الوقت الحالي فإن العربية السعودية تحتل المرتبة الأولى في تزويد الولايات المتحدة من النفط، حيث تستورد الأخيرة منها وحدها ما يقارب ربع احتياجاتها. إن أسعار النفط تحوز أهمية قصوى في العلاقات السعودية الأمريكية الخاصة، بل تكاد تكون حجر الأساس. وخلال الثمانينات أصرّت إدارة ريغان وبوش على أن تكون قوى السوق هي المحدد الأول والنهائي لسعر برميل النفط.

ويقول خبير نفطي في البرنامج ذاته: السوق هنا يعني حكومتين؛ الولايات المتحدة والمملكة السعودية. ويقول آخر: السوق الحر كلمة مضللة، لم يكن هناك يوما سوق حرة في كل الأحوال كان هناك من يسيطر عليه. روكفلر مرة، وشركات النفط الأمريكية والبريطانية، وأوبك، السوق لم تكن حرة أبدا. ومعظم المحللين النفطيين يعتقدون بأن هناك اتفاقا بين السعودية والولايات المتحدة ــ اتفاقا سريا ــ لتحديد أسعار النفط.

كانت أميركا تريد نفطا رخيصا، وليس هناك أرخص من النفط السعودي، ولكن من وجهة نظر المنتجين المستقلين للنفط في أميركا ــ فإن انخفاض أسعار النفط سيؤدي الى الاعتماد على الخارج أكثر فأكثر مما يعني تهديدا للأمن القومي. ففي عام 1985 كانت الولايات المتحدة تستورد 132 ألف برميل يوميا، من النفط السعودي. وفي عام 1992 وصلت الى مليون وثمانمائة ألف برميل ووفقاً للبرنامج.

وجاءت حرب الخليج الثانية أو ما أسمته أمريكا بـــ ــ حرب تحرير الكويت ــ لتزيد من متانة العلاقات الأمريكية السعودية، نصف مليون مقاتلة ومقاتل على الأراضي السعودية فطالما أن

الاقتصاد الأمريكي يعتمد على النفط السعودي، فإن الأمن القومي الأمريكي بحاجة للدفاع عن العربية السعودية! [44] فأصبحت الكويت محمية أمريكية وأصبح الخليج بحيرة أمريكية.

وقد ازداد استهلاك الولايات المتحدة من النفط الخام العراقي بنسبة 24 في المئة في يناير 2002، رغم استعدادات إدارة الرئيس جورج بوش في ذلك الوقت لشن حرب يقال إنها لا علاقة لها بالنفط. ومنذ أن ألغى العراق الرسوم الإضافية في سبتمبر 2002 زادت الشركات الأمريكية باطراد مشترياتها من النفط العراقي رغم التهديد باحتلال العراق وارتفع نصيب الولايات المتحدة من صادرات النفط العراقي الرسمية بمقتضى اتفاق مبادلة النفط بالغذاء إلى 67 % من 58 % من الإمدادات العراقية في ديسمبر2002. [45]

وكشفت صحيفة "نيوزداي" الأمريكية الجمعة 10-1-2003 أن مسئولين أمريكيين قدموا اقتراحات للإدارة الأمريكية تدعو لاستخدام عائدات النفط العراقي في تغطية تكاليف الحرب الأمريكية الوشيكة ضد العراق. ونقلت الصحيفة عن مايك أنتون "Michael Anton" المتحدث الرسمي باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي آنذاك قوله: إن البيت الأبيض وافق على أن تلعب عائدات البترول العراقي دوراً مهماً خلال فترة الوجود العسكري الأمريكي في العراق "ولكن فقط من أجل مصلحة العراقيين"، على حد قوله. ولا أدري أي مصلحة للعراقيين قصد أنتون في حديثه، هل هي الديمقراطية الزائفة أو أنه يعتبر دمار العراق بالكامل مصلحة لأهله! وأوضح أن "عائدات البترول العراقية سيتم استخدامها في حالة الحرب والتواجد العسكري الأمريكي في العراق ولكن لن يتم استخدام العائدات كلها في هذا الشأن"، مشيراً إلى أن جزءا من تلك العائدات سيتم استخدامه في المعونات الإنسانية للاجئين العراقيين ولإعادة إعمار البنية التحتية للعراق.

لكن مصدرا مطلعا على ما يدور داخل الإدارة الأمريكية أشار - في تصريحات للصحيفة - إلى وجود أصوات قوية بالبيت الأبيض تؤيد استيلاء واشنطن على عائدات النفط العراقي، وقال

(**44**) برنامج تلفزيوني عرضته شبكة <<PBS>> الأمريكية يكشف عن معلومات تسليح العربية السعودية وقد بثّ تقرير مطول يزيد على الساعة من محطة تلفزة أمريكية في السادس عشر من فبراير 2003. أثار البرنامج اهتمام كثير من المراقبين والمتابعين للأوضاع في السعودية ومنطقة الخليج الأخرى. وقد أعد التقرير وأنتجه روي أو كنور.

(**45**) حسونة، أيمن. (8، سبتمبر 2004): المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط. وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)، الشركة العربية للأبحاث ونظم المعلومات، مصر. **64978**
http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc05.asp?DocID=64978&TypeID=5&TabIndex=3)

المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه: "هناك أصوات داخل البيت الأبيض استقرت على أن البترول هو غنيمة الحرب بالنسبة لهم".

وقبل الحرب على العراق صرح وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في 22 يناير 2003 بان احتلالا عسكريا سيتم للعراق وان البترول هو أمانة لشعب العراقي وستتم حماية حقول النفط، وتزامنا مع ذلك جرت اجتماعات مكثفة بين مسئولين في وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين بحضور رجال من المعارضة العراقية لدرس المسائل النفطية.

2.5.5. تأثير شركات النفط على المخططات العامة للإدارة:

وفي اليوم التالي لتصريحات باول نقلت صحيفة (الغارديان) البريطانية عن مصادر قولها إن اجتماعا مهما عقد في أكتوبر 2002 بين مسئولين كبار في مكتب نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني وشركات نفطية مهمة هي "اكسون موبيل" و"شيفرون تكساكو" و"كوكوفيليبس" و"هاليبورتون" لدراسة آفاق الصناعة النفطية في العالم بما في ذلك الوضع العراقي.

وقالت الصحيفة إن تعاونا يجري التخطيط له بين كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا وشركات نفط عالمية كبيرة لوضع خطط لمواجهة احتمالات قيام النظام العراقي بإشعال النيران في حقول النفط مثل ما فعل في العام 1991 في آبار الكويت في حال هزيمته.

وفي ورقة قدمها المحلل السياسي جيمس بول الى الندوة السياسية العالمية المنعقدة في برلين – ألمانيا نوفمبر 2003 حول مسؤولية الشركات النفطية الكبرى خلص الى ان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لم تشنا الحرب على العراق للأسباب المعلنة رسمياً. وهو يرى ان القوة العملاقة في العالم لم تتحرك لأنها كانت تخاف من أسلحة الدمار الشامل للحكومة العراقية أو لارتباطها مع جماعة القاعدة الإرهابية. كما لم تحارب من أجل جلب الديمقراطية إلى الشرق الأوسط. ان الحرب كانت بالدرجة الأولى حرباً من أجل النفط، التي تحركت فيها شركات النفط الكبيرة متعددة الجنسيات وحكوماتها المضيفة بتشابك سري لغرض السيطرة على احتياطيات النفط الأسطورية للعراق ولكسب أدوات الضغط على منتجي النفط الوطنيين الآخرين. [46]

---

(46) Paul, James A. (November 25-26, 2003): Oil Companies in Iraq: A Century of Rivalry and War. In: Conference in Berlin on Corporate Accountability, Global Policy Forum.
(http://www.globalpolicy.org/security/oil/2003/2003companiesiniraq.htm)

وعندما تُطرَح حجة الأسبقية للنفط فان هذا لا يعني إنكار وجود عوامل أخرى لعبت دورها، فقد ساهمت في الحصيلة النهائية الأحلام الإمبراطورية للمحافظين الجدد في واشنطن والذين هم انفسهم وفي اغلبهم أصحاب المصالح النفطية أو ذوو العلاقات بلوبي النفط.

ولكن حرب العراق لم تنبع حصرياً من إدارة بوش، بل إنها شملت كلاً من لندن وواشنطن عبر مسيرة حكومات عديدة. فقد نبعت من جهود دامت عقوداً من الزمن بذلتها كبريات الشركات العالمية لاستملاك أكثر مكامن الموارد الطبيعية ربحية على كوكبنا.

وساهمت عناصر كثيرة لتعزز نظرية الحرب النفطية النفوذ السياسي الكبير وطويل الأمد للشركات النفطية والروابط الشخصية الوثيقة بين الشركات وحكوماتها المضيفة والتاريخ الطويل للصراعات والحروب السابقة حول النفط.

ففي أوائل القرن العشرين عندما كانت معظم الشركات التجارية صغيرة نسبياً بالمقاييس الحديثة ووطنية بحتة في مداها، فان شركة ستاندرد اويل كانت فعلاً شركة كونية تسيطر على شبكة على نطاق العالم من الإنتاج والتوزيع. وبحلول عام 1911 كانت هذه الشركة تملك حقولاً إنتاجية غنية حول العالم بما في ذلك الولايات المتحدة وفنزويلا والمكسيك إضافة إلى المصافي وخطوط الأنابيب وعربات السكك والبواخر وصهاريج الخزن والمرافق الأخرى في عشرات من البلدان. وكانت ستاندارو أويل وحدها تملك أسطولا يضم حوالي 100 باخرة.

ورغم ضخامتها التي كانت عليها قبل قرن فقد تضخمت شركات النفط لدرجة جبارة بسبب التواطؤ العالمي في الإنتاج والتسعير. وقد سيطرت "الشقيقات السبع" لعقود طويلة على الصناعة النفطية ومعظمها تملك قواعدها في الولايات المتحدة أو المملكة المتحدة. ورغم أن التاميمات التي قامت بها البلدان المنتجة في السبعينات قامت بتوجيه ضربات خطيرة لهذه الشركات ألا أنها ظلت تسيطر على الصناعة النفطية من خلال السيطرة على العمليات التكميلية من هذه الصناعة وهي النقل والتكرير والصناعات البتروكيمياوية والتسويق في نفس الوقت الذي بنت فيه مرافق إنتاج جديدة في مواقع أكثر ودية. [47]

---

(47) لقد ظهرت شركات الشقيقات السبع بعد القانون الاتحادي المناهض للاحتكار الذي فكك تروس ستاندارد اويل النفطي في عام 1900 وكانت تشمل ثلاث تفرعات من شركات ستاندارد وهي ستاندارد اويل اوف نيو جرسي (Standard Oil of New Jersey) وستاندارد اويل اوف نيويورك (Standard Oil of New York) وستاندارد اويل اوف كاليفورنيا (Standard Oil of California) بالاضافة الى تكساكو (.Texaco) وغالف أويل (Gulf Oil) والشركتين العملاقتين البريطانيتين رويال دتش شيل (Royal Dutch Shell) وبرنيش بتروليوم (British Petroleum).

واليوم أعطت موجة من الاندماجات للشركات الوراثية مدى جديداً ولم يسبق له مثيل مقلصة الشركات الكبرى إلى خمس فقط. وكانت العوائد السنوية للشركة القائدة مثل اكسون موبيل رقماً مذهلاً هو 247 مليار دولار في عام 2003.[48] وعلى سبيل المقارنة فان عوائد اكسون أضخم بكثير من شركات عالمية معروفة مثل والت ديزني 25 مليار دولار وكوكا كولا 19 مليار دولار وهي اكبر من عائدات 185 حكومة وطنية بضمنها البرازيل وكندا والسويد واسبانيا وهولندا. ولم تحقق عائدات أعلى من هذا المستوى سوى البلدان الستة الأغنى في العالم وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وايطاليا والمملكة المتحدة. [49]

ومن الشركات الخمسة عشر الكبرى المثبتة في قائمة مجلة فورتشون الـــ 500 الأكبر في العالم كانت خمس منها شركات نفطية. وجاء بعد الشركة الأمريكية اكسون العملاقان البريطانيان شيل وبريتيش بتروليوم والشركة العملاقة الفرنسية توتال والشركة الضخمة التي مقرها في الولايات المتحدة وهي شيفرون.

وكما أسلفنا سابقا فأن شركات النفط تحظى بوضعية الأمن القومي لأسباب واضحة وهي الأهمية الاقتصادية للنفط ومن ثم دوره المركزي في الحرب إضافة الى دور النفط في توفير كل الطاقة تقريبا المستخدمة في النقل "السيارات، الشاحنات، الحافلات، الطائرات وكثير من محركات القاطرات" كما انه يوفر التدفئة ويوفر الوقود للمعدات الصناعية والزراعية الخ، وعلى العموم فان النفط يحتل نسبة 40 % من ميزانية الطاقة القومية في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى الطاقة فان النفط يوفر زيوت التشحيم كما وانه إحدى المكونات الجوهرية لصناعات البلاستيكية والإصباغ والأسمدة والصناعات الصيدلانية ولربما يتحول العالم في وقت ما من المستقبل إلى الطاقة المتجددة والمصادر الأخرى غير النفطية ولكن النفط يسود الآن باعتباره القاعدة التي لا غنى عنها للاقتصاد الحديث ولهذا السبب فان الحكومات تشعر بعصبية حول إمداداتها الوطنية من النفط.

إن الحرب الحديثة بصورة خاصة تعتمد على النفط لأن جميع أنظمة الأسلحة عمليا تعتمد على الوقود من أصل نفطي، مثل الدبابات، الشاحنات، العربات المدرعة، قطع المدفعية ذات الدفع الذاتي والطائرات والسفن البحرية. ولهذا السبب فان الحكومات وهيئات الأركان العامة في الدول القوية تسعى لضمان تجهيز مضطرد من النفط خلال أوقات الحرب لتغذية القوات العسكرية المتعطشة للنفط في مسارح العمليات في أقاصي الأرض.

---

(48) البيانات مأخوذة من موقع اكسون موبيل (إعلان أرباح 2003) في كانون الثاني 2004

(49) البيانات مأخوذة من كتاب حقائق العالم الصادر عن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية من موقعها الالكتروني وخمسمائة شركة عالمية عن مجلة فورتشن، المقارنة هنا بين مدخولات الشركات مع مدخولات الحكومات وليس مع الناتج القومي الإجمالي.

إن مثل هذه الحكومات ونظرا إلى المصالح الكونية لشركاتها باعتبارها مرادفة للمصلحة الوطنية فإنها تؤيد تلقائيا جهود شركاتها للسيطرة على مصادر الإنتاج والتوزيع الجديدة وسحق المنافسين، وقد أكد جون دي روكفلر مؤسس شركات ستاندارد اوبل في كتابه الصادر عام 1909 بعنوان "ذكريات عشوائية عن رجال وأحداث" أكد قائلاً لقد كان احد أعظم مساعدينا يتمثل بوزارة الخارجية؛ فلقد ساعد سفراؤنا ووزراؤنا المفوضون وقناصلنا في شق طريقنا في أسواق جديدة في أقصى مناطق العالم. (50)

إن صانعي السياسة الحكومية يعطون أعلى درجات الأسبقية إلى القضايا النفطية خلال أوقات الحرب كما تظهر ذلك كثير من الدراسات التاريخية، لقد بذل المسؤولون اليابانيون والألمان جهودا يائسة للحصول على مصادر النفط خلال الحرب العالمية الثانية. بينما كان الزعماء الأمريكيون والبريطانيون يبذلون كل ما بوسعهم لحرمانهم من هذا المورد، ولكن حتى الحلفاء يمكن إن يكونوا متنافسين لدودين حول النفط، ففي كثير من الاجتماعات والبرقيات المتبادلة إثناء الحرب كان الرئيس فرانكلين ورئيس الوزراء ونستون تشرتشل يتعاركان وما كان العراك الا حول حصص بلديهما لما بعد الحرب من احتياطات النفط في الشرق الأوسط. (51)

وقد تصرف جورج كينان مدير قسم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية بعد الحرب برد فعلي ذي حماس لا يكبح بسيادة شركات النفط الأمريكية وبإقصاء بريطانيا عن الحقول المكتشفة جديدا في العربية السعودية وقد كتب يقول: الولايات المتحدة قد اكتسبت توا أعظم جائزة مادية في تاريخ العالم (52).

وكما تحتاج حكومات مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة شركات النفط لضمان الوقود لقدراتها الكونية على إشعال الحروب، فان شركات النفط في المقابل تحتاج إلى القوة العسكرية لحكوماتها لضمان السيطرة على حقول النفط العالمية وطرق وسائط النقل، لذا فليس عن سبيل الصدفة أن يكون كبرى شركات النفط في العالم موجودة في أقوى بلدان العالم، إن السلطة لها السيادة في القطاع النفطي بسبب المنافسة العنيفة على المواقع الأفضل.

إن جميع الشركات المنتجة تريد أن تفرض السيطرة سواء كان بالطرق السليمة أو غير السلمية وعادة ما تمتد المنافسة بين الشركات إلى ما وراء السباق الاعتيادي على الأسواق، وكما تظهر هذه

---

(50) Rockefeller, John D. (1909): **Random Reminiscences of Men and Events, Rev. Ed.** (1984) Sleepy Hollow of Tarrytown Press and Rockefeller Archive Center, New York

(51) Stoff, Michael B. (1982): **Oil, War, and American Security: The Search for a National Policy on Foreign Oil, 1941-1947,** 2nd Ed. Yale University Press, USA.

(52) Miscamble, Wilson D. (1993): **George F. Kennan and the Making of American Foreign Policy 1947-1950**, 1st Ed. Princeton University Press, USA.

الدراسة ودراسات كثيرة غيرها فان الشركات والحكومة التي ترعاها لا تتردد من إسناد الحكومات الدكتاتورية واستخدام التحريض على العنف المدني وحتى اللجوء إلى الحرب لتحقيق أهدافها التجارية والتفوق على منافسيها.

ويشهد التاريخ في الشرق الأوسط على هذه العملية، فقد دبرت وكالة المخابرات المركزية انقلابا في إيران أطاح بالحكومة الديمقراطية لمحمد مصدق ونصبت الشاه الأوتوقراطي[53] في سبيل السيطرة على النفط الإيراني، وإعادة توزيع حصص الإنتاج البريطاني على الشركات الأمريكية.

3.5 شركات النفط والأمن القومي الأمريكي:

إن أولئك الذين ينكرون تواطؤ شركات النفط في الحرب العراقية يصرون دوماً أن شركات النفط لا تملك إلا نفوذا سياسيا ضئيلا، وأنها خارج نطاق اليد في واشنطن، وأنها مجرد مجموعة صناعة واحدة من بين مجاميع كثيرة غيرها.

ولكن إذا تمعنا في ما يقال سنجد انه بعيد عن الحقيقة فالنفط مصلحة قومية أمريكية ومن الطبيعي أن تدعم أمريكا شركاتها النفطية التي ستحقق لها المصالح القومية. إذا فهذه الحجج باطلة كليا؛ فقد تمتعت شركات النفط دوما بامتيازات من الداخل مع حكومة الولايات المتحدة مما أدى إلى كثير من الخطوات الفريدة باسم "الأمن القومي". فلقد خدمت السياسة العسكرية / الأمنية الأمريكية شركات النفط بصورة شاملة حيث كان كل مبدأ امني في الولايات المتحدة تقريبا منذ الحرب العالمية الثانية يستهدف حماية مصادر الشركات في الخليج الغني بالنفط. فقد أكد مبدأ ترومان[54] ومبدأ

---

(53) أوتوقراطية: مصطلح يطلق على الحكومة التي يرأسها شخص واحد، أو جماعة، أو حزب، لا يتقيد بدستور أو قانون، ويتمثل هذا الحكم في الاستبداد في إطلاق سلطات الفرد أو الحزب، وتعني الكلمة باللاتينية الحكم الإلهي، أي أن وصول الشخص للحكم تم بموافقة إلهية، والاوتوقراطي هو الذي يحكم حكمًا مطلقًا ويقرر السياسة دون أية مساهمة من الجماعة، وتختلف الاوتوقراطية عن الديكتاتورية من حيث أن السلطة في الأوتوقراطية تخضع لولاء الرعية، بينما في الدكتاتورية فإن الشعب يخضع للسلطة بدافع الخوف وحده.

سليمان، عصام. (1989): **مدخل إلى علم السياسة**، بيروت :دار النضال للطباعة والنشر، ص213

(54) مبدأ ترومان: أعلنه الرئيس الأمريكي هاري ترومان في مارس 1947 م للدفاع عن اليونان وتركيا وشرق البحر الأبيض المتوسط في وجه الأطماع السوفيتية، ودعم الحكومات المعارضة للأيديولوجيات السوفيتية الواقعة في هذه المنطقة، والهدف من هذا المبدأ هو خنق القوة السوفيتية

أيزنهاور[55]، ومبادئ نكسون[56] وكارتر[57] وريغان ومن تلاهم من رؤساء حتى بوش الابن، كلها تصب بشكل ما في اهتمامات واشنطن الخاصة في الخليج. وانتحلت الولايات المتحدة حقوقا خاصة لحماية المنطقة أو الدفاع عنها.

وقد أظهرت الوثائق التي كشفت عنها مؤخرا بأنها خلال أزمة النفط والمقاطعة العربية في عام 1973 كانت واشنطن تفكر جديا بإرسال قوة ضاربة عسكرية للاستيلاء على أغنى الحقول في المنطقة السعودية والكويت وأبو ظبي . وفي سنة 1979 أقام الرئيس جيمي كارتر مركز القيادة الأمنية الوسطى وهي قوة عسكرية دائمة مصممة للتدخل في الشرق الأوسط خلال فترة زمنية قصيرة. وكما ذكرنا قام الرؤساء بتوسيع وتقوية هذه القوة عدة مرات منذ ذلك الحين.

وقد أكد الجنرال انتوني زيني الضابط الأخر في القيادة الوسطى في شهادة له أمام الكونغرس في عام 1999، أكد على أهمية الخليج العربي باحتياطاته النفطية الضخمة وقال انه "مصلحة حيوية"

ومنعها من التسرب إلى المناطق ذات الثقل الاستراتيجي والاقتصادي البارز بالنسبة للأمن الغربي.

(55) مبدأ أيزنهاور أعلنه الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور في الخامس من يناير عام 1957م ضمن رسالة وجهها للكونجرس في سياق خطابه السنوي الذي ركز فيه على أهمية سد الفراغ السياسي الذي نتج في المنطقة العربية بعد انسحاب بريطانيا منها، وطالب الكونجرس بتفويض الإدارة الأمريكية بتقديم مساعدات عسكرية للدول التي تحتاجها للدفاع عن أمنها ضد الأخطار الشيوعية، وهو بذلك يرمي إلى عدم المواجهة المباشرة مع السوفيت وخلق المبررات، بل إناطة مهمة مقاومة النفوذ والتسلل السوفيتي إلى المناطق الحيوية بالنسبة للأمن الغربي بالدول المعنية الصديقة للولايات المتحدة عن طريق تزويدها بأسباب القوة لمقاومة الشيوعية، وكذلك دعم تلك الدول اقتصادياً حتى لا تؤدي الأوضاع الاقتصادية السيئة إلى تنامي الأفكار الشيوعية. ولاقى هذا المبدأ معارضة من عبد الناصر بدعوى أنه سيؤدي إلى ضرب العالم العربي في النهاية، عن طريق تقسيم الدول العربية إلى فريقين متضاربين : أحدهما مؤيد للشيوعية والآخر خاضع للهيمنة الغربية.

(56) مبدأ نيكسون: أعلنه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون في يوليو عام 1969 م ؛ وينص على أن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع بلدان العالم الثالث على تحمل مسؤوليات أكبر في الدفاع عن نفسها، وأن يقتصر دور أمريكا على تقديم المشورة وتزويد تلك الدول بالخبرة والمساعدة

(57) مبدأ كارتر: أعلنه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، أكد فيه تصميم الولايات المتحدة على مقاومة أي خطر يهدد الخليج؛ بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، وكانت جذور هذا المبدأ هي فكرة إنشاء قوات التدخل السريع للتدخل في المنطقة وحث حلفائها للمشاركة في هذه القوة، وقد أنشئت قيادة عسكرية مستقلة لهذه القوة عرفت (بالسنتكوم) هذه الفكرة اقترحها نيكسون ونفّذها كارتر.

ذات وجود عريق "وان الولايات المتحدة يجب أن تحصل على مرور حر للحصول على موارد المنطقة".

وإذا ما علمنا بالعلاقات السياسية الوثيقة بين شركات النفط وحكوماتها، فليس من المستغرب أن نجد صلات وثيقة على المستوى الشخصي تربط الشركات سوية مع الحكومات. وان تاريخ السيد الن دالس (Allen Dulles) يعطي خير مثال على ذلك. لقد بدأ كدبلوماسي أمريكي في الشرق الأوسط وترفع لمنصب رئيس قسم الشرق الأدنى في وزارة الخارجية. وفي أوائل العشرينات من القرن الماضي قاد الحملة للفوز بمشاركة شركات النفط الأمريكية في العراق. وبعد ذلك أصبح محامي شركات في شركة سوليفان وكروميل (Sullivan & Cromwell) وهم الاستشاريون القياديون في نيويورك للصناعات النفطية وبعد الخدمة في المخابرات في زمن الحرب فقد عينه الرئيس أيزنهاور رئيسا لوكالة المخابرات المركزية واشرف بصفته رئيسا لوكالة المخابرات المركزية على ترتيبات الإطاحة بمصدق مما فاز بموقع للشركات الأمريكية في حقول إيران الغنية بالنفط. وقد خدم بمثابرة مصالح الشركات في كل وظيفة عين بها. [58]

لقد جاء السيد ماكس ثورنبرغ "Max Thornberg" إلى وزارة الخارجية الأمريكية كمستشار أقدم للشؤون البترولية في عام 1941 مباشرة من شركة البحرين للبترول وهي مشاركة لشركة سنانداردأويل أوف كاليفورنيا، وقد عمل ثورنبرغ بصورة مستقلة تقريبا عن رؤسائه الحكوميين واستمر باستلام راتبه من الشركة وأحاط مدراء الشركات علما بالاجتماعات السرية للحكومة، وروج بنشاط مقترحات الشركة. والظاهر انه لم يستطع أن يتخيل تضارب في المصالح فبعد أن عمل في الصناعة النفطية طوال حياته فقد كان يفكر بأهداف الصناعة وأهداف الحكومة الأمريكية باعتبارها متطابقة. [59]

وتمثل إدارة الرئيس جورج دبليو بوش طاقما وثيقا بصورة خاصة من الصلات الشخصية بين شركات النفط والحكومة على أعلى مستويات إطلاقا. فوزير التجارة "دون إيفانز Donald Evans" كان رئيساً لشركة (Tom Brown Corporation) المعروفة في تكساس حتى عام 2000، وكان يتولى إدارة شركة (T.M.B.R Sharp) للتنقيب عن النفط. ووزير شؤون الجيش توماس وايت "Thomas White" كان نائباً لرئيس خدمات (Enron) للطاقة. ونائب وزير الطاقة فرانسيس بلايك "Francis Blake" كان نائباً للرئيس الأول لشركة (Corporate Business) النفطية. ونائبة وزير التجارة للشؤون الاقتصادية كاثرين كوبر "Cathrine Cooper" مديرة سابقة في شركة (Exxon-

---

(58) Grose, Peter. (1994): **Gentleman Spy: the life of Allen Dulles**, 1st Ed. Houghton Mifflin, Boston.

(59) Stoff (1980), 64-68

Mobil Corporation). ومساعد وزير الطاقة دان بروليت "Dan Brouillette" لـــه حصص في مجموعة شركات (Alpine Group, Inc) النفطية. وغيرها من الشخصيات التي تتقلد مناصب أهم من ذلك في إدارة بوش.

إن هذه الشخصيات الواضحة جدا للعيان تعطي الإدارة رائحتها النفطية المتميزة. وفي الأيام الأولى من الإدارة قاموا بترويج عدد من القرارات الواضحة في محاباتها للشركات النفطية مثل رفض معاهدة كيوتو "Kyoto" حول الانحباس الحراري الكوني وطرد رئيس اللجنة الحكومية الخاصة بالتبدل المناخي وصياغة خطة قومية للطاقة تحمي مصلحة الشركات لدرجة كبيرة والتي صيغت على إنها مصلحة وطنية وقومية أمريكية.

ومما تقدم يمكن أن نستنبط بوضوح التعاون إن لم تكن الشراكة الكاملة بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة وشركات النفط في سبيل تحقيق المصالح السياسة والاقتصادية "القومية" المشتركة في منطقة الخليج العربي والعراق.

أما بالنسبة للعراق وحروبه النفطية وقبل المجئ إلى الحرب العراقية الأخيرة في عام 2003 سوف نستعرض التاريخ الحديث للصراعات حول العراق. فقد كانت هناك عدد من الحروب في التسعين سنة الماضية وجميعها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنفط. وفيما يلي موجز مختصر لأهم تلك الصراعات ليوضح الصراع العسكري المستمر على هذا البلد الغني بالنفط:

3.1.5. حرب الخليج (1991):

وفي أعقاب الغزو العراقي للكويت في أغسطس عام 1990 قررت الولايات المتحدة التدخل عسكريا وجمعت واشنطن عددا من الشركاء العسكريين الثانويين بضمنهم المملكة المتحدة وفرنسا. وكما لخص الرئيس الأمريكي جورج بوش الخطر المتركز على النفط الذي كان يمثله صدام حسين في حينه "إن أعمالنا وطريقة حياتنا وحريتنا نحن وحرية البلدان الصديقة في أنحاء العالم سوف تتعرض للضرر لو آلت السيطرة على احتياطات العالم العظمى من النفط إلى أيدي صدام حسين"[(60)]

وقامت القوات الأمريكية بقصف كثيف للمدن العراقية ومنشاتها العسكرية وبعد ذلك شنت حربا برية قصيرة وحاسمة منهية احتلال العراق لجارته.

3.2.5. فترة العقوبات (1991 – 2003):

---

(60) كما ورد في النيويورك تايمز 16 /1990/8

واستمر بعد الهدنة الحصار المفروض من الأمم المتحدة قبل الحرب، لان الولايات المتحدة والمملكة المتحدة استخدمتا حقهما في النقض في مجلس الأمن لعرقلة رفع الحصار، وقد فرضت العقوبات قبضة خانقة على الاقتصاد العراقي وضيقت مبيعات النفط وأبقت صناعة البلاد النفطية في حالة خراب وان العقوبات بعرقلتها الاستثمارات الأجنبية والحيلولة دون إعادة الاعمار فقد زادت من دمار القاعدة الاقتصادية للبلاد. وبنفس الوقت ومع استبعاد التجهيزات العراقية من السوق فقد دعمت أسعار النفط العالمية وارتفعت بذلك أرباح الشركات.

وقد أعلنت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة ان هدفهما هو إسقاط صدام وقد بذلت وكالاتهما المخابراتية محاولات كثيرة لاغتياله أو إسقاط حكومته بانقلاب عسكري، وأقامت الولايات المتحدة والمملكة المتحدة أيضاً مناطق حظر الطيران في كثير من المجال الجوي العراقي مستخدمين دوريات جوية لشن هجمات كبرى مستخدمة عشرات الطائرات الضاربة وصواريخ كروز في يناير 1993 ويناير 1996 و يونيو 1996 وديسمبر 1998.

وفي عام 1997 وعندما فقدت العقوبات التأييد الدولي أقدمت شركات لوك اوبل الروسية وتوتال الفرنسية والصين الوطنية وغيرها على عقد صفقات مع حكومة العراق للمشاركة في الإنتاج في بعض اكبر الحقول العراقية وأكثرها ربحية، فقد توصلت لوك اوبل إلى اتفاقية حول غرب العراق وحصلت توتال على حقل مجنون في حين وقعت الصين الوطنية على عقد حول الرميلة الشمالية قرب الحدود الكويتية.

وقد ضغطت باريس وموسكو وبكين باعتبارهم أعضاء دائمين في مجلس الأمن من اجل تخفيف العقوبات مع تأييد من عدد متزايد من البلدان الأخرى، وقد دعت الحركات الشعبية القلقة حول أزمة العراق الإنسانية مجلس الأمن الدولي لإنهاء العقوبات.

3.3.5. غزو واحتلال العراق (2003):

إن هذه الحرب التي شنتها الولايات المتحدة رغم المعارضة القوية داخل الأمم المتحدة أدت إلى الإطاحة بحكومة صدام حسين، واتى الائتلاف الأمريكي البريطاني لممارسة الحكم المباشر للعراق وفرض سيطرتهما المباشرة على حقول النفط.

وسببت الحرب المزيد من التدهور في البنى التحتية في العراق والكثير من الإصابات واقتصاد مضطرب ومختل، ورغم أن الائتلاف يحكم العراق فقد جابه مقاومة مسلحة ضاربة خلال أشهر كثيرة أعقبت الصراع الرئيسي.

لقد تولت إدارة بوش الجديدة مقاليد الحكم في يناير2001 في منعطف حرج، وتخبر الاعترافات التي أدلى بها وزير الخزانة السابق بول أونيل على إن الإدارة الجديدة بدأت تخطط لغزو العراق

مباشرة بعد مجيئها تقريباً واستناداً إلى أونيل فان العراق كان "الموضوع رقم 1 في الاجتماع الأول لمجلس بوش للأمن القومي بعد عشرة أيام فقط من تدشينه السلطة". ويقول أونيل "لقد كان حول إيجاد طريقة لتحقيق ذلك، تلك كانت لهجة الرئيس الذي قال اذهبوا وجدوا لي طريقة لتحقيق ذلك"[61].

وفي غضون ذلك أمر الرئيس بتصعيد الطلعات الجوية والهجمات الاستفزازية على الأهداف العراقية بموجب خطة كانت تعرف باسم عملية غرير الصحراء (desert badger).

وفي 16 فبراير قامت الطائرات الأمريكية بقصف منشات الرادار العراقية شمالي منطقة الحظر الجوي وبالقرب من الحدود الجنوبية لبغداد. وبعد بضعة أسابيع فقط قامت مجموعة تخطيط سياسة الطاقة القومية التي شكلت برئاسة نائب الرئيس تشيني بدراسة التحديات التي تواجهها الشركات الفرنسية والروسية وغيرها. وكانت إحدى الوثائق التي أنتجتها مجموعة تشيني قد طرحت إلى التداول بعد قضية مطولة في المحكمة هي خارطة للعراق تظهر حقوله النفطية الكبرى وقائمة تغطي صفحتين بأسماء "طالبي العقود الأجانب على حقول النفط العراقية".

وقد أظهرت القائمة عدة شركات من 30 بلدا مع مشاريع متفق عليها أو قيد النقاش ولكنها لم تشمل شركة واحدة أمريكية أو بريطانية.[62] وتضمنت القائمة اتفاقيات أو مناقشات مع شركات من ألمانيا والهند وايطاليا وكندا واندونيسيا واليابان ودول أخرى جنبا الى جنب مع الصفقات المعروفة الفرنسية والروسية والصينية. وقد حذر تقرير مجموعة تشيني الذي صدر في مايو من النقص في إمداد النفط للولايات المتحدة التي قد تزعزع "اقتصادنا ومستوى معيشتنا وأمننا القومي".

ويبدوا أن إدارة بوش قد توصلت إلى شبه قرار حول الحرب مع العراق في أواخر ربيع 2001. إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 والحرب الأمريكية على أفغانستان واستنادا إلى السير كرستوفر ماير السفير البريطاني في واشنطن في ذلك الوقت فان الرئيس بوش أثار قضية العراق مع رئيس وزراء بريطانيا توني بلير في حفل عشاء خاص في البيت الأبيض بعد تسعة أيام

---

(61) Suskind, Ron. (2004): **The Price of Loyalty: George W. Bush, the White House and the Education of Paul O'Neill**, 1 edition. Simon & Schuster, New York, p.p 174-75

(62) مذكرات تشيني اخرجت الى العلن استجابة الى دعودة قضائية اقامتها منظمة محافظة تدعى جوريشال واتشينج (الرقابة القضائية) وقد كافحت الادارة ضدها في المحاكمة ولكنها خسرت في النهاية وتشمل قائمة المنتقاضين الاجانب شركة شيل ولكن لاتوجد قائمة بنتائج العقود مع الشركة اما شركات اكسون وشفرون فهي ليست من ضمن القائمة اطلاقا فهناك شركتان بريطانيتان صغيرتان على القائمة هما براتنش انرجي وباسفيك رويزورسنر.

فقط من أحداث 11 سبتمبر، لقد طلب بوش الدعم البريطاني لإقصاء صدام حسين من السلطة بإشارة واضحة إلى عملية عسكرية.

ومع ازدياد الحديث عن الحرب في واشنطن وفي الأمم المتحدة، فقد طفت القضايا النفطية إلى العلن. ونشرت مؤسسة هيريتيج المتنفذة تقريرا في سبتمبر حول " مستقبل العراق ما بعد صدام " الذي دعا إلى خصخصة الشركة الوطنية العراقية وحذرت من أن الشركات المنافسة سوف تفقد عقودها التي حصلت عليها في عهد صدام.

وقد عقدت الشركات والإدارة الأمريكية والمعارضة العراقية الكثير من الاجتماعات حول أوضاع النفط مابعد الحرب وقد ذكرت الواشنطن بوست في سبتمبر إن الشركات الكبيرة تناور من اجل حصة في عراق ما بعد الحرب وان الحرب قد تسبب تعديلا رئيسا في أسواق النفط العالمية. وقد صرح المدير السابق لوكالة المخابرات المركزية جيمس وولزي (James Woolsey) للواشنطن بوست بأن الولايات المتحدة سوف تستخدم الحصول على النفط لفترة ما بعد الحرب كورقة مساومة لكسب الدعم الفرنسي والروسي للحرب. [63]

وقال المسئولون الروس لصحيفة الابزرفر اللندنية بأنهم يخشون من إلغاء العقود الروسية الكبيرة بعد الحرب حيث ستعطى أكثر الصفقات إلى الشركات الأمريكية، وقد نسبت الاوبزرفر لأحد المسولين في موسكو القول بان الصراع الوشيك يمكن أن يسمى انتزاع النفط من قبل واشنطن.

كما وذكرت انه في فرنسا ذكر أن شركة توتال كانت في الواقع تجري مفاوضات مع الحكومة الأمريكية حول إعادة توزيع المناطق النفطية بين شركات العالم الكبرى. [64]

وفي 21 أكتوبر أضاف دويتشة بنك إلى التخمينات بشان الحرب من اجل النفط بنشره دراسة رئيسة حول أبحاث المستثمرين بعنوان: مزاد بغداد النفطي الكبير في العراق، وراح التقرير الذي لاحظ أن طبول الحرب تقرع في واشنطن، وان الشركات الكبرى تعزز مواقعها لعراق ما بعد العقوبات ليحلل إمكانيات صعود سوق الأسهم في الصناعات النفطية في ضوء انخفاض احتياطيا العالم وإمكانيات عراق ما بعد الحرب.

وفي نوفمبر حذر يوسف إبراهيم من مجلس العلاقات الخارجية في مقالة نشرت في الانترناشنال هيرالدتربيون : بان الحرب القادمة لابد وان ترتد نيرانها ناعتا إياها إغراء سيئ التوجيه للحصول

---

(63) Morgan, Dan; and Ottaway, David B. (September 15, 2002): "In Iraqi War Scenario, Oil is Key Issue as U.S. Drillers Eye Huge Petroleum Pool". Washington Post.

(64) Vulliamy, Ed (in New York); Webster, Paul (in Paris) and Walsh, Nick Paton (in Moscow), (October 6, 2002): "Scramble to Carve up Iraqi oil reserves lies behind US diplomacy," The Observer, UK

على المزيد من النفط من الشرق الأوسط بتحويل العراق (الصديق) إلى محطة أمريكية خاصة لضخ النفط. [65]

واستمرت الاجتماعات وامتدت في واشنطن ولندن وهيوستن وأماكن أخرى بين المسولين الحكوميين ومدراء تنفيذيين في شركات النفط وزعماء المعارضة العراقية بمختلف التشكيلات، وعقدت مباحثات خاصة حول النفط في موسكو وباريس وبكين وعواصم أخرى، وفي ديسمبر كان هناك اجتماع لشخصيات من الشركات النفطية في منتجع قرب ساندرنغهام في سكوتلندا يروي الحديث الذي جرى مع الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية العراقية وتضمنت المواضيع على جدول الأعمال إمكانيات النفط المستقبلية وفيما إذا كان عراق ما بعد صدام قد ينسحب من أوبك، [66] وفي البنتاغون كان مخططوا الحرب يدرسون كيفية الاستيلاء على الحقول العراقية في الساعات والأيام الأولى من الصراع الوشيك.

وقامت القوات الأمريكية البريطانية بغزو العراق في 20 مارس 2003 فارضة سيطرتها على حقول النفط الكبرى والمصافي فورا تقريبا، وعندما دخلت قوات التحالف إلى بغداد فيما بعد أقامت نطاقا حاميا يحيط بوزارة النفط في حين تركت كل المؤسسات الأخرى من دون حماية، وسمحت بذلك لعمليات النهب والحرق في الوزارات الأخرى والمستشفيات والمؤسسات الثقافية فمثلاً اقتحمت عصابات النهب المتحف الوطني وأحرقت جناحا من المكتبة الوطنية ولكن وزارة النفط بقيت نسبيا لم تمسسها الأيدي حيث كانت ترقد آلاف الخرائط الزلزالية الثمينة بأمان بانتظار استكشافات جديدة عن النفط.

وبسرعة عين الرئيس بوش "فيل كارول Phill Carroll" وهو مدير تنفيذي سابق رفيع المستوى في شركات النفط الأمريكية لغرض الهيمنة على صناعة النفط العراقية وفي 22 مايو أصدر بوش أمراً تنفيذيا رقم 13303 يعطي الحصانة لجميع فعاليات شركات النفط في العراق وصفقاتها المتعلقة بالنفط العراقي.

وفي نفس اليوم واستجابة إلى ضغوط من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم 1483 الذي رفع العقوبات السابقة وسمح لسلطات الاحتلال ببيع النفط العراقي ووضع العائدات في حساب تحت سيطرتهم وكانت كل خطوة في الفترة المبكرة لما بعد الحرب

---

(65) Ibrahim, Youssef M. (Friday, November 1, 2002): Marching into a trap: Bush's Iraq adventure is bound to backfire. International Herald Tribune, New York. (http://www.iht.com/articles/2002/11/01/edyous_ed3_.php)

(66) Beaumont, Peter and Islam, Faisal (November 3, 2002):"Carve-up of oil riches begins. U.S. plans to ditch industry rivals and force end of OPEC. *Guardian, UK*. (http://www.guardian.co.uk/world/2002/nov/03/iraq.oil)

تؤكد مركزية النفط لا كمورد وطني عراقي يجب حمايته ولكن كغنيمة حرب يجب الاستيلاء عليها والآن وبعد سنوات على الحرب تبقى الصورة نفسها .

لقد كان مؤلفو سيناريو الحرب على العراق وغيرها من دول لها أهمية نفطية إستراتيجية يأملون تأكيد القرن الأمريكي الجديد وبروز الشركات ولكن يمكن أن يؤدي الصراع بدلا من ذلك إلى تحديد الطموحات الأمريكية الكونية ويرد أماني شركات النفط على أعقابها.

حيث كانت الشركات تتأمل بان تسمح لهم حرب العراق بالاستيلاء على احتياطيات العراق النفطية بالحد الأدنى فقط من الصعوبات. وكانت التطمينات الواثقة بالنفس التي قدمها الأيديولوجيون الموالون للحرب في واشنطن قد عززت الاعتقاد الراسخ بان الدولة العملاقة الوحيدة تستطيع بسهولة تعبئة التأييد الدولي وان الشعب العراقي سيرحب بالغزاة ويصفق للتحرير الذي تمنحه حكومة الاحتلال الأمريكية.

وتوقع الصقور أنهم يستطيعون بسرعة تنصيب حكومة طيبة وخصخصة الصناعة العراقية، أو توزيع اتفاقيات الإنتاج بسرعة على الشركات الأمريكية.

وعلى الرغم من استيلاء القوات الأمريكية السريع على البلاد فهي الآن تتصارع مع الفوضى الاقتصادية وحركة مقاومة كثيفة، وحرب أهلية وفوضى... وينبغي القول أن الشركات النفطية ليست على عجل من أمرها فهي تخطط وتنفذ على أساس أفق زمنية تدوم لعدة عقود فهي تستطيع أن تنتظر إلى أن يزول الانعدام الحالي في الأمن إذا ضمنت وقوع حقول النفط العراقية الثمينة في أيديها بصورة مضمونة في وقت ما خلال السنوات القلائل القادمة، ولكن ليس من المؤكد أن العمالقة الأمريكان والإنجليز سيشقون طريقهم في العراق بنفس السهولة التي شقوه في واشنطن، وفي غضون ذلك فان عنف التهدئة والمقاومة والحرب الأهلية يجتاح العراق فقد بدأت الحرب رقم ثمانية . [67]

وهنا يأتي دور حساب الأولويات في المصلحة القومية الأمريكية، هل تامين النفط بعيد المدى وضمان مصالح شركات النفط هو الأهم أم إخراج أمريكا من ورطتها الحالية في العراق بما له من تأثير على وضع أمريكا العالمي؟؟؟

ما تقدم في هذا البحث يقودنا إلى استـــنـــتاج الأثر الإستراتيجي للنفط على سياسة الولايات المتحدة نفسها وعلى مغامراتها العسكرية. ولعله من المفيد هنا التذكير بكتاب رقعة الشطرنج الكبرى لزيغينو

---

(67) Paul, James A. (November 25-26, 2003): Oil Companies in Iraq: A Century of Rivalry and War. In: Conference in Berlin on Corporate Accountability, Global Policy Forum.
(http://www.globalpolicy.org/security/oil/2003/2003companiesiniraq.htm)

بريجنسكي.[68] وهو كتاب يدعو باختصار إلى التركيز على الحزام الأوراسي وخصوصاً على دول القوقاز النفطية.
وهذا الموضوع على تعقيده وتداخله يحتاج لدراسة معمقة ومطولة. وتحتاج أكثر إلى معلومات مفصلية ستبقى لعقود قادمة مصنفة في خانة الأسرار المصنفة بـــــ "سري جداً"!!!

4.5 الخلاصة:

كما اعترف الرئيس الأمريكي الأسبق فرانكلين روزفلت بالنفوذ المتجذر لشركات النفط في صلب الإدارة الأمريكية بكل وضوح عندما قال: "أزمة هذا البلد أنك لا تستطيع الفوز في الانتخابات بدون تكتل شركات النفط، ولا أنت تستطيع ممارسة الحكم معها". وقد تأقلمت تلك الشركات النفطية التي شهدها القرن الماضي وبداية هذا القرن، دون أن تفقد نفوذها ومصالحها الكبرى بل كانت هي الرابح الوحيد فيها.[69]

إن أهم وأخطر منطقة في العالم هي منطقة الشرق الأوسط. ولكي نفهم جيدا حقيقة ما جرى في الماضي، وما يجري حاليا، وما سيجري في المستقبل إن بقي الحال كما هو عليه، يجب أن نكون على علم بالإستراتيجية العليا الأمريكية والمصالح الغربية في هذه المنطقة.

وخلاصة القول أن العرب يقفون الآن أمام مرحلة حاسمة في تاريخهم سيترتب عليها وضعهم ومستقبلهم لأجيال قادمة، كما أكدت الحرب على العراق بكل ملابساتها وتعقيداتها أن كل شيء وارد في هذه النقطة الزمنية الفاصلة. ولذا لم يكن مستغرباً أن تكرر واشنطن مقولاتها بشأن إعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، ولها الحق في ذلك طالما عجز أصحاب الشأن (العرب) في القيام به.

---

(68) زبيغنيو بريجنسكي السياسي والإستراتيجي الأمريكي الشهير مستشار الأمن القومي في إدارة كارتر

(69) السائحي، محمد. (03 مايو 2003): في سبيل النفط قرن من الحروب والإرهاب. مجلة المجتمع الكويتية، عدد **1549**، دولة الكويت

الفصل السادس

استنتاجات الدراسة

الفصل السادس
استنتاجات الدراسة

1.6 استنتاجات:

بناءً على ما تم استعراضه في فصول الدراسة، فقد تم التوصل إلى العديد من النتائج وهي على النحو التالي:

تضاعفت أرباح شركات البترول العالمية خلال الفترة التي تغطيها الدراسة نتيجة للارتفاع المستمر لأسعار البترول الخام في العالم، فقد بلغت أرباح شركة إكسون موبيل في عام 2005 حسب إحصاءات وكالة الطاقة الأمريكية نحو 36 مليار دولار أمريكي، أما الربع الثالث فقط لعام 2006 فبلغت أرباحها نحو 10,5 مليار دولار أمريكي. وبلغت أرباح شركتي شل وشيفرون سبعة مليارات دولار أمريكي وخمسة مليارات على التوالي أيضاً بالربع الثالث فقط لعام 2006.[1]

سوف تستمر أهمية البترول في الأسواق العالمية ووراءه هذه الأرباح الضخمة لهذه الشركات والتي لم تُجنَ من فراغ، بل تساندها إمكانات قوية من المهارات الفنية والبراعة الإدارية والقوة المالية. هذا إلى جانب ما لهذه الشركات من مصالح اقتصادية وإستراتيجية، مما يخولها استخدام السياسة والسياسيين كمعبر حيوي تعبر من خلاله لتحقيق تلك المصالح. فالشركات الأمريكية العاملة بالبترول والتي كونت ما يسمى "بلوبي النفط الأمريكي" حصلت على الدعم المطلق من الإدارات الأمريكية المتعاقبة سياسيا وعسكرياً، حيث تلاقت مصالح هذه الشركات مع المصلحة القومية الأمريكية وتمت توأمة مصالح الجهتين لتكوين الإمبراطورية النفطية والإمبراطورية الأمريكية.

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1991 الدولة العظمى الأولى في العالم، وشركات البترول الأمريكية العالمية العملاقة تتحكم ليس فقط في معظم عمليات التنقيب والإنتاج والتسويق للبترول

---

(1) شمس، محمد محمود (1 فبراير 2007): "هل فقد البترول بريقه؟". مجلة عالم الاقتصـــاد، دار الدراسات الاقتصادية، المملكة العربية السعودية العدد **181**. ص.9

الخام، ولكنها أيضاً تملك وتشارك مشاركة اقتصادية فعالة في العدد الأكبر من مصافي التكرير في جميع قارات الأرض، مما يخولها التحكم في تحديد الطلب والعرض العالميين للبترول المكرر ومن ثم أسعاره. [2] والأهمية هنا تتبلور في من لديه القدرة على تكرير البترول الخام وتسويق منتجاته عالمياً والتي تمثل المصدر الفعلي للطاقة البترولية.[3]

نتيجة نمو الطلب الأمريكي على منتجات البترول ولعدم توفر البترول الخام بالأراضي الأمريكية، فإن واردات أمريكا من البترول قد نمت بصفة مستمرة: نحو 8 مليون برميل باليوم عام 1991، إلى 14 مليون عام 2005 بزيادة تقدر بنحو 75% خلال 15 عاماً فقط. وقد دفع ارتفاع الطلب الأمريكي المتزايد على البترول وعدم توفر بدائل الطاقة لإحلالها محله إلى استيراد كميات متزايدة من دول الأوبك أيضاً بلغت نحو 6 ملايين برميل باليوم في عام 2006.[4]

للمزيد من السيطرة على أسواق البترول العالمية، أنفقت شركات النفط مليارات الدولارات لإنشاء بنية بترولية تحتية عملاقة في العديد من دول العالم تمكنها من التحكم في أسواق البترول العالمية. ففي داخل الأراضي الأمريكية وخارجها تمتلك هذه الشركات وتتحكم في نحو 8 مليون كيلومتر من أنابيب البترول التي تقوم بتوزيع البترول الخام على مصافي البترول والمخازن العملاقة ثم إعادة تسويقه إلى محطات الوقود والمصانع والمطارات.

هذا بجانب ما تمتلكه هذه الشركات من شبكات ضخمة ومحطات ومخازن وقود وسفن نقل بترول عملاقة عبر القارات وشركات بتروكيماوية وكيماوية بجانب فروع مكاتبها المترامية الأطراف في جميع دول العالم والآلاف من منسوبيها الفنيين والإداريين وكذلك السياسيين.
فليس هناك من فائدة تذكر في السيطرة على النفط نفسه، بدون أن تسيطر على طرق تصديره للعالم. لذا فقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء خط الأنابيب، الذي يمر عبر أراضي

---

(2) الشركات المتحكمة في النفط في العالم سبعة، أربعة ونصف منها أمريكية، ويسهم رأس المال الأمريكي في الثلاثة المتبقية، كما ذكر في كتاب The Seven Sisters من تأليف Anthony Sampson

(3) المرجع السابق

(4) المرجع السابق

أفغانستان. وهنا تظهر لنا جليا، الأسباب الحقيقية لاحتلال أفغانستان، فهي بموقعها الإستراتيجي، تمثل محورا لعبور نفط وغاز قزوين إلى الأسواق الآسيوية في المستقبل القريب. وبذلك تتيح للولايات المتحدة التحكم في شرايين الطاقة المتجهة إلى الصين، الهند، واليابان. وهذا بدوره يساعد في إبقاء هذه الدول تحت الهيمنة الأمريكية. أما روسيا، فإنها فتحاول بشتى الوسائل ردع الاكتساح الأمريكي عن منطقة تعتبرها ضمن نفوذها كونها وريثة الإتحاد السوفييتي السابق، بل تمثل حديقتها الخلفية.

إن لدى الدول الغربية إستراتيجية عليا، لا تحيد عنها مهما اختلفت، أو تضاربت مصالحها، وهي ألا يتكرر ما حدث عام 1973، من قطع للبترول عن الولايات المتحدة الأمريكية. إن الخطوط العريضة لهذه الإستراتيجية تقوم: أولا، على الوجود العسكري الدائم في المنطقة لتأمين منابع النفط؛ وثانيا، على إبقاء المنطقة على الدوام، منطقة قلاقل وحروب وعدم استقرار، لإضعاف الدول الواقعة فيه سياسيا وعسكريا، حتى لا تملك قرارها السياسي، فتصبح غير قادرة على استخدام النفط كسلاح إستراتيجي تهدد به الغرب وسيادة الولايات المتحدة عليه، ولتفقد كذلك قدرتها على اتخاذ قرار بشن حرب تكون هي صاحبة المبادرة فيها.

بمعنى آخر، فإنه غير مسموح لأي من دول المنطقة بأن تكون لها قوة عسكرية، تمكنها من أن تصبح قوة إقليمية تهيمن على المنطقة، وبالتالي النفط. وهذا بالضبط هو سبب ما جرى للعراق، وما يمكن أن يجري لإيران وسيجري لأي دولة أو قوة تحاول فرض سيطرتها في المنطقة.
وتطبيقا لهذه الإستراتيجية، دخلت منطقة الشرق الأوسط في مسلسل طويل من القلاقل والحروب، وعدم الاستقرار. فمن الحرب العراقية الإيرانية، إلى احتلال الكويت، إلى حصار العراق، وصولا إلى الاحتلال الكامل للعراق، الذي لم يمكن أمريكا من النفط العراقي فحسب، بل مكنها أيضا من السيطرة على أسعار النفط العالمية أيضا.
واعتمادا على نفس الإستراتيجية، فإن الاستعدادات تجري لاحتواء قدرات إيران العسكرية، وخاصة النووية منها. ويتزايد العمل على ذلك كلما زادت ضغوط الكونجرس على البيت الأبيض لجدولة الانسحاب من العراق. إذا إن خروج الولايات المتحدة من العراق في ظل إيران نووية، يعني تقديم المنطقة وما فيها من موارد طبيعية، هدية خالصة للهيمنة الإيرانية، وبالتالي للهيمنة الروسية ــ الصينية التي تلتقي مصالحها مع إيران. وهذا يعني عمليا فقدان سيطرتها على العالم.
لكن ما نراه جليا أن أمرا كهذا مستبعد تماما عن خيارات الإدارة الأمريكية، وهذا ما تشهد به جميع التحركات السياسية والعسكرية الأمريكية. بالطبع، فإن ضربة كهذه لن تكون تحت غطاء الأمم

المتحدة ومجلس الأمن، بسبب الدعم الروسي والصيني لإيران، الذي قد يصل لحد استعمال حق النقض الفيتو الذي تتمتعان فيه. ولكن مع ذلك فإنهما، لن تدخلان في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة، وإيران تعلم ذلك جيدا.

ولكن روسيا بالذات، وفي حالة وصول الأمر إلى المواجهة، فإنها قد تزود إيران ببعض الأسلحة الروسية المتطورة جدا، من قبيل صواريخ S300، المضادة للطائرات، والتي تعتبر الأكثر تفوقا على مستوى العالم بالنسبة لأنظمة الدفاع الجوي. هذه الصواريخ تشكل مصدر قلق لسلاح الجو الأمريكي في كل مرحلة تستعد خلالها الولايات المتحدة لخوض حرب جديدة. وهناك اعتقاد سائد حالياً بأن الولايات المتحدة لن توجه أي ضربة جوية لإيران، قبل أن تتأكد عما إذا كانت موسكو قد زودت طهران بها، لأن ذلك يعني فقدان أمريكا عمليا لتفوقها الجوي، الذي تعتمد عليه كثيرا في حروبها.

وفي حكومة يحركها النفط كما اشرنا، لن يكون هنالك أي مسئولية داخلية أهم من وضع سياسة الطاقة. لذلك ترأس ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مجموعة تطوير سياسة الطاقة الوطنية، وهي ما يسمى بفريق الطاقة، ليعين فيه جميع الأعضاء الثلاثة والستين – سبعة وعشرون منهم من مرفق النفط والغاز، وسبعة عشر من الصناعة النووية، وستة عشر من المرافق الكهربائية، وثلاثة من مصالح استخراج الفحم ومعالجته. وبحلول شهر مايو 2001، وضعت اللجنة ما أشارت إليه جريدة (Washington Monthly) بأنها خطة طاقة وطنية للقيام بكل أنواع الحفر دون أي حفظ للبيئة، وهي خطة دعت إلى تطوير 1300 محطة طاقة جديدة تعمل بالفحم، توفر 33 مليار دولار كدعم وتخفيضات ضريبية لتشجيع زيادة الإنتاج النووي والنفطي والفحم.[5]

إن "حلم السيطرة على العالم"، هو المحرك الحقيقي لجميع الحروب والصراعات السياسية التي نعيشها حاليا وتقود نفيرها الولايات المتحدة الأمريكية، برغم ما تحاول الديمقراطية تسويقه من حجج وقضايا حقوق الإنسان، أو مكافحة الإرهاب لتبرير تدخلها في شؤون هذا البلد أو ذاك عبر وسائل الإعلام.

كما أن هناك حدث مهم قلَب السياسة الدولية رأسا على عقب، ولا بد من البدء فيه عند تحليل كل ما يتعلق بالنفط وسياساته خلال العقود الأخيرة من القرن الماضي. إنه حادثة قطع النفط العربي عن الدول الغربية إبان حرب أكتوبر 1973 بين إسرائيل من ناحية ومصر وسوريا من ناحية أخرى؛

---

(5) نيكولز، جون (2006): **ديك تشيني رئيس أمريكا الفعلي**. محمود برهوم (مترجم) ورغدة عزيزية (مترجم)، الطبعة الأولى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان. ص 154

فمنذ ذلك الوقت، أصبح تأمين مصادر الطاقة، وطرق إمدادها، ومحاولة إيجاد مصادر بديلة عن النفط العربي أو السيطرة عليه في حالة عدم نجاح الخيار الأول، هو ما يحدد الأجندة الخارجية والإستراتيجية العسكرية للدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي حرصت دائما على السيطرة على أماكن الطاقة الإستراتيجية، وعلى طرق إمداد العالم بها، كوسيلة للسيطرة على العالم بأسره. فأينما تجد النفط، تجد أمريكا. وذلك لإحكام سيطرتها على العالم من خلال الطاقة، ولتنويع مصادر الطاقة للاستغناء عن النفط العربي، أو التقليل من نسبة الاعتماد عليه.

وقد يتبادر للذهن أن لمنظمة أوبك قوة فنية وإدارية ضخمة تؤهلها للسيطرة على أسواق البترول العالمية لما لديها من احتياطي ضخم وطاقة إنتاجية يومية عالية وإنتاج يومي وفير. وقد يؤيد ذلك الاعتقاد ما تمتلكه المنظمة من احتياطي بترول يبلغ 870 مليار برميل يشكل 76% من إجمالي احتياطيات البترول العالمية. لكن الواقع يشير إلى غير ذلك، لأن دور الأوبك ليس بالدور المؤثر والفاعل في أسواق البترول العالمية كما يعتقده البعض لان الأكثر أهمية ليس الإنتاج بقدر ما هو التحكم في التسويق، ومن ثمّ إمكانية التحكم في السعر. بالإضافة إلى تواجد النفوذ العسكري والأمني في مناطق التسويق. تلك الإمكانيات هي التي تجعل أثر منظمة أوبك ضعيفاً إذا قورن بهذه الشركات العملاقة التي تحميها قوة عالمية كبرى كالولايات المتحدة. فشل أوبك يبدو واضحاً من إخفاق النتائج العملية لاجتماعات المنظمة الدورية والطارئة والتي باتت في الآونة الأخيرة ليست إلا تصريحات سطحية لا أثر اقتصادي لها. إن منظمة أوبك ليس لديها من القوة ما يمكنها من التحكم في أسواق منتجات البترول المكررة، ومن هنا تبدو نقاط الضعف في قرارات منظمة الأوبك وكذلك في إمكانية تنفيذ القرارات والسياسات التي تتخذها!

إن مستقبل المنطقة بناء على التفكير الأمريكي الإستراتيجي الجديد بعد أحداث 11 سبتمبر، والذي يهدف إلى إعادة تشكيل الكثير من المناطق الجيواستراتيجية، ومن أبرزها منطقة الشرق الأوسط، يحتوي على الكثير من التغيير. إن العرب يقفون الآن أمام مرحلة حاسمة في تاريخهم سيترتب عليها وضعهم ومستقبلهم لأجيال قادمة، كما أكدت الحرب على العراق بكل ملابساتها وتعقيداتها أن كل شيء وارد في هذه المرحلة الزمنية الفاصلة. ولذا لم يكن مستغرباً أن تكرر واشنطن مقولاتها بشأن إعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط، ولها الحق في ذلك طالما عجز أصحاب الشأن (العرب) على القيام بذلك!!

فالعالم الصناعي لا يستطيع العيش بدون الحصول على نفط الخليج بشروطه التي تتمثل في ضمان الوصول إلى المصادر النفطية الخليجية بأسعار مناسبة والحصول على الكميات التي تلبي احتياجاته المتزايدة. وهذه الشروط هي نفسها شروط شركات النفط الأمريكية التي تجلب لها السعادة والربح.
العالم الصناعي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية أصبح يمتلك القوة العسكرية الوحيدة الفاعلة بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وحلف وارسو معه. وهذا ما أبقى للولايات المتحدة الأمريكية القوة المطلقة على العالم في حماية مصالحها القومية والتي هي بطبيعة الحال مصالح لوبي شركات النفط الأمريكية، حيث تمت التوأمة الضمنية بين مصالح هذا اللوبي والمصالح القومية الأمريكية فأصبح تدفق النفط وبأسعار رخيصة مصلحة قومية أمريكية.
إن العالم الصناعي يتمتع باقتصاد ممتاز يمكّنه من مواجهة الهبوط والعقبات، لكنه لا يتنازل بأي حال من الأحوال عن مستوى معيشة وصل إليها أفراد أمم هذا العالم. واكتشف أن مستوى المعيشة هذا يمكن أن يهتز بعنف بسبب النفط. وسنضرب مثلاً واحدًا حدث في آخر عام 1973 وعام 1974، وهو أن يعيش الأمريكيين شتاءً باردًا جدًا بسبب قطع إمدادات النفط عنهم. وسواء كانت حقيقة الأمر هو فعلا سياسة عربية قومية تضامنية أو هو لعبة تجارية لعبتها شركات النفط وحكومات الدول المصرة للنفط لزيادة الطلب ورفع الأسعار وتحقيق أرباح خيالية فإن المواطنين هناك كانوا قادرين ماليًا على شراء الوقود لكنه لم يكن موجودًا وهذا في المفهوم الغربي انحدار رهيب في مستوى المعيشة لا تسمح به الحكومات الديمقراطية التي جاء بها الناخبون للمحافظة على هذا المستوى بل ورفعه.

إن الإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي لم يحدث لها تغيير جوهري منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر. منذ "مبدأ إيزنهاور" وحتى الإعلان عن"مبدأ كارتر" مروراً "بمبدأ نيكسون" ومقترحات شولتز 1987 [6] المتعلقة بتسوية النزاع العربي الإسرائيلي، فقد كان التغيير يمس المنهج دون المضمون، هذا المضمون الذي اتكأ على مبادئ أساسية لا تتغير وأهمها ما يتعلق بالاعتبارات التالية:

(6) جـــــورج شولتز (George Shultz) وزير الخارجية الأمريكي قدم مقترحات للتسوية في النزاع العربي الإسرائيلي، بعد اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى، أعلن فيها قبوله لاءات رئيس الوزراء الإسرائيلي اسحق شامير الثلاثة: لا للدولة الفلسطينية المستقلة، ولا للانسحاب حتى حدود 1967 ولا للتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية، وقد فشلت الجولة ومثلها المقترحات، لأنها لم تجد من يتعامل معها غير إسرائيل.

- يشكل بترول منطقة الخليج العربي عنصرًا هامًا للصناعة الأمريكية والغربية والرأسمالية العالمية وبما أنها قائدة العالم الرأسمالي، فإن الولايات المتحدة مطالبة بضمان استمرار تموين العالم الغربي بنفط منطقة الخليج العربي باستخدام جميع اذرعها في العالم بما في ذلك شركاتها النفطية وتقديم الدعم السياسي والاقتصادي لها وحتى لو تطلب ذلك التدخل العسكري.

- تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مسئولة عن أمن واستقرار هذه المنطقة، هذه المسؤولية التي أصبحت أكثر إلحاحًا بعد نجاح الثورة الإيرانية وظهور بعض الحركات المتطرفة من بعض بلدان الخليج مثل السعودية والتي أدت بشكل أو بآخر إلى وقوع أحداث سبتمبر فالمتهم الأول في أحداث سبتمبر هو أسامة بن لادن رأس تنظيم القاعدة في أفغانستان وذو الأصل السعودي. وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تؤمن بأنه يهدد هذه المنطقة دائما خطر وقوعها في يد قوة أخرى تتحكم بمقدراتها النفطية وبالتالي تتحكم في الاقتصاد الغربي. ويمكن مواجهة هذا الخطر عن طريق تكوين جبهة موحدة بمشاركة جميع الدول الغربية الصناعية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

- تفصل الولايات المتحدة الأمريكية فصلاً تاماً بين أمن الخليج و الأمن العربي. ويتمثل هذا الفصل أساسًا في استبعاد التهديد الإسرائيلي بوصفه في مقدمات تهديدات الأمن العربي وبالتالي في عدم الربط بين تحقيق أمن الخليج وحل القضية الفلسطينية.

- أما قادة مجلس التعاون الخليجي فإنهم وضحوا في البيان الختامي لاجتماعهم الأول الذي عقد في أبو ظبي في مايو 1981 مفهوم المجلس لأمن الخليج في فقرة هامة نصها ما يلي:

"وقام أصحاب الجلالة والسمو باستعراض الوضع الراهن في المنطقة وجددوا تأكيدهم أن أمن المنطقة واستقرارها إنما هو مسؤولية شعوبها ودولها، وأن هذا المجلس إنما يعبر عن إرادة هذه الدول وحقها في الدفاع عن أمنها وصيانة استقلالها، كما أكدوا رفضهم المطلق لأي تدخل أجنبي في المنطقة مهما كان مصدره، وطالبوا بضرورة إبعاد المنطقة بأكملها عن الصراعات الدولية وخاصة تواجد الأساطيل العسكرية والقواعد الأجنبية لما فيه مصلحتها ومصلحة العالم، وأعلنوا بأن ضمان الاستقرار في الخليج مرتبط بتحقيق السلام في الشرق الأوسط الأمر الذي يؤكد ضرورة حل قضية شعب فلسطين بما فيه حقه في العودة إلى وطنه وإقامة دولته المستقلة والانسحاب الإسرائيلي من جميع الأراضي العربية المحتلة وفي طليعتها القدس الشريف".

تضمنت هذه الفقرة نقاطاً تشير بوضوح إلى رفض دول مجلس التعاون للإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق ودول الخليج العربي ولا يسعني إلا أن أؤكد على ضرورة تذكر وتطبيق هذه الفقرة كتوصية لهذه الدراسة، فأمن الخليج هو مسؤولية دوله وشعوبه فقط وبالتالي توصي الباحثة برفض أي تدخل أجنبي في المنطقة وأي إقحام للمنطقة في حلبة الصراعات الدولية بحيث يسهل استنزافها

واستنزاف مواردها وثرواتها والتي هي من حق شعوبها لصالح شركات النفط الأمريكية والحكومة الأمريكية وهم وجهان لعملة واحدة، ومن ناحية أخرى تؤكد الباحثة على أن الأمن الخليجي مرتبط ارتباطًا وثيقاً بالأمن العربي، وهذا يعني وضع التهديد الإسرائيلي في مقدمة تهديدات أمن الخليج. وهذا رفض آخر للمفهوم الأمريكي لأمن الخليج الذي يحصر هذه التهديدات في التهديد السوفيتي، والتهديد الإيراني أو مؤخرا "الإرهاب" الإسلامي. [7] يقول نعوم تشومسكي: "نستخدم تعبير الإرهاب للإشارة إلى التهديد باستخدام العنف، أو استخدامه بالفعل للتخويف أو الإكراه لتحقيق غايات سياسية في معظم الأحيان، سواء أكان إرهاب الجملة الذي يمارسه الأباطرة، أم إرهاب التجزئة الذي يمارسه اللصوص."[8] لكن لنتذكر دائماً الفرق بين الأقوال والأفعال، فهل بإمكان دول مجلس التعاون الخليجي تطبيق ذلك؟؟ هذا مشكوك فيه من ناحية عملية!!

بنت الولايات المتحدة قوة عسكرية ضخمة كافية لردع كل الدول الأخرى، بما يحمي فرض أولوية مطلقة للمصالح الاقتصادية الأمريكية في العالم، خلافاً لتوقعات العالم المنطقية التي افترضت تقليص القوة العسكرية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة، وما تلا انتهاءها من تفكك الاتحاد السوفييتي السابق الذي كان القوة الندية الوحيدة المنافسة للولايات المتحدة. لذا صممت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على التمسك بإستراتيجية عسكرية عامة عنوانها التورط العالمي Global Engagement، أو بالأحرى الهيمنة العالمية، عبر السيطرة على جميع المنافذ البحرية والجوية، مع نشر قوات عسكرية في أنحاء المعمورة.[9] لكن العالم الذي حلم بسنوات طويلة من السلام والهدوء عقب انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي أصيب بخيبة الأمل بعدما أمسكت الولايات

---

(7) تعود عملية ربط الإسلام بالإرهاب إلى عقد الثمانينيات من القرن العشرين، واستغل نتائجها المحافظون الجدد وأتباع الفيلسوف اليهودي النازي "ليو شتراوس" ومن وافقهم من المتصهينين والمتطرفين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 حيث قال أولئك بضرورة تجفيف منابع التدين لكي يُقضي على "الإرهاب" في الإسلام، وقالوا بتغيير مناهج التربية والتعليم لاسيما ما يتعلق منها بالتربية القومية والوطنية والدينية والتاريخ والجغرافية.

(8) تشومسكي، نعوم. (1990): **الإرهاب الدولي- الأسطورة والواقع**. ترجمة: لبنى صبري، منشورات سينا للنشر، القاهرة. ص13.

(9) سالم، بول (مارس، 1998): "الولايات المتحدة والعولمة". المستقبل العربي، بيروت، العدد **229**.

المتحدة بعنق العالم عبر إمساكها نفطه إثر حرب الخليج الثانية التي حشدت لها جيوش نحو ثلاثين دولة ضد العراق.

وفيما بعد وصل توسع الشركات النفطية إلى مناطق أبعد حيث وصلت إلى شواطئ بحر قزوين، وتشاطأت دولاً على ذلك البحر من خلال احتلالها لأفغانستان، وهيمنت على النفط والغاز الموجودين هناك بنسب عالية من خلال اتفاقيات وعلاقات ترقى إلى مرتبة التحالف مع بعض دول آسيا الوسطى، ولكن ذلك البحر والطاقة الواعدة فيه من الغاز والنفط بقي مقلقاً لصعوبات الإنتاج والتسويق من جهة ولأنه ليس تحت السيطرة الأمريكية التامة من جهة أخرى، فهناك روسيا وهناك إيران وهناك الحليف التركي أيضاً الذي لا بد من مراعاة مصالحه وعدم استفزازه نظراً لصلته القومية والتاريخية بشعوب آسيا الوسطى المشرفة جغرافياً على بحر قزوين. وجغرافية العراق تشكل موقعاً استراتيجياً هاماً قريباً من إيران وبحر قزوين وتركيا، وفي العراق كميات هائلة من النفط تشكل أعظم احتياطي نفطي متوقع في العالم حتى الآن بعد السعودية والتي قدرت كما أسلفنا بـــ 11% من الاحتياطي العالمي، ففي آبار العراق النفطية المكتشفة المستثمرة وآباره المكتشفة غير المستثمرة، ولا نتحدث عما سيكتشَف من حقول واعدة قد تجعله صاحب الاحتياطي النفطي الأول في العالم. في العراق احتياطي نفطي يقدر حسب الخبراء بأكثر من 115 مليار برميل، وهذه الكمية من الاحتياطي المرشحة للزيادة لا توجد في أي بلد في العالم. إن المملكة العربية السعودية هي الآن المنتج الأول للبترول في العالم وهي الدولة صاحبة أضخم احتياطي نفطي مكتشف حتى الآن، ولكن العراق هو الذي يملك أكبر احتياطي نفطي متوقع في العالم على المدى البعيد.

ونفط السعودية ودول الخليج الأخرى هو على نحو ما في قبضة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد السيطرة على العراق سوف تمكِّن شركات استثمار النفط من الوصول إلى إنتاج ملايين البراميل يومياً وفق التخطيط الأمريكي، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية عندما تسيطر على نفط العراق، لن تخشى منظمة أوبك ولا تقلبات الأسواق والسياسة ولا التلويح باستخدام النفط العربي سلاحاً في الصراع من أجل تحرير الأراضي المحتلة أو التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين وسواها من قضايا المنطقة، وسوف "تُفَكّك" أوبك أو تشلها من الداخل من خلال موقع العراق الذي تحتله وسوف تتحكم بقراره إلى مدى بعيد، وستتحكم بأسعار النفط وضخه وتسويقه، ومن ثم تتحكم بمستقبل التنمية والنمو الصناعي في العالم من خلال التحكم برقاب منافسيها وشركائها من الدول الصناعية الثماني إلى الأوربيين والآسيويين الصينيين والهنود، لأنها سوف تسيطر على معظم النفط في العالم.

2.6 نتيجة عامة:

من خلال هذا البحث يمكن القول بأننا وصلنا إلى حقيقة مفادها أن المصالح الأمريكية في منطقة الخليج لن تتغير إلا بنضوب النفط أو ظهور مصدر آخر للطاقة يتم دعم استخدامه في الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا لن يحدث قريباً. أما بالنسبة لنضوب النفط فهو أيضاً ليس واردا في المستقبل القريب بسبب المخزون الهائل منه في دول الخليج وهذا يوصلنا إلى حقيقة أن الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج لن يتغير هدفها حتى لو اختلفت في المضمون، لأن هذه الإستراتيجية مبنية أساساً على قاعدة أن لا وجود لشيء اسمه حدود للقوة الأمريكية، وأن ثروات العالم أينما وجدت، ومهما يكن نوعها، فهي من وجهة النظر الرسمية، تعتبر أمريكية بامتياز؛ وأن سياسة أية إدارة للبيت الأبيض، إنما تقوم على تأمين وصول هذه الثروة للأرض الأمريكية، بكل الطرق الممكنة باستخدام جميع وسائلها الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية لدعم شركاتها الكبرى.

لقد أحصى المعهد الأمريكي للمراجعة التاريخية (I.H.R.) Institute of American History Review مائتين وست عشرة مغامرة عسكرية أمريكية في شتى أنحاء العالم منذ نهاية القرن التاسع عشر، تمَّ احتلال أراضي الغير في أكثر من مئة من هذه المغامرات في جميع أنحاء العالم.[10] وما هذه السياسة في الواقع إلا استمرار السياسة التي صاحبت نشوء وتطور الولايات المتحدة منذ الحصول على استقلالها عن بريطانيا في الربع الأخير من القرن الثامن عشر. [11]

يجب التركيز على القول بأن الشركات النفطية الأمريكية هي جزء من الإستراتيجية الأمريكية وذراع من اذرعها التي تستخدمها في السيطرة على العالم، وأن مصالح هذه الشركات تعتبر مصلحة أمريكية أينما وجدت. ولن يهدأ هذا العالم المضطرب المتوتر، حتَّى لو دخل جميعه دائرة التبعية الأمريكية، وذلك لأنَّ السياسة الأمريكية مبنية على أساس خلق الأزمات والتوترات في العالم، وليس على أساس الاستقرار والأمن لعالم القرن الحادي والعشرين. هذا يعني بوضوح أن المستقبل العالمي يحمل في طيَّاته مفاجآت قد لا تكون في حسبان بعض القوى العالمية الأخرى، ولربما يكون لشعوب العالم فقط القدرة على مناهضة مثل هذه الإستراتيجية وإفشالها.

---

(10) عبد الرحمن، خير الدين (2005): **مستقبل الحروب "الوقائية" الأمريكية**، الطبعة الأولى. اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

(11)Williams, William Appleman (1980): **Empire as a way of life**. New York, Oxford University Press

3.6 توصية بحثية:

ومن هنا توصي الباحثة المعنيون بالأمر في منطقة الخليج والعراق بضرورة الأخذ بجدية أكثر سياسة أمريكا النفطية والبحث عن أساليب ناجعة تمكنها من اتخاذ الخطوات اللازمة – في خضم تقلب الأحداث العالمية – بطريقة تخدم مصلحة شعوبها. فمهما اختلفت الإدارات الأمريكية المتعاقبة فمن غير المحتمل اختلاف الإستراتيجية الأمريكية بالنسبة لدول المنطقة.

ويجب ألا يغيب عن الذهن بأن المسئولين في هذه المناطق العربية إنما يدركون حقيقة الإستراتيجية الأمريكية، والوسائل التي تستخدمها، ولكن يبقى السؤال الرئيسي هو: هل لديهم الإرادة لاتخاذ القرار المناسب، وإذا توفرت تلك الإرادة هل لديهم القدرة على تنفيذ ما يعتقد أنه في صالح شعوبهم؟ إن استمرار قبول الحكومات العربية المعنية للسياسة الحالية يعني تطابق المصالح مع الولايات المتحدة الأمريكية. فهل تتفق غالبية شعوب المنطقة في تأييد سياسات حكوماتها الحالية؟ يعتقد بأن واقع الأمر في الإجابة على هذا السؤال هو النفي. فهل بالتالي لدى حكومات هذه المناطق القدرة على تغيير سياساتها بما يتفق ومصالح شعوبها؟ لعلّ وعسى...!!

المراجع

المراجع العربية:

1- الكتب باللغة العربية:

- تاير، برادلي. (2004): **السلام الأمريكي والشرق الأوسط المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول**. ترجمة عماد فوزي شعيبي. الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، لبنان.
- تشومسكي، نعوم. (1990): **الإرهاب الدولي– الأسطورة والواقع**. ترجمة: لبنى صبري، منشورات سينا للنشر، القاهرة. ص13.
- تشومسكي، نعو م. (1996): **الغزو مستمر**. ترجمة مي النبهان. دار المدى، بيروت.
- جمعة، حسين، وآخرون. (2005): **الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات: العرب والعالم اليوم**، الطبعة الأولى. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- حماد، خليل (مترجم)، (1997): **الطاقة في الخليج (تحديات وتهديدات)**، مركز الإمـــارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات.
- حامد، رؤوف. عباس، وآخرون (2002): **الصعود الأمريكي في الشئون الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وردود الأفعال العربية، صناعة الكراهية في العلاقات العربة الأمريكية**. حرره أحمد يوسف احمد و ممدوح حمزة. الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- الحسين، أحمد. (2005): **انكسارات الواقع وتداعيات الحاضر**، الطبعة الأولى. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- خدوري، وليد وآخرون (1996): **الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية الواقع والمستقبل**. حرره هالة سعودي. المنظمة العربية للبحوث والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية
- خدوري، وليد. (محرر). (1999): **عبد الله الطريقي، الأعمال الكاملة**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)
- سكيدمور، مكس و مرشال، كارتر. (1981): **كيف تحكم أمريكا**، الطبعة الأولى. ترجمه:

لوقا، نظمي. مطبوعات (كتابي)، القاهرة.

- سليمان، حكمت. سامي. (1958): **نفط العراق**، الطبعة الأولى. سلسله دراسات، 193. دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر، دمشق. ص ص 68 – 69
- صارم، سمير. (2003): **إنه النفط يا !! (...) الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق**، الطبعة الأولى. دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.
- الصلح، رغيد. (1994): **حربا بريطانيا والعراق 1941 – 1991**، الطبعة الأولى. شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت
- عبد الرحمن، خير الدين (2005): **مستقبل الحروب "الوقائية" الأمريكية**، الطبعة الأولى. اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- عبد الملك، رجاء. (1991): **البترول والصدمات المربكة**. الهيئة المصرية العامة للكتاب، جمهورية مصر العربية.
- عبد الله، حسين. (2006): **مستقبل النفط العربي**، الطبعة الثانية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- غريب، ادمون وآخرون؛ (2002): **الوطن العربي في السياسة الأمريكية**؛ الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- عمار، عبد الرحمن. (2003): **قضية الإرهاب بين الحق والباطل**، الطبعة الأولى. اتحاد الكتاب العرب ، دمشق.
- قدوري، زبير. سلطان (2003): **الإسلام وأحداث الحادي عشر من أيلول 2001**، الطبعة الأولى. اتحاد الكتاب العرب، دمشق
- **المطيري، عراق.** (27 ديسمبر 2007): **تاريخ الأطماع الأجنبية في الخليج العربي.** (تقرير اخباري) شبكة الرافدين الإخباريه، العراق
- مهنا، سامي. (2004): **تداعيات حرب الخليج الثالثة العالم بعيون أمريكية الأوراق السرية للبيت الأبيض والبنتاجون**، الطبعة الأولى. دار المريخ للنشر، جمهورية مصر العربية.
- مصطفى، نادية محمود. (2002/09/12): **11 سبتمبر والتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية** – جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- محمد، عبد العليم. (1993): **حرب الخليج حصاد المواجهة بين التاريخ والمستقبل**. الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية للبحوث والتوثيق، بيروت.
- نيكولز، جون (2006): **ديك تشيني رئيس أمريكا الفعلي**. محمود برهوم (مترجم) ورغدة عزيزية (مترجم)، الطبعة الأولى. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان. ص 154

- النيرب، محمد. (1994): **أصول العلاقات الأمريكية السعودية**؛ جمهورية مصر العربية. مكتبة مدبولي، القاهرة.
- متولي محمد و أبو محمود. (1986): **الجغرافيا السياسية، القاهرة**. مكتبة الانجلو المصرية

2- الدراسات والبحوث:

- بريجنسكي، زبغينيو. (1991): **عواقب انتهاء الحرب الباردة**. سلسلة مقالات معربة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان
- تقرير اقتصادي، (1976): **المواد الأولية واستراتيجية البلدان الصناعية "مثال النفط"**. (التقارير الاقتصادية)، قسم الدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، معهد الإنماء العربي، بيروت.
- حسين، زكريا. (7 فبراير 2001): **من وثائق الكونجرس.. خطة احتلال منابع النفط**. إسلام أون لاين، القاهرة.
(http://www.islamonline.net/arabic/politics/2001/02/article4.shtml)
- الخثلان، صالح. (2000): **الصراع على قزوين دراسة للأبعاد الاستراتيجية للتنافس على ثروات النفط والغاز في منطقة بحر قزوين**، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض.
- دول، بوب. (1995): **تشكيل المستقبل العالمي لأمريكا**. سلسلة مقالات معربة، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان
- الشوفي، نزيه. (2005): **الثقافة الهدامة والإعلام الأسود: من هيروشيما إلى بغداد ومن خراب الروح إلى العولمة. (دراسة)**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- صارم، سمير. (16–17 ديسمبر 2003): **النفط العربي في الإستراتيجية الأمريكية**. في: الندوة السنوية لجمعية البحوث والدراسات، العرب والعالم اليوم. اتحاد الكتّاب العرب، دمشق. ص ص 120–144
- عبد الناصر، مختاري. (19 نوفمبر 2002): **الحرب الأمريكية بين الادعاءات والمصالح: أبعاد حرب البترول.. بوش والإمبريالية الأمريكية**. إسلام أو لاين، كوالالمبور.
(http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1171274579911&pagename=Zone-Arabic-News%2FNWALayout)
- ماينز، تشارلز وليام. (1996): **الولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية من أسفل الى أعلى**. سلسلة مقالات معربة، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، لبنان

3- الدوريات والمجلات:

- أبوناصر، عدنان. (يونيو 2008): "عودة إلى قراءة الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة في عهد المحافظين الجدد قبل رحيلهم". مجلة الوحدة الإسلامية، العدد **78**.
- حمد، محمود. (يوليو، 2002): "محددات الموقف الأمريكي من قضية الشرق الأوسط". السياسة الدولية، **العدد 149** المجلد 37. ص ص 84 – 87.
- دوري، ثائر. (19 ديسمبر 2005): "في العالم المعاصر الصحة تعني المرض شركات النفط والدواء تتحكم بمصير البشرية". مجلة المحرر. **237** (http://www.al-moharer.net/moh237/th_douri237.htm)
- الشوربجي، منار. (2003): "الحرب ضد العراق.. من وراءها؟". مجلة اليسار الجديد، **العدد الرابع**. الجمهورية العربية المصرية
- الشوربجي، منار. (يوليو 2005): "الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية". السياسة الدولية، العدد **161**.
- شمس، محمد محمود (1 فبراير 2007): "هل فقد البترول بريقه؟". مجلة عالم الاقتصاد، دار الدراسات الاقتصادية، المملكة العربية السعودية العدد **181**. ص.9
- سالم، بول (مارس، 1998): "الولايات المتحدة والعولمة". المستقبل العربي، بيروت، **العدد 229**.
- السائحي، محمد. (03 مايو 2003): في سبيل النفط قرن من الحروب والإرهاب. مجلة المجتمع الكويتية، عدد **1549**، دولة الكويت
- السبعاوي، عوني. عبد الرحمن. (يونيو، **2006**): "أميركا والحرب في العراق الخطأ الاستراتيجي". مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق. **العدد 26** ، ص ص 94 – 99
- السنوسي، عايدة. (13 يونيو 2006): "وسائل إعلامية عالمية تطرح السؤال هل اقترب عصر النفط من النهاية". مجلة الجزيرة، العدد: **177**، ص 9.
- عبد الخالق، لهيب. (2003): السياسة الأمريكية من اليد الضاربة إلى العصا الغليظة. المحرر، العدد **159**
- عز الدين، فايز. (سبتمبر، 2005): "عروبة السياسة وخطاب المستقبل". مجلة الفكر

السياسي، اتحاد الكتاب العرب، **العدد 22**. ص ص 22 – 31

- عز الدين، فايز. (يونيو، 2006): "السياسة الإستراتيجية لأمريكا في المنطقة العربية". مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، **العدد 25**.
- العناني، خليل. (أكتوبر 2002): الاقتصاد الأمريكي بين مطرقة الفساد وسندان العولمة. السياسة الدولية، العدد **150**
- العناني، خليل. (يناير 2003): "دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية". السياسة الدولية، **العدد 151**، المجلد 38. ص ص 17 – 20
- العناني، خليل. (ابريل 2006): "اللوبي النفطي الأمريكي .. النفوذ وآليات التأثير". مجلة السياسة الدولية، **164**. ص ص 44 – 49
- الطريقي، عبد الله. (ايلول/سبتمبر 1965): "العراق وشركات البترول". مجلة البترول والغاز العربي، **العدد 1**، السنة 1، ص 4 – 11 وهو في الأصل منشور في جريدة: الحرية، 1965/8/2
- الطريقي، عبد الله. (نوفمبر 1965): "منظمة الدول المصدرة للبترول لماذا أنشئت؟ وما هي الأهداف التي حققتها منذ إنشائها؟". في : مجلة البترول والغاز العربي، السنة 1 ، **العدد 3**. ص ص 13 – 17
- الطريقي، عبد الله. (ديسمبر 1966): "الشركات الاحتكارية العالمية وسيلة الاستعمار الجديدة في السيطرة والاستغلال(2)". مجلة البترول والغاز العربي، **العدد 3**، السنة 2، ص ص 15 – 17
- الطريقي، عبد الله. (مايو 1967): "النفط في الوطن العربي". مجلة البترول والغاز العربي، **العدد 8**، السنة 2 ص ص 48 – 54
- الملحم، إسماعيل. (يونيو، 2006): على... رقعة الشطرنج الأمريكية. مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق. العدد **26**، ص ص 57 – 75
- نافعة، حسن. (يوليو 2005): "انهيار نظام الأمن الجماعي". السياسة الدولية، العدد **161**– المجلد 40.

4- الجرائد والصحف

- الحاجبي، حسين. (22 ابريل 2004): لماذا لا يثق العالم بالولايات المتحدة في أمر البترول: تاريخ من التدخلات. الحوار المتمدن، العدد **812.**
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=17304)

- حسونة، أيمن. (8، سبتمبر 2004): المخطط الأمريكي للسيطرة على منابع النفط. وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)، الشركة العربية للأبحاث ونظم المعلومات، مصر. **64978**
(http://www.islamicnews.net/Document/ShowDoc05.asp?DocID=64978&TypeID=5&TabIndex=3)

- عباس، أشواق. (2005، 3 فبراير): النفط العراقي والخصخصة القادمة. الحوار المتمدن. **1098**
- عباس، أشواق. (2005، أغصطس): السياسة الخارجية. الحوار المتمدن، صحيفة الكترونية يومية، العدد: 1291
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455)

- العنزي، عقيل بن محسن. (الأربعاء 15 يونيو 2005): هل راجعت أمريكا سياستها في المنطقة؟ جريدة الرياض اليومية، مؤسسة اليمامة الصحفية. العدد **13505**، كلمة الرياض، ص 1.
- علوش، إبراهيم. (09 يناير، 2008): من يحدد الأجندة العالمية غير المعلنة لتمويل الثقافة؟ المفوضية الثلاثية وشبكة تمويل المنظمات غير الحكومية ومراكز الأبحاث. صحيفة الصوت العربي.
- رشيد، عبد الوهاب. حميد (2006، 11 يوليو): "ماذا هناك ليموتوا من أجله: النفط، القواعد والدمى الجزء الأول ". الحوار المتمدن. **1608**
- المطلبي، علي. (1 فبراير 2006): 36 مليار دولار أرباح إكسون موبيل عام 2005. المدى، الحدث الاقتصادي، مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون. ص ص 19
(http://www.almadapaper.com/sub/02-591/p19.htm)
- هيكل، محمد حسنين. (2 أكتوبر، 2003) جريدة السفير، بيروت.

5- وكالات الأنباء والتحقيقات:

- بيشكر، محمد. برنامج الإمبراطورية السادسة (تاريخ بث البرنامج الثلاثاء 29-11-2005): موضوع الحلقة: الإستراتيجية النفطية الأمريكية. الضيوف: (علي حيدر ووليد خدوري). موقع العالم الإخباري
- بالاست، جريج. (2005/3/18): خطط أمريكا السرية لنفط العراق. برنامج نيوزنايت بي بي سي البريطانية.
- منصور، أحمد. (2007/2/24) (يستضيف الدكتور علي المشهداني خبير النفط العراقي): نهب نفط العراق. قناة الجزيرة الفضائية على الهواء مباشرة من العاصمة الأردنية عمَّان، برنامج بلا حدود

المراجع الأجنبية

1. Books:

- Blair, John. Malcolm. (1976): **The control of oil**, Ed.1. Pantheon Books, New York,
- Blum, William. (2000): **Rogue State: A Guide to the World's Only Superpower.** 1st Ed. **Common Courage Press**, USA.
- Blum, William. (2003): **Killing Hope: U.S. Military and CIA Interventions Since World War II**, Rev. Ed. Common Courage Press, USA
- **Cohen, Eliot A. (November 20, 2001)**: World War IV: Let's call this conflict what it is. Wall Street Journal, opinion page
- Engdahl , F. William, **(2004): A Century Of War: Anglo-American Oil Politics and the New World Order, 1st Ed.** Pluto Press
- Friedman, George; Lebard, Meredith. (1991): **The Coming War with Japan**, 1st edition. Saint Martin's Press, NewYork.
- Feldman, Noah. (2004): **What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building**, 1 edition. Princeton University Press, USA.
- Lippmann, Walter. (1943): **U.S.A.: Foreign Policy**. Boston. p. 9.
- Lowi, Theodore J.; Ginsberg, Benjamin, & Shepsle, Kenneth A. (2006): **American Government: Freedom & Power,** 8th edition**.** W.W Norton, USA.
- Grose, Peter. (1994): **Gentleman Spy: the life of Allen Dulles**, 1st Ed. Houghton Mifflin, Boston.
- Miscamble, Wilson D. (1993): **George F. Kennan and the Making of American Foreign Policy 1947-1950**, 1st Ed. Princeton University Press, USA.
- Omissi, David E. (1990): **Air Power and Colonial Control: The Royal Air Force, 1919–1939**, Ed.1. Manchester University Press, Manchester.
- Primakov, Yevgeny. (2002): **The World After September 11**. 1st Ed. mysl, Moscow, pp. 190
- Petras, Jim. (2006): **The Power of Israel in the United States**, Ed.1. Clarity Press, Inc. Atlanta, USA.
- Quandt, William B. (1981): **Saudi Arabia in the 1980s: Foreign Policy, Security, and Oil**. Brookings Institution, 1Ed. Washington, D.C.
- Rockefeller, John D. (1909): **Random Reminiscences of Men and Events, Rev. Ed.** (1984) Sleepy Hollow of Tarrytown Press and Rockefeller Archive Center, New York
- Roberts, Paul. (2005): **The End of Oil: On the Edge of a Perilous New World**, 1st edition. Bloomsbury, London
- Sampson, Anthony. (1975): The Seven Sisters, **The Great Oil Companies and the World They Made**, Ed.1. Hodder and Stoughton, London

- Stoff, Michael B. (1982): **Oil, War, and American Security: The Search for a National Policy on Foreign Oil, 1941-1947,** 2nd Ed. Yale University Press, USA.
- Suskind, Ron . (2004): T**he Price of Loyalty: George W. Bush, the White House and the Education of Paul O'Neill**, 1st ed. (New York, Simon & Schuster, p.p. 174-75
- Timmerman, Enneth. (November 14, 1991): **Death Lobby**, 1st Ed. Houghton Mifflin, USA.
- Williams, william Appleman (1980): **Empire as a way of life**. New York, Oxford University Press
- Yergin, Daniel. (1991): **The Prize: epic quest for oil, money and power**. Ed.1. Simon & Schuster, New York. "a note the Foreign Secretary Arthur Balfour, as quoted in Yergin", p. 188.
- Yandell, William Elliot, ed., (1955): **The Political Economy of American Foreign Policy,** Holt, Rinehart & Winston.
- Zinn, Howard; Buhle, Paul; Konopacki, Mike. (2003): **A People's History of the United States: 1492 – Present**, Revised edition. HarperCollins, USA.

2. Researches and reports:

- Chossudovsky, Michel. (January 4, 2007): **The "Demonization" of Muslims and the Battle for Oil**. Global Research
- Muttitt, Greg. (November, 2005): **Crude Designs: The Rip-Off of Iraq's Oil Wealth**. Global Policy Forum, USA.

  (http://www.globalpolicy.org/security/oil/2005/crudedesigns.htm)
- Mearsheimer, John J. and Walt Stephen M. (March 2006): **The Israel Lobby and U.S. Foreign Policy** (Research RWP06-011), the John F. Kennedy School of Government, Harvard University. USA
- Nasser, Nicola. (January 22, 2007: **U.S.-tailored Iraqi Oil Alarm for Producers**, Consumers. Global Research.
- O'Connor, Rory. (Director, Producer, Writer); Nadler, Eric (reporter). (Feb. 16, 1993): **The Arming of Saudi Arabia.** PBS Frontline Documentary.
- Paul, James A. (November 25-26, 2003): "Oil Companies in Iraq: A Century of Rivalry and War. In: Conference in Berlin on Corporate Accountability", Global Policy Forum.

  (http://www.globalpolicy.org/security/oil/2003/2003companiesiniraq.htm)
- Ruppert, Mike. (26 March 2002): Grand Juries in New York and Washington Expose Major Ashcroft Conflicts of Interest, From The Wilderness Publications, www.copvcia.com
- Scott, Peter. Dale. (March 03, 2002): The "War on Terror," Cheney's Energy Policy Task Force, and ExxonMobil's Law Problems. FLASH 30 (http://www.peterdalescott.net/qfmobil)

- Schwartz, Michael. (October 30, 2007): Why Did We Invade Iraq Anyway? Putting a Country in Your Tank, Global Policy Forum

  http://www.globalpolicy.org/security/issues/iraq/justify/2007/1030whyiraq.htm
- USA, Council on Foreign Relations, Independent Task Force Report, (2005): **National Security Consequences of U.S. Oil Dependency,** Ed.1. Chairs: Deutch, JOHN and Schlesinger, James R. Council on Foreign Relations, Washington, USA.
- USA, Council on Foreign Relations. Energy Information Administration (February, 2006): **Term Energy Outlook.** Council on Foreign Relations, Washington.
- USA, Council on Foreign Relations. Energy Information Administration (2005): **U.S. Annual energy review.** Council on Foreign Relations, Washington, USA.

3. Periodicals and Magazines:

- Barlett, Donald L.; Steele, James B. (19 May, 2003). "The Oily Americans". Time. http://www.time.com/time/magazine/article/0,9171,1101030519-450997,00.html.
- Boniface, Pascal. (Summer 2003): "What Justifies Regime Change?". The Washington Quarterly, **26:3** p.p. 61 – 71
- Buckley, William F. Jr. (February 24, 2006): "It Didn't Work". The National review, Universal Press Syndicate. **1451**

  (http://www.nationalreview.com/buckley/buckley200602241451.asp)
- Chomsky, Noam. (December, 2001):"Terrorism, weapon of the powerful"**.** Le Monde Diplomatique, p 2.
  (http://mondediplo.com/2001/12/02terrorism)
- Clawson, Patrick. (June 2006): "Iraq's Future: A Concept Paper". Middle East review Of International Affairs, **Vol. 10**, No. 2.
- Davies, Nicolas, J. S. (3rd July, 2006): What they are dying for: Oil, lily pads and puppets. Aljazeera Magazine, Dubai, UAE

  (http ://www.aljazeera.com/me.asp?service_ID=11487)
- Levendosky, Charles. (2002): Bush Doctrine Plans Global Dominance, War for Oil. The Casper (Wyoming) Star-Tribune USA, editorial page.
- Murdoch, Rupert. (February 2003): "Interview", The Bulletin Magazine, Australia
- Polk, William R. (January 17, 2005): "A Time for Leaving: American security and Iraqi stability depend on a prompt handover", The American Conservative, Cover Page.
  (http://www.amconmag.com/article/2005/jan/17/00007/)
- Vulliamy, Ed (in New York); Webster, Paul (in Paris) and Walsh, Nick Paton (in Moscow), (October 6, 2002): "Scramble to Carve up Iraqi oil reserves lies behind US diplomacy," The Observer, UK

4. Newspapers:

- Banerjee, Neela, (March 4, 2003): For Exxon Mobil, Size Is a Strength and a Weakness, New York Times.
- Beaumont, Peter and Islam, Faisal (November 3, 2002):"Carve-up of oil riches begins. U.S. plans to ditch industry rivals and force end of OPEC. Guardian, USA.

  (http://www.guardian.co.uk/world/2002/nov/03/iraq.oil)
- Dowd, Maureen. (August 20, 2003): Magnet for Evil. The New York Times.
- Fineman, Howard; Isikoff, Michael; (January 21, 2002): Lights Out: Enron's Failed Power Play, to George W. Bush, the head of Enron was 'Kenny Boy'--until now... Let the Enron Wars begin. Newsweek, Inc. p. 13
- Friedman, Thomas. (August 4, 2006): Time for Plan B. The New York Times
- Gonsalves, Sean. (September 3, 2002): War on Terrorism Has Oily Undercurrent. The Seattle Post-Intelligencer.

  (http://seattlepi.nwsource.com/opinion/85277_sean03.shtml)
- Ibrahim, Youssef M. (Friday, November 1, 2002): Marching into a trap: Bush's Iraq adventure is bound to backfire. International Herald Tribune, New York. (http://www.iht.com/articles/2002/11/01/edyous_ed3_.php)
- Long, David E. & Koch, Christian, (1997): "Gulf Security In the 21st Century"; The Emirates Centre for Strategic Studies and Research
- Monbiot, George. (19 March 2002): America's Bioterror: Bush has pledged to eliminate weapons of mass destruction; he should start at home. The Guardian Newspaper, U.K. p. 26

  (http://www.guardian.co.uk/politics/2002/mar/19/greenpolitics.usa)
- Milbank, Dana. (Thursday, March 28, 2002**):** Bush Energy Order Wording Mirrors Oil Lobby's Proposal**.** the Washington Post
- Morgan, Dan; and Ottaway, David B. (September 15, 2002): "In Iraqi War Scenario, Oil is Key Issue as U.S. Drillers Eye Huge Petroleum Pool". Washington Post.
- New York Times, Issue December 2001
- Spritzler, John. (April 4, 2006): After Walt and Mearsheimer: Which Direction for the Anti-Zionist Movement? New Democracy, Boston.
- Petras, Jim. (June 04, 2006): Noam Chomsky and the Pro-Israel Lobby: Fourteen Erroneous Theses Financial Times, Editorial

  (http://petras.lahaine.org/articulo.php?p=7&more=1&c=1)
- Pfaff, William. (3rd October 2002): A Radical Rethink of International Relations. International Herald Tribune, Paris.

  (http://www.iht.com/articles/72506.html)

- Rifkin, Jeremy. (Friday, October 25, 2002): Is Big Oil Lubricating War Drive? The Los Angeles Times
- Siddiqui, Haroon. (January 19, 2003)**:** Oil Lobby Determined to Have Its War in Iraq. The Toronto Star Newspaper Limited, p. B.01

  (http://www.commondreams.org/views03/0119-05.htm)
- Tetyokin, Vyacheslav. (June 29, 2004): Granting Sovereignty Ahead Of Schedule. Sovietskaya Rossia Newspaper.
- Washington Times, (July 20, 2001), Washington, D.C, USA
- Zunes, Stephen. (May 16, 2006): The Israel Lobby: How Powerful is it Really? (Special Report, 3270) Foreign Policy In Focus, Silver City, NM and Washington, DC.

  (http://www.fpif.org/fpiftxt/3270)

5. Official Internet Websites:

- Oxford Institute for Energy Studies: http://www.oxfordenergy.org/
- The trilateral: http://www.trilateral.org/
- The United States Army Webpage: http://www.army.mil/
- US Administration: http://www.ontheissues.org/default.htm
- US Congress: http://www.house.gov/
- US Department of State: http://www.state.gov/
- Foreign Affairs Journal: http://www.foreignaffairs.org/
- Foreign Policy Magazine: http:// www.foreignpolicy.com/

قائمة المحتويات

المبحث	الصفحة
إقرار	أ
شكر وتقدير	ب
ملخص الدراسة بالعربية	ج
ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية Abstract	ه
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....1 – 12	
1.1 مدخل	1
2.1 مضمون الدراسة	4
3.1 أهداف الدراسة	4
4.1 أهمية الدراسة	5
5.1 حدود الدراسة	5
6.1 منهج الدراسة	6
7.1 الدراسات السابقة	6
8.1 استعراض عام لفصول البحث	11
الفصل الثاني: الخلقية التاريخية ..... 13 – 41	
1.2 التنقيب	14
2.2 أسواق البترول العربي	17
3.2 النفط العربي في الصراع العالمي	21
3.1.2 الغزو الاستعماري (1914 – 1918)	27
3.2.2. حرب التهدئة (1918 – 1930)	28
3.3.2. إعادة الاحتلال (1941)	28
3.4.2. الحرب الإيرانية العراقية (1980 – 1988)	29
4.2 أمريكا والنفط العربي حتى عام 1990	29
4.1.2. السياسة النفطية الأمريكية وعلاقتها بالمنطقة	29
4.2.2. التواجد الأمريكي قرب مناطق النفط في الخليج	34
5.2. الخلاصة	41
الفصل الثالث: لوبي النفط الأمريكي: آلياته ومصالحه ..... 42 – 79	
1.3 مقدمة	43
2.3 تعريف لوبي النفط الأمريكي وكيف يعمل	44

3.3 علاقاته بالحكومة الأمريكية	44
4.3 مصالح مشتركة خاصة وقومية	51
5.3 التأثيرات في صنع القرار	54
6.3 شركات النفط المسيطرة وأوضاعها في الخليج	56
6.1.3. ستاندرد أويل	57
6.2.3. شركة أكسون موبيل	57
6.3.3. شركة أرامكو	61
6.4.3. شركة هاليبرتون للطاقة والمقاولات	63
7.3 مصالح شركات النفط	69
8.3 دور أوبك وعلاقته بلوبي النفط	77
9.3 الخلاصة	78
الفصل الرابع: الإستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وبعض دول الخليج 1990 – 2005..... 80 – 133	
1.4 مقدمة	81
2.4 تطورات السياسة الأمريكية	82
3.4 علاقتها بالشرق الأوسط	86
4.4 المصالح الإستراتيجية 1990 – 2005	93
4.1.4. المصالح الإستراتيجية الأمريكية في العراق ودول الخليج 1991 – 2001	93
4.2.4. المصالح الإستراتيجية الأمريكية في العراق ودول الخليج بعد أحداث سبتمبر (2001)	100
4.3.4. إدارة جورج بوش الابن، وأثر المحافظين الجدد من 2001 – 2005	104
5.4 إدارة بوش والعلاقة مع لوبي النفط وأسواقه	112
6.4 أمريكا والعراق منذ 2001	118
7.4 الصفة الرئيسية للسياسة الأمريكية: تدرُّج في الشمولية	124
8.4 الخلاصة	133
الفصل الخامس: الآثار الفعلية للوبي النفط على السياسة الخارجية وعلاقة ذلك بالأمن القومي الأمريكي.....134 – 181	
1.5 تفجير برجي التجارة في نيويورك (2001/9) ومدى ارتباط ذلك "بإنتاج النفط"	135
2.5 علاقة التفجيرات وغزو العراق بمسألة النفط	139
2.1.5. سياسات مماثلة سابقة	142
2.2.5 المفوضية الثلاثية والنفط	150
2.3.5. غزو العراق من أجل النفط	156
2.4.5. مخططات عسكرية	159
2.5.5. تأثير شركات النفط على المخططات العامة للإدارة	168
3.5 شركات النفط والأمن القومي الأمريكي	172
3.1.5. حرب الخليج (1991)	175
3.2.5. فترة العقوبات (1991 – 2003)	176

3.3.5. غزو واحتلال العراق (2003)	176
4.5 الخلاصة	181
الفصل السادس: استنتاجات الدراسة..... 182 – 193	
1.6 استنتاجات	183
2.6 نتيجة عامة	192
3.6 توصية بحثية	192
المراجع .....194 – 205	
المراجع العربية	194
المراجع الأجنبية	201